

إرشاد المرشد

لفهم معاني المرشد المعين
على الضروري من علوم الدين

تأليف

علي بن عبد الصادق الطرابلسي

الجزء الأول

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الدكتور السائح علي حسين

رئيس قسم الدراسات القرآنية
بكلية الدعوة الإسلامية / بالجمهورية

منشورات

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية
الجمهورية العراقية - طرابلس





إرشاد المريدين

لفهم معاني المرشد العبد
على الصلوة وري من علوم الدين

حقوق الطبع محفوظة

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

الطبعة الأولى

1369 من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم - 2001 مسيحي

منشورات

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

ابجهايرية العظمى - طرابلس

إشادات المرشد

لفهم معاني المرشد المعين
على الضروري من علوم الدين

تأليف

علي بن عبد الصادق الطرابلسي

الجزء الأول

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الدكتور السائح علي حسين

رئيس قسم الدراسات القرآنية
بكلية الدعوة الإسلامية / بالجمهورية

منشورات

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية
الجمهورية العظمى - طرابلس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ
وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي
فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾¹

¹ - [الأحقاف: 15]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا
بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا
إِنَّكَ رءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾¹

¹ - [الحشر: 10]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله على عونه وتيسيره ، والصلاة والسلام على من بلغ كتاب الله وتولى بيانه وتفسيره ، سيدنا محمد القائل : " مَنْ يُرِدْ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ " ¹ .

ورضوان من الله على من حمل رسالة الدعوة لدين الله بالحكمة والموعظة الحسنة ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ² .

وبعد فإن اعتزازنا بمحاضرنا يحتم علينا العناية بتراث أسلافنا الذين كافحوا ، وجاهدوا ، وأبلاوا بلاء حسنا في سبيل تثبيت دعائم العقيدة ، وقيم الدين ولغة القرآن ، في هذا الجزء من بلاد الله ، في الوقت الذي تكالبت فيه قوى الشر ، وجحافل الغزاة ، وأرتال المستعمرين والمبشرين ، فلم يزيدوا هذه المجموعة المجاهدة الصابرة المرباطة إلا إيماننا وبقينا .

¹ صحيح البخاري / ك العلم / حديث 69

² - [فصلت: 33]

وبفضل هذه الفئة القليلة من الدعاة ، بقيت البلاد بلغة عربية صافية
كأن لم تراحمها رطانة ، وبقيت العقيدة وشعائر الإسلام كأن لم تشن عليهما
غارة من التشكيك والتبشير .

وعلى الرغم مما يظنه البعض من أن هذه المنطقة لم يكن لها أثر وتأثير
في مسيرة الفكر والدعوة نتيجة ركام من الإهمال حتمته ظروف توالى على
هذه المنطقة عبر فترات طويلة من الزمن ، فإننا بنظرة سريعة إلى محتويات
مكتبات دول الجوار وجدنا هذا الكتاب في مكتبات تونس والمغرب
والتيجر بالإضافة إلى طرابلس ، ولعله قد وصل إلى بلدان أخرى من أرض
إفريقيا المسلمة ، ولو أتاحت لنا فرص البحث والتحري لكان لنا أن نخبر
عن مسيرته بالكثير .

كما أن البحث السريع كشف لنا أن هذا الشيخ الفاضل لم يكن نكرة
في زمانه ، وأن كتابه هذا دليل على تكامل الفكر والمنهج بين أبناء الأمة
على الرغم من تباعد الديار وتطاول الزمن ، فقد امتزج فيه الجهد
الأندلسي المغربي الليبي المصري فكان هذا الأثر الطيب .

وقد تعارف الناس على إحياء ذكرى عظمائهم بإطلاق أسمائهم على
بعض المدارس والمعاهد ، أو بتعليق أسمائهم على بعض المنعطفات
والشوارع ، غير أنني أرى أن العلماء ورجال الدعوة إنما يكرمون بإعادتهم
إلى ميدان العمل بعد التقاعد الذي استمر قرونا طويلة .

فتراثهم الذي أفاد في الماضي لا يزال قادرا على تلبية حاجة الدعاة وطلاب المنارات العلمية في هذا العصر ، لأن محتواه من الثوابت التي لا تتغير بتغير الظروف ومقتضيات العصر .

وينفض الغبار عن هذا الأثر نفتح ملف صاحبه ونحدد استمرار ثواب عمله لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ وَعِلْمٌ يَنْتَفَعُ بِهِ وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ " ³ فلندع لهم بالمغفرة ، ولنيسر علمهم لينتفع به ، ومن الله الإجابة .
والذي أعتقده جازما أن هذا الكتاب من أفضل الكتب التي ينبغي الاهتمام بها والاعتماد عليها في ثقافة الداعية ليتخذ منها نهجا لتربية النشء بهذه القارة العظيمة المتطلعة إلى الإسلام وثقافته .

فهو يمثل تربية إسلامية بمعارف لا بد منها ولا يعذر مسلم بالجهل بها ، فهو يتدبى بشرح العقيدة المتعلقة بمعرفة العبد بربه ورسله ، وما بلغوه عنه من غيبات وفقا لمنظور أهل السنة .

ثم يعطي لمحة من علم الأصول ليكون القارئ على علم بالمصطلحات الشرعية ليفهم قواعد الإسلام من طهارة وصلاة وصوم وزكاة وحج ، بحيث تكون عبادة المسلم صحيحة بعيدة عن الغلو والبدع وفقا للمشهور من فقه الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة .

³ سنن الترمذي / ك الأحكام / حديث 1297

وحتى لا تكون العبادات صورة ظاهرية قد تغني بظاهرها في إسقاط التكليف دون أن يكون لها أثر في إصلاح الباطن فقد ذكر الكتاب نبذة كافية أوضح فيها جوانب من تركية النفس التي تعرف بعلم التصوف المقيد بالكتاب والسنة وعرف بما ينبغي أن تتحلى به نفس المؤمن من مقامات تؤدي به إلى مراتب الكمال ومرضاة الله سبحانه وتعالى .

وحيث إن الكتاب يرسى دعائم العقيدة ، ويصحح العبادة ، ويزكي النفس بصفاء الباطن وتطهيرها من عوارض الانحراف فإنه يقف على أول عتبات الدعوة للدين الخالص .

والله من وراء القصد

الدكتور السائح علي حسين

رئيس قسم الدراسات القرآنية بكلية الدعوة الإسلامية

طرابلس / الجماهيرية

1369/2/20 من وفاة الرسول ﷺ الموافق 2001/2/20 مسيحي

حاشية العلمية الصبيحية .. مست
SBHM - SALE

تمت لبحر

لا اذ لا يريد ليقه ولم يرد عليه ولا يقال ان الحمد معشور
على امير محزون العلاء من العباد لا الا و لا تحمله ان لا نقول
يقين عليه عفيف حلة انما على علمية بقوله على تقوى القطن
وعلا وايضا الحمد مقصود بالذات سواء كالبصيلة ولو كان
مكتوبا لكان تابعا والمقصود خلافه فانه بلا علمه عفيف
انواعه من الحمد على قولنا انما لغيره انما هو انما في
نفسه انما ليسى كما انما منى منتقلا ود ارا كما رضى الله
عنه علما فاذ كما متبعنا ههنا شتى فراه من شتى
عريفه وانه تواليف فغيره فلهما نظمة الحبيبة وطائفة
انما يبدى في بصره فله فانه من اقل المختصات
دفعه احسنه جمعا في غير انما الحمد تكفى اذ لم يقع
يا يريها مثل ان كنهه وكلا رايتا من حلال حول مقول عنه
وقول فيها عليه كنهه من العلم انما يبدى مواليه انشئ التفرقة
وايشا فترى كنهه من العلم واو صولة فروع من هذا بلدا
ووصولها اوضح وفتح وفتح وفتح وفتح وفتح وفتح وفتح
يسيرة ما يفرق من كنهه وكان لراى اول من لم يعنى به
الكاتبون من كنهه فحصله انهم من ولوا لند انهم
احسنه العفو والمغفرة بالقبول وكان من قال انشئ
نحو العلم كنهه انشئ العلم من كنهه فترى من انشئ وندم
من كنهه وفرد منشئ وشر ما عنت صار مشتد اذ كنهه در تشر
من اختلاف من محار من قوله انشئ العلم والفصل من كنهه
انما راى في الله اصدق من كنهه ما قلنا **قال**
الكاتب انشئ من كنهه اربعه وفتح انتهى **ووجه** كنهه من جواب

والتمه

انما العلم
انما العلم
انما العلم
انما العلم
انما العلم

تمهيد

للمؤلف

هو علي بن عبد الصادق بن أحمد بن عبد الصادق الجبالي ، العبادي ، من قبائل بني سليم العربية ، ولد بساحل آل حامد شرقي الخمس وبه نشأته ووفاته ، وعلى الرغم من الغموض الذي يحيط بظروف حياته إلا أن الثابت منها أنه تنقل في طلب العلم بين طرابلس وتونس ، وقيل إنه عاش بلمسان⁴ ، والذي يرجح عندي دراسته بتونس تلقيبه بالطرابلسي ، وشيوخه التونسية .

وتعلمه في مراحل الأولى مجهول لدينا تماما ، وما ذكره من أسماء شيوخه يتعلق بمرحلة النضج العلمي الذي يرجح أنه كان بتونس والمغرب ، فهو يذكر في إرشاد المريدين أن من شيوخه : محمد بن الشيخ التونسي ، وسعيد المحروزي ، وإبراهيم الجمي ، وأبو العباس الهشوكي ، وأبو عبد الله ميارة الفاسي ، ومع هذا فإنها إشارات محتملة بالنسبة لبعضهم (كميارة) فهل التلقي مباشرة أو بالواسطة نتيجة التأثير بالتربية الصوفية التي تجل العلماء وإن لم يتلق عنهم مباشرة ؟ .

⁴ مجلة الفقه الإسلامي / عبد العزيز بن عبد الله / 147 .

ولا نعرف من تلاميذه إلا ابنه أحمد ؛ وليس غريبا أن يجهل تاريخ ولادته لعدم شيوع التسجيل في ذلك العصر ، غير أن الثابت أنه توفي يوم 22 ربيع الأول 1138 هـ .

وقد ترك مجموعة من المؤلفات منها :

- أ - شرح الصغرى للسنوسي .
- ب - شرح منظومة ابن عاشر (إرشاد المريد لفهم معاني المرشد المعين لابن عاشر الأندلسي) .
- ج - شرح الأوجلية لمحمد الصالح الأوجلي .
- د - منظومة في عيوب النفس ، وقد شرحها شرحين صغيرا ، وكبيرا .
- هـ - كتاب في أسباب الغنى (الثروة) .
- و - شرح منظومة الشيخ عبد الغني بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم ، في ما يجب عينا ، وما يجب على الكفاية .
- ز - كتاب في البدع سماه تحفة الإخوان في الرد على فقراء الزمان .
- ح - نظم طريقة الشيخ زروق سماه هداية العبيد إلى طريقة المبتغي الحميد ، وشرحه بنفسه .
- ط - اختصر رسالة ابن أبي زيد وشرحه .
- ي - ذكر له كتاب : الجواهر الزكية في عمل الدورة الزمانية / بدار الكتب الوطنية بتونس رقم 2940 .
- ك - الخلاصة لأهل الغنى والخصاصة .

ل . نور البصر في نتائج الفكر / ناقصة من الآخر يليه ملزمة من كتاب في الدنيا وأحوالها لنفس المؤلف ، وملزمة من كتاب مختصر بلوغ المطلوب في معرفة الأدوية والعيوب لنفس المؤلف ⁵ .

م . "كتاب في الطب ، وقال الورثيلاني سمعت أيضا أن له شرحا على قصيدة البهلوي في أحكام العزبة ، وقد استعرتها من ولده . . أحمد بن عبد الصادق من تونس " .

ن - وصية لإخوانه أثبتها ضمن ملاحق هذا الكتاب .

وعلى الرغم مما ذكره الشيخ الطاهر الزاوي في تعليقه على تذكارات ابن غلبون من أن أسرة الجبالي كانت من الأسر ذات الحضوة عند حكام البلاد من الأتراك ، وأنها كانت من الجاه والقوة بحيث بسطت نفوذها من سرت إلى الجبل الأخضر وكان الأتراك يحسبون لها ألف حساب " إلا أن هذا الفرع من هذه الأسرة لم يكن همه متجها إلى الدنيا ومجدها الزائل فلم نعتز على ذكر أحد من أبنائها من بين موظفي الدولة على الرغم من سهولة هذا الأمر لو أرادوه .

فالوالد كان منقطعا للدعوة والتدريس في مسقط رأسه حيث أسس زاوية لتعليم أبناء بلده قريبا من وادي كعام ، ولا تزال قائمة حتى الآن ⁶ . وقد ذكر العياشي أنه استقبلهم ومعه جماعة من طلبته ⁷ .

⁵ مكتبة الأوقاف طرابلس // دليل المؤلفين 267 .

⁶ انظر : علماء الغلابنة وآثارهم العلمية / مختار المهادي تونس 51 منشورات مركز جهاد اليبين 1991 .

وابنه أحمد قد استمر مدرسا في المدرسة الباشية بتونس ولم يرجع
ليستفيد من علاقات أسرته بالحكام الأتراك .

كان المؤلف يكتب نسخة بقلمه

(نموذج من مخطوطات حاشية على كبرى السنوسي)

والسلامة التامة في داره بليبيا وكتبها في داره بالخيرين وحبيب بن العبد المذنب
صلاة الله عليه يوم العرض الأكبر . وكتبها في داره بالخيرين وحبيب بن العبد المذنب
والسلامة التامة في داره بليبيا وكتبها في داره بالخيرين وحبيب بن العبد المذنب
صلاة الله عليه يوم العرض الأكبر . وكتبها في داره بالخيرين وحبيب بن العبد المذنب
والسلامة التامة في داره بليبيا وكتبها في داره بالخيرين وحبيب بن العبد المذنب
صلاة الله عليه يوم العرض الأكبر . وكتبها في داره بالخيرين وحبيب بن العبد المذنب
والسلامة التامة في داره بليبيا وكتبها في داره بالخيرين وحبيب بن العبد المذنب
صلاة الله عليه يوم العرض الأكبر . وكتبها في داره بالخيرين وحبيب بن العبد المذنب



⁷ نزعة الأقطار 184 . هذه المعلومة المنسوبة للعباشي ذكرها الورثيلاني منسوبة إليه ، ولقد رجعت لرحلة
العباشي (ماء الموائد) الجزء الخاص بليبيا بتحقيق د . سعد زغلول عبد الحميد وآخرون ، فوجدت جميع ما
ذكره الورثيلاني صحيحا باستثناء ما يتعلق بمؤلفنا فلا وجود له بهذا الجزء المنشور ، وكيف سقط هذا الجزء ؟
انظر 134 حيث حصل السقط ط منشأة المعارف بالأمسكدرية 1996

هذه الكتاب

يبدو من خلال ما خلفه هذا الشيخ من مؤلفات أنه كان مهتما بالدعوة والتدريس ، والكتب لم تكن متوفرة بطريقة ميسرة وبخاصة للطلبة الفقراء وهم يمثلون العمود الفقري لطلبة العلم ، لذلك كان العلماء يصيغون أساسيات العلوم في عبارات محكمة دقيقة الصياغة تحدد المقصود دون حشو للعبارات التي يمكن الاستغناء عنها ، وغالبا ما تكون الصياغة منظومة من بحر الرجز المتنوع القوافي لتسهيل النظم والحفظ وسموا هذا الأصل متنا .

وكان الطلاب يحفظونه عن ظهر قلب ، وبذلك يدخل جميع الطلاب حلقة الدرس وهم يملكون الحد الأدنى من وثائقه .
وهناك كتب قبض الله لها القبول والرضى فشاعت بين الناس وتناقلتها الأجيال على طول الساحة الإسلامية ومن هذه المتون ذات الحظ السعيد : مختصر خليل ، ورسالة ابن أبي زيد ، والرحبية وألفية ابن مالك ومن ابن عاشر أصل كتابنا هذا ، وغيرها كثير .

ولأن هذا المتن تناول الأصول الضرورية من علوم الدين التي ينبغي للناشئ المسلم الإمام بها فقد بادر المهتمون بشؤون التربية الإسلامية إلى شرحه ، وبسط مسائله بما يتناسب ومستوى تحصيل الدارسين فيكتفي

الشيخ برءوس أقلام ثارة ويتوسعون في الشرح والتدليل والتمثيل وذكر الأدلة لمجموعة أخرى .

وقد شرحه الشيخ محمد ميارة الفاسي شرحين صغيرا عمل له الشيخ محمد الطالب بن حمدون بن الحاج حاشية طبعت معه ، وشرحا آخر أكبر منه أسماء الدر الثمين والمورد المعين ، كما شرحه محمد بن محمد بن عبد الله الفتحي المراكشي الموقت شرحا مختصرا ، أسماء : الحبل المتين على نظم المرشد المعين . . وهو مطبوع بتونس ، و شرحه ليبيان هما : محمد الصالح الأوجلي شرحا أسماء : زيادة التبيين شرح المرشد المعين . . وعلي بن عبد الصادق (موضوع هذا الكتاب) ولم يطبع منهما شيء حتى الآن .

وشرح منه الشيخ محمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الجزء الخاص بالعقيدة شرحا واسعا أضاف إليه الشيخ إدريس بن أحمد الوزاني حاشية وافية ⁸ .

ولقد أحصيت من شروح هذا المتن وحواشيه سبعة وثلاثين كتابا ولا داعي لسردها كلها .

وما فعله شيخنا شرح وسط بين الإيجاز والإطناب ومجال ثقافته في العقيدة والفقه والتصوف التي ألف فيها تغطي مجال هذا الكتاب .

⁸⁸ انظره باسم : النشر الطيب على شرح الشيخ الطيب ط 1 المطبعة المصرية بالأزهر 1348 هـ .

⁹ ذكر منها عبد العزيز بن عبد الله 33 كتابا / معلمة الفقه المالكي 80 وما بعدها .

والشارح قد التزم بما صرح به في اعتماده على مصادر معتمدة في
الفقه المالكي كشرح الرسالة ومختصر خليل ، وغيرها ما بين مطولات
ومختصرات ، وهي كلها مما يعتمده الفقهاء ويتقنون به كما سيرى القارئ
إن شاء الله .

ومتابعته في نقوله تظهر لنا نوعين من المراجع ، الأول يحدد فيه اسم
الكتاب المنقول منه ، وهنا نجد النقل دقيقا مما أعانني على تصحيح ما
بالمخطوطة من تصحيف وتحريف ، والثاني ينسب فيه النص للمؤلف دون
تحديد اسم الكتاب وهنا وجدت صعوبة كبيرة في الرجوع للمصدر ،
وسبب ذلك يرجع إلى أمرين :

الأول : أن بعض الفقهاء لهم أكثر من كتاب ولاندري المعتمد عنده .

الثاني : أنه ينقل عن نقل عنه وليس عن المنسوب إليه مباشرة .

والصعوبة العامة هي أن أغلب هذه المصادر لا يزال مخطوطا
والوصول إليها أمر متعذر .

ولكنه - في كل الأحوال - فقيه ثقة ثبت لا مطعن فيه ، وقد شهد له
بالإجادة الهشوكي والورثيلاني من علماء المغاربة ، والسوداني وعبد
السلام بن عثمان والأوجلي من علماء ليبيا في عصره ، وقد ذكر ابن
غلبون في التذكار أنه " يميل لجمع المسائل دون تحرير ، وأنه اعتذر عن
ذلك بأنه يقصد حفظ الدين ونقل أقاويل العلماء " ¹⁰ .

¹⁰ التذكار / محمد بن خليل بن غلبون / ت: الشيخ الطاهر 248 ط2 مكتبة النور . طرابلس 1967

و هذا القول غير طاعن في فقه الرجل ، فابن غلبون لم ينكر فضله وعلمه من جهة ، ونقده ينقصه التحديد من جهة ثانية .

فما يتصل بالأحكام الشرعية لم يخرج فيه المؤلف عن الأقوال المتعارف عليها في الفقه المالكي ، فلا تساهل ولا شذوذ في هذا الجانب بصفة عامة .

وهناك جانب لا علاقة له بالتحليل والتحريم ، ولا بالصحة والفساد ولكنه من قبيل محاولة معرفة حكمة التشريع ، والتماس لعلة أمر لا نص من الشارع فيه ، أو البحث عن سر طبي في أمر من الأمور بحجة ما لبعض الأشياء من خاصية التأثير .

وفي هذا الجانب قد تؤخذ عليه بعض الهنات ، وسبب وقوعه في هذا الجانب أنه رجل صوفي شديد الثقة بما يقوله شيوخ التصوف ، وما يقحمون فيه أنفسهم من بحث في الغيبات بحجة ما يدعونه من علوم كشفية وما قعدوه من أصول تقتضي التسليم المطلق ، والتصديق والاتباع للشيخ دون شك أو مناقشة .

وأكثر ما يظهر ذلك في نقله عن الشعراني وابن عربي ، وهي أمور قد تختلف معه فيها ، وقد تعجب آخرون من المريدين وأهل التصوف ، وما دام فقهه صحيحا فلا يحل حراما ولا يحرم حلالا ، فما زاد من أفكار ثانوية فهو من القضايا التي يعتبر مجال الخلاف فيها واسعا ولا حرج في تعدد مالا ضرر منه .

وإذا كنا ننكر بعض هذه المسائل الثانوية بمنظار عصرنا بما تراكم فيه من معارف فهي في عصرها ليست محلا للشك ، ويعتبرونها من متين العلم وبقينه ، ويكفي أن ابن خلدون لم يسلم من هنات معارف عصره .
على أننا لا ننسى ذلك الأثر الطيب الذي تركته تربيته الصوفية ، من تواضع جم ، وأمانة في النقل ، واحترام لمن سبقه من العلماء ولمن تلقى عنهم من الشيوخ حيث ينقل تقييداتهم وما كتبه من طرر بإجلال وتقدير كبير ، يضاف إلى ذلك حرصه على الوصول للحقيقة بإجازته لمن علم ما عجز هو عن تحقيقه وطلبه أن يصحح ما به من خطأ ويكمل ما به من نقص .

ومما لا شك فيه أن هذا الشيخ صورة من عصره ، ومثل مما هو سائد في حياة الناس ، فالقرن العاشر الهجري وما تلاه كان عصر سيادة التصوف والولاية في شمال إفريقيا بصورة خاصة ، وتعلو قيمة الفقيه إذا قيل عنه إنه جمع بين العلم والعمل ، وترجح صفة العمل حتى تنسى مشاركته في مجالات العلم .

ولعلنا نلاحظ ما كتبه الناصري ، والور تلاني في رحلتيهما عن علماء وصلحاء هذا البلد ، وما خصهم به العلماء من عناية ومجاملة وإكرام ، ومنه اهتمام مؤلفنا بأبي العباس أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي ابن صاحب الطريقة الناصرية الشاذلية في طريق ذهابه وعودته من الحج سنة 1128 هـ .

والذي يذكر أن الشيخ ابن عبد الصادق استقبل ركب الحجيج المغربي على مشارف زليتن ، وكذلك فعل عند عودتهم من الحج وبعد القيام بواجب الضيافة أهدى إليهم ثلاثة جمال موقورة ثمرا ودقيقا وشعيرا ثم رافقهم للتوديع إلى ما بعد دحمان بمنطقة الزاوية الغربية وهي مسافة طويلة ترتب مشقة كبيرة في ظروف ذلك العصر ، ولولا تقديره للشيخ ممثل الطريقة لما فعل .

ومثل هذا ما فعله كثير من العلماء وعلى رأسهم ابن مقيل في توديع ركب الناصري إلى الزاوية الغربية .

وإذا كنا نجد أسماء سيدي علي الفرجاني وسيدي الصيد في ركاب شيوخ الطريقة من المغاربة أمرا معقولا فإننا نرجع اهتمام الفقهاء ورجال الإفتاء وشؤون الحكم والدولة كأحمد المكني وابن مقيل إلى أثر ثقافة العصر التي لا ترفع فوق التصوف مكانة .

وعن طريق هذا التلاقي على طريق التصوف والفقهاء كان شيخنا معروفا في أوساط العلماء فالشيخ حمدون بن الحاج في حاشيته على الشرح الصغير للشيخ ميارة يرجع إليه وينعته بالطرابلسي ويناقشه .

وصاحب رسالة النصر النبوية يذكر في كتابه أنه رأى سؤالا رفع لشيخنا هذا عن إشباع الهاء في [لا إله] من قولنا لا إله إلا الله ، وقد ذكر الجواب وهو طويل خلاصته : في القرآن لا يجوز مدها لأن القراءة

سنة متبعة ، وإن كان ذاكرة وقصرها فهو المطلوب وإن مدها فهو واسع
وبرهن على ذلك بما لا مجال له هنا¹¹ .

الناظم

عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر بن سعد الأنصاري الأندلسي
الأصل الفاسي منشأ ودارا ، فقيه مالكي شهير توفي سنة 1040 هـ .
له تصانيف منها :

الإعلان بتكميل مورد الظمان في كيفية رسم القرآن ، الجمع بين أصول
الدين وفروعه ، شرح مختصر خليل ، فتح المنان شرح مورد الظمان ،

¹¹ انظر : رسالة النصر النبوية لأهل الطريقة الشاذلية الدرقاوية المدنية الفاسية / مصطفى بن إسماعيل حبش
المدني 145 ط على هامش شرح رائي أحمد بن محمد البكري المعروف بالشرشي للشيخ أحمد بن يوسف بن
محمد بن يوسف الفاسي ط 1 بالمطبعة الشرقية بمصر 1316 هـ .
مصادر الترجمة

انظر : المنهل العذب 289/1 وتاريخ الأدب العربي / بروكلمان ترجمة د . محمود فهمي حجازي ود . عمر
صابر عبد الجليل القسم التاسع 508/14 ط الهيئة المصرية للكتاب 1995 وأعلام ليبيا 209 وشجرة النور
الزكية / محمد بن محمد بن محمد مخلوف / 351 ط دار الفكر . وأعلام الزركلي 299/4 ط 92/10 دار - العلم
للملايين والتذكارات / ابن غلبون / ت الشيخ الطاهر الزاوي 240 وما بعدها ط 2 مكتبة النور بطرابلس 1967
، وهدية العارفين / إسماعيل باشا البغدادي 765/2 ط المثنى بيروت / طبعة معادة عن التركية ومعلمة الفقه
الإسلامي / عبد العزيز بن عبد الله 147 ط 1 دار الغرب الإسلامي 1983 دليل المؤلفين العرب الليبيين / 265
ط أمانة الإعلام بطرابلس / 1977 . وأعلام من طرابلس / علي مصطفى المصراطي 149 وما بعدها ط 4
الدار الجماهيرية 1986 .

وانظر دراسة وافية عن المؤلف وتعرف بكتبه في المجلة التاريخية المغربية السنة السابعة عدد أكتوبر 1990 /
ص 606 وما بعدها للباحث الأستاذ عمار جحيدر .

المرشد المعين على الضروري من علوم الدين وقال عنها ميارة : " وهذه المنظومة العديمة المثال في الاختصار ، وكثرة الفوائد والتحقيق ، وموافقة المشهور ، ومحاذاة مختصر الشيخ خليل ، والجمع بين أصول الدين وفروعه بحيث أن من قرأها وفهم مسائلها خرج قطعاً من ربقة التقليد المختلف في إيمان صاحبه ، وأدى ما أوجب الله عليه تعلمه من العلم الواجب على الأعيان " ولذا قال عنه أبو عبد الله محمد بن أحمد العياشي :

عليك إذا رمت الهدى وطريقه * وبالدين للمولى الكريم تدين
بجفظ لنظم كالجمان فصوله * وما هو إلا مرشد ومعين
كأن المعاني تحت ألفاظه وقد * بدت سلسيلاً بالرياض معين
وكيف وقد أبداه فكر ابن عاشر * إمام هدى للمشكلات بين¹²
ويذكر الشيخ ميارة أنه نظم باب الحج في طريقه لتأدية الفريضة ،
وحينما عاد إلى فاس رأى أن يضيف إليه ما يجعل الفائدة به أشمل وقد
رسم منهجه في بيتين أولهما من آخر المنظومة ، وثانيهما من أولها وهما :
سميته بالمرشد المعين * على الضروري من علوم الدين

¹² مصادر الترجمة

انظر هدية العارفين / 5 / 636 وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر / المحي / 3 / 96 وما بعدها والدر الثمين والمورد المعين / محمد أحمد ميارة 4 وما بعدها ط دار الفكر 1994 والتقاط الدرر واستفاد المواعظ والعبر / محمد بن الطيب القادري / ت هاشم العلوي القاسمي 91 ط دار الآفاق الجديدة 1983 ومعجم المطبوعات العربية والمعربة / الياس سركيس 155/1 ط مكتبة الثقافة الدينية بمصر ، وتاريخ الأدب العربي / كارل بروكلمان / ت : محمود فهمي حجازي وآخر القسم التاسع 507 ط / الهيئة المصرية للكتاب 1995 .
ومعلمة الفقه الإسلامي / عبد العزيز بن عبد الله 80 وما بعدها ط دار الغرب الإسلامي بيروت

في عقد الأشعري وفقه مالك * وفي طريقة الجنيد السالك

مخطوطات الكتاب

لقد اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على أربع نسخ مخطوطة ، اثنان من الخزانة الصيحية بسلا بالمغرب ، والثالثة من مركز المخطوطات بجامعة نيامي بالنيجر ، والرابعة على (ميكرو فيلم) بكلية الدعوة الإسلامية وهي ناقصة تنهي في باب الزكاة عند قول الشارح : لا يلزم تعميم الأصناف الثمانية .

وقد رمزت للمغريتين بحف (ص1) و (ص2) ولالثالثة بحرف (ن) وللرابعة بالحرف (ك) وجعلت (ص1) هي الأصل الذي أثبتت أرقام صفحاته على الهامش الأيمن وكان اختياري لها للأسباب التالية :

أ- لأن خطها مقروء في جميع صفحاتها .

ب- أنني اعتقدت من خلال الأرقام الموضوعة على صفحاتها أنها كاملة .

ت- أنها مذيلة بتقاريط علماء البلد وهم : المكني ، وعبد السلام بن عثمان ، والسوداني والأوجلي ومن علماء المغرب أبو العباس أحمد الهشتوكي .

ث- وناسخها الحسن الخراط للفقير المغربي العربي بن عبد العزيز البريري السلاوي ، وتاريخ النسخ 1173 هـ .

وعند المقابلة والطباعة على الحاسوب وضبط الشرح مع المتن اتضح نقص في بعض الصفحات ، ونقص صفحات بكاملها في أماكن أخرى فأكملت النقص وجمعت نسخة كاملة ، ووجدت فروقا كثيرة في بعض الكلمات والحروف نتيجة الأخطاء من النسخ فأصلحتها بحسب ما وفقني الله ، وأعفيت القارئ من الهوامش التي تسجل اختلاف النسخ عن بعضها فتشت ذهن دون طائل .

ولأن المؤلف قد نثر المتن ومزجه مع عبارته دون إشارة إليه ، ولم يضع عناوين للتفاصيل الداخلية في الموضوع الواحد بل اكتفى (بقوله كتاب الصلاة تم شرع في الصيام فقال كتاب الصيام . مثلاً) . وهذا يجعل البحث عن الجزئيات أمرا ثقيلا على الباحث المتعجل ؛ لذلك فقد أضفت للشرح ما يلي :

- 1 - قسمت الكتاب إلى أقسامه الموضوعية .
- 2 - وضعت عناوين للفقرات المهمة بين [] .
- 3 - كتبت أبيات المتن كاملة قبل الفقرة التي تشرحها وجعلتها بين علامتين [] مسبقة برقم تسلسلها في المتن غالبا .
- 4 - أبرزت كلمات المتن التي لم تكن واضحة في الشرح بكتابتها بالحرف المائل وتحتها خط حتى يسهل على من يحفظ المتن ويريد شرح بعض الكلمات أن يرجع إليها دون عناء أو إضاعة للوقت .

- 5 - خرجت الآيات القرآنية وكتبتها بالرسم العثماني من (مصحف الدواجل) وذكرت اسم السورة ورقم الآية .
- 6 - خرجت الأحاديث بالدلالة على مصادرها ورقم الحديث ، وذكر بابها ، وأحيانا برقم الجزء والصفحة ، وكثيرا ما ذكرت حكم العلماء على الحديث بالصحة أو عدمها .
- 7 - رجعت إلى ما أمكنني الرجوع إليه من مصادره وصححت ما بالمخطوطة من تحريف بالرجوع للأصل ، ونادرا ما أذكر الاختلاف بينهما لأن القارئ يهمل أن يقرأ نصا صحيحا ولا يعنيه من أصاب ومن أخطأ .
- 8 - ترجمت لبعض الأعلام تراجم موجزة ولم استوف الجميع لكثرتها وكبر حجم الكتاب .
- 9 - علقت على بعض المسائل التي لم اقتنع بها ، وللقارئ الحق في قبول ذلك أو تركه وفقا لما يؤديه إليه اجتهاده .
- 10 - لم أشرح النص إلا في حالات يسيرة شعرت فيها بأن المعنى غير ظاهر للقارئ غير المختص .
- 11 - أشار المؤلف في المقدمة إلى أنه رمز لأسماء بعض الشيوخ بأحرف مفردة للاختصار مثل : (د) لأحمد زروق ، و (ح) للحطاب . ولأن هذه الاختصارات تترك القارئ فقد ذكرت الاسم كاملا في الكتاب كله .

12 - وضعت للكتاب فهارس تفصيلية لمساعدة من يبحث عن نقطة معينة ولا يهتم بقراءة الموضوع بكامله .

13 - ألحقت بالكتاب وصية المؤلف لإخوانه لأنها ترسم منهج التصوف الخالي من البدع ، ومن ابن عاشر تسهيلا لمن أراد حفظه من الطلاب .

وبعد ما قمت به من جهد بعون من الله وتيسيره وهدايته ، فإنني لا أدعي لهذا العمل الكمال أو مقاربته ، وحسبي أنني لم أدخر جهدا في تقريبه من القارئ .

ويقدر ما عانيت في إخراجه ، ويعذر عما فيه من قصور وتقصير من تعامل مع المخطوطات ، وعرف مشكلاتها ، والله الكمال ومنه الجزاء . ولا يفوتني بعد شكر الله الذي وفق وسدد أن أسجل هنا مزيد شكري وتقديري وعظيم امتناني لأخي وصديقي الدكتور عبد الحميد الهرامة الذي أهدى إلي صورتين من نسختي الخزانة الصيحية ، ومنهما انطلقت إلى بعث هذا الكتاب ليرى النور بعد أن بقي حبيس الإهمال أكثر من 320 عاما والله من وراء القصد .

د . السائح علي حسين

نص الكتاب

إرشاد المريدين

لفهم معاني المرشد المعين
على الضروري من علوم الدين

علي بن عبد الصادق الطرابلسي

مقدمة الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة سيدي علي بن عبد القادر بن أحمد بن عبد الصادق بن محمد الجبالي الإطرابلسي¹² رحمه الله تعالى ورضي عنه :

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله صحبه أجمعين ، كلما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون .¹³

هذا شرح لطيف على النظم المسمى بالمرشد المعين تأليف الشيخ الحاج الأبى سيدي عبد الواحد بن عاشر الأندلسي ثم الفاسي رحمه الله يحل ألفاظه ويسهل لطالبه مراده ، لأنه مما عم النفع به ، ولا نعلم أحدا دون له شرحا في كتاب غير الشيخ محمد ميارة الفاسي جعل عليه شرحين كبيرا وصغيرا ، لم يتيسر لي تحصيله¹⁴ سميت إرشاد المريدين لفهم معاني المرشد المعين ليكون اسمه موافقا مسماه ولفظه مطابقا معناه .

¹² كان بعض القدماء يفرقون بين طرابلس الشام وطرابلس الغرب بزيادة الألف ولكنها تفرقة نسيت مع الزمن .

¹³ في السخ الثلاث زيادة : يقول العبد الفقير إلى ربه سبحانه الراجي عفوه ربه وغفرانه سيدي علي بن عبد الصادق بن محمد الطرابلسي ستر الله عيوبه وغفر ذنوبه : وهذا تكرار لا جديد فيه .

¹⁴ الذي لم يطلع عليه هو الشرح الكبير ، وأما الصغير فقد أشار إليه كثيرا ، ولكنه قال إنها نسخة كثيرة التحريف ولا يعتمد عليها .

ولا قدرة لي على استيفاء جميع ما اشتمل عليه الكتاب وما تضمنه من لباب الأبواب لقلة علمي وقصور فهمي ، وأيضا فإن كلام السادات العلماء منضو على أسرار مصونة وجوامع حكم مكتونة لا يكشفها إلا هم ، ولا تتين حقائقها إلا بالتلقي عنهم ، ولست بذلك يا أخى مدعيا لشرح كلام المؤلف ولا أن ما نذكره فيه هو عين المراد ، وإنما نورد ذلك بصيغة الخبر والدعوى على حسب ما فهمناه من كلامهم ، وما انتهى إلينا 1 ب / علمه من أقوالهم ، غير أن العبارة أبسط من عبارته والإشارة أجلى من إشارته ، وبذلك تمام ما عندنا ، وما ظهر لنا من تفسير ما ذكروه ، فإن وقفنا على حقيقة الأمر ، وعثرنا على مكنون السر كان ذلك من النعم التي لا نحصى لها شكرا

[ولا نقدر لها قدرا وإذا خالفنا ذلك ، ولم نهتد إلى تلك المسالك ، أحلناه على نقصنا وجهلنا ، واقتصر الأمر في ذلك علينا ، وكانوا هم مبرئين مما نلناه ونويناه¹⁵] .

جمعه من كتب المتأخرين كالشيخ العلامة علي الأجهوري مشيرا إليه بـ (عج) والشيخ الخطاب مشيرا إليه بـ (ح) والعلامة التائي مشيرا إليه بصورة (تت) والشيخ أحمد زروق مشيرا إليه بصورة (د) والشيخ علي أبي الحسن بصورة (ع) والشيخ سيدي محمد السنوسي بصورة (س)¹⁶

¹⁵ زيادة من (ن) .

¹⁶ غيرت جميع هذه الاختصارات كما ذكرت ذلك في منهج التحقيق .

وحيث أطلقت لفظ الشيخ فيه فالمراد به شيخنا العلامة سيدي إبراهيم الجميني¹⁷ حفظه الله ، وحيث ذكرت الشارح فالمراد به شارحه الشيخ محمد ميارة الفاسي رحمه الله في ما وقفت عليه من كلامه .

والله أسأل تيسيره وتحصيله ، وتحقيقه وتكميله ، وأن يجعله لوجهه الكريم ، وأن يتقبله بفضله العيم ، وأن ينفع به الخاص والعام ، بحاه سيد الأنام ، عليه الصلاة والسلام .

وأن يعصمنا من الزلل ، ويوفقنا في القول والعمل ، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير وجعلته مزجا تسهيلا فقلت مبينا ذلك أتم تبين ، وإن كنت لست أهلا لما هنالك ، مستعينا عليه بالواهب المعين .

¹⁷ فقيه عالم عامل تونسي الأصل رحل إلى مصر لطلب العلم بإشارة من شيخه الوحيشي ، سنة 1066 هـ . فقرأ على الشيخ عبد الباقي الزرقاني ، والشيخ الحرشي والشيخيتي ، وغيرهم ثم رجع تونس واستقر به المقام في جربة ، وقد تفقه به كثيرون ، منهم الشيخ علي الفرجاني ، والشيخ محمد القرطاني ، له شرح على خليل لم يكمله وكان يحتمه في السنة مرتين ، توفي سنة 1134 وعمره 96 سنة . / انظر شجرة النور الزكية في طبقات المالكية / الشيخ محمد بن محمد مخلوف 324 ط دار الفكر .

مقدمة الناظم

قال الناظم رحمه الله :

يَقُولُ عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ عَاشِرٍ * مُبَدِّئًا بِاسْمِ الْإِلَهِ الْقَادِرِ¹⁸
 الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَنَا * مِنَ الْعُلُومِ مَا بِهِ كَلَفْنَا
 صَلَّى وَسَلَّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ * وَعَالِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّقْدِيدِ
 وَبَعْدُ فَالْعَوْنُ مِنَ اللَّهِ الْمَجِيدِ * فِي تَقْظِيمِ آيَاتِ الْأُمِّيِّ تَقِيدُ
 فِي عَقْدِ الْأَشْعَرِيِّ وَقْفِهِ مَالِكُ * وَفِي طَرِيقَةِ الْجَنَّةِ السَّالِكُ

يقول فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وجملة الحمد لله إلى آخر الكتاب محكية بالقول ، لأن القول لا يقع إلا على جملة ، وما هو 2 أ / في معناها كقلت قصيدة ، ولا ينصب المفرد إلا إذا أريد لفظه ولم يرد معناه .

ولا يقال إن الحمد معطوف على اسم بحذف العاطف ، أي باسم الإله وبالحمد لله إلى آخره .

¹⁸ المتن لم يذكر في الأصول وزدته للتوضيح وقد اعتمدت على الطبعة التي صححها الشيخ الشاذلي النيفر

وطبعت بمطبعة النار بتونس 1366 هـ .

لأننا نقول يلزم عليه عطف جملة اسمية على فعلية بناء على تقدير المتعلق فعلا ، وأيضا الحمد مقصود بالابتداء كالبسملة ، فلو كان معطوفا لكان تابعا والمقصود خلافه ، فافهم .

فاعله عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر بالرفع نعت لعبد الواحد الأنصاري نسبا ، الأندلسي أصلا ، الفاسي منشأ ودارا .
كان رضي الله عنه عالما فاضلا ، متقنا في علوم شتى ، قد أخذ عن شيوخ عديدة ، وله تواليف مفيدة ، منها نظمه العجيب ذو الأسلوب الطريف الغريب ، الذي نحن بصدد شرحه ، فإنه من أجل المختصرات نفعا ، وأحسنها جمعا ، وليس له فيما نظن نظير ، إذ لم يقع بأيدينا مثل نزعه ، ولا رأينا من حام حول مشرعه ، وقد وقف عليه كثير من العلماء الأخيار ، وإليه انتهى التقديم والإيثار ، قد ذكر فيه فروع العلوم وأصولها ، ورسم مسائلها وفصولها ، وأوضح وقرر ، ونقح وهذب ، وجمع في أبيات يسيرة ما تفرق في كتب كثيرة ، فكان لذلك أولى ما يعتنى به الطالبون ، ويرغب في تحصيله الراغبون ، ولذلك تدارسه أصحاب العقول ، وتلقوه بالقبول ، وكان ممن نال قصب السبق بحل ألفاظه الشيخ العلامة سيدي محمد ميارة الفاسي ، وشاع بشرحيه ، وقرئ متنا وشرحا حتى صار مشتهرا في أكثر الأقطار على اختلاف الأعصار وتداولته الفحول والنظار منذ وجد إلى الآن ، وذلك أصدق شاهد على ما قلناه فإن الشارح توفي رحمه الله عشية يوم الخميس ثالث الحجة من عام الأربعين وألف هـ .

[استطراد]

- ووجد عنده من فوائد الشيخ محمد الشاذلي ما نصه : قيل إذا وقع ابن بين علمين حذفت ألفه إلا في مواضع :
- الأول : إذا أضيف إلى هذا كقولك : هذا ابنك .
- الثاني : إذا نسب إلى الأب الأعلى كقولك : محمد ابن شهاب التابعي ، فشهاب جده .
- الثالث : إذا أضيف إلى غير أبيه كقولك المقداد ابن الأسود أبوه الحقيقي عمر ، و محمد ابن الحنفية أمه .
- الرابع : إذا عدل عن الصفة إلى الخبر كقولك : محمد ابن عبد الله .
- الخامس : إذا عدل به إلى نحو الاستقحام نحو هل تميم ابن مرة ؟ .
- السادس : إذا ثبت ابنا كقولك : زيد وعمرو ابناك .
- السابع : إذا ذكر ابن بغير اسم كجاءنا ابن عبد الله .
- الثامن : إذا كان ابن أول السطر .
- التاسع : إذا كان الابن متصلاً بموصوف كزيد الفاضل ابن عمرو
- انتهى¹⁹ .

¹⁹ انظر في هذا : أدب الكاتب / عبد الله بن مسلم بن قتيبة / ت : محمد محي الدين عبد الحميد 184 ط 4 م

السعادة بمصر 1963 .

وهذا يقتضي أن ابن عاشر يكتب بالآلف ، لأن عاشر جد أبيه لا أبوه كما علمت .

وفي شرح الشارح أنه يكتب بغير ألف الوصل قال لوقوعه بين علمين ، فإن كان العلم الذي قبله منونا حذف تنوينه كريد ابن عمرو²¹ انتهى ، فليتأمل مع ما قبله .

وإنما ابتداء بتسمية نفسه لأن معرفة مؤلف الكتاب من مهمات الأمور كما علم أن العمل والفتوى من الكتب التي جهل مؤلفها ولم تعلم صحة ما فيها لا يجوز ، قاله الشارح²² ، وهو يقتضي أن ما علم مؤلفه يجوز العمل به والفتوى وأن ما علمت صحته كذلك ، وإن جهل مؤلفه وهو كذلك إذا كان ثقة مأمونا كما يفيد كلام [أحمد زروق] في بعض نصائحه فإنه قال : يجب تصديق العلماء في ما نقلوه ولكن بشرط أن يظهر منهم الإنصاف للحق والنصيحة للخلق ، ولا يجوز أخذ

3 أ / العلم عن المجازيف ولا متهم في دينه ببدعة أو كذب لغير مصلحة ، ولا يؤخذ من قوله إلا ما ظهر معناه . انتهى .

قال بعضهم : ولا تجوز الفتوى من ظاهر الكتب المطلقة كالرسالة ونحوها لمجرد النظر من غير قراءة لجهله بالمطلق منها والمقيد إلا أن يكون أخذها عن شيخ عارف بذلك ، ولا من التقارير المطرورة²³ عن المشايخ

²¹ انظر : شرح ميارة الصغير ، بحاشية ابن حمدون 4 وما بعدها ط 2 / 1319 هـ الأميرية بيولا .

²² انظر : الدر الثمين والمورد المعين / محمد بن أحمد ميارة القاسي 3 مطبعة المعاهد بمصر 1353 هـ .

²³ طرة الكتاب حاشيته .

قال [أحمد زروق] كما لا بن عمرو الجزولي وما في معناهما ، ومن أفتى بذلك أدب . انتهى .

ذكره أوائل العجالة ، وهذا ما لم تعلم صحة ما فيها كما تقدم وقال البساطي رحمه الله²⁴ من أخذ الفقه من بطون الكتب غير الأحكام ، ومن أخذ النحو من الكتب لحن في الكلام ، ومن أخذ التصوف من الكتب مرق من الإسلام ، ومن أخذ الطب من الكتب قتل الأنام . انتهى .
وسياتي آخر الكتاب إن شاء الله أنه لا تجوز الفتوى ولا الحكم بغير المشهور ولا بغير الراجح .

وقوله مبتدئا اسم فاعل حال مقدرة من عبد الواحد أي في حال كونه مبتدئا باسم الإله ، مراده بالبسملة ، وهي تقال في بسم الله فقط كما في الصحاح ، إذ قال : "بسم الرجل إذا قال بسم الله"²⁵ .
وفي بسم الله الرحمن الرحيم وهو المراد هنا ، والقادر صفة الإله وإن كان اسما لأنه يطلق عليها كما ذكره البيضاوي في أول تفسيره فليراجعه من أراد ذلك فإن فيه طولا بالموضع .

²⁴ هو محمد بن أحمد بن عثمان البساطي قتيه مالكي مصري تولى القضاء عشرين سنة ، من كبه : المغني في الفقه ، وشفاء الغليل في مختصر خليل ، وحاشية على المطول ، ومقدمة في أصول الدين ، ولد سنة 760 وتوفي سنة 842 هـ / اظهر الأعلام 5/ 332 وحسن المحاضرة 1/ 462 وفيها ولد سنة 765 هـ .

²⁵ الصحاح / إسماعيل بن حماد الجوهري / ت. أحمد عبد الغفور عطار 4/ 1634 وما بعدها . ط3/ 1984 دار العلم للملايين / بيروت .

وابتدأ الناظم كتابه بالبسملة لقوله ﷺ : " كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع ، وأخرج ابن حبان كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أبتَر ، وروى الخطيب في جامعه عن أبي هريرة لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم " ²⁶ .

3 ب / وليس تم رواية بسم الله / بباءين بدون الرحمن الرحيم ، وهي محتومة بقوله فهو أبتَر كما في شرح الشارح الصغير في ما وقفت عليه ، ولعله تصحيف من الناسخ ²⁷ ، وفي خط الناصر اللقاني في شرحه لخطبة المختصر نحو ما للشارح هنا كما قاله تلميذه محمد الفيشي ، لكن قال الشيخ عبد الباقي الزرقاني في شرحه عليه ولعله رواه بالمعنى ونسب إليه نسخة أخرى بباء واحدة . انتهى .

ومعنى أجذم وأقطع هنا قليل البركة غير معتد به شرعا ، أي من حيث كماله فلا يرد ما يقال إن الفعل إذا لم يتصدر باسمه تعالى قد يكون تاما معتدا به شرعا كالوضوء ، وقول بعض المالكية ابتداء بها اقتداء

²⁶ هذا الحديث أخرجه السيوطي في الجامع الصغير ، وأشار إليه بأنه ضعيف ، وقال القاسمي أخرجه عبد القادر الرهاوي في الأربعين بإسناد حسن . / انظر الجامع الصغير 92/2 والفضل المين 55/ .

²⁷ قال : ابن حمدون في حاشيته على الشرح الصغير لعله رواه بالمعنى فإنه لم يوجد في رواية من الروايات بهذا اللفظ بل الموجود بباء واحدة ، رواه الخطيب في جامعه : لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع ، وفي لفظ أبتَر ، وفي آخر أجذم ، وهذا الحديث رواه السيوطي في جامعه ، وغيره ، قال النووي في الأذكار وهو حديث حسن ، وقد روي موصولا ومرسلا وبعد كلام طويل انتهى إلى أنه ضعيف ولا يعمل به حتى في فضائل الأعمال / انظر حاشية أبي عبد الله محمد الطالب بن حمدون على الشرح الصغير لمحمد بن أحمد القاسمي الشهير ببيارة 6/1 ط2 الأميرية ببولاق 1319 هـ .

بالكتاب العزيز أراد أنه مبدوء بها لفظا وخطا قبل الفاتحة فلا يرد عليه أنها ليست من الفاتحة عندنا حتى يحتاج للجواب بأنه مبدوء بكتابتها فقط كما في [الثاني] أنها مبدوء بها²⁷ لفظا أيضا في أوله في غير الصلاة اتفاقا وفي [الخطاب] عن أبي بكر التونسي قال أجمع علماء كل أمة على أن الله افتتح كل كتاب ببسم الله الرحمن الرحيم . انتهى .

فقولهم اقتداء بالكتاب إما اقتصارا على الأشرف وإما بجمعه سائر الكتب ونسخه إياها ، ويدل للتونسي خبر : " بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب " كما في الجامع الصغير²⁸ .

[و] لا ينافي ذلك أن السيوطي جزم بأنها من خصوصية النبي ﷺ وأتمه لقول بعض المحققين المختص به وبأتمه البسملة ، يعني بهذه الألفاظ العربية على هذا الترتيب . انتهى .

وفي القرآن عن سليمان ترجمة عما في كتابه لبلقيس لأنه لم يكن عربيا قاله المناوي أنزله الله على آدم وكانت سبب توبته حين أكل من 4 أ / الشجرة ، واختلف هل رفعت بعده ثم نزلت على نوح وهكذا إلى أن نزلت على نبينا ﷺ أ ولم تزل باقية لم ترفع ، وإنما انتقلت من نبي إلى نبي .

²⁷ انظر : تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة / أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الثاني / ت . د . محمد عايش عبد

العال شير 37/1 ط 88/1 .

²⁸ قال السيوطي : أخرجه الخطابي عن أبي جعفر معضلا . الجامع الصغير 127/1 ط 5 مصطفى الحلبي .

وهي آية في النمل إجماعاً ، والصحيح كما قال القرطبي في تفسيره :
 "قول مالك إنها ليست آية لافي الفاتحة ولا في غيرها ، قال لأن القرآن لا
 يثبت إلا بالتواتر القطعي لا بنجر الآحاد" .

وعلى ذلك دلت الأخبار الصحاح التي لا مطعن فيها ، والباء من
 بسم الله متعلقة بمحذوف تقديره أ ألف لأن الذي يتلو التسمية هنا مؤلف
 والتالي لها في كل محل يعين العامل المحذوف .

قال البيضاوي : وكذلك يضر كل فاعل تجعل تسميته مبتدأ له ،
 وذلك أولى من أن يضر ابتدئ لعدم ما يطابقه ويدل عليه ، أو ابتدائي
 لزيادة إضمار فيه ، وتقديم المفعول هاهنا أوقع كما في قوله : ﴿ بِسْمِ
 اللَّهِ مَجْرِبُهَا ﴾ ، وقوله ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ لأنه أهم وأدل على
 الاختصاص ، انتهى²⁹ .

قال التفتراني في بيان الاختصاص لأن المشركين كانوا يبتدون بأسماء
 آلهتهم فيقولون بسم اللات و بسم العزى فقصد الموحد تخصيص بسم الله
 بالابتداء للاهتمام والرد عليهم

وكسرت الباء ، ومن حق الحروف المفردة أن تفتح ، قال البيضاوي :
 لاختصاصها بلزوم الحرفية والجر ، وإنما قال بسم الله ولم يقل بالله لأن التبرك
 والاستعانة بذكر اسمه أو للفرق بين اليمين واليمين ولم تكتب الألف على ما

²⁹ تفسير البيضاوي / عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي 1/ 5 ط1 دار الكتب العلمية 1988 .

هو وضع الخط لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضاً عنها أي قدر نصف
الآلف³⁰ كما قاله سيدي عيسى .

فائدة

ذكر بعض العارفين أن من قرأ البسملة بعد صلاة الصبح ألفاً
وخمسمائة مرة أربعين يوماً أفاض الله على قلبه غوامض الأسرار ببركتها
ومن كتبها مائة وثلاث عشر مرة أمن في نفسه وأهله .
ومن كتب الرحمن خمسين مرة ودخل بها على ظالم أمن من شره
4 ب / ومن دخل بيته وقرأ قل هو الله أحد وسع الله له في
رزقه .

وبالجملة فالكلام على البسملة وفضائلها وما يتعلق بها مما كثر وانتشر
وشاع عند الفضلاء واشتهر وليس هذا محل بسطه فلنقتصر على ما ذكرناه
والله الموفق بفضله .

ولما ذكر البسملة للخبر الوارد فيها كما مر أردفها بالحمد لذلك أيضاً
واقترن بالكتاب العزيز وأداء لما وجب عليه من شكر النعم التي من جملتها
تأليف هذا الكتاب والإقدام عليه فقال : الحمد لله .

³⁰ انظر تفسير البياضوي 6/1 .

وهو لغة الوصف بالجميل على جهة التعظيم سواء كان في مقابلة نعمة أم لا، وعلم من الوصف أنه لا يكون إلا بالكلام لأن الوصف وقول الواصف لا يكون إلا باللسان فمورده أي محله خاص .

ومتعلقه أي السبب والباعث عليه عام .

وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على المحامد أو غيرها سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان .

واعلم أن للحمد أربعة أركان : حامد ومحمود به ، ومحمود عليه وصيغة الحمد :

فالحامد المثني : والمحمود به الدال على الثناء وهو مدلول الصيغة ، والمحمود عليه ما يقع الثناء بإزائه ، والصيغة ما يدل على الثناء ، والمحمود به يكون اختياريا كالجود وغيره ، وغير اختياري كالشجاعة ، والمحمود عليه لابد أن يكون فعلا اختياريا كالعطاء ، وقد يتحد المحمود به والمحمود عليه كمدحه بعلمه فهو محمود به من حيث إنه لفظ دال على كماله ، ومحمود عليه من حيث قيامه بذات المحمود .

وأما المحمود وهو الله مثلا فليس من أركان الحمد ، وإنما هو متعلقه والباء في المحمود به سببية ، وعلى في المحمود عليه تعليلية ، وجملة الحمد خبرية لفظا إنشائية معنى لحصول الحمد للمتكلم بها مع الإذعان لمدلولها .

5 أ / ويجوز أن تكون موضوعا شرعا للإنشاء ، والحمد مختص بالله تعالى كما أفادته الجملة مطلقا لأن لام لله للاختصاص فأفرد منه لغيره

، ولا يصح كونها للملك إلا على قول من يرى أن أل للعهد الذكري وهو الحمد الحادث لأن كل حادث مملوك لله تعالى ، وأما على القول الآخر فيمنع كونها للملك لأن من جملة ما يدخل فيه الحمد القديم ، فيستحيل أن يكون مملوكا ، كما أشار إليه بعضهم ، وفي كون الألف واللام في الحمد للاستغراق الجنسي أو للعهد رأيان قاله الشارح ، واختار الزمخشري كونهما للجنس ومنع كونهما للاستغراق ولم يبين وجهه .

قال بعضهم ولعله يكون المطلوب من العبد إنشاء الحمد لا الإخبار به ، وحينئذ يستحيل كونها للاستغراق إذ لا يمكن للعبد إنشاء جميع المحامد منه ومن غيره ³¹ .

والجمهور على أنها للاستغراق كما لشيخ الإسلام في بسملته .
واعلم أن موجبات الحمد اثنان وخمسون خصلة ما اجتمعت قط لمخلوق وإليها وقعت الإشارة بقوله حمد : فإن الحاء ثمانية والميم أربعون والداد أربعة وإلى هذا أشار المتنبى بقوله :
تملك الحمد حتى ما لمفتخر * في الحمد حاء ولا ميم ولا دال
قال ابن الخطيب : الحمد لله ثمانية أحرف ، وأبواب الجنة ثمانية فمن قالها عن صفاء قلبه فتحت له أبواب الجنة يدخل من أيها شاء .

³¹ البحث في الموضوع طويل انظره في حاشية ابن حمدون 7/1 .

فإن قلت المقصود من ذكر الحمد هنا حصول البداية به لتحصيل
بركتها المشار إليها لقوله عليه الصلاة والسلام " كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه
بحمد الله فهو أجزم ³² .

وقد فاتت البداءة فيه بالتسمية ، قلت : يمكن الجواب عنه بأن
5 ب / الحمد في الحديث ليس المراد به قول الحمد لله فقط بل المجموع
الكلي الذي مر ذكره بأنه الوصف بالجميل الخ وهو صادق بالتسمية وذكر
الحمد بلفظه بعد ذلك تأكيد له ولم يعكس لقوة حديث البسملة وبأن البداية
إما حقيقة وهي ذكر الشيء لا على الإطلاق ، وإما إضافية وهي ذكره
أولا بالإضافة دون شيء آخر وهي صادقة بذكر الحمد قبل المقصود
بالذات .

وأما تقديم : يقول عبد الواحد ابن عاشر عليها فلا محذور فيه ،
إذ المأمور به ابتداء وذلك حاصل لا تقديم الثناء على القول الممكن به
التأليف كما فعل الناظم والله أعلم .

والحاصل مع زيادة أن التعارض بين روايتي البسملة والحمدلة إنما
يحصل بأمور خمسة : أحدها أن يراد بالبدء فيهما البدء الحقيقي : وثانيهما
الأن يكون البدء معتدا عرفاً . ثالثها أن تكون الباء في بسم الله وفي الحمد

³² سنن أبي داود 4 / 268 والترغيب والترهيب / عبد العظيم المنذري / ت . إبراهيم شمس الدين 2 /

285 ط1 دار الكتب العلمية 1417 هـ .

لله الواقعتين في الحديث صلة ليبدأ لا للاستعانة ولا للملابسة . رابعها أن يكون المراد بالبدء البدء القولي .

خامسها أن يكون المراد بالبسملة والحمدلة الواردين في الحديث خصوص بعضهما لا لفظ البسملة والمجموع الكلّي للحمد أي الوصف بالجميل .

وقد افترق المانعون للتعارض ، فبعضهم اقتصر على منع الأول فقط فحمل الابتداء في أحدهما على الحقيقي والآخر على الإضافي كما مر . وبعضهم اقتصر على منع الثاني فإن البدء معتد عرفاً إلى الشروع في المقصود ، ولذلك ترك الإتيان بالعاطف على البسملة فلم يجمع بينهما حتى لا يكون الحمد تابعا .

وبعضهم اقتصر على منع الثالث بجعل البدء في الحديثين أوفي أحدهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا تنافي الاستعانة بآخر .

6 أ / ويجعلها للملابسة وهي تصلح لوقوع الابتداء / بالشيء على وجه الجزئية ، ويذكره قبل الشروع في الشيء ، فلا فصل فيجوز إن جعل أحدهما جزءاً من الشيء ، ويذكر الآخر قبله بدون فصل فيكون زمان الابتداء زمان التلبس بهما على وجه التبرك في الفصل المبدوء بكماله لافي ابتدائه فقط .

وبعضهم اقتصر على منع الرابع لأنه لا مانع وجعل أحدهما مبدوء به نطقاً والآخر كتابة .

وبعضهم اقتصر على منع الخامس فجعل البسملة على لفظها والحمدلة على المجموع الكلي كما تقدم أيضا .

فاعرف ذلك فإنه حسن قل من يشبه له عند ذكر المعارضة بالنسبة للحديثين ، فلا بأس من إضافته إلى المطروقات المحفوظات في البسملة والحمدلة .

واختلف هل الأفضل الحمد المطلق أو المقيد والمعتمد أن الحمد المقيد أفضل قاله شيخنا سيدي محمد بن الشيخ في تقريره ، وسمعه أيضا يقول : ذكر بعض الشيوخ أن الحمد المقيد يثاب عليه ثواب الواجب والحمد المطلق يثاب عليه ثواب المستحب .

وحكم المطلق واجب مرة في العمر ككلمتي الشهادة والصلاة على النبي ﷺ ، وقيل بوجوبها عند سماع ذكره ، وفي الصلاة ، قال [أحمد زروق] رأيت بعض التعاليق أنها تجب عند الموت فعرضته على كثير من المشايخ فما وجدت من وافق عليه .

الذي اسم موصول صفة لله أو بدل منه ، وعلمنا من العلوم النافعة على الإطلاق ومن أفضلها علم التوحيد لشرف متعلقه [صلة الموصول] وما اسم موصول مفعول ثان لعلم ، والأول الضمير في علمنا أي الذي به كلفنا وهو العلم الواجب على الأعيان ، أي على كل مكلف ، وهو ما لا 6 ب / يتأتى تأدية ما وجب إلا به ، كأحكام الطهارة ، والصلاة ، والصيام .

ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد ، ولابن الذكر والأنثى كالإجماع على أنه لا يجوز لأحد الإقدام على أمر حتى يعلم حكم الله فيه ، لكن يكفي في غير العبادات تعلم الحكم بوجه إجمالي على قدر وسعه ، ويحتمل أن يريد بالذي كلفنا به من العلوم العلم الواجب على الأعيان وعلى الكفاية معا ، فإن علم الكفاية يخاطب به كل أحد على خلاف في ذلك إلا أنه يسقط بقيام البعض به إذ الناظم رحمه الله عالم بالعلمين معا .

واعلم أن أفضلية العلم وأهله لا تحتاج إلى إقامة برهان ، فإن العقول السليمة متطابقة والشرائع بأسرها متوافقة على أن العلم من أكمل الكمالات لاسيما علم الأحكام الشرعية فإنها وسائل مقاصد العباد ومناط مصالحهم في المعاش والمعاد وله من الأدلة على فضله من جهة العقل والنقل ما شهرته تغني عن ذكره ، كقوله تعالى : ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾³³ قال ابن عباس : للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبع مائة درجة بين الدرجة والدرجة مسيرة خمسمائة عام من سلك طريقا يطلب فيها علما سلك الله به طريقا من طرق الجنة ، ومعناه أن العلم سبب الوصول إلى الجنة ، ومن عظم عالما فإنما يعظم الله ورسوله ، ومن تهاون بالعلم فإن ذلك استخفاف بالله عز وجل ورسوله ومن استخف بالله يوشك أن يأخذه إلى غير ذلك مما يهول . إذا علمت ذلك فاعلم أن الاشتغال بالتعليم فرض عين وتعليمه من

7 أ / أهم ما يشتغل به كل خائف من ربه / مشفق على نفسه طامع في قرار فردوسه والله الموفق بفضله .

صلى وسلم صلى الله عليه لفظ خبر والمراد به الطلب والإنشاء والصلاة من الله تعالى الرحمة والسلام التحية على سيدنا محمد وخبر لا تسيدوني في صلاتكم موضوع كما قاله السيوطي³⁵ .

وهو علم منقول من اسم المفعول ، المضعف أي المشدد ، وهو من حمد بالتشديد ، وجعل ذلك الاسم بعد النقل علما عليه ﷺ كما في

[التائي] لا مرتجل خلافا لا بن معطي ونسبوه للغلط قاله السيوطي: وجوز ابن أمير الحاج كونه منقولا عن المصدر أيضا فقال منقول إما عن اسم المفعول أو عن المصدر مبالغة لأن هذه الصيغة كما تكون اسم مفعول كما هو الظاهر الكثير قد تكون مصدرا كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾³⁶ وقولهم جربتهم كل مجرب انتهى سمي به نبينا ﷺ بإلهام من الله تعالى لجده عبد المطلب وتفاؤلا بأن يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله الحمودة ولم يتسم بهذا الاسم أحد قبله إلى أن شاع قبل ظهوره للوجود الخارجي ف قيل إن نبيا يبعث اسمه محمد فسمى قليل من العرب ابنه به وغاية ما قيل فيهم إنهم أربعة عشر كما قال شيخ الإسلام

³⁵ لم أعثر عليه .

³⁶ - [سبا: 19]

رجاء أن يكون هو ثم منع الله كلا منهم أن يدعي النبوة أو يدعيها أحد له أو يظهر عليه سبب يشكك أحدا في أمره.

وجمع الناظم بين الصلاة والسلام خروجاً من كراهية أفراد أحدهما .
7 ب / عن الآخر قال [الخطاب] / كذا شاع في كلام كثير من العلماء وبه صرح النووي .

وقال [أحمد زروق] كره جمهور المحدثين أفراد الصلاة عن التسليم وعكسه .

ونقله بعضهم عن مجالس الوانوغني وغيره كما في [التائي] قال وانظر هل ذلك خاص بنينا عليه الصلاة والسلام أو عام فيه وفي سائر الأنبياء .

وفي ابن ناجي ما يقتضي اختصاصه بنينا³⁷ وتنقي الكراهة بكتابة الصلاة ونطقه بالسalam كما يفيد ابن قاسم على الورقات ، والظاهر أن عكسه كذلك ، وقال [علي الأجهوري]³⁸ وقع في كتب أهل المذهب المتقدمين وقوعاً شائعاً ذكر السلام دون الصلاة عليه وأخبرني من يوثق به

³⁷ انظر شرح الرسالة . قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي 20/1 ط دار الفكر / 1982 .

³⁸ هو : علي بن زين العابدين بن محمد بن محمد زين الدين عبد الرحمن بن علي الأجهوري بضم الهمة وسكون الجيم وضم الهاء نسبة إلى أجهور الورد قرية بريف مصر ، شيخ المالكية في عصره ، برع في فنون العربية ، وعلوم الشريعة ، والتصوف ، له مؤلفات كثيرة منها شروح ثلاثة على مختصر خليل ، وحاشية على شرح التائي على الرسالة ، وشرح على ألفية السيرة للزين العراقي ، ومنظومة في العقيدة ، وشرحها ، وشرح على الرسالة / ولد سنة 967 وتوفي سنة 1066 هـ انظر خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر / للسحبي 157/3 وما بعدها .

أنه رآه بخط الباجي وهو يدل على عدم كراهة إفراد السلام عن الصلاة خطأ ، وإذا كان لا يكره إفراد السلام بإفراد الصلاة أولى لأن الصلاة واجبة في العمر مرة في غير الصلاة ، وجرى تردد في وجوب السلام عليه مرة في العمر فاستظهر الرصاع أنه مثلها وجزم [الخطاب] به واستدل عليه بكلام ابن العربي . . .

وعلى آل عطف على محمد وقدمه على الأصحاب للأمر بالصلاة على الآل قال الشيخ العراقي : لهذا وجبت في التشهد على قول ، وهم أشرف نسبا وإن كان في الصحابة من هو أفضل من الآل كأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، والمختار عند الدماميني كالناصر اللقاني أنهم أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب بن عبد مناف ، وعليه درج الشيخ خليل³⁹ في مختصره حيث قال في فصل مصرف الزكاة منه وعدم بنوة هاشم والمطلب لكه وإن كان مختار هؤلاء وقال [أحمد زروق] إنه المذهب فهو 8 أ / ضعيف بل المذهب أن آل بني هاشم فقط كما قاله الزرقاني وغيره ، وقيل آل كل من آل إليه أي رجع بنسب أو سبب وهم

³⁹ هو خليل بن إسحاق بن موسى فقيه مالكي مصري كان يلبس ملابس الجنود لذلك يلقب بالجندي ، ومن أشهر مؤلفاته المختصر ، وفيه قد استطاع ضبط جزئيات الفقه المالكي وصوغها في عبارات محكمة مختصرة لدرجة الفموض في أحيان كثيرة ، ولالتزامه بمشهور المذهب ، تجرده من الخلافات فقد صادف عمله هذا القبول والرضا من فقهاء عصره ومن جاء بعده ، وأغلب ما كتب في فقه المالكية بعده لا يخرج عن شرح أو اختصار له ، وقد ألف شرح جامع الأمهات لابن الحاجب ، وقد سماه التوضيح ، وله شرح على المدونة لم يكمل ، وشرح على الفية بن مالك . توفي سنة 767 بالقاهرة . / انظر ترجمته في هدية العارفين 1 / 252 ويقول ابن فرحون إن وفاته كانت سنة 749 / الديباج 1 / 357 ط دار التراث .

أمته واختاره الأبهري وغيره قاله [أحمد زروق] وقيل كل تقي لحديث:
وآل محمد كل تقي⁴⁰ .

ثم على عمومه يشمل الأنبياء فإنهم آل بهذا التفسير وفي كلام الناظم
تنبيه على جواز الصلاة على غير الأنبياء تبعاً ، وأما استقلالاً ففي الشفاء
أن في جوازها وكراهتها ومنعها على غير الأنبياء خلاف ، وفي الأصح أن
النهي للكراهة⁴¹ .

والصحيح جواز إضافته إلى المضر كما استعمله الناظم وعليه
الجمهور ، ومنع ذلك أبو جعفر النحاس .

وهل ألفه منقلبة عن الهاء بدليل تصغيره على أهيل أو من الواو لأنه
سمع في تصغيره أو يل قولان ، وعلى صَحْبِهِ بالسكون كهر ، اسم جمع
لصاحب بمعنى الصحابي ، وهو من اجتمع مؤمناً بمحمد ﷺ وإن لم تطل
صحبه ، ولو لم يرو عنه شيئاً على الصحيح ، وقيل من طالت صحبه
على طريق التبعية وهو الراجح عند الأصوليين قاله النووي كما في [التائي]
والمراد الاجتماع المتعارف كما يفيد لفظ اجتمع ، لاما هو خرق عادة كمن
اجتمع به ليلة الإسراء من أنبياء أو ملائكة فليس بصحابي لعدم بروزهم

⁴⁰ آل محمد كل تقي أخرجه الطبراني في الأوسط والصغير وابن لآل وتمام والعقيلي والديلمي والحاكم في تاريخه
والبيهقي كلهم عن أنس بن مالك بأسانيد ضعيفة قال شيخ مشايخنا الشيخ غرس الدين الخليلي وزاد الطبراني
في روايته ثم قرأ إن أولياؤه إلا المتقون وقد صرح البيهقي وابن حجر والسخاوي بضعفه وعدم الاحتجاج به /
البيان والتعرف 7/1 .

⁴¹ أنظر: الشفاء / القاضي عياض بن موسى اليحصبي 2 / 65 ط مطبعتي الحلبي / 1950 .

حينئذ لعالم الدنيا كما جزم به البلقيني ، إلا عيسى فصحابي كما جزم به الذهبي وغيره لرفعه حيا ، ونزوله بعد ، وحكمه بشرع المصطفي ، ودخل من اجتمع مؤمنا بعد بعثته وقبل انذاره كورقة بن نوفل ، ومن ثم عده جمع من الصحابة ، والجن المجتمعون به ، والمجنون المحكوم بإسلامه .

8 ب / والملائكة الذين اجتمعوا به في الأرض انظر الاستيعاب واقتصار [الخطاب] على تنظير ابن الأثير جن نصيبين غير ظاهر إذ الراجح دخولهم كما مر والتعير برأى أو لقي أحسن ليشمل من رأى النبي ﷺ وهو نائم ، أو رآه النبي نائما ومن حنكه النبي كمحمد بن أبي بكر⁴¹ المولود قبل موت النبي ﷺ بثلاثة أشهر كما في الاستيعاب ، وأما من رآه بعد الموت وقبل الدفن كأبي ذؤيب⁴² فليس بصحابي لأن الإخبار الذي هو النبوة انقطع وأيضا لا يعد ذلك لقيا ، وقد صرحوا بأن عدم جعله صحابيا أرجح .

وخرج بقوله مؤمنا من لقيه كافرا ثم أسلم بعد وفاته ﷺ فإنه ليس بصحابي على المشهور كرسول قيصر كما قاله الحافظ في ألفيته⁴³ .

⁴¹ في حاشية الصفتي : أن الذي حنكه النبي هو عبد الله بن الحرث ، أما محمد بن أبي بكر الصديق فقد رآه في مده . أنظر : 9 ط 5 / 1977 دار الفكر .

⁴² هو أبو ذئب الهذلي الشاعر المشهور / انظر الإصابة في تمييز الصحابة / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني 8/1 ط / السعادة بمصر 1328 هـ ومن آمن به ومات قبل البعثة فليس بصحابي / نفس المصدر 1/ 353

⁴³ أنظر : ألفية السيوطي في علم الحديث / وشرح أحمد محمد شاكر 215 وما بعدها / ط دار المعرفة .

وأما من ارتد بعد إسلامه ثم عاد بعد الإسلام لكنه لم ير المصطفى
ثانياً بعد عوده فالصحيح أنه معدود في الصحابة لإطلاق الحديثين على عد
الأشعث بن قيس ونحوه ممن وقع له ذلك من الصحابة ، وإخراجهم أحاديثهم
في المسانيد وقد زوج أبو بكر أخته للأشعث ، وقيل لا ، لأن الردة أحبطتها
واستظهره [الثاني] كحلولو⁴⁵ ، وجزم [الخطاب] بالأول من غير عزو
ونصه " وأما من ارتد وأسلم فهو صحابي انتهى " ، ونحوه لابن عرفة
وجزم [علي الأجهوري] بما [للثاني] الموافق للشافعية من غير عزو منه
أيضاً بل بانياً على قاعدة أنها محبطة للعمل ، مع أن [الثاني] جعلها
مستند استظهاره فقط .

وأما إن لم يعد للإسلام بل مات على ردة فلا كلام لأن الردة أحبطتها
9 أ / كالإيمان سواء بسواء .

وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة والسلام
بأقبحهم في الآل والأصحاب عموم وخصوص من وجه يجتمعان في نحو علي

⁴⁵ أحمد بن عبد الرحمن بن موسى بن عبد الحق الزليطني (البزليتي) لقروي ، حللوا لواحد من أهل القرن
التاسع الهجري ، ولد ببلدة زليطن . ورحل إلى تونس لطلب العلم وأخذ عن الإمام البرزلي وابن عمر القلشاني
وقاسم العقباتي وابن ناجي وغيرهم . رجع إلى طرابلس وتولى فيها القضاء ، ثم عزل عنه ورجع ، إلى تونس
حيث أسندت إليه مشيخة المدارس عوضاً عن إبراهيم الأخضري . وهو أحد الأئمة الحافظين لقروع المذهب ،
وقد أخذ عنه الشيخ أحمد زروق وأحمد بن حاتم وغيرهما . توفي بعد 895 هـ .
له مؤلفات كثيرة منها :

شرح إشارات الباجي ، شرح أصول السبكي ، شرح التقيج ، شرح الصغرى ، شرح جمع الجوامع وغيرها كثير /
انظر : دليل المؤلفين العرب للبيّن 50 ط أمانة الإعلام والثقافة / الجماهيرية 1977 .

والحسن والحسين ، وينفرد الصحابي في نحو الشيخين ، وينفرد الآل في ذريته الموجودين بعده عليه السلام ، وعلى المقتدي أي المتبع للنبي عليه السلام وإن لم يجتمع بالصحابة .

وبعد ظرف زمان كثيرا ، ومكان قليلا ، تقول في الزمان : جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد دار عمر ، وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار [الرقم ⁴⁵] .

وهي من الأسماء اللازمة للإضافة تبنى على الضم إذا حذف المضاف إليه اختصارا لقربة ذكره أولا ، كما فعل الناظم وإنما بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار لما بعده ، وكانت حركة ثلا يلتقي ساكنان ، وكانت ضمة لأنها حركة لا تكون لها حالة الإعراب لأنها حينئذ إما منصوبة على الظرفية أو مجرورة بمن ، وأتى ما بعدها بالفاء في قوله فالعون إما على توهم أمّا أو على تقديرها في نظم الكلام ، والواو عوض عنها أو دون تعويض .
وكان عليه السلام يقول : أما بعد في خطبه وشبهها كما روى ذلك أربعون صحابيا قاله [الثاني] ⁴⁶ .

وهي فصل الخطاب الذي أوتيته داود عليه السلام ⁴⁷ ، واختلف في أول من نطق بها على أقوال أنهاها بعضهم إلى سبعة ونظمها فقال :

⁴⁵ هكذا في المخطوطات الثلاث ولعله يقصد وقوع ما بعدها مرتبا على ما قبلها .

⁴⁶ ما ذكره صحيح ومن أمثلة ذلك رسالة النبي لمروقل / البخاري ك / بدء الوحي ، وانظر / ك الإيمان 56 و / ك الجمعة 272 و 273 و 274 و 275 . وفي تنوير المقالة لم يتعرض الثاني لذكر الصحابة 1 / 91 .

⁴⁷ يشير لقوله تعالى : { وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب } ص 20 .

جـرى الخلف أما بعد من كان باديا * بها سبع أقوال وداود أقرب
لفصل خطاب ثم يعقوب قسهم * لسحبان أيوب فكعب فيعرب⁴⁸

9 ب / واختصرها المصنفون بلفظ وبعد إما اختصارا / وإما لأنهم
فهموا أن المدار على الظرف وإن لم يصرح فيه بلفظ أما، وأصلها مهما يكن
من شيء بعد الحمد والثناء فنطلب العون أي الإعانة وهي الظهور على
الأمر والتقوي عليه من الله المجيد لا من غيره لأن ما لم يعن الله عليه لا
قدرة لأحد للوصول إليه كما قيل :

إذا لم يعنك الله فيما تريده * فليس لمخلوق إليه سبيل
وإن هو لم يرشدك في كل مسلك * ضلت ولو أن السماك دليل
والمجيد صفة لله تعالى وهو الذي انتهى في الشرف وتنام الملك
واتساعه إلى غاية لا يمكن المزيد عليها ولا الوصول إلى شيء منها .

وفي نظم أبيات متعلق بالعون والفاء بمعنى على كقوله تعالى :
﴿ وَلَا صَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾⁴⁹ أي على جذوعها لأن
الاستعانة وما تصرف منها إنما تعدى على .

⁴⁸ قالوا " أول من قالها داود عليه السلام ، وأول من كتبها من العرب قس بن ساعدة الإيادي / الاقتضاب في
شرح أدب الكتاب / عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي / ت : مصطفى السقا ، ود . حامد عبيد
المجيد 1 / 199 ط الهيئة المصرية العامة للكتاب 1981 .

⁴⁹ - [طه:71]

والنظم لغة الجمع من نظمت العقد إذا نظمت جواهره على وجه يستحسن، واصطلاحاً الكلام الموزون الذي قصد وزنه فاربط معنى وقافية وكان كذلك لأن النظم أيسر للحفظ وأجمع للكلام وأدعى للنفوس من حيث استلذاذه والترنم به .

قال الشارح : " ووضع جمع القلة في قوله أبيات موضع جمع الكثرة وذلك كثير " ⁵⁰ انتهى .

أي استعمال أحدهما في الآخر مجازاً كما في الأشموني وغيره ، وذلك أن جمع القلة من ثلاثة إلى عشرة ، وجمع الكثرة لما فوقها إلى ما لانهاية له عند النحويين ، لكن في الشعر التصريح بما يفيد اشتراك الجمعين من ثلاثة 10 أ / إلى العشرة واختصاص جمع الكثرة بما لا نهاية له . / وبه قد يتوجه الاعتراض على الناظم فتأمل .

وجملة الأمي بنقل حركة الهمزة للساكن قبلها للوزن تفيد الصفة لأبيات أي أبياتاً مفيدة للآمي ، وهو منسوب إلى الأمة الأمية التي هي على أصل ولادة أمهاتها ولم تعلم القراءة ولا الكتابة ⁵¹ ، قاله الشارح ، والظاهر أن المراد بالأمي الذي ينتفع بهذه الأبيات الجاهل بها ولو كان يقرأ ويكتب لأن النفع لا يتقيد بالأمي في التعبير المذكور .

⁵⁰ انظر : الشرح الصغير على هامش حاشية ابن حمدون 15/1

⁵¹ المصدر نفسه .

في عقد مصدر عقد يعقد إذا جزم متعلق بمحذوف واجب الحذف
" فيحتمل الصفة لأبيات أو الحالية لوصفها بجملة تفيد " قاله الشارح .

[ترجمة الأشعري]

وأضاف العقد إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري بالنقل للوزن لأنه
واضع⁵³ علم العقائد واسمه علي بن إسماعيل بن أبي بشر واسمه إسحاق
بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن موسى
الأشعري صاحب رسول الله ﷺ فبينه وبين أبي موسى الأشعري ثمانية ،
واسم أبي موسى عبد الله بن قيس ، وهو مالكي المذهب ، وقال
السبكي في طبقاته إنه شافعي ، ورد على من قال إنه مالكي .
قال الشمني وإليه تنسب جماعة أهل السنة ويلقبون بالأشاعرة
والأشعرية ، وكانوا قبل ظهوره يلقبون بالمشبة إذ أثبتوا ما نقته المعتزلة .
أنهى . قاله [علي الأجهوري] في شرح منظومته .

⁵³ الصحيح أنه الذي تولى الدفاع عن أهل السنة بعد أن ترك المعتزلة ، فهو المدافع عن السنة وليس الواضع

[ترجمة لإمام مالك]

وبنقله أي بمذهب الإمام مالك في فهم الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد .

10 ب/ واسم أبي مالك أنس وجده / يكنى بأبي أنس من أكابر التابعين وهو أحد الأربعة الذين حملوا عثمان ليلاً إلى قبره وغسلوه ودفنوه .
ابن أنس كما قال النووي على البخاري يكنى بأبي عامر صحابي حضر المغازي كلها مع رسول الله ﷺ خلا بدرا الأصبحي بفتح الباء نسبة إلى ذي أصبح بطن من حمير وهو من العرب حلف في قريش من بني تميم فهو مولى حلف عند الجمهور كما في [الخطاب] لا مولى عتاقة خلافا لابن إسحاق ، ووهم من عد مالكا قرشيا إذ أبوا جده المذكورين هم حلف لهم كما علمت ، لا أنه منهم .

والفقه لغة الفهم واصطلاحاً العلم بأحكام الشريعة العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية بالاجتهاد والمراد بمذهبه الذي فسرنا به فقهه بدليل ما في النظم قاله هو وأصحابه على طريقه ، ونسب إليه مذهبنا لكونه جرى على قواعده وأصله الذي بنى عليه مذهبه لأنه إمام دار الهجرة وليس المراد ما ذهب إليه وحده دون غيره من أهل مذهبه .

واختار الناظم مذهبه لأنه إمام دار الهجرة النبوية المعني بقوله ﷺ يخرج أناس من المشرق والمغرب في طلب العلم وفي لفظ يوشك أن يضرب

الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون في الناس عالماً أعلم من عالم المدينة⁵³ كما حمله عليه الإمام سفيان بن عيينة وغيره من الأئمة الأعلام وهذه معجزة من معجزاته العظام .

11 أ / وقيل لأنه جمع بين شرفي الحديث والفقه ، وغيره إما فقيه صرف أو محدث ، لأن الأئمة أخذت عنه بعد أخذه عنهم إلا القليل كابن شهاب وقيل لشدة اتباعه للسلف ، وفضائله مشهورة ، ومن أعظمها الحديث المتقدم فلا نطيل بها .

مكث في بطن أمه سنتين على المشهور وقيل ثلاثة كما في [الثاني]⁵⁴ وغيره وولد محتوناً بأسنانه ، سنة ثلاث وتسعين بتقديم التاء على السين على الصحيح ، وقرأ على تسعمائة شيخ ثلاثمائة من التابعين وستمائة من تابع التابعين .

ودخل في الفتوى بعد سبع عشرة سنة ولم يدخل فيها حتى شهد له سبعون شيخاً أنه أهل لذلك ، وإن كانت في ذلك غير شرط كما ذكره الحافظ السيوطي في الإتيان فإنه قال الإجازة من الشيخ غير شرط في

⁵³ أخرج الترمذي عن أبي هريرة رواية يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة قال أبو عيسى هذا حديث حسن وهو حديث ابن عيينة وقد روي عن ابن عيينة أنه قال في هذا سئل من عالم المدينة فقال إنه مالك بن أنس وقال إسحاق بن موسى سمعت ابن عيينة يقول هو العمري الزاهد واسمه عبد العزيز بن عبد الله وسمعت يحيى بن موسى يقول قال عبد الرزاق هو مالك بن أنس والعمري هو عبد العزيز بن عبد الله من ولد عمر بن الخطاب // سنن الترمذي / ك العلم 2604 ومسند أحمد / م المكرن 7639 .

⁵⁴ تنوير المقالة 110/1 .

جواز التصدير للإقراء والإفادة فمن علم من نفسه الأهلية جاز له ذلك وإن لم يجزه أحد ، وعلى ذلك السلف الأولون والصدر الصالح ، وكذلك في كل علم وفي الإقراء والإفتاء خلافا لما يتوهمه الأغبياء من اعتقاد كونها شرطا ، وإنما اصطلح الناس على الإجازة لأن أهلية الشخص لا يعلمها غالبا من يريد الأخذ عنه من المبتدئين ونحوهم لقصور مفاهيمهم عن ذلك والبحث عن الأهلية قبل الأخذ شرط فجعلت الإجازة كالشهادة من الشيخ للمجاز بالأهلية انتهى .

[ترجمة الجنيـد]

وفي شيء من عبارة التصوف على طريقة الإمام أبي القاسم الجنيـد بن محمد السالك الطريق المستقيم ، كان فقيها على مذهب أبي ثور صاحب السدي والحارث المحاسبي ، ومحمد بن علي القصار مات سنة سبع وتسعين ومائتين .

وخصص الناظم كغيره طريقة الإمام أبي القاسم الجنيـد رضي الله عنه لمزيد التقديم وأن كل من سلكها نجا دون غيره وإن كان جميع أئمة الصوفية على هدى من ربهم لأنه سيد هذه الطائفة وطريقه أقوم من طريق القوم كلها ، فتجديدها على الشريعة تجديد الجوهر كما قال الجلال المحلي وغيره ، فهي من أصح الطرق كطريق أبي الحسن الأشعري في العقائد ، قال الجلال

المحلي ولا التفات إلى من تكلم في الشيخ أبي الحسن من أهل الزيغ ،
ويكفينا في إمامته وجلالته كأبي القاسم الجنيد انكباب علماء الإسلام
[عليها] وإجماع الناس كلهم على الاعتماد على قولهما ، وقولهم إنه سيد
الطريقة علما وعملا وهو جدير بذلك وقد كان يقول علمنا هذا مقيد
بالكتاب والسنة . انتهى .

مقدمة العقيدة

مقدمة لكتاب الاعتقاد معينة لقارئها على المراد

مقدمة من قدم اللازم بمعنى تقدم وهو بفتح الدال وكسرهما وهو أفصح⁵⁶ خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذه مقدمة لكتاب مسائل الاعتقاد ، صفة لمقدمة معينة على فهم المراد ، ذكر الناظم في هذه المقدمة الحكم العقلي وأقسامه وأول واجب على المكلف وشرط التكليف .

ولقد أحسن الناظم غاية الإحسان حيث قدم الكلام على معنى هذه الأقسام لكون هذه المقدمة أصلاً لما يأتي ، لأن مباحث علم الكلام متوقفة على معرفة هذه الأقسام إذ لا يحكم بوجوب ما يجب لله تعالى ولا 12 أ / باستحالة ما يستحيل ولا بجواز ما يجوز إلا بعد معرفة الواجب والمستحيل والجائز ، والمراد هنا طائفة من المسائل تقدم أمام المقصود ليتبرز⁵⁷ الطالب على الخوض فيما سواها ، وكان شيخنا سيدي محمد بن الشيخ رضي الله عنه يقول في تقريره لأبد لكل شارع في علم من العلوم من معرفة مقدمتين ، مقدمة الكتاب ليستعين على فهم الكتاب ، ومقدمة العلم ليكون على بصيرة في طلبه ، وسمعت أيضاً يقول : الفرق بين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم أن مقدمة الكتب عبارة عن طائفة من المسائل تقدم أمام

⁵⁶ بالفتح من قدم المتعدي وكسرهما من قدم اللازم بمعنى تقدم والكسر أحسن لأنه يشعر بأن التقديم لما ذاتي لا جعلي كما يشعر به الفتح ، حاشية ابن حمدون 17/1 .

⁵⁷ تبرز : ظهر بعد خفاء / ترتيب القاموس / الطاهر الزاوي 1/ 247 ط3 دار العربية للكتاب / 1980 .

المقصود بالذات لارتباط لديها وانتفاع بها فيه كما فعله الناظم هنا من تقديم الكلام على الأقسام الثلاثة ومقدمة العلم عبارة عما يتوقف عليه الشروع فيه وهي الرؤوس العشرة : من معرفة حده ، ووضعه وموضوعه ، وفائدته ، وغايته ، واستمداده ، ونحو ذلك ، انتهى .

وقد جمع تلك الرؤوس العشرة الشيخ أبو العباس أحمد بن زكريا في محصله بيئين فقال :

الحد والموضوع ثم الوضع * والاسم الاستمداد ثم الشرع
وفي تصور المسائل الفضيلة * ذونسبة فائدة جلييلة
واعلم أنه تقرر في علم الميزان أن لكل علم موضوعا يتميز به عن
غيره من العلوم ، وأن طالب كل علم لابد أن يعلم موضوعه وحده ، وإلا
كان طلبه عبثا ، فموضوع طلب علم الفقه مثلا ما يبحث فيه عن أفعال
12 ب / المكلفين من حيث أنها تحل وتحرم وتصح وتفسد ، وحده العلم
بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية ، والمشهور أن
أول من دون الفقه عبد الملك بن جريج ، وأن يتبع فيه الآن مذاهب الأئمة
الأربعة : مالك والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد رضي الله عنهم انتهى .
قال بعض شراح الرسالة لضبط مذاهب الأربعة على الوجه الأتم
دون غيرهم فيتعين تقليدهم ، وقد كان في السنين الخوالي نحو خمسة عشر
مذهبا مقلد أربابها ، مدونة كتبها اتقروا كلهم بعد الخمسمائة بموت

العلماء وقصور الهمم ولم يبق منهم إلا الأربعة المشهورون ، فاعتكف الناس عليها من حينئذ كما في حاوي السيوطي .
وقد حد علم الكلام بحدود كثيرة أقربها قول العضد في المواقف علم يقتدر به على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه انتهى .
واختلف في موضعه أيضا ، والتحقيق كما قال [علي الأجهوري] في شرح منظومته إنه المعلومات التي يحمل عليها ما تصير معه عقيدة دينية أو مبدأ لذلك انتهى .

[الحكم العقلی]

وَحُكْمُنَا الْعَقْلِي قَضِيَّةٌ بِلا * وَقِفْ عَلَى عَادَةٍ أَوْ وَضْعٍ جَلَا
أَقْسَامُ مُقْتَضَاهُ بِالْحَضَرِ تَمَاز * وَهِيَ الْوُجُوبُ الْأَسْتِحَالَةُ الْجَوَازُ
فَوَاجِبٌ لَا يَقْبَلُ التَّنْفِيَّ حَال * وَمَا أَبَى التَّبَوُّتَ عَقْلًا الْمُحَالُ
وَجَائِزًا مَا قَبْلَ الْأَمْرَيْنِ سِم * لِلضَّرُورِيِّ وَالتَّنْظِيرِيِّ كُلُّ قِسْمٍ

وحكمنا العقلی إنما وصفه بالعقل لأن هذه العقائد إنما طريقها العقل قضية بلا وقف أي بلا توقف على عادة ، خرج به الحكم العادي فإنه

لم يثبت إلا بواسطة العادة ، والتجربة حتى تحقق أنه ليس باتفاقي ، أو على وضع أي جعل ، خرج به الحكم الشرعي ، و جلا أي ظهر تميم للبيت .

13 أ / فإن قلت كيف يصح القول في الحكم الشرعي إنه حصل بالوضع والجعل وهو خطاب الله تعالى وكلامه القديم ، والقديم ليس بموضوع ولا مجعول ؟ قلت المراد بالحكم الشرعي هنا التعلق التنجيزي لخطاب الله تعالى القديم القائم بأفعال المكلفين بعد وجودهم وتوفير شرائط التكليف فيهم وهذا التعليق ليس بقديم ، والقديم إنما هو كلام الله تعالى وتعلقه الصلاحي بالمكلفين في الأزل ، وإطلاق الحكم الشرعي على التعلق التنجيزي الحادث مشهور عند الفقهاء والأصوليين قاله [السنوسي] في شرح مقدمته .

ولما كانت أقسام الحكم العقلي منحصرة في ثلاثة أشار إليها بقوله :

أقسام مقتضاه أي متعلقه وضميره للحكم العقلي بالحصر متعلق بقوله تماز أي تميز وتبين أقسامه بالحصر في ثلاثة أقسام وهي على التفصيل :

الوجوب و الاستحالة و الجواز ، وعبر الناظم بالانحصار دون الانقسام لأن الانحصار مستلزم للقسمة بخلاف العكس فافهم .

ودليل الحصر في الثلاثة أن كل ما يحكم به العقل إما أن يقبل الثبوت والانتفاء معا أو الثبوت فقط أو الانتفاء فقط .

الأول الجائز ، والثاني الواجب ، والثالث المستحيل ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله فواجب لا يقبل النفي بحال أي لا يتصور في العقل نفيه ،

وما موصولة بمعنى الذي أبى الثبوت عقلا ، المحال أي المستحيل الذي لا يتصور في العقل ثبوته ، وجائزا ما موصولة بمعنى الذي قبل الأمرين أي النفي والثبوت معا عقلا و سمر فعل أمر من السمة التي هي العلامة التي يمتاز بها عن غيره ، وقدم الواجب على قسيميه لكونه أشرف ، وقدم الجائز على المستحيل لكونه أقرب إلى الواجب إذ هو مقابله ، وآخر الجائز 13 ب / لكونه شبه المركب مما للواجب من الثبوت ، وما للمستحيل من النفي وهما بسيطان إذ لم يثبت لكل واحد منهما إلا أحد الأمرين ، ولا شك أن رتبة المركب تكون بعد البسيطين ، للضروري وهو ما يدرك بلا نظر وتأمل ، والنظري وهو ما لا يدرك إلا بالنظر والتأمل في كل واحد من هذه الثلاثة المتقدمة في قوله فواجب إلخ قسم وبحسب ذلك يكون المجموع ستة حاصلة من ضرب اثنين وهما الضروري والنظري المتقدمة ، ثم كل واحد من الستة ينقسم إلى إثبات ونفي فتبلغ اثني عشر قسما والتمثيل لا يخفي والله تعالى أعلم .

أول واجب على المكلف

أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى مَنْ كَفَّاهُ * مُمَكِّنًا مَنْ نَظَرَ أَنْ يَعْرِفَا
اللَّهُ وَالرُّسُلَ بِالصِّفَاتِ * مِمَّا عَلَيْهِ نَصَبُ الْآيَاتِ

أول واجب شرعا على من كفاه ، أي بالغيا عاقلا ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا جانا أو إنسا في حال كونه ممكنا من نظر أن يعرفا الله تعالى بما يجب له وما يستحيل عليه وما يجوز له ويعرف الرسل بمعنى المرسل كذلك على الصحيح ، فإن وما دخلت عليه مسبوكة بمصدر في محل رفع خبر المبتدأ وهو أول وتقديره أول واجب على المكلف معرفة الله ومعرفة الرسل والألف في كفاه ويعرفا للإطلاق .

وقيل أول واجب النظر ، وقيل غير ذلك ، والمراد جميع الرسل والأنبياء لاستوائهما في ما ذكر بدليل قيام الإجماع والنصوص الصريحة على ذلك ، وعبر بالرسول مراعاة للقول بالترادف ، أو على وجه تغليب الأفضل على غيره ، ومثله شائع على أن ذلك كله أمره سهل والله أعلم .

بالصفات متعلق يعرف مما عليها ، و أنت الضمير مراعاة لمعنى ما نصت عليه الآيات أي أقام عليها الأدلة إما العقلية أو النقلية أو هما معا فعلمت بها ووجبت معرفتها لأجلها ، وذلك أن الجهل بالصفة جهل بالموصوف ، ومفهومه أن ما لم ينصب عليه دليل عقلي أو نقلي لا تجب علينا

14 أ / معرفته وهو كذلك كما قاله [السنوسي] في شرح / أم البراهين ،
 إذ لو كلفنا بذلك لكان من تكليف مالا يطاق وهو منفي بفضل الله تعالى :
 ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾⁵⁶ معناه إلا ما في طاقتها
 بحسب العادة ، وإلا فكمالات الله تعالى لا نهاية لها ، إذ لا يلزم من كون
 هذه معلومة لوجود دليله أن ليس تم غيرها لما تقرر أنه يلزم من عدم الدليل
 عدم المدلول ، وقول الأئمة كلما دخل في الوجود فهو متناه ، مخصوص
 بالحادث ، والله اعلم .

ومفهوم قوله ممكناً من نظر أي المكلف إذا لم يتمكن من النظر بمفاجأة
 الموت له عقب البلوغ فلا تجب عليه المعرفة إذ لا يتوصل لها إلا بالنظر
 والفرض أنه لم يتمكن منه وهو مؤمن بشرط أن يشغل ذلك الزمان بالنظر كما
 يفيد كلام إمام الحرمين في الشامل ، حيث قسم المكلفين إلى أربعة أقسام
 ونذكر على ما نقله [السنوسي⁵⁷] من عاش بعد البلوغ زمانا يسع فيه النظر
 ونظر لم يختلف في صحة إيمانه ، وإن لم ينظر لم يختلف في كفره ، ومن عاش
 بعده زمانا يسيرا لا يسعه فيه النظر وشغل ذلك الزمان بما يقدر عليه من
 النظر لم يختلف في صحة إيمانه انتهى⁵⁸ .

⁵⁶ - [البقرة: 286] .

⁵⁷ انظر : شرح أم البراهين / محمد بن يوسف السنوسي / مجاشية الدسوقي 56 ط دار الفكر .

⁵⁸ بقي من الأربعة وفقا لنقل السنوسي : من أعرض عن استعمال فكره فيما يسعه ذلك الزمان اليسير بما يقدر
 عليه فيه النظر ، ففي صحة إيمانه قولان والأصح عدم الصحة . / المصدر نفسه . // وانظر الشامل في أصول
 الدين / إمام الحرمين الجويني / ت . هلموت كولفر 32 وما بعدها ط دار العرب بمصر 1988 .

قال عقبه ولعل هذا التقسيم في من لا جزم عنده بعقائد الإيمان أصلاً ولو بالتقليد إلى آخر كلامه فراجعه إن شئت .

وحقيقة المعرفة هي الجزم المطابق لحقيقة الإيمان عن دليل أو برهان .
والناظم رحمه الله نظر إلى أن وجوب المعرفة بالتقليد غير كاف عنده .
وقد اختلف في إيمان المقلد على أقوال ، ومذهب المحققين أنه لا يكفي في عقائد الإيمان ، ويكفي في غيرها ، ونقل الآمدي اتفاق العلماء على أنه ليس بكافر .

14 ب / والقول بكفر المقلد إنما يعرف لأبي هاشم من المعتزلة ، وما نقل عن الأشعري من أنه لا يصح إيمان المقلد مكذوب عليه كما قاله القشيري .

قال ابن المرابط في أول شرحه على البخاري من استدل بدليل واحد من الكتاب أو السنة أو دليل العقل فليس بمقلد وذلك كاف ، قال وهذه أدلة أئمتنا وطريق السلف من علمائنا . وكان الشيخ كمال الدين بن الهمام رضي الله عنه : يقول تصور التقليد في مسائل الإيمان عسير جداً ، فقل أن ترى واحداً مقلداً في الإيمان بالله تعالى من غير دليل ، حتى آحاد العوام فإن كلامهم في الأسواق محشو بالاستدلال بالحوادث على وجود الحق تعالى وصفاته . انتهى .

ويحتمل أن تكون الآيات في كلام الناظم العلامات التي هي الأكوان والآثار من المخلوقات ، لأن الله تعالى أقام للمكلف فيها أدلة الاعتبار بوضع

العلامات ونصب الآثار فكما أنه بالمصنوعات يعرف الصانع ، نعم كذلك بالمخلوقات يعرف الخالق ، ولو لم يخلق الله سبحانه إلا الجوهر الفرد لدل على ألوهيته ووحدانيته ، وغير ذلك من صفاته ، فما نصبت العوالم والمخترعات إلا طرقا توصل إلى مبدعها وعلامات تدل على مخترعها ، فانظر إلى الموجود في موجوداته ، وإلى الصانع في مصنوعاته ، والنظر إلى حكمته في مرتباته وإلى أدلته في تخصيص مُبدَعَاتِهِ ، فاستدلوا بها وأرجعوا منها إليه ، وإليه يشير قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾⁶¹ أي تذكرون بشهادة الآثار وزوجيتها ، ووترية المؤثر ووحدانيته ، ألا تراه كيف قال : ﴿ أَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾⁶² ، ألا تسمعه كيف يقول ؟ .

15 أ / ﴿ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ ؟ .

والكلام على ذلك يطول ، والله أعلم .

⁶¹ - [الذاريات:49]⁶² - [يونس:101] .

شروط التكليف

وكل تكليف بشرط العقل وهو قوة مهياة لقبول العلم ، وقيل قوة يفهم بها التمييز بين الحسن والقيح ، وقال صاحب القاموس : والحق أنه نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية ، وابتداء وجوده عند اجتنان الولد ثم لا يزال ينمو إلى أن يكمل عند البلوغ ، والصحيح جواز خلقه دون علم ، واختلف في محله ، فقيل القلب وهو مذهب الجمهور ، وقيل الدماغ وهو قول جل الحكماء ، وبه قال بعض العلماء ، كما في محصل المقاصد ، قال بعضهم : ومن علامات العاقل ثلاثة أشياء : تقوى الله عز وجل ، وصدق الحديث ، وتركه ما لا يعنيه .

[أحمد زروق] قيل خير ما أعطي الإنسان عقل يزجره فإن لم يكن فحياء يمنعه ، فإن لم يكن فمال يستره ، فإن لم يكن فعاصفة تحرقه تستريح منه البلاد والعباد ، انتهى مع شرط البلوغ .

وقاعدة الشرط ما يلزم من عدمه العدم ، فغير العاقل من مجنون ونحوه غير مكلف ، وكذلك غير البالغ ، والبلوغ كما قال الإمام المازري : قوة تحل في الصبي يخرج بها من حالة الطفولية إلى حالة الرجولية . وتلك القوة لا يكاد يعرفها أحد ، فجعل الشارع علامات يستدل بها على حصولها ذكر الناظم منها خمسا فقال :

وَكُلُّ تَكْلِيفٍ شَرْطُ الْعَقْلِ * مَعَ الْبُلُوغِ يَدَمٌ أَوْ حَمْلٌ
أَوْ مَنِيٌّ أَوْ بَائِبَاتِ الشَّعْرِ * أَوْ ثَمَانِ عَشْرَةَ حَوْلًا ظَهَرَ

يدم من حيض أي بخروجه أو بظهور حمل وهما خاصان بالأنثى ،
ولو خنثى كما في محصل المقاصد ، قال الشيخ يوسف بن عمر في شرح
الرسالة ولا قائل باعتبار التنهيد⁶¹ في الأنثى كما نقله [الخطاب] أوبمني
15 ب / أي بخروجه أو بائبات الشعر الخشن في العانة والإبطين لا الزغب
قال ابن رشد هذا في ما يلزمه في الحكم الظاهر من طلاق وحده وأما في
ما بينه وبين الله كالصوم والصلاة ونحوهما فلا يلزمه .

والمذهب أنه علامة مطلقا في حق الله تعالى وحق آدمي ، وبه
صرح في الشامل وحكى طريقة ابن رشد بقيل فقال ومن علامات البلوغ
الإنبات على المشهور قيل إلا في حقه تعالى فليس بعلامة باتفاق . انتهى .
وهو ظاهر التوضيح والمختصر كما قاله [الخطاب] ثم عقبه بقوله
ولعل هذا في مطلق الإنبات وأما الإنبات الذي تقدم وصفه فلا يوجد إلا في
بالغ . انتهى .

أو ثمان بحذف الياء في النظم مع كسر النون وفتحها عشرة حولا
ظهر أي تم إذ هو المعبر لا بالدخول في الحول الثامن عشر ويؤيده ما وقع في
الأحاديث مما يقتضي النسبة إلى النسبة الكاملة .

⁶¹ التنهيد لغة : مراده علامة نضج الفتاة ، يقال نهدت المرأة إذا برز ثديها .

وقد كتب بعض المحققين على قول الشيخ خليل في باب الحجج من مختصره أو بإنبات الشعر بتمامها إذ هو المعتبر من هذه العبارات كما في [علي الأجهوري] وهذا هو المشهور وقيل سبعة عشر وكلاهما لابن القاسم وقيل تسعة عشر قاله ابن وهب نقله التادلي عن أبي محمد صالح ، وقيل ستة عشر ذكره ابن رشد وقيل خمسة عشر قاله ابن وهب ، وهذه العلامات يشترك فيها الذكر والأنثى قال [الخطاب] عقب الأقوال الخمسة في السنين وهذا في من عرف مولده ، وأما من جهل مولده وعدم سنه ، أو جحده فالعمل فيه على ما روى نافع عن أسلم عن عمر بن الخطاب أنه .

16 أ / كتب إلى أمراء الأجناد ألا يضربوا الجزية إلا على من جرت

عليه الموسيقى . انتهى .

ويصدق في الأحكام إذا ادعاه إذا كان ممكنا ولم تعارضه ريبة والآن فلا يصدق ، كما في المختصر هذا فيما يتعلق بالأموال لاما يوجب درء الحد فإنه يصدق على المعتمد وكذا يصدق وإن ادعاه فيحوز فضل الإمامة أو ليكمل به عدد الجمعة على ما استظهره بعضهم كما في شرح [علي الأجهوري] وقال [أحمد زروق] في شرح الإرشاد في باب الحجج أما الاحتلام والحيض والحمل فلا خلاف في كونها علامات ويصدق في الإخبار عنها نقيا وإثباتا طالبا كان أو مطلوبا وكذا عن الإنبات ولا تكشف عورته وقال ابن العربي ينظر إليه في المرأة وأنكره بعضهم ويصدق في السن إذا ادعى ما يشبه حيث يجهل التاريخ . انتهى .

وظاهر كلام الناظم أن العلامات خمسة فقط وليس كذلك فقد نقل [الخطاب] عن البرزلي⁶² أنه قال في كتاب الصيام زاد القرافي في العلامات تنن الإبط وزاد غيره فرق الأربعة من الألف وبعض المغاربة أن يأخذ خيطاً ويشيه ويدوره على رقبة ويجمع طرفيه في أسنانه فإن دخل رأسه منه فقد بلغ وإلا فلا ، وهذا وإن لم يكن منصوصاً فقد رأيت في كتب التشرح ما يؤيده وكان إذا بلغ الإنسان تغلظ حنجرتة فتغلظ الرقبة كذلك وجربه كثير من العوام فصدق له انتهى كلام [الخطاب] .

ولما كانت قواعد الإسلام خمسة : الشهادتان والأربعة بعدها وكانت الأربعة مبنية عليها ولا يصح منها شيء إلا بعد وجودها كما سيقوله بعد وهي : الشهادتان شرط الباقيات سماها أم القواعد فهي شرط شرعي لصحة بقية القواعد كما أن وجود الأم شرط عادي في وجود الولد ، وابتداً 16 ب / بها وما اشتملت عليه من العقائد وبراهينها فقال :

⁶² البرزلي / هو أبو القاسم بن أحمد بن محمد البلوي القيرواني الشهير بالبرزلي ولد سنة 741 هـ أحد الأئمة المالكية بالمغرب ، حج و مر بالقاهرة سنة 800 هـ وسكن تونس واشتهر إليه الفتوى فيها وكان ينعت بشيخ الإسلام قال السخاوي توفي عن 103 سنين ، من كتبه : جامع مسائل الأحكام مما نزل من القضايا للمفتين والحكام ، والفتاوى وتسمى التوازل ، وله الديوان الكبير في الفقه توفي سنة 841 وقيل غير ذلك // انظر الأعلام للزركلي 172/5 وشجرة النور الزكية 245 ونيل الابتهاج بتطريز الديباج 225 .

كتاب أم القواعد

كتاب أم القواعد

وما انطوت عليه من العقائد

التي ينسب الإسلام عليها - كما سيأتي - وما انطوت ، أي احتوت ، والمراد اشتملت عليه ، ضميره عائد عن المبين بقوله : من العقائد ، جمع عقيدة ثم شرع في ما يجب لله تعالى فقال :

الواجب في حق الله تعالى

14 يَحِبُّ لِلَّهِ الْوُجُودُ وَالْقَدَمُ * كَذَا الْبَقَاءُ وَالْغِنَى الْمَطْلُوقُ عَمُّ
وَحُلْفَةُ لِحَلْقِهِ بِلَا مِثَالَ * وَوَحْدَةُ الذَّاتِ وَوَصْفُ الْفِعَالِ

الوجود

يجب لله عز وجل الوجود بدأ به كغيره لكونه أصلاً في التعلق إذ الحكم بوجوب الواجبات له تعالى ، واستحالة ما يتنزه عنه تعالى فرع عن وجوده تعالى ، وتقديمه شبيه بتقديم التصور على التصديق ، وهو صفة نفسية عند الأشعري ومن تبعه ، وحقيقته الحال الواجبة للذات ما دامت الذات غير معللة بعلة ، كالتحيز مثلاً للجرم ما دام الجرم ، وليس ثبوته له

معلل بعلّة ، وعليه فجعله صفة للذات نظر إلى أنها توصف به في اللفظ ، فيقال ذات مولانا جل وعز موجودة .

وأما على القول بأنه زائد على الذات كما عليه الإمام الرازي والجمهور فجعله صفة ظاهر ، قال ابن السبكي والجلال المحلي الحق ما قاله الأشعري ، فيجب له تعالى القدم وهو سلب العدم السابق للوجود، وإن شئت قلت هو عبارة عن عدم الأزلية للوجود ، وإن شئت قلت هو عبارة عن عدم افتتاح الوجود ، والعبارات الثلاثة بمعنى واحد قاله (ابن السنوسي) هذا معنى القدم في حقه تعالى أو يطلق ويراد به توالي الأزمنة على الشيء وإن كان محدثا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾⁶³ ، و ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾⁶⁴ حتى عاد كالعرجون القديم } وهذا المعنى محال في حق الله تعالى ، لأن وجوده تعالى لا يتقيد بمكان ولا زمان لحدوث كل منهما ، وهل يجوز إطلاق لفظ القديم عليه أولا ؟ .

وإنما يقال يجب له القدم ونحو هذا من العبارات ؟ تردد في ذلك قال العراقي في شرح أصول السبكي عده الحلبي في الأسماء ولم يرد في الكتاب نص ولا ورد في السنة . انتهى .

⁶³ [يوسف : 95] .

⁶⁴ [يس : 39] .

وكذلك أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية فلا يجوز أن نطلق على الله تعالى اسماً إلا إن ورد في الشرع ونقل في البحث الخامس من [اليواقيت] عن الشيخ محي الدين أنه قال في كتاب القصد : لا يجوز لنا أن نسمي الله تعالى إلا بما سمي به نفسه وعلى السنة رسله ، فما أطلقه على نفسه 17 أ / أطلقناه وما لا ، فلا ، وقال فيه أيضاً لا ينبغي أن يقال في الحق تعالى قديم وإن كان هو بمعنى اسمه تعالى هو والأول ومثله الأزلي والأقدم ولا ذو حياة وإنما يقال إنه تعالى حي كما ورد وذلك لقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ﴾⁶⁵ وما خلقه الله تعالى لا يوصف به انتهى .

المراد منه .

[البقاء]

وكذا يجب له تعالى البقاء وهو نفي العدم اللاحق في الوجود واختلاف في صفتي القدم والبقاء والذي عليه المحققون أنهما صفتان سلبيتان بمعنى أن كل واحدة منهما سلبت عن مولانا أمراً لا يليق به تعالى أي نفته عنه وهذا هو الحق وليس لها معنى موجود في الخارج عن الذهن والله أعلم .

[الغنى]

ويجب له تعالى الغنى المطلق عن المحل والمخصص ، وقوله عم خفف الميم للوزن حال مؤكدة من الغنى وأصله : عامًا حذفت ألفه الأولى ، ثم حذفت الثانية ووقف عليها بالسكون على لغة ربعة والمعنى أن الله تعالى غنيٌ عما سواه بمعنى أنه قائم بنفسه أي بذاته العلية أي لا يفتقر تعالى إلى محل ولا مخصص والمراد بالمحل الذات والمخصص الفاعل قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾⁶⁶ وهي سلبية أيضا .

[المخالفة للحوادث]

ويجب له تعالى خلفه لخلق أي لمخلوقاته أي مخالفته للخلق .
بلا مثال أي مماثلته تعالى لشيء منها مطلقا ، لا في الذات ولا في الصفات ولا في الأفعال .

وحقيقتها سلب الجرمية والعرضية ولوازمهما ، قال تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾⁶⁷ أي ليس

⁶⁶ - [ماطر:15] .

⁶⁷ - [الشورى:11] .

كذاته ذات وليس كاسمه اسم ولا كفعله فعل ، ولا كصفته صفة ، إلا من حيث موافقة اللفظ، وجلت الذات القديمة أن تكون لها صفة حديثة كما استحال أن تكون للذات المحدثه صفة قديمة وقوله ﷺ : "إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ"⁶⁸ وارد على السبب كما ذره الجلال السيوطي ، وذلك أن رسول الله ﷺ رأي شخصاً يلطم مملوكه على وجهه فقال لا تفعل هذا فإن الله خلق آدم على صورته [أي خلق آدم على صورة ذلك المملوك ، لذا كرم صورته]⁶⁹ . انتهى .

وهو جواب حسن أو أن المراد بالصورة هنا أن الله جعل كلا من آدم وبنيه يأمر وينهى ويعزل ويولي ، ويؤخذ ويسامح ويرحم ونحو ذلك لكونه 17 ب / خليفة في الأرض ، والصورة تطلق ويراد بها الشأن والحكم والأمر أي أن الله جعل آدم يفعل بأمره تعالى ما شاء الله له فهذا هو معنى الصورة انتهى⁷⁰ . كما نقله في اليواقيت عن محي الدين قال وهو جواب حسن . انتهى⁷¹ .

⁶⁸ مسلم / ك البر والصلة 4731 .

⁶⁹ زيادة من (ن) .

⁷⁰ انظر : اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر / عبد الوهاب الشعراني 1 / 56 ط مصطفى الحلبي 1959 والنقل هنا مشوش فأصلحته من الأصل المنقول منه .

⁷¹ وقال الإمام النووي في شرح مسلم : " قوله ﷺ : [فإن الله خلق آدم على صورته] فهو من أحاديث الصفات ، وقد سبق في كتاب الإيمان بن حكيمها واضحاً وبمبسوطا ، وأن من العلماء من يمسك عن تأويلها ، ويقول : تؤمن بأنها حق ، وأن ظاهرها غير مراد ، ولها معنى يليق بها ، وهذا مذهب جمهور السلف ، وهو أحوط وأسلم . والثاني أنها تأول على حسب ما يليق بتعظيمه الله تعالى ، وأنه ليس كمثله شيء . قال المازري : هذا الحديث بهذا اللفظ ثابت ، ورواه بعضهم : [إن الله خلق آدم على صورة الرحمن] ، وليس بثابت عند

قال الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني رحمه الله: جميع ما قاله المتكلمون في التوحيد قد جمعه أهل الحق في كلمتين الأولى: اعتقاد أن كل ما تصور في الأوهام فالله بخلافه والثانية: اعتقاد أن ذاته تعالى ليست شبيهة بذات ولا معطلة عن الصفة وقد أكد ذلك تعالى بقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾⁷² انتهى .

وقال الشيخ محي الدين: " ما حجب الرجال إلا وجود الأمثال ولهذا نفى الحق تعالى عن نفسه المثلية تنزيها لقدسهِ وكلما تصورته ، أو مثله ، أو تخيلته هنالك فالله تعالى بخلاف ذلك ، هذا عقد الجماعة إلى قيام الساعة " . انتهى ، نقله في اليواقيت⁷³ .

أهل الحديث ، وكان من نقله رواه بالمعنى الذي وقع له ، وغلط في ذلك . قال المازري : وقد غلط ابن قتيبة في هذا الحديث ، فأجراه على ظاهره ، قال : الله تعالى صورة لا كالصور . وهذا الذي قاله ظاهر الفساد ؛ لأن الصورة تفيد التركيب ، وكل مركب محدث ، والله تعالى ليس هو مركبا ، فليس مصورا . قال : وهذا كقول المجسمة : جسم لا كالأجسام لما رأوا أهل السنة يقولون : الباري سبحانه وتعالى شيء لا كالأشياء طردوا الاستعمال فقالوا : جسم لا كالأجسام . والفرق أن لفظ شيء لا يفيد الحدوث ، ولا يتضمن ما يقتضيه ، وأما جسم وصورة فيتضمنان التأليف والتركيب ، وذلك دليل الحدوث . قال : العجب من ابن قتيبة في قوله : صورة لا كالصور ، مع أن ظاهر الحديث على رأيه يقتضي خلق آدم على صورته ، فالصورتان على رأيه سواء ، فإذا قال : لا كالصور تناقض قوله . ويقال له أيضا : إن أردت بقولك : صورة لا كالصور أنه ليس بمؤلف ولا مركب فليس بصورة حقيقية ، وليست اللفظة على ظاهرها ، وحينئذ يكون موافقا على افتقاره إلى التأويل ، واختلف العلماء في تأويله فقالت طائفة : الضمير في [صورته] عائد على الأخ المضروب ، وهذا ظاهر رواية مسلم ، وقالت طائفة : يعود إلى آدم ، وفيه ضعف ، وقالت طائفة : يعود إلى الله تعالى ، ويكون المراد إضافة تشريف واختصاص كقوله تعالى : { ناقة الله } وكما يقال في الكعبة : بيت الله وقطاره ، والله أعلم .

⁷² - [الإخلاص:4] .

⁷³ اليواقيت والجواهر 71/1 .

[للوحدانية]

ويجب له تعالى وحدة الذات ووصف والفعل بمعنى أنه واحد في ذاته وواحد في صفاته ، وواحد في أفعاله ، أي لا ثاني له فيها كما فسرهما [في أم البراهين] فقال الوجدانية أي لا ثاني له في ذاته ، ولا في صفاته ، ولا في أفعاله ، وقال في شرحها : الوجدانية في حقه تعالى تشتمل على ثلاثة أقسام الأول في الكثرة في ذاته تعالى وتسمى الكم المتصل ، الثاني نفي النظر له تعالى في ذاته أو صفة من صفاته وتسمى الكم المنفصل ، الثالث انفراده تعالى : بالإيجاد والتدبير العام ، قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾⁷⁴ .

قال ابن فورك : الواحد في وصفه عز وجل له ثلاثة معاني أحدها أنه لا قسم لذاته لأنه غير متبعض ولا متحيز .
 ثانيها أنه لا شبه له تقول العرب فلان واحد في عصره أي لا نظير له .
 ثالثها أنه لا شريك له في أفعاله يقال فلان متوحد في هذا الأمر لا يشاركه فيه أحد ولا يعاونه ، والأولون قالوا : هذه المعاني الثلاثة مستحقة لله تعالى ولكن لفظ التوحيد فيه حقيقة في نفي القسمة ، مجاز في الباقي .
 وإذا اعتقدوا أن لا إله غيره فكل شيء سواء حادث ، انتهى .

وفي اليواقيت قال جمهور المتكلمين: الواحد هو الذي لا ينقسم ولا يُشَبَّه بفتح الموحدة المشددة أي لا يكون بينه وبين غيره شبيه بوجه من 18 أ / الوجوه فلا يكون لوجوده ابتداء ولا انتهاء إذ لو كان له ابتداء أو انتهاء لكان حادثا والحادث يحتاج إلى محدث وتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا". انتهى .

والحاصل كما في اليواقيت أن الأحادية من خصائص الذات تحقق الأغيار وإن كانت لفظة الأحادية ثابتة الإطلاق على ما سواه تعالى كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدٌ﴾⁷⁵ فما سواه الأحادية له مطلقا قال والمراد بالأحادية المجاز لا الحقيقة ، فيؤيد كما قررناه قوله تعالى لمحمد ﷺ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁷⁶ أي لا يشاركه أحد في صفة الأحادية ، وأما الواحد فقد نظرنا في القرآن فلم نجده أطلقه على غيره كما أطلق الأحادية وما أنا منه على يقين فإن كان لم يطلقه فهو أخص من الأحادية ويكون اسما للذات علما لا صفة كالأحادية إذ الصفة محل الاشتراك ولهذا أطلقت على ما سوى الله على ما مر . انتهى .

وبهذه اللفظة ختم صفات السلوب وهي خمس على مذهب الجمهور، وأما الوجود فهو نفسي كما تقدم ومذهب القاضي وإمام

⁷⁵ - [الكهف: 110] .

⁷⁶ - [الإخلاص: 1] .

الحرمين⁷⁷ أن الوجدانية صفة نفسية وخالفهما شيخ الإسلام وقال إنها سلبية وهو المشهور .

صفات المعاني

وَقُدْرَةُ إِرَادَةٍ عِلْمٌ حَيَاةٌ * سَمْعٌ كَلَامٌ بَصَرٌ ذِي وَاجِبَاتٍ

ثم شرع في صفة المعاني وهي سبع وتنقسم إلى قسمين ما تتوقف عليه أفعال ، وما ليس كذلك .

فالأول : القدرة ، والإرادة ، والعلم ، والحياة .

والثاني : ما سوى ذلك قاله [السنوسي] في شرح الوسطى وهي صفات الإله حقيقة موجودة قائمة بذاته يتعلق منها ما يتعلق بكل ما يصح أن يكون متعلقا له .

⁷⁷ هو عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني النيسابوري ، ويكنى بأبي المعالي . والجويني نسبة إلى جوين قرية بين بسطام ونيسابور ، وينسب إلى نيسابور أهم مدن خراسان ، ولقب بإمام الحرمين لمجاورته أربع سنوات بمكة والمدينة يدرس ويفتي .

ولد في 18 محرم 419 هـ وتوفي في 25 ربيع الآخر 478 هـ وقد ترك مؤلفات كثيرة منها :

الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، والشامل في أصول الدين ، ولمع الأدلة بالخ.

أنظر : تبين كذب المفتري 278 ومعجم البلدان 3 / 193 والكامل 10 / 145 واللياب .

[القدرة]

وبدأ عدها بالقدرة لمناسبة بينها وبين الوجدانية التي ختم بها السلوب ومن معنى الوجدانية نقي الشريك في الأفعال ، والأفعال إنما يتأتى إيجادها وإعدامها بالقدرة فقال : ويجب له تعالى قدرة واحدة زائدة على الذات متعلقة بجميع الممكنات يجب لها القدم والبقاء ، وهي صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها ، والمراد بالمقدورات الممكنات .
وقوله عند تعلقها بها إشارة إلى أن القدرة حادثة وهي طريق المحققين
قاله [علي الأجهوري]⁷⁸ وان شئت قلت : هي صفة يتأتى بها إيجاد كل
18 ب / ممكن وإعدامه على وفق الإرادة وهذا التعريف إنما هو
خاصية لها وكذا غيرها من سائر صفاته تعالى إذ كمالاته لا يعلمها إلا هو .

⁷⁸ هذا الكلام على إطلاقه غير سديد لأن صفات الباري كلها قديمة ويستحيل أن يوصف القديم بالحدث ، ولأن القدرة تتعلق بالممكن وهو ما يقبل الوجود والعدم فهو حادث قطعاً ، وعند تعلقها به تعلقاً تنجزياً حادثاً تكون القدرة في حال هذا التعلق حادثة . ؟ وعبارة المؤلف غير واضحة / انظر شرح المقاصد / سعد الدين التفتازاني / ت : د . عبد الرحمن عميرة 2 / 356 وما بعدها ط 1 / عالم الكتب بيروت 1989 / وكبرى السنوسي المعروفة بعمدة أهل التوفيق والتسديد ومعها حواشي اسماعيل بن موسى الحامدي 214 ط 1 مصطفى البابي الحلبي 1936

[الإرادة]

ويجب له تعالى إرادة واحدة زائدة على الذات متعلقة بجميع الممكنات يجب لها القدم والبقاء وهي صفة أزلية تؤثر في اختصاص أحد طرفي الممكن من وجود أو عدم ، أو طول أو قصر ونحوها ، بدلا من مقابله فهي تتعلق بالفعل تارة وبالترك أخرى ، وإن شئت قلت : صفة يأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه .

واعلم أن للقدرة والإرادة تعلقين أحدهما صلاحى إن لم يكن المنصوب لها موجودا في الخارج والآخر تنجيزي إن كان موجودا .
فالصلاح القديم هو طلب الصفة أمرا زائدا على قيامها بالذات ، وإن شئت قلت هو اقتضاء الصفة أمرا زائدا على الذات منسوبا لها ، لا يقيد وجوده لوجودها والتنجيزي حادث وهو صدور الكائنات عن قدرته وإرادته .

وإنما تعلقنا بالممكنات دون الواجب والمستحيل لأنهما صفتان مؤثرتان فيما يتعلقان به ، فلو تعلقنا بالواجب والمستحيل للزم تأثيرهما فيه وذلك يؤدي إلى تحصيل الحاصل أو قلب حقيقتهما وإلى تعلقهما بإعدام أنفسهما بل وإعدام الذات العلية وهذا فساد عظيم لا يبنى معه شيء من الإيمان ولا من المعقولات ، راجع شرح [السنوسي] فإن فيه طولا .

واختلف هل تعلق القدرة والإرادة بالمستحيل لا لذاته بل لتعلق علم الله بخلافه أو لا ؟ .

قال سيدي سعيد العقباني في شرح السلاجية : والحق أن تعلق العلم بعدم وقوعه لا يخرج عنه أن تعلق به القدرة . انتهى .

أي كما لا يمنع ذلك من وصفه بالإمكان وهو مذهب المحققين وذلك أنه لو كان علمه تعالى بعدم الوقوع يخرج الممكن عن تعلق القدرة به [لأجل صيرورته محالا من هذا الوجه⁷⁹] لكان علمه بالوقوع يخرج الممكن عن تعلق القدرة به لأجل صيرورته واجبا من هذا الوجه ، وكل شيء 19 أ / لا بد من تعلق العلم بوقوعه وعدم وقوعه فيلزم أن لا يبقى للقدرة تعلق البتة ، وتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقد وفق الغزالي بين القولين على معنى أن من قال بالتعلق فالنظر إلى إمكانه في ذاته ، ومن قال بنفي التعلق فبالنظر إلى تعلق العلم بعدم وقوعه . انتهى .

ووفق بعضهم بحمل التعلق على الصلاحي وعدمه على التجيزي إذ لو تعلقت تعلقا تنجيزيا لوقع .

واعلم أن لنا هنا ألفاظ الإرادة والمشيئة والرضا والمحبة . وأن الأئمة اختلفوا هل بينها تغاير أم لا ؟

وها أنا أجلي عليك عرائس نقولهم في هذه المسألة حتى يتضح لك الحق فيها إن شاء الله أتم وضوح فنقول :

⁷⁹ ما بين المعقوفين ساقط من (ص) والمثبت من (ن) .

ذهب بعضهم إلى أن الإرادة والمشية مغايران للرضى والمحبة واختاره ابن زكري في محصل المقاصد .

وذهب بعضهم إلى عدم التغير ونسبه في المحصل للأكثرين ونصه :
 مشية الإله مع إرادته * غيرهما رضاه مع محبته
 هذا اختيار تابع من قال به * تقيضه للأكثرين فاتبه
 فكل كائن مراد تابع * للعلم لا للأمر هذا الواقع
 وصرح الشيخ إبراهيم اللقاني في جوهرته أن الإرادة مغايرة للعلم والأمر والرضى ونصه :

وقدرة إرادة وغايرت * أمرا وعلما والرضى كما ثبت
 وهو خلاف ما لابن زكري في العلم فليتأمل : واختلف بعضهم هل يطلق على الإرادة مشية أو عكسه أو بينهما خصوص وعموم ؟ .

قال في اليواقيت [" الذي عليه الجمهور أنه يطلق على الإرادة مشية وعكسه، وقال بعضهم الإرادة أخص من المشية والمشية أعم لأن المشية تتعلق بالإيجاد والإعدام والإرادة لا تتعلق إلا بإيجاد الممكنات فمتعلقها عدم الإضافي فتوجه عليه فتوجهه، فالمشية لها الإطلاق لأنها توجد وتعدم، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ ⁸⁰ وقال تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ

وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿ ٨١ 〉 فهو أعم من الإرادة من هذا الوجه ^{٨٢} [والحق الأول انتهى ^{٨٣} .

وتطلق الإرادة الأزلية على القضاء ، وأما الرضا والمحبة فهما بمعنى 19 ب / كما قاله في اليواقيت ^{٨٤} ، وأدلة الجميع مسطورة في محلاتها فلا نطيل بسردها قال [علي الأجهوري] واختلف العلماء هل يجوز إطلاق القول بأن الله تعالى أراد الكفر والمعصية أم لا ؟ .

فذهب بعضهم إلى نفي ذلك وإن صح في الاعتقاد لأن إطلاق ذلك فيه إساءة أدب مع الله تعالى ولأنه يوهم أن المعصية حسنة ومأمور بها وقال بعضهم يجوز وصححها انتهى .

وفي اليواقيت : " إن من الأدب أن يقال في الشر قضاء وقدره ولا يقال أمر به وإن كانت الإرادة أقوى في النفوذ من حيث إنه لا يمكن لأحد عصيانها بخلاف الأمر فإنه يعصى بإرادة الله تعالى [وأيضاً فإن الأمر موضوع التسمية إنما هو للطرف الراجح في الخير ففيه الحث على الفعل ولا هكذا الإرادة ، ولو قيل إن الله تعالى يأمر بالفحشاء لصارت من قسم المأمورات ، ولم يبق للمناهي في الوجود أثر ^{٨٥}] فلذلك تبرأ الحق من

^{٨١} - [مناظر: 16] .

^{٨٢} ما بين المعقوفين اضطرت فيه المخطوطات ، والمثبت من الجواهر باعتباره الأصل المنقول منه .

^{٨٣} اليواقيت والجواهر 90 / 1 .

^{٨٤} اليواقيت والجواهر 90 / 1 .

^{٨٥} ما بين المعقوفين كتب في المخطوطة (ص 1) بعد الآية ساقط من (ص 2) فأثبت النص كما هو في

اليواقيت .

الفحشاء وأضاف الأمر بها إلى النفس والشياطين فقال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾⁸⁶ . انتهى ، وكان الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه يقول : الشيطان كالذكر والنفس كالأُنثى وحدوث الترقب بينهما كحدوث الولد بين الأب والأم لا أنهما أوجداه ، ولكن عنهما كان ظهوره ، قال الشيخ تاج الدين ابن عطاء الله⁸⁷ ومعنى كلام الشيخ هذا ، أنه لا يشك عاقل أن الولد ليس من خلق الأب والأم ولا من إيجادهما بل إنما ينسب إليهما لظهوره عنهما ، كذلك لا يشك مؤمن أن المعصية ليست من الشيطان والنفس ، بل كانت عنهما فلظهورها عنهما نسبت إليهما ، فنسبة المعصية إلى الشيطان والنفس نسبة إضافية واسناد نسبتها إلى الله تعالى خلق وإيجاد ، فكما خلق الطاعة بفضله كذلك هو خلق المعصية بعدله .

﴿ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾⁸⁸ قال بعض المحققين العارفين السر في إيجاد الشيطان لتمسح فيه أوساخ النسبة ، فيجعل مندبل هذه الدار تنسب إليه أسباب العصيان ، ووجود الكفر ، والغفلة والنسيان إلى آخره ،

⁸⁶ - [الأعراف: 28] .

⁸⁷ ابن عطاء الله // هو أحمد بن عبد الكريم بن عطاء الله السكندري ، فقيه مالكي ، صاحب أبا العباس المرسي ، ومال إلى التصوف ، ومزجه بآثار السلف فكثر أتباعه ومريدوه .

ومن كبه : حكم ابن عطاء الله ، توفي سنة 709 .

انظر : مذكرات الذهب 6 / 9 وغرر الزمان 508 .

⁸⁸ - [النساء: 78]

ألم تسمع قوله تعالى : ﴿ وَمَا أُنسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ ﴾ ⁸⁹ وقوله تعالى :
 ﴿ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴾ ⁹⁰ إلى غير ذلك . انتهى .
 فتدبره فانه نفيس فلذلك أوردناه .

[العلم]

20 أ / ويجب له تعالى علم واحد قديم زائد على الذات متعلق
 بالواجبات والمستحيلات والجاثرات قال [السنوسي] وهو صفة ينكشف
 بها المعلوم على ما هو عليه انكشافا لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه .
 انتهى .

وقال سعد الدين هو صفة أزلية تنكشف بها المعلومات عند تعلقها
 بها لا عند تعلق الصفة بالمعلومات . انتهى .

قال الكمال وفيه نظر من جهة توقيت الانكشاف بقوله عند تعلقها
 وتعلق العلم أزلي وقال شيخ الإسلام وذكر الانكشاف مبني على الإيضاح
 بعد الخفاء وهذا لا يليق به تعالى ، وقد عرف علمه بأنه صفة أزلية لها
 تعلق بالشيء على وجه الإحاطة على ما هو عليه دون خفاء . انتهى .

⁸⁹ - [الكهف: 63] .

⁹⁰ - [القصص: 15] .

قال الجلال المحلي محقق الزمان : العَالَمُ هو من عِلْمِهِ شامل لكل ما من شأنه أن يعلم وإلا فمتعلقات علمه غير متناهية : ﴿ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾⁹¹ وقال : ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾⁹² وقال : ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾⁹³ وقال : ﴿ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ﴾⁹⁴ وقال : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾⁹⁵ فهو تعالى عالم بكل ممكن ممتنع لنا من كليات وجزئيات أما الكليات فعلى الإطلاق وأما الجزئيات فبإجماع من أهل النظر واتفاق قال : "وقد سالت عن ذلك اليهود والنصارى والمجوس والسامرة بأرض مصر فكلهم قالوا لا يعزب عن علم ربنا شيء فما أدري أين هؤلاء الذين قالوا إن الله تعالى لا يعلم الجزئيات حتى حكى عنهم الأئمة ذلك ؟ .

ولعل من حكى ذلك عنهم أخذه من لازم مذهبهم ولازم المذهب ليس بمذهب على الراجح " انتهى من اليواقيت⁹⁶ . وفي شرح الرسالة

⁹¹ - [الطلاق:12] .

⁹² - [الجن:28] .

⁹³ - [طه:7] .

⁹⁴ - [غافر:19] .

⁹⁵ - [المالك:14] .

⁹⁶ اليواقيت 86/1 .

ما نصه قالوا : ويعلمها تفصيلا ولا يقال جملة لاستلزامها الجهل ولا جملة وتفصيلا معا للتناقض . انتهى . فليتأمل مع ما قبله .

[الحياة]

ويجب له تعالى حياة واحدة قديمة زائدة على الذات وهي شرط في سائر الصفات لا تعلق لها وهي صفة حقق لمن قامت به أن يتصف
20 ب / بالإدراك .

[السمع]

ويجب له تعالى سماع واحد قديم زائد على الذات متعلق بجميع الموجودات واجبة كانت أو جائزة وهو كما في شرح المسامرة صفة وجودية قائمة بالذات شأنها إدراك كل مسموع وإن خفى وتعلقها بالموجودات فقط إنما هو على مذهب الجمهور وذهب بعض الصوفية إلى أنه يتعلق بالمعدوم الممكن واختاره سيدي عبد الجليل القصري⁹⁷ واستدل عليه بقوله تعالى :

⁹⁷ هو : عبد الجليل بن موسى بن عبد الجليل الأنصاري الأوسي القرطبي القصري نسبة إلى قصر كامة مدينة بالمغرب باحث متصوف من المفسرين له كتب منها شعب الإيمان ، والتفسير ، وشرح الأسماء الحسنى ، واليقين ، والمسائل والأجوبة ، وتنبيه الأفهام في مشكل أحاديثه عليه السلام توفي سنة 608 هـ .

﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾⁹⁸ وفي الاستدلال بالآية نظر لأن الماضي يستعمل موضع المستقبل ليتحقق الوقوع كما في قوله تعالى : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾⁹⁹ وهو الساعة ومعناه يأتي ، والدليل إذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال والله اعلم .

[الكلام]

ويجب له تعالى كلام واحد قديم غير متحيز قائم بالذات منزّه عن الحروف والأصوات يعبر عنه بالعبارات المختلفة كالنوراة والإنجيل والزبور والفرقان لكن ليست هذه العبارات عين كلامه بل دالة عليه لأنها بالحروف والأصوات ولا شك في حدوثها لأنها من خواص الحوادث كما أشار إلى ذلك أبو الحجاج الضرير في عقيدته بقوله :

قراءة المتلو صفة لهم * فواجب حدوثها مثلهم
وقوله المقروء من صفاته * فواجب قدمه لذاته
وهذه الحروف والأصوات * دلّئل عليه موضوعات . انتهى .
" وعبارة جمع الجوامع وشرحه : القرآن كلام الله تعالى القائم بذاته غير مخلوق ، وأنه مكتوب في مصاحفنا على الحقيقة لا المجاز ، محفوظ في

⁹⁸ - [المجادلة:1] .

⁹⁹ - [النحل:1] .

صدورنا بألفاظه المخيلة للمعنى على الحقيقة لا المجاز ، ومقروء بالسنتنا بحروفه الملقوطة المسموعة على الحقيقة لا المجاز¹⁰⁰ . انتهى .

والمراد بقوله تعالى : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ ﴾¹⁰¹ أنه محدث الإتيان لا محدث العين فحدث علمه عندهم حين سمعوه [وهذا كما تقول حدث اليوم عندنا ضيف¹⁰²] .

ومعلوم أنه موجود قبل أن يأتي [وكذلك القرآن جاء في مواد حادثة تعلق السمع بها ، فلم يتعلق السمع بما دلت عليه الكلمات¹⁰³] فله الحدوث من 21 أ / وجه والقدم من وجه ذكره / في اليواقيت¹⁰⁴ .

قال : " وسمعت شيخنا سيدي علي الخواص رضي الله عنه يقول في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ أَعْمَلُواْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَّحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا ﴾¹⁰⁵ فكما أن الظمان يحسب السراب ماء وليس هو بماء كذلك حكم من يسمع كلام الله بحسب كلامه تعالى بصوت وحرف [وليس هو في نفس الأمر بصوت

¹⁰⁰ اليواقيت 94/1 .

¹⁰¹ - [الأنبياء: 2] .

¹⁰² زيادة من (ص 2) وهي كذلك في اليواقيت 96/1 .

¹⁰³ ساقط من المخطوطة [ص] والمثبت من اليواقيت .

¹⁰⁴ 96/1 .

¹⁰⁵ - [النور: 39] .

بصوت ولا حرف وإن كان من المحال أن يظهر أمر في صورة أمر آخر إلا
بمناسبة تكون بينهما فهو مثله في النسبة لا مثله في العين [.
فكما أن الظمان إذا جاء السراب لم يجد ماء كما يراه كذلك من سمع
كلام الله بصوت وحرف إذا كشف عنه الغطاء لم يجده بصوت ولا حرف
كما سمعه¹⁰⁶ . انتهى .

واعلم أن كونه محجوب عن العقل إذ لا مثل له لا عقليا ولا وهما ولا
خياليا ولا موجودا ولا مقدرا ، وذلك كذاته العلية وسائر صفاته السنية ثم
هو متعلق بما تعلق به العلم من الواجب والمستحيل والجائز بمعنى أنه دال
على ذلك ، فمثال دلالاته على الواجب قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ
أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾¹⁰⁷ ومثال دلالاته على المستحيل ﴿ لَمْ يَكِلِدْ
وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾¹⁰⁸ ومثال دلالاته على
الجائز قوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾¹⁰⁹ لان الخلق
من الجائز ولا تعدد فيه وإن تناول جميع الكتب الإلهية
وما قيل من التعدد في الكلام إنما هو باعتبار المتعلقات التي هي الأمر
والنهي والخبر لا بحسب الوجود والفرق الواقع بين الاعتبارين والقواعد في
الأزل والتعدد الوجود المتفق على عدم وقوعه في الأزل هو أن التعدد

¹⁰⁶ اليواقيت 96/1 وما بعدها .

¹⁰⁷ - [الإخلاص: 1-2] .

¹⁰⁸ - [الإخلاص: 3:4] .

¹⁰⁹ - [القصص: 68] .

الوجودي معلوم كتعدد الجوهر مع العرض لذات زيد وحمرة الدم
 وكتعدد أشخاص الجوهر لذات زيد وذات عمر وذات الفرس وشبه ذلك
 والتعدد الاعتباري هو التعدد بحسب المتعلقات ، فمن جنى عليك جنایات
 متعددة فغفوت عن جميعها عفوا واحدا أو جماعة تعاونت على قتل
 وليد فغفوت عن قتلهم عفوا واحدا فهو عفو واحد في نفسه ، ومتعلقاته
 متعددة ، ومنه علمه سبحانه فإنه علم واحد له متعلقات غير متناهية ،
 21 ب / كذا في المناهج الإحسانية ، وبالجملية فسالة الكلام قد
 اضطرب العلماء فيها وهي صعبة المسالك ، بعيدة المدرك وقد وقع النهي
 لأصحابهم عن الخوض في أمثال ذلك لدقته وغموضه فلنقتصر على ما
 ذكرناه فان فيه كفاية لمن اقتصر عليه .

[البصر]

ويجب له تعالى بصر واحد قديم زائد عن الذات قائم بها متعلق بما
 تعلق به السمع وهو كما في شرح المسامرة صفة وجودية قائمة بالذات شأنها
 إدراك كل مبصر وإن لطف . انتهى .

واختلف هل السمع والبصر زائدان عن العلم أم هما نوعان منه
 والذي صححه ابن زكري في محصل المقاصد الأول ، وعلى كل فلا بد من
 الإيمان بهما تفصيلا لورودهما في الكتاب والسنة "وقدم السمع على البصر

لأن أول شيء علمناه من الحق تعالى هو القول ، وهو قوله لنا كن فكان منه القول ومنا السماع فتكون الوجود فقدم في الذكر لتقديمه في الوجود " . انتهى .
كذا رأيت في اليواقيت ¹¹⁰ .

وقال بعضهم قدم لشرفه على البصر وتقدمه في القران واستدل على ذلك بما يطول فانظره .

وصرح [علي الأجهوري] في منظومته بأن البصر افضل من السمع فليتأمل مع ما قبل .

وقوله ذبي واجبات جملة اسمية كمل بها البيت والا فوجوب هذه الصفات مستفاد من قوله أولا : يجب لله الوجود والقدم . الخ .
وليكن هذا آخر الكلام على الصفات الواجبة ، وقد اتضح والحمد لله بهذا الحق فيها أكمل وضوح ، وقد قال بعض المحققين إن التطويل فيها بعدما يستين الحق في ذلك قليل الجدوى ، لأن كنه ذاته تعالى ، وكنه صفاته محجوب عن العقل ، وعلى تقدير التوصل إلى شيء من ذلك فهو ذوقي لا يمكن التعبير عنه ولا بد بالإشارة من أهلها لأهله . انتهى .

ولم يذكر الناظم صفة الإدراك لأنها فيها خلاف ، والذي عليه المحققون الوقف ، ولم يعد الصفات المعنوية تبعا للشيخ الأشعري القائل بنفيها وعلى 22 أ / ذلك جماعة من العلماء والقول بثبوتها هو مذهب الجمهور وعليه فما ثبت لصفة المعني من التعلق يثبت لها بأنها تابعة لها ، وقيل لا ،

لأن التعلق نفسي للصفة ، والنفسية حال ، والمعنوية أحوال ، فيلزم عليه
اتصاف الحال بالحال كذا رأيت في المناهج الإحسانية في جواب الأسئلة
اللمسانية .

تنبيه

قد علم مما قررناه آنفاً أن هذه الصفات أربعة أقسام : قسم لا يتعلق
بشيء وهو الحياة ، وقسم يتعلق بالممكنات وهو القدرة والإرادة ، وقسم
يتعلق بجميع الموجودات وهو السمع والبصر ، وقسم يتعلق بأقسام الحكم
العقلي وهو العلم والكلام ، فهما أعم الصفات تعلقاً ، وأنَّ بين تعلق القدرة
والإرادة وبين تعلق السمع والبصر عموم وخصوص من وجه ، فتجتمع
الأربعة في تعلقها بالموجود الممكن وينفرد السمع والبصر بتعلقهما بالموجود
غير الممكن . والله اعلم .

المستحيل في حقه تعالى

ثم شرع في القسم الثاني مما يجب على المكلف معرفته وهو المستحيل فقال:

17 وَيَسْتَحِيلُ ضِدُّ هَذِهِ الصِّفَاتِ * الْعَدَمُ الْحُدُوثُ ذَا لِلْحَادِثَاتِ
كَذَا الْفَنَاءُ وَالْإِفْتِقَارُ عُدَّةٌ * وَأَنْ يُمَاتِلَ وَتَقِي الْوَحْدَةَ
عَجْزُ كَرَاهَةٍ وَجَهْلٌ وَمَمَاتٌ * وَصَمٌّ وَبِكْمٌ عَمَى صُمَاتٌ

ويستحيل في حقه تعالى ضد هذه الصفات الواجبة المتقدم ذكرها وأطلق على الكل ضدا بحسب اللغة لان الضد في اللغة أعم لصدقه على أنواع المنافيات كلها سواء كانت وجودية أو عدمية ، فكأنه يقول يستحيل في حقه تعالى كل ما ينافي صفة من صفاته الأول ، هذا وإن استقرت كلام الناظم وجدت هذه الأضداد منها ما هو نقيض حقيقة ومنها ما هو مساو للنقيض ومنها ما هو ضد حقيقة ، وسننبه على كل في محله إن شاء الله .
وسمعت من سيدي محمد ابن الشيخ حفظه الله في تقريره أن النقيض الحقيقي هو سلب الحكم بلا أو ليس مع إعادة اللفظ بعينه . انتهى . وقد ذكرها في النظم على حسب ترتيب الصفات الواجبة على طريقة اللف والنشر المرتب فالأول للأول والثاني للثاني فقال :

[العدم]

العدم نقيض الصفة الأولى وهي الوجود وليس نقيضا له حقيقة بل هو مساو للنقيض لأن نقيض الوجود الحقيقي لا وجود أو ليس بوجود 22 ب / والعدم مساو بقولك لا وجود لأن المساوي للنقيض نقيض على أحد القولين .

[الحدوث]

و الحدوث نقيض للصفة الثانية وهي القدم على سبيل المساواة لأن نقيضه الحقيقي ليس بتقديم وأشار بقوله ذا للحادثات للعدم والحدوث لأن ذا يشار بها للمفرد والمثنى والمجموع فلا حاجة حينئذ لقول الشارح بتأويل ما ذكر أي إنما يوصف بالعدم والحدوث الحوادث لا القديم جل وعلا .

[الفنا]

كذا الفنا مستحيل في حقه تعالى لأنه من صفات الحوادث وهو نقيض الصفة الثالثة وهي البقاء على سبيل المساواة كما مر .

[لا فتقار]

وكذا الاقتقار مستحيل أيضا وهو نقيض الصفة الرابعة وهي الغنى على سبيل المساواة وقوله : عده يحتمل عدده بأقرب مذكور وهو الاقتقار أي عد الاقتقار من قبل المستحيل وهو الظاهر ، ويحتمل عدده بالفناء أيضا لتأويل ما ذكر ولكن يلزم عليه أفراد الضمير مع عدم العطف بأو وهو شاذ والله اعلم .

والمعنى ان الفناء والاقتقار معدودات من المستحيلات ولا يوصف بها إلا الحوادث .

[للمماثلة للحوادث]

وكذا يستحيل في حقه تعالى أن يماثل شيئا من الحوادث بأن يكون جرما أو عرضا أو يتصف بصفة حادثة أو يماثله شيء من خلقه في ذاته بأن توجد ذات تشبه ذاته أو في صفاته بأن يتصف أحد بصفاته ، فيماثل في كلام الناظم يصح بناؤه للفاعل والمفعول وهو نقيض الصفة الخامسة وهي المخالفة على سبيل المساواة ، ومن لوازم المماثلة أيضا أن يكون تعالى في جهة من الجهات لأنه لا يعمرها إلا الأجرام أوله هو جهة لأنها من عوارض الجسم أو يتقيد بزمان أو مكان ، أو يتصف بالصغر أو الكبر ، أو يتصف

بالأعراض في الأفعال والأحكام وذلك أن الله تعالى مبين لخلقته في سائر المراتب فلا يحل ولا يكون محلاً إذ لو حل بالحادث القديم لصح قول أهل التجسيم ومن ادعى الوصل فهو في غير الفصل ، قال الشيخ محي الدين في عقيدته الصغرى تعالى الحق تعالى أن تحله الحوادث أو يحلها وقال في عقيدته الكبرى اعلم أن الله تعالى واحد بإجماع ومقام الواحد يتعالى أن يحل فيه 23 أ/ شيء أو يتحد بشيء . انتهى ، نقله في البحث السادس من اليواقيت وقال في البحث السابع اعلم أن الحق تعالى لا يحويه مكان كما لا يحويه زمان لعدم دخوله في حكم خلقه فان المكان يحويهم والزمان يحدهم لقد كان تعالى ولا مكان ولا زمان وذاته تعالى لا تقبل الزيادة ولا النقصان وهو الذي أنشأ الزمان وخلق الممكن والمكان ، فلا أينية له تعالى ، والأينية الواردة في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾¹¹¹ راجعة إلى الخلق لأنهم هم المخاطبون في الأين اللازم لهم لا له تعالى ، فهو مع كل صاحب أين إلى أين لعدم المماثلة لخلقته في وجه من الوجوه قاله سيدي محمد المغربي الشاذلي . انتهى .

وإن قوله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾¹¹² أي يخافون ربهم أن ينزل عذاباً من فوق رؤسهم أي من السماء ، هذا هو الاعتقاد الحق ، وبالجمله فمعرفة تفاصيل هذه الأمور والفرقة بين حقائقها

¹¹¹ - [الحديد: 4] .

¹¹² - [النحل: 50] .

على ما هي عليه تعجز العبارة عنه فلتنصر على ما ذكرناه فيها هنا زلت
أقدام كثير من الناس فتكلموا بكلمات موهمة وعبروا بعبارات منكرة في
الشرع كفروا بذلك وتبدعوا فاعتقد كمال التنزيه وبطلان التشبيه
وتمسك بقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ
الْبَصِيرُ ﴾¹¹³ وكل ما ورد في الكتاب والسنة مما يوهم الجهة فمأول بالعلم
ونحوه مما يصح والله اعلم .

[التعدد]

وكذا يستحيل عليه تعالى نفي الوحدة أي الوجدانية التي هي التعدد
فيها والتركيب وهو نقيض حقيقي للصفة السادسة وهي الوجدانية .

[العجز والكراهة]

وقوله عجز ضد حقيقي للقدرة ، وقوله كراهة ضد الإرادة والمراد
بالكراهة العقلية التي هي عدم الإرادة وهي التي يستحيل خلق شيء معها
كما فسرهما الشيخ [السنوسي] في صغراه وقال في شرحها وإنما فسرنا
الكراهة بعدم الإرادة التي يستحيل خلق شيء معها لنحترز به عن الكراهة

الشرعية ، وهي نهيه تعالى عن فعل شيء مع خلقه له فهذه الكراهة يصح إيجاد الفعل معها كما أضل الله تعالى كثيرا من الخلق مع نهيه لهم عن ذلك الضلال ، فتنبه لهذه النكتة العجيبة وحينئذ فالتنافي الحاصل بينها وبين 23 ب / الإرادة من باب المساوي للتقيض .

[الجهل]

وكذا يستحيل أيضا عليه تعالى جهل أي الجهل بأنواعه وهو ضد العلم حقيقة أي يستحيل عليه كل منافي للعلم من الجهل أو ما في معناه من الظن والشك ، والنسيان ، والوهم ، والتفكر ، والنوم ، وكون العلم نظريا أو ضروريا .

[نفي كل نقص]

ومات كذلك ضد الحياة حقيقة ، وصمم ضد السمع حقيقة وبكم ضد الكلام حقيقة عما ضد البصر حقيقة صمات لغة في الصمت لأن المتكلم بالحروف يصير وقت نطقه بحرف صامتا عن حرف آخر وإن كان موصوفا بالكلام في الجملة وإنما أخره للوزن .

فإن قلت بأي شيء نبه على استحالة الموت وما بعدها مع أنها نقائص بالنسبة للمخلوق فكيف بالخالق جل وعلا ، فلا يتوهم اتصاف

الباري بها ؟ قلت قال الأئمة يصح نفي النقائص عنه ولو لم يتوهم اتصافه تعالى بها بدليل قوله ﷺ في الدجال إنه الأعور وإن ربكم ليس بأعور¹¹⁴ وقوله ﷺ " إنكم لا تدعون أصم " الحديث¹¹⁵ ففي الحديث بيان جلي أن نفي النقائص عنه تعالى كمال ولو لم يتوهم اتصافه بها والمراد بالصمم والعمى هنا عدم السمع والبصر بسبب وجود ما ينافيه ، أو غيبة موجود من الموجودات عن سمعه وبصره ، لما سبق من وجوب تعلقهما بجميع الموجودات ، والمراد بالبيكم عدم الكلام لآفة تمنع من وجوده ، وفي معناه السكوت لكونه بالحروف والصوت كما أشار إليه بقوله صمات واضداد الصفات المعنوية على تبوئها واضحة من هذه ، ثم التنافي الحاصل بينهما وبين أضدادهما من باب تنافي الضدين لأنها أحوال لا تعلق على حيالها وإنما تعلق بالمعاني وأضدادها وجودية فكذا معلولاتها فافهم ، كذا رأيت في بعض الحواشي على أم البراهين .

¹¹⁴ أنظر مسند أحمد / م المكثرين 2707 و 14426 .

¹¹⁵ أنظر البخاري / ك الجهاد والسير 2770 والمغازي 3883 .

[الجائز في حقه تعالى]

ولما أنهى الكلام على القسم الثاني مما يجب على المكلف معرفته من
24 أ / أقسام الحكم العقلي الثلاثة شرع الآن في القسم الثالث وهو الجائز
في حقه تعالى فقال .

يَجُوزُ فِي حَقِّهِ فِعْلُ الْمُمَكِّنَاتِ * بِأَسْرِهَا أَوْ تَرْكُهَا فِي الْعَدَمَاتِ

يجوز في حقه الحق يطلق على أمور منها الحقيقة ومنها القول والفعل
والمناسب هنا الأول أي ما يجوز في حقيقة مولانا أي ذاته أي يجوز له
والإضافة فيه بيانية وهي أن يكون المضاف والمضاف إليه شيئاً واحداً
ويعنى اللام نحو دخلت امرأة النار في هرة والظرف الأول متعلق بيجوز
وهذا أولى من القول بأن قوله في حقه بالتوكيد وإنما عبر بقوله في حقه دون
عليه تبعاً لما ذكره السنوسي في عقائده وهو عجيب لما يلزم بالتعبير بعلى
من سوء الأدب لإيهامها أنه تعالى يتصف بصفة جائزة وهو محال لأنه واجب
لا يتصف إلا بواجب ، والجائز إنما يتطرق إلى أفعاله من حيث إنها متعلقة
ببعض الصفات ولا يتطرق الجواز إلى ذاته ولا إلى صفاته التي تقوم به بوجه
من الوجوه قاله [السنوسي] في شرح الوسطى .

فعل الممكنات أي إيجادها وألفها للعموم ، لأن الجمع السالم المحلى بال
يفيد العموم ، فلم يخرج شيء منها عن ذاته ولهذا قال : بأسرها ، بفتح

الهمزة أي بجمعها فيدخل فيه أفعال الحيوانات عاقلة كانت أو غيرها ، وكذا جميع المسببات التي تقتزن بأسبابها عادة ، أو شرعا ويدخل فيه أيضا بعثة الرسل وما جاءوا به من أحوال الآخرة جملة وتفصيلا ، كالصلاح والأصلح ، ورؤيته تعالى في الدار الآخرة على ما يليق به ، وغير ذلك مما هو مسطور في كتب أصول الدين وتركها أي الممكنات بمعنى إعدامها بعد وجودها أو إبقائها في العدمات ، على أن المراد بتركها ترك إيجادها ، المقابل بفعلها الشامل لإيجاد المعدوم وإعدام الموجود ، وجمع العدمات باعتبار أفراد الممكنات لاستقامة الوزن مع ما قبله ، وإلا فالعدم واحد والواو في وتركها بمعنى أو ، وهي للحكم بالترديد لا للتردد في الحكم ، والمعنى أنه يجوز في حقه تعالى فعل ممكنات وتركها على البدلية ، وأما فعل جميعها في أن واحد فهو محال وليس بجائز لما يلزم عليه من دخول ما لا نهاية لعدده في 24 ب / الوجود، وإنما فسرنا الترك بالإعدام لأنه فعل والترك يطلق على الفعل وهذا كله بناء على أن مصحح تعلق القدرة الأزلية الإمكان فقط ، فكل ممكن على هذا موجود كان أو معدوما ، سابقا أو لاحقا مقدور لمولانا تبارك وتعالى ، أما إيجاد المعدود وإعدام الموجود فظاهر ، وأما إعدام المعدوم فهو بمعنى أنه في قبض قدرته تعالى يتأتى منه جل وعلا إبقاؤه ، وأن الله تعالى لو شاء أن يجعل الوجود الحادث في مكانه لفعل وإطلاق المقدورية بأقل من هذا مستعمل في اللغة والعرف ، ويقال الملك يقدر على الناس ولا يقدرون عليه ، بمعنى أنه يملك على سبيل المجاز

تغيير أحوالهم كإعزاز وإذلال ونحوهما فكيف لا يطلق على ذلك العدم
الممكن أنه مقدور لله تعالى ، لأنه جل وعلا يملك إبقاءه وتغييره بما شاء
وكيف شاء على الحقيقة لا على المجاز ، فملء القم بأنه ليس بمقدور
للمولى تبارك وتعالى نظرا إلى أن الحقيقة ليست بوجدية ولا طارئة سوء
أدب بإطلاق ما يوهم عجزا في قدرته جل وعلا كما أشار إليه بعض
المحققين . انتهى .

أدلة صفات الباري

ثم شرع في أدلة الصفات المذكورة لأن معرفتها بغير دليل لا يكفي على مذهب كثير من العلماء فقال :

- | | | |
|----|---|--|
| 21 | وَجُودُهُ لَهُ دَلِيلٌ قَاطِعٌ * | حَاجَةٌ كُلُّ مُخْدَتٍ لِلصَّائِعِ |
| | لَوْ حَدَّثَتْ لِنَفْسِهَا الْأَكْوَانُ * | لَا جَمَعَ السَّائِي وَالرُّجْحَانُ |
| | وَذَا مُحَالٌ وَخُدُوثُ الْعَالَمِ * | مِنْ حَدَثِ الْأَغْرَاضِ مَعَ تِلَازِمِ |
| | لَوْ لَمْ يَكُ الْقِدَمُ وَصْفُهُ لَزِمَ * | خُدُوثُهُ دَوْرٌ تَسْلُسُلٍ حِثْمِ |
| | لَوْ أَمَكَنَّ الْفَنَاءُ لَاتَّقَى الْقِدَمُ * | لَوْ مَاتَلِ الْخَلْقُ خُدُوثُهُ انْحَتَمِ |
| | لَوْ لَمْ يَجِبْ وَصْفُ الْغِنَى لَهُ اقْتَرَأَ * | لَوْ لَمْ يَكُنْ يَوَاحِدٍ لَمَا قَدَرُ |
| | لَوْ لَمْ يَكُنْ حَيًّا مُرِيدًا عَالِمًا * | وَقَادِرًا لَمَا رَأَيْتَ عَالِمًا |
| | وَالْتَّالِي فِي السَّتِّ الْقَضَايَا بَاطِلُ * | قَطْعًا مُقَدَّمٌ إِذَا مُمَاطِلُ |
| | وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلَامُ * | بِالنَّقْلِ مَعَ كَمَالِهِ تُرَامُ |
| | لَوْ اسْتَحَالَ مُمَكِّنٌ أَوْ وَجِبَا * | قَلْبُ الْحَقَائِقِ لَزُومًا أَوْجِبَا |

وجوده تعالى له دليل ، أي برهان قاطع ، أي قطع لتركيبه من مقدمة يقينية قطعية ، قيل هو والبرهان مترادفان ، وقيل البرهان أخص من الدليل فبعض الدليل برهان إذا كان مركبا وبعض الدليل ليس برهان إذا لم يتركب ، وحقيقة البرهان كل ما تركب من مقدمة ضرورية كلها أو منتبهة إلى ضرورة ، والغرض منها تحصيل اليقين ، والناظم أطلق اليقين هنا على البرهان حقيقة على القول بالترادف أو على سبيل المجاز والعلامة التي بينهما لأن كل واحد منهما يوصل إلى المطلوب ثم إن البرهان يقال فيه 25 أ / الدليل ونفس الدليل ووجه ، الدليل والوجه الذي يدل منه الدليل فالدليل العالم ، ونفس الدليل حدوثه ، ووجه الدليل افتقاره والوجه الذي يدل منه الدليل استحالة وجوده من غير فاعل حاجة أي افتقار كل مُحْدَثٍ بفتح الدال للصانع وهو الفاعل المختار لأن كل حادث يفتقر إلى محدث بكسر الدال ، وما ذكره الناظم من أن الحدوث يدل على وجوده تعالى هو عمل أكثر المتكلمين ، قال [السنوسي] وبه استدل إبراهيم عليه السلام على وجود الصانع من احتجاجه على أبيه حسب ما يظهر لك من الآية الشريفة ، وقال بعض المتأخرين الطرق المستدل بها على وجود الفاعل المختار أربعة :

الأول الإمكان وهو أن ينظر في ذات الممكن بحسب قبوله الوجود ، والعدم والمقدار ، والزمان ، وغير ذلك فتقول الممكن قابل لهذه الأشياء لذاته فاخصاصه بأحد المتقابلين منها بلا مخصص محال .

الثاني الحدوث وحقيقته الوجود بعد العدم فتقول الأجرام حادثة
لملازمتها الحوادث وكل حادث فلا بد له من محدث مختار يسند إليه .
والثالث الإمكان والحدوث معا .

والرابع المكان بشرط الحدوث راجع كلام [السنوسي] ومن تكلم
عليه فإن فيه طولا ، والحاصل أن معرفة حدوث العالم وهو كل ما سوى الله
تعالى وسوى صفاته أصل عظيم لمعرفة سائر العقائد وأس كبير لما يأتي من
الفوائد ومن الأدلة العظيمة على حدوثه القريبة للأفهام وما ذكره
[السنوسي] في وسطاه . فراجع ما فيه طولا وذكر في شرحه عليها أن
برهان حدوثه ينبي على إثبات سبعة أصول :

الأول: إثبات زائد على الأجرام تتصف به بالحركة والسكون .

والثاني: إبطال قيامه بنفسه لأن العرض لا يقوم بنفسه .

الثالث: إبطال انتقاله .

الرابع: إبطال كونه وظهوره لأنه لا يعقل جرم متحرك ساكن في زمان واحد .

الخامس: إثبات استحالة عدم القديم .

السادس: إثبات كون الأجرام لا تنفك عن ذلك الزائد .

السابع: استحالة عدم حوادث لا أول لها لما عرفت أن ما ثبت حدوثه

25 ب / انتفي قدمه ، وقد قام البرهان القطعي على أن العالم كله حادث

من عرشه إلى فرشه ، لا يتصور في العقل أن يكون شيء منه قديم ثم قال

بعد كلام كثير في ذلك ، فمن عرف هذه الأصول السبعة وفهمها حقق بها

حدوث العالم كله تخلص إن شاء الله تعالى من أبواب النار السبعة ويفوز بفضل الله تعالى العارف بها بنيل الدرجات العالية في فراديس الجنان مع العلماء الراسخين في العلم ، قال بعض أهل الإشارة الاعتناء بمعرفة حدوث العالم ، وتحقيق أصوله واجب ، لا يسع العاقل تركه ، لتوقف برهان حدوث العالم عليها . انتهى .

لو حدثت لنفسها الأكوان أي الأعراض المخصوصة من حركة وسكون ، واجتماع وافتراق ، وغير ذلك .

ويحتمل أن يكون المراد بها ما هو أعم من الجواهر والأعراض ، قاله الشارح لاجتمع التساو بجذف الياء في كلامه للوزن ، والرجحان أي يلزم الترجيح حال المساواة وهذا لازم ولو حدث الخ ملزومه فالملزوم ما دخل عليه حرف لو وهو مقدم أبدا ، ويلزم من ثبوته ثبوت لازمه أبدا واللازم ما دخل عليه اللام كما أشرت إليه مزجا ، وأسقطها الناظم للوزن وهو مؤخر أبدا ، ويلزم من نفيه نفي ملزومه أبدا والله أعلم .

وذا أي اجتماع المساواة والرجحان محال وبيان ذلك أن العالم يصح وجوده ويصح عدمه ، على السواء فلو حدث لنفسه افتقر إلى محدث لازم أن يكون وجوده الذي فرض مساواته لعدمه راجحا عليه بلا سبب ، وهو محال لأنه متناقض فتعين أن يكون الترجيح للوجود بدلا من العدم بمرجح منفصل عن الحادث وهو الفاعل المختار .

قال [علي الأجهوري] وأعلم أن هذا يقتضي أن كلا الأمرين أي الوجود والعدم طرفي الممكن مستلزم لوجود الفاعل ، وليس كذلك بل المستلزم هو وجوده لا عدمه المساوي له ، أو الراجع عليه ، فإن العدم لا يحتاج للفاعل أما عدم العالم في الأزل فإنه واجب ، وأما فيما لا يزال فإنه وإن كان - أي العدم - ممكنا فليس حادثا بحال إذ الحادث هو ما وجد بعد عدم ، فلا يقال في العدم إنه حادث ويقال إنه ممكن ، وهذا بناء على 26 أ / أن سبب الاحتياج إلى الفاعل الإمكان مع الحدوث والإمكان بشرط الحدوث ، وأما لو قلنا سبب الاحتياج إلى الفاعل الإمكان فقط فيأتي عليه أن يحتاج العدم السابق في استمراره فيما لا يزال لا يلزم إلى الفاعل ولا يلزم من احتياجه إليه أن يكون موجودا بل بمعنى أنه قادر على إزالته لو شاء أن يجعل الوجود في مكانه لفعل . انتهى .

قال في شرح منظومته : وهذا الأخير هو الراجع كما يفيد ما تقدم عن [السنوسي] ورأيت التصريح به في بعض الحواشي على أم البراهين فليراجعه من أراد .

ومذهب المحققين أن مطلق الوجود والعدم بالنسبة إلى ذات العالم سواء وقيل العدم السابق أولى به لأصلاته فيبدو عدم افتقاره إلى سبب كما ذكره [السنوسي] في شرح الوسطى قال وعلى كل فلا بد له من فاعل انتهى . فراجع بقية كلامه إن شئت وحدوث أجرام العالم بفتح الهمزة يطلق على ما سوى الله تعالى من الأجرام والأعراض وغيرها ، وحملنا

كلام الناظم على الأجرام لا يستلزم الاستدلال على الشيء بنفسه لأن الناظم استدل على حدوث الأجرام بحدوث الأعراض ، وهو مبتدأ من حدث أي حدوث العرض بفتح العين والراء مهملتين جار ومجرور ومضاف إليه يتعلق بمحذوف خبره تقديره مستفاد وماخوذ من حدوث العرض ، مع يسكون العين للوزن تلازم يتعلق بما يتعلق به الخبر أي وحدث العالم مستفاد من أمرين حدوث العرض وملازمته لأجرام العالم لأن ملازم الحادث حادث وحدث الأعراض ملازم بمشاهدة التغير فيها من العدم إلى الوجود ومن الوجود إلى العدم ولهذا درسه الناظم والله أعلم كذا في شرح الشارح¹¹⁶ .

وهو ظاهر فيما كان مشاهدا ، وأما ما كان غائبا كما في باطن الأرض وما في السماوات فالحكم بالتغير فيه مسند إلى دليل العقل وتمام التقرير، لعل حدوث المذكور أن يقال : العالم أعيان وأعراض فالأعراض يدرك تغير بعضها بالمشاهدة في الأنفس كاتقلاب النطفة علقه ثم مضغة ثم 26 ب / لحما ودما وما في الآفاق كالحركة بعد السكون والضوء بعد الظلمة وسائر ما يشاهد من أحوال الأفلاك والعناصر والحيوان والنبات والمعادن وبعضها بالدليل وهو طريان العدم فإن العدم ينافي القدم وأما الأعيان فإنها لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو من الحوادث فقدمه محال . انتهى . قاله ابن أبي شريف .

فائدة

إنما سمي العالم عالماً من العلامة لأنه الدليل على المرجح قاله الشيخ محي الدين في الباب الحادي والسبعين وثلاثمائة من الفتوحات كما نقله العارف الشعراني في اليواقيت ، ونقل عنه أيضاً أنه قال أيضاً في الباب الأربعين ومائة منها " أن العالم لم يوجد للدلالة على الحق تعالى لأنه لو وجد للدلالة عليه لكان للدليل فخر وسلطنة على المدلول ولما صح للحق تعالى الغني عنه فكان الدليل لا يبرح عن مرتبة الزهو لكونه أفاد الدال أمراً لم يتمكن للمدلول أن يوصل إليه إلا به ، فكان يبطل غناه تعالى على العالمين¹¹⁷ . انتهى .

فليتأمل مع ما قبله ، ثم قال في آخر المبحث الثاني : إن قيل هل اطلع أحد من الخواص على معرفة تاريخ مدة العالم على التحديد ، من طريق العقل أو الكشف أو الأدلة ؟ .

فالجواب كما قاله الشيخ في الباب التسعين وثلاثمائة أنه لم يبلغنا أن أحدا عرف مدة خلق العالم على التحديد إلى أن قال والتاريخ في ذلك مجهول مع حدوث العالم بلا شك عندنا وعمر الدنيا لا يحصى بالآلاف الألوف وما كانت الدنيا إلا فناءً ، قال وقد أكمل الله تعالى خلق المولدات من الجمادات والنباتات والحيوانات عند انتهاء إحدى وسبعين ألف سنة من

¹¹⁷ اليواقيت 62/1 .

خلق العالم الطبيعي ولما انقضى من مدته أربع وخمسون ألف سنة خلق الله هذه الدنيا فلما انقضى من مدته ثلاث وستون ألف سنة خلق الله الآخرة التي هي الجنة والنعيم فكان بين خلق الدنيا وخلق الآخرة تسعة آلاف سنة. ولهذا سميت الآخرة لتأخر خلقها عن خلق الدنيا هذه المدة كما سميت 36 أ / الدنيا أو لأنها خلقت قبلها .

ولم يجعل الله تعالى للآخرة أمدا ينتهي إليه بقاؤها ولها البقاء الدائم قال : وخلق الله تعالى آدم بعد أن مضى من عمر الدنيا سبعة عشر ألف سنة ، ومن عمر الآخرة التي لا نهاية لها دائما ثمانية آلاف سنة وخرم الله طين آدم إذ ذاك ، وأطال في ذلك فليراجعه من أراد¹¹⁸ .

وبالجملة فمسألة حدوث العالم من معضلات المسائل لقوة شبهة الخلاف فيها بين أهل السنة والفلاسفة وقد عاش آدم ستين وتسعمائة . وقد انعقد الإجماع من سائر الملل على حدوثه حتى أفتى أئمتنا المالكية وغيرهم بكفر من قال بقدم العالم أو ببقائه أو شك في ذلك وبالله التوفيق .

لو لم يكن القدم وصفه أي الله تعالى أي لو لم يكن موصوفا بالقدم لزوم حدوثه لأنه لا واسطة بين القدم والحدوث وإذا كان حادثا افتقر قطعاً إلى محدث لما عرفت قبله من حدوث العالم ثم محدثه يفتقر أيضاً إلى محدث وهكذا فإن انتهى العدد وانحصر لزوم الدور وإلا فالتسلسل كما قال دور

تسلسل حتم والدور والتسلسل محالان وما أدى إلى المحال فهو محال فقوله " دور مبتدأ سوغ الابتداء به التقسيم وتسلسل معطوف عليه بحذف العاطف وهو أو وحذفها قليل ، وجملة حتم خبر دور وما عطف عليه وفي كلام الناظم حذف متعلق ، إذ به ترتبط الجملة بما قبلها ، والتقدير دور أو تسلسل تحتم عليه أي على الحدوث قال جميعه الشارح ¹¹⁹ " والحتم القطع فإنه يقول : لو لم يكن قديما لكان حادثا ، ويترتب على حدوثه الدور أو التسلسل قطعاً .

ولو أمكن أن يلحقه الفناء بالمد وهو العدم لا تنفى القدم لحدوثه حينئذ وهو محال كما عرفت من وجوب قدمه ، وما ثبت قدمه استحالة عدمه .

لو ماثل الخلق حدوثه انحتم أي تحتم حدوثه لمماثلته ، وذلك محال لما عرفت قبل ، من وجوب قدمه تعالى وبقائه .
وبالجملة لو ماثل شيئاً من الحوادث لوجب له القدم لألوهيته ،
27 ب / والحدوث لفرض مماثلته ، وذلك جمع بين متنافيين ضرورة ، وهو محال باطل لا يقبل لا يقول به عاقل .

لو لم يجب وصف الغنى له تعالى افتقر إلى المحل والمخصص ، وذلك محال لأنه لو احتاج إلى محل أي ذات لكان صفة والصفة لا تتصف بصفات

¹¹⁹ شرح ميارة الصغير 1 / 55 .

المعاني ولا المعنوية ، ومولانا جل وعز يجب اتصافه بهما فليس حينئذ بصفة .

ولو احتاج إلى مخصص لكان حادثا ، وذلك محال لما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى وبقاؤه .

ولو لم يكن بواحد بأن كان متعددا لما قدر على إيجاد شيء من الحوادث للزوم العجز حينئذ والعيان يكذبه فهو إذا باطل قطعاً لأن إثباتها الإله متعددا من باب ما أدى ثبوته إلى نفيه فيكون منفيًا فافهم .

وسمعت شيخنا سيدي محمد بن الشيخ رحمه الله تعالى يقول للوحدانية دليلان عقلي وهو ما تقدم ذكره ونقله وهو قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ إِلَهَةٍ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾¹²⁰ فهو دليل نقلي إقناعي يعني أن الخصم يقتنع به بالاستدلال لأنه قطعي ، يقطع حجة إذ لم يتركب من مقدمتين قطعتين لإنتاج قطعي ، لكن رأيت في شرح [علي الأجهوري] لمنظومته ما يخالف ما لشيخنا ونصه قال بعض المحققين استدل حجة الإسلام الغزالي لإثبات الوحدانية بقوله لو كان فيهما آله إلا الله لفسدتا وذكر وجوه دلالة الآية وبيان وجوب الفساد على تقدير التعدد فيها بما لا يمكنني نقله لتصحيحه إلى أن قال : وهذا يظهر أن الآية حجة برهانية تحقيقية لا إقناعية إلى أن قال وقد شنع الشيخ عبد اللطيف الكرمانلي أحد معاصري المولى سعد الدين على قوله في شرح العقائد والآية حجة إقناعية ،

والملازمة عادية لا عقلية ، والمعتبر في البرهان الملازمة العقلية ، ومن أراد الوقوف على ما يتعلق بهذه الآية فليراجع شرح العقائد النسفية وكلام من حشى عليه . انتهى كلام [علي الأجهوري] .

وفي اليواقيت فإن قيل فهل لنا علة أخرى في برهان التمانع غير الفساد في قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾¹²¹ فالجواب كما قدمه الشيخ محي الدين أن المعنى من أن علة 28 أ / منع وجود إلهين كون الحق تعالى لا مثل له ولو صح أن يكون في الوجود إلهين لصح أن يكون له تعالى مثلاً وذلك محال لأن الله تعالى نقي أن يكون له مثل ، بخلاف الأسماء فإنه يصح اجتماعها في عين واحدة لعدم التشبيه بالكون قال : وأنظر إلى التفاحة مثلاً كيف خلقها الله تعالى تحمل لونا وطعماً ورائحة في جوهر واحد ويستحيل وجود طعمين أو لونين أو ريحين في ذلك الحيز قال ومن هنا يفهم كون الحق تعالى تسمى بالظاهر والباطن قال : وإنما كان المريد لا يفلح قط بين شيخين قياساً على عدم وجود العالم بين إلهين وعلى عدم وجود المكلف بين رسولين وعلى عدم وجود المرأة بين رجلين . انتهى . وهو كلام نفيس فتنبه له فقل ما يكون طرق سمعك .

لَوْلَمْ يَكُنْ الْإِلَهِ حَيًّا وَمُرِيدًا وَعَالِمًا بِكُسْرِ اللَّامِ وَقَادِرًا - أي أنه لو لم يتصف بهذه الصفات - لَمَا رَأَيْتُ عَالِمًا بَفَتْحِ اللَّامِ أَيْ لَمَا وَجَدْتُ شَيْءً مِنْ

العالم والمشاهدة تقتضي بطلان ذلك وجمع الناظم هذه الأربع صفات لاتحاد دليلها والتالي باللام وهو ما دخل عليه حرف اللام كقوله لما رأيت عالما ونحوه في الست القضايا جمع قضية وهي مجموع لو كان كذا لكان كذا في البراهين المقدمة باطل خبر المبتدأ ، وهو التالي ، وهو لازم مؤخر أبدا ، ويلزم من نفيه نفي ملزومه أبدا ، ولهذا قال قطعا مقدم بفتح الدال المشددة . وهذا المقدم ما دخل عليه حرف لو كقوله لو لم يكن كذا في البراهين السابقة إدّا مماثل له كالبطلان فالتالي في القضية الأولى المشار إليها بقوله لوم بك القدم وصفه الخ هو لزوم حدوثه تعالى وهو محال لما يلزم عليه من الدوران والتسلسل فالمقدم وهو عدم اتصافه تعالى بالقدم مثل التالي في البطلان والتالي في القضية الثانية انتفاء القدم عنه تعالى وهو باطل ، فالمقدم وهو إمكان طرو الفناء عليه تعالى مثله في البطلان وهكذا إلى آخرها فتأمل .

والسمع والبصر والكلام واجبة لله تعالى واستدل الناظم على ذلك بدليلين شرعي ويقال فيه ثقلي وسمعي وإليه أشار بقوله بالنقل والثاني 28 ب / عقلي وإليه أشار بقوله مع يسكون العين كمال ، وانعقد الإجماع على ذلك أي أن دليل هذه الصفات الكتاب والسنة والإجماع وأيضا لولم يتصف تعالى بها لزم أن يتصف بأضدادها وهي نقائضها لما يلزم عليه أيضا من أن يكون بعض المخلوقات أكمل من خالقها لسلامة كثير من المخلوقات من تلك النقائص ويستحيل أن يكون المخلوق أكمل من خالقه ، لكن الدليل

النقلي أقوى ولذلك قدمه الناظم على العقلي ، وقوله ترام أي تقصد معرفتها بالدليل النقلي والعقلي كمل به البيت لو استحال ممكن كوجودنا مثلاً وبعثة الرسل ، وغيرهما ، بأن انقلب الممكن حقيقة مستحيلاً أي استحال وجوده أو وجب أي انقلب الممكن واجباً للزم قلب الحقائق وهو محال كما قال قلب الحقائق لزوماً أو جباً أي لاستحالة ثبوت الشيء بدون حقيقته وقلب مفعول مقدم بأوجب أي استحالة الممكن الذي يصح وجوده وعدمه ، أو وجوبه يوجب انقلاب حقيقته فافهم .

[ما يجب في حق الرسل]

ولما فرغ من الكلام على ما يجب على المكلف في حق الله تعالى وهو ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل وما يجوز شرع في الكلام على ما يجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام فقال :

يَجِبُ لِلرُّسُلِ الْكَرَامِ الصِّدْقُ * أَمَانَةُ تُبْلِغُهُمْ يَحِقُّ

يجب للرسل الكرام عليهم السلام ولفظ الرسل بالسكون في كلامه لا مفهوم له بل هو لقب شامل للأنبياء والرسل لاستوائهما في الاتصاف بما ذكر كما تقدم .

[الصدق]

الصدق أي اعتقاد أنهم صادقون في كل ما بلغوا عن المولى تبارك وتعالى بمعنى أنه لا يكون خبرهم في ذلك إلا مطابقا لما في نفس الأمر، ولا يقع منهم الكذب في شيء من ذلك ، لا عمدا إجماعا ولا نسيانا عند المحققين .

[الأمانة]

أمانة كذلك وهي كما قال [السنوسي] في المقدمة حفظ جميع الجوارح الظاهرة والباطنة من التلبس بمنهي عنه ، نهى كراهة أو تحريم انتهى .

[التبليغ]

تبليغهم كذلك وهو الوفاء بكل ما أرسلهم الله تعالى به ، وأمرهم أن يبلغوه للناس على الوجه الذي أمروا به ، من عموم الناس أو خصوصهم يحق لهم ذلك أي يليق ، أو يجب ، وعلى كل فهو تميم للبيت والله أعلم .

[النبوة والرسالة]

29 أ / والرسول جمع رسول وهو من البشر ذكر حر أكبر معاصريه غير الأنبياء عقلا وفطنة ، وقوة رأي ، وخلقا بالفتح ، وعقدة موسى عليه السلام أزيلت بدعوته عند الإرسال كما في الآية .

معصوم ولو من صغيرة سهوا ، ولو قبل النبوة على الأصح ، سلم من دناءة أب وخناء أم وإن عليا .

ومن منفر كعمى ، وبرص ، وجذام ، ولا يرد بلاء أيوب عليه السلام وعمى يعقوب بناء على أنه غير حقيقي فهو غشاوة طرأت بعد الابتلاء والكلام فيما قارنه ، والفرق بينهما أن هذا منفر ، بخلافه في من استقرت نبوته .

ومن قلة مروءة كذلك ، كأكل بطريق ، ومن دناءة صنعة كحجامة .
أوحى إليه بشرع جديد ، وأمر بتبليغه وإن لم يكن له كتاب ، ولا نسخ كيوشع¹²² ، فإن لم يؤمر فنبى فحسب ، وهو أفضل من النبي إجماعا لتميزه بالرسالة التي هي الأصح ، خلافا لآل بن عبد السلام ، قال ابن عمار في شرح جمع الجوامع : النبوة والرسالة ليستا بصفتين ذاتيتين بل هما عبارة

¹²² قال ابن حمدون : إذا لم يكن له كتاب ولا نسخ كيوشع وإسماعيل فهونى باتفاق ، وفي كونه رسولا قولان مشهورهما نعم . / 61 .

عن إيصال خطاب الله تعالى ، وخالفه الكرامية والمعتزلة فقالوا : هما معنيان قائمان بالنبي والرسول ، بناء على التحسين والتقبيح انتهى .
وهو كفر صراح كما قال ابن مرزوق في شرح البردة ، ونقل كيفية الوصول إلى ذلك عندهم وأطال في ذلك ثم قال : وهذا المذهب الخسيس ينبغي تطهير الفم منه ، ولكن من لم يعرف الشر ربما يقع فيه ، ومن لا يميز بين ما يتخيل من صورة الباطل كيف يتفيه ؟ .

نسأل الله تعالى العافية ، والذي عليه أهل الحق أن النبوة كرامة من الله لمن يشاء من عباده ونعمة منه على من اصطفاه من خلقه ليس للعبد فيها اختيار بل هي فضل الله يؤتيه من يشاء ﴿ أَهْمَ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾¹²³ ، ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾¹²⁴ انتهى .

والشيخ إبراهيم اللقاني في جوهرته
ولم تكن نبوة مكتسبة * ولورقى في الخير أعلى عقبة
بل ذاك فضل الله يؤتيه لمن * يشاء جل الله واهب المنن
وفي إثابة النبي والرسول على النبوة والرسالة خلاف ، فقل يثابون
على ذلك وقل لا ، لأنهما وصفان شريفان لا كسب لهما ، ولأنه كالنظر

¹²³ - [الزخرف: 32] .

¹²⁴ - [الأنعام: 124] .

الأول المفضي للمعرفة ، وأما إنذارهم للناس فيثابون عليه . انتهى من شرح الشيخ عبد الباقي .

وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه : الأنبياء مئة ألف وأربعة وعشرون ألفا ، الرسل منهم ثلاث مئة وثلاثة عشر ، أولهم آدم وآخرهم محمد ﷺ انتهى .

وسياتي الخلاف في ذلك آخر الكتاب إن شاء الله تعالى .
واختلف في نبوة لقمان و مريم [التائي] والصحيح أنهما ليسا بنبيين انتهى ، وأما الخضر عليه السلام فذكر النووي في تهذيب الأسماء واللغات أنه نبي وإنما اختلف في رسالته ، وشذ بعض الصوفية فقال بولايته انتهى ، كذا نقله في اليواقيت ونقل عن الشيخ محي الدين أنه قال في الفتوحات ما نصه : " مقام الخضر دون النبوة وفوق الصديقية كما أخبرنا بذلك عليه السلام ويسمى مقام القرية ، وأنكر الغزالي هذا المقام انتهى ، قاله في أوائل المبحث الثالث والأربعين .

[ما يستحيل في حق الرسل]

ولما فرغ من الواجبات في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام شرع فيما يستحيل في حقهم فقال :

مُحَالُّ الْكَذِبِ وَالْمَنْهِيُّ * كَعْدَمُ التَّبْلِيغِ يَـذَكِّي

محال في حقهم الكذب أي وقوع الكذب فهو على حذف مضاف وهو ضد الصدق وهو عدم مطابقة الخبر لما في نفس الأمر ومحال أيضا المنهي عنه أي فعله وهو ضد الأمانة وهو عدم حفظ الجوارح الظاهرة والباطنة من فعل منهي عنه ، نهى تحريم أو كراهة ، كعدم التبليغ فإنه محال أيضا وهو ضد التبليغ وهو عدم التبليغ لشيء ، ولو قال مما أمروا بتبليغه للخلق عمدا أو نسياننا لأن ذلك في حكم من لم يبلغ شيئا .

وقوله يـذكي تكميل للبيت ، وهو الفطن الحاذق ، تام الفهم والحدة ، لأن الذكاء لغة التمام ، يقال ذكيت الذبيحة إذا ذبحتها ، والنار إذا أتممت إيقادها ، ورجل ذكي تام الفهم والحدة والله أعلم .

[للجائز في حق الرسل]

ثم شرع فيما يجوز في حقهم فقال :

33 يَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ كُلُّ عَرَضٍ * لَيْسَ مُؤَدِّيًا لِنَقْصٍ كَالْمَرَضِ
لَوْ لَمْ يَكُونُوا صَادِقِينَ لِلزَّم * أَنْ يَكْذِبَ إِلَهُ فِي تَصْدِيقِهِمْ
إِذْ مُعْجَزَاتُهُمْ كَقَوْلِهِ وَبَرُ * صَدَقَ هَذَا الْعَبْدُ فِي كُلِّ خَبَرٍ
لَوْ اتَّفَقَ التَّلِيْعُ أَوْ خَاتُوا حِمْ * أَنْ يُقَلِّبَ الْمَنْهِي طَاعَةً لَهُمْ

يجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام كل عرض مراده من الأعراض البشرية ليس ذلك العرض مؤديا لنقص في رتبهم العلية لتنزه منصبهم وثبوت عصمتهم وذلك كالمرض الخفيف ، لا المنفر كالبرص ، والجذام ، ونحوهما فلا يجوز في حقهم شيء من ذلك فهو تمثيل للنفي ، وهو حرف ليس ، وأدخلت الكاف كل ما يليق بمنصبهم من الأعراض البشرية ، كالجوع والآن والأكل والشرب ، والبيع والشراء ، والنوم في أعينهم لا قلوبهم ، ونحو ذلك مما يليق بهم ، وما يقع لهم من الأعراض والتغيرات فإنما هو بحسب الظاهر فقط ، ولا يتعدى إلى بواطنهم العلية ، وسمعت سيدي محمد بن الشيخ يقول : وما ورد من قوله عليه السلام "إنه ليغان على قلبي"¹²⁵ الحديث يعني

¹²⁵ أخرجه مسلم / ك الذكر والدعاء 4870 .

يعني غين أنوار، لا غين أغيار، كما ذكره الشيخ أبو العباس المرسى رضي الله تعالى عنه انتهى .

وكل ما أوهم في حقهم ، أَوْ حق الملائكة نقصان من الكتاب والسنة وجب تأويله وتنزيه الأنبياء عنه ، فأفهم .

والزم الأدب وأجب على الأنبياء جهدك كل من كان في حجاب عن مقامهم ، وأي فائدة لتجريح من عدله الله عز وجل ، هل يتاب أحد على ذلك ؟ .

لا والله بل هو إلى الإثم أقرب ، قال الشيخ العارف بالله الجامع بين الطريقتين الشيخ عبد العزيز الدريني رضي الله عنه : لا يجوز قطعاً نسبة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إلى الذنوب على حد ما نطقه نحن ، وإن سماه الله تعالى في حقهم معصية وخطيئة ، وذلك لأن مقامهم الأرفع لا ذوق لولي فيه ، ولو ارتفعت درجته فضلاً عن غيره من أمثالنا ، وذلك لأنهم معصومون من الوقوع في ذنوبنا ، وغاية خطاياهم إنما هو مثل نضرة إلى مباح ، أو لفظة رائحتها رعونة ومكروه ، وباطنها علم وفلاح ، مثل قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام في معرض إقامة الحجة على قومه إلى ما دعوه إليه من اللهو واللعب ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾¹²⁶ أي حالي إلى السقم ونحو ذلك انتهى من البواقيت .

وأطال في ذلك في مبحث العصمة فراجعه إن شئت ، والله الموفق
بفضله .

[معجزات الرسل]

لو لم يكونوا عليهم الصلاة والسلام صادقين لكذبوا ، ولو اتصفوا
بالكذب للزم أن يكذب الإله في تصديقهم بالمعجزة التي أظهرها على أيديهم
30 ب / لأن تصديق الكاذب كذب ، على الله تعالى محال ، لأن تصديقه
لهم خبر ، وخبره تعالى على وفق علمه ، والخبر على وفق العلم لا يكون إلا
صدقا ، فوجب إذن صدقهم إذ معجزاتهم عليهم الصلاة والسلام كقوله
تعالى ، وجملة وبرأي صدق في محل الحال من الضمير المضاف إليه القول ،
والمعنى كقوله تعالى حالة كونه باراً أي صادقا صدق هذا العبد في كل
خبر يخبر به عني .

[ماهي المعجزة ؟]

وقد حد جميع الأصوليين المعجزة بأنها: أمر خارق للعادة ، مقرون
بالتحدي ، مع عدم المعارضة من المرسل إليه ، بأن لا يظهر منهم مثل ذلك
والمراد بالتحدي : هو الدعوة للرسالة ، وفيه تنبيه على أنه ليس الشرط
الاقتران بالتحدي ، بمعنى طلب الإتيان بالمثل الذي هو المعنى الحقيقي

للتحدي ، وإنما المراد أنه يكفي في دعواه الرسالة ، فكل من قيل له إن كنت رسولا فأتنا بمعجزة فأظهر الله على يده معجزة كان ظهور ذلك دليلا على صدقه ، نازلا منزلة التصريح بالتحدي وخرج بغير الاقتران ما كان متقدما كالإرهاصات المؤسسة للنبوة وخرج بالخارق للعادة ، غير الخارق كطلوع الشمس كل يوم ، أو غير المتحدى به ككرامات الأوليات ونحو ذلك .

وأما ما يظهر على يد المسيح الدجال من إحياء الموتى ، ونحوه ليس هو بأمور حقيقية وإنما هي أمور متخيلة يغتر بها ضعفاء العقل : قال في اليواقيت : ورأيت في كتاب سراج العقول للشيخ أبي طاهر الغزوي رحمه الله ما نصه : إن البرهان القاطع على تبوُّث نبوة الأنبياء هو المعجزات وهي فعل يخلقه الله خارقا للعادة على يد مدعي النبوة مقترنا بدعواه ، وذلك الفعل يقوم مقام قول الله عز وجل أنت رسولي : تصديقا لما ادعاه .

مثاله مقام إنسان في ملاء من الناس بحضرة ملك مطاع فقال يا معشر الحاظرين إني رسول هذا الملك وأن آية صدقي أن الملك يقوم ويرفع التاج عن رأسه ، فيقوم الملك في الحال ويرفع التاج عن رأسه عقب دعوى هذا 31 أ / المدعي أليس ذلك الفعل منه يتنزل منزلة صدقت أنت رسولي ، قال وإنما يراعى في ذلك ثلاثة أمور : الأمر الخارق للعادة ، واقترانه بالدعوة ، وسلامته من المعارضة .

إذ لو رفع التاج بقول غيره ، أو بعد ذلك بمدة لا يكون حجة لهذا المدعي ، فهذه الثلاثة مجموعها برهان قاطع على دعوى المدعي للرسالة

نازل منزلة التصديق بالقول ، وهو مثل حصول العلم بسائر الأشياء من شواهد المقال وقرائن الحال . انتهى .

ثم قال وأعلم يا أخي أن خرق العوائد يكون على وجوه كثيرة : وليس مرادنا هنا إلا خرق العادة على من ثبتت استقامته على الشرع المحمدي ، وإلا فهو مكر واستدراج من حيث لا يشعر صاحبه . انتهى .

[الفرق بين المعجزة والكرامة

والسحر والشعبذة]

وقد فرق الأئمة بين المعجزة والكرامة بفروق كثيرة منها أن المعجزة تقع مع التحدي والكرامة لا يتحدى بها الولي ، قال بعضهم وهذا هو الصحيح وأما الفرق بين المعجزة والسحر والشعبذة فهو كما قال الشيخ أبو طاهر رحمه الله أما المعجزة تبقى هي أو أثرها بعد النبي زمانا والسحر سريع الزوال ، والمعجزة يظهرها النبي على رؤس الأشهاد وعظماء البلد والشعبذة إنما يروج أمرها على الصغار وضعفاء العقول وجهلة الناس .

ثم قال والسحر في اللغة إراءة الباطل في صورة الحق ، ومنه وقت السحر للفجر الكاذب .

وهو ثابت واقع بإجماع الأمم ، والقرآن نطق به ، وأنكره المعتزلة والروافض والدهرية ، أما الشعبة فهي منسوبة إلى رجل اسمه شعباذ وهو معرب وأصله خفة اليد في قلب الأشياء . انتهى .

[الدليل على صفات الرسل]

لَوَاتَّقَى التَّبْلِيغُ أَوْ خَانُوا حَيْثُمْ * أَنْ يُقَلِّبَ الْمَنْهِيَّ طَاعَةً لَهُمْ
جَوَّازُ الْأَغْرَاضِ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ * وَقُوْعُهَا بِهِمْ سَلَّ حِكْمُهُ

لو اتقى عنهم عليهم السلام التبليغ أي وصف التبليغ بأن كتموا شيئاً مما أمروا بتبليغه أو اتقى عنهم وصف الأمانة بأن خانوا بفعل محرم أو مكروه حتم أي لتحتم أن يقلب المنهي أي نهى تحريم أو كراهة طاعة لهم عليهم السلام ، فنفعله نحن لأننا مأمورون بالاعتداء بهم ، في أقوالهم وأفعالهم ، فإنك بذلك من أهل السنة والجماعة فاعلم أن الله تعالى لا يحرم 31 ب / شيئاً على السنة رسله ثم يبيحه لأحد أبداً ، ولو بلغ أقصى درجات القرب كما ذكره في اليواقيت ، قال وقد سئل أبو القاسم الجنيد عن قوم يقولون بإسقاط التكاليف ويزعمون أن التكاليف إنما كانت وسيلة إلى الوصول وقد وصلنا ، فقال صدقوا في الوصول ولكن إلى سقر؛ والذي

يسرق ويزني خير من من يعتقد ذلك ولو أني بقيت ألف عام ما نقصت من أورادي شيئاً إلا بعذر شرعي . انتهى .

وإنما عبر الناظم بالطاعة دون الإباحة لأن أفعالهم عليهم السلام دائرة بين الواجب والندوب لا غير، لأن المباح لا يقع منهم عليهم السلام بمقتضى الشهوة ونحوها كما يقع من غيرهم لأنه يقع منهم مصاحباً لنية يصير بها قرينة والحاصل أن المكروه وخلاف الأولى والمباح لا يقع منه ﷺ إلا قرينة، لعروض ما يصيرها كذلك ، وقد قال النووي في وضوئه مرة مرة ومرتين مرتين قال : العلماء هو في ذلك أفضل في حقه من التثليث ، لأجل بيان التشريع وقد استدل ابن السبكي على عدم وقوع المكروه من نبينا عليه الصلاة والسلام بالندرة ، وهو يجري في غيره من الأنبياء عليهم السلام فقال وفعله غير محرم للعصمة ، وغير مكروه للندرة قال شارحه الزركشي فعله ﷺ لا يمكن أن يقع فيه محرم لوجود العصمة ، ولا مكروه لندرة وقوع ذلك من أحد المرسلين ، فكيف من سيد المتقين . انتهى المراد منه . قاله [علي الأجهوري] وإنما كان معصوماً لأنه مشرع لجميع أمة بأقواله وأفعاله. فلو صح في حقه وقوعه في شيء من المخالفات لصدق عليه تشريع المعاصي ، ولا قائل بذلك ، وكذلك القول في اتباعه من كُمل ورثته المحدثين فإنهم محفوظون من ذلك .

والفرق بين العصمة والحفظ : أن العصمة لا يمكن الوقوع معها في المخالفة بخلاف الحفظ فقد تختلف العناية عن الولي فيقع في المحذور، والله الموفق بفضله .

جواز الأعراض البشرية عليهم حجة أي دليله وقوعها بهم عليهم السلام إما بطريق المشاهدة لمن حضرهم أو بالتواتر لمن لم يحضر تسل 31 أ / حكمته أي فائدة وقوعها بهم أمور منها تعظيم الأجر، ومنها التشريع ، أي التعليم للخلق ، والإذن في ذلك الأمر، كما عرفت أحكام السهو في الصلاة من صلاته عليه السلام ، ونحو ذلك ولم يذكرهما الناظم لشهرتهما، ومنها التسلي ، أي الزهد، والتصبر عن الدنيا بوجود اللذة والراحة لفقدها، والتنبه لخسرة قدرها عند الله تعالى ، وعدم رضا الله تعالى بها جزاء لأوليائه باعتبار أحوالهم بها عليهم الصلاة والسلام لأنها لاتسع ما يعطيهم من أنواع النعيم ، ولأنه تعالى أجل أقدارهم فلم يجعل لهم الجزاء على طاعتهم في دار فانية منقضية منصرمة لأن كل ما يفنى وإن طال مدته كلا شيء ، بل أعطاهم الخلود في النعيم ، والبقاء الدائم في الملك المقيم ، قال تعالى : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ ﴾¹²⁷ يعني جنة معجلة وهي حلاوة الطاعات ولذات المناجاة والاستئناس بكمون المكاشفات ، وجنة مؤجلة وهي فنون المثوبات وعلو الدرجات . انتهى .

كلمتا الشهادة

[كلمتا الشهادة]

ولما ذكر الواجب في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام على التفصيل شرع في بيان اندراجها تحت الكلمة المشرفة فقال :

38 وَقَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ * مُحَمَّدٌ أَرْسَلَهُ إِلَٰهُهُ
يَجْمَعُ كُلَّ هَذِهِ الْمَعَانِي * كَانَتْ لِدَا عَلَامَةِ الْإِيمَانِ
وَهِيَ أَفْضَلُ وَجُوهِ الذِّكْرِ * فَاشْغَلْ بِهَا الْعُمْرَ تَقْرُبَ بِالْآخِرِ

وقول المؤمن لا إله إلا الله محمد أرسله الإله أي أرسل الله محمدا ﷺ إلى الخلق ، حتى الملائكة عند بعضهم وسيأتي ما فيه .

يجمع كل هذه المعاني المقدمة بعقائد التوحيد في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام وكانت أي الكلمة المشرفة المعنية بقوله وقول الخ وإلا فالقول مذكور لذا ، أي لاختصارها مع اشتغالها على جميع العقائد علامة الإيمان في ظاهر الحكم الشرعي ترجمة علامات القلب من الإسلام ولم يقبل من أحد الإيمان إلا بها كما قاله [السنوسي] .

وبيان ذلك أن المختار في تفسير لا إله : أنه المستغني عن كل ما سواه والمفتقر إليه كل ما عداه ، فمعني لا إله إلا الله : أنه لا مستغني عن كل ما سواه ومفتقرا إليه كل ما عدا إلا الله ، فوصفه تعالى بالاستغناء عن كل ما سواه 31 ب/ سواء يوجب له تعالى ثمانين صفات من الواجبات إثنتان من الجائزات

أما الواجبات فهي : الوجود ، والقدم ، والبقاء ، والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس ، والسمع ، والبصر ، والكلام ، لأن أضرارها منافية للاستغناء .

وأما الجائزات فهي أنه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات ولا تركه إذ لو وجب عليه تعالى فعل شيء منها لما كان مستغنيا ، وأنه يفعل الأشياء لا لغرض ، إذ لو كان له غرض في فعل شيء لافتقر إلى ذلك الشيء ، فلا يكون مستغنيا ، ووصفه تعالى بافتقار كل ما عداه إليه ، يوجب له تعالى خمس صفات من الواجبات ، وإثبات من الجائزات .

فالواجبات : الوجدانية ، والقدرة ، والإرادة ، والعلم ، والحياة ، لأن أضرارها تنافي الافتقار إليه .

والجائزات : حدوث العالم بأسره ، إذ لو كان شيء منه قديما لكان ذلك الشيء مستغنيا عليه تعالى ، فلا يفتقر إليه ، وأن لا تأثير لشيء من الكائنات في أثر ما وإلا لزم أن يستغني ذلك الأثر عن مولانا جل وعز ، فلا يفتقر إليه شيء .

كيف وهو الذي يفتقر إليه كل من سواه عموما وعلى كل حال كما نبه الشيخ [السنوسي] في صغراه على هذا المنوال فمجموع الصفات الواجبة المأخوذة من الاستغناء والافتقار ثلاثة عشر على مذهب الناظم ، فإذا أضيفت السبعة المعنوية بلغت عشرين وهي تابعة للمعاني على التفصيل السابق ، وإذا وجب اتصافه تعالى بهذه الصفات استحال وصفه

تعالى بأضدادها لاستحالة الجمع بينهما ، وهذا كله مندرج تحت قولنا
لا إله إلا الله .

وأما قولنا محمد رسول الله فيؤخذ منه: الصدق للرسول عليهم
السلام واستحالة الكذب عليهم . وإلا لن يكونوا رسلا أمناء لمولانا العالم
بالخفيات ، ووجوب التبليغ واستحالة فعل المنهيات من الكتمان وغيره ،
لأنهم عليهم السلام أرسلوا ليعلموا الخلق بأقوالهم ، وأفعالهم ، وسكوتهم ،
فيلزم ألا يكون في جميعها مخالفة لأمر مولانا جل وعز ، الذي اختارهم على
32 أ / جميع خلقه وأمنهم على سر وحيه ويدخل فيه الإيمان بسائر
الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام والكتب السماوية واليوم الآخر جملة
وتفصيلا ، لكونه عليه السلام جاء بتصديق ذلك ويدخل منه أيضا جواز
الأعراض البشرية عليهم صلوات الله وسلامه عليهم إذ ذلك لا يقدر في
رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى بل ذلك مما يزيد فيها ، فقد بان لك
بهذا أن فهم كلمة التوحيد ومعرفتها يتوقف على معرفة ما يليق بالإله الحق
من الصفات ليعرف الموحّد ما أثبت بكلمة التوحيد لمولانا جل وعز وتقاه
وظهر لك بهذا أن كلمة التوحيد تتضمن على اختصارها جميع عقائد
التوحيد على التمام ولهذا جعلت في ظاهر الحكم الشرعي علما على
الإيمان كما ذكره الناظم فأعلم ذلك يا أخي واحفظه .

وهي أي الكلمة المشرفة أفضل وجوه الذكر كلها ولو لم يكن في بيان فضلها وكونها علماً على الإيمان ، بالشرع تعصم الدماء والأموال إلا بحقها ، وكون إيمان الكافر موقوف على النطق بها لكان كافياً للعقلاء .

كيف وقد ورد في صدر أحاديث كثيرة منها قوله ﷺ : " أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " رواه الترمذي¹²⁸ والنسائي ومنها قوله ﷺ : " أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ " رواه مالك في الموطأ وعن بعض الصحابة رضي الله عنهم أن من قال لا إله إلا الله مخلصاً قلبه ومدها بالتعظيم غفر له أربعة آلاف ذنب من الكبائر قيل إن لم تكن له هذه الذنوب قيل غفر له من ذنوب أبويه ، وأهله وجيرانه ، وذكر ابن الفاكهاني : أن ملازمة ذكرها عند دخول المنزل ينفي الفقر ، وبالجملة ففضل هذه الكلمة كثير لا يمكن إحصاؤه ، راجع [السنوسي] على أم البراهين فإن فيه من ذلك جملة كافية¹²⁹ ولذلك قال فاشغل بها أي بالكلمة الشريفة ، أي بكثرة ذكرها استحباباً باستحضار ما احتوت عليه من عقائد الإيمان ، تمتزج مع معناها بلحمك ودمك العمر كله بحسب 33 ب / الاستطاعة والإمكان تفر بالدخر بالذال المعجمة والمهملة أي بالدخيرة التي لا يعادها شيء ، وقيل هنا بالمعجمة لأنه بالآخرة وأما بالمهملة فلما يدخر للدنيا ، وله شاهد من القرآن ﴿ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي

¹²⁸ أنظر كتاب الدعوات 3305 .

¹²⁹ أنظر : شرح أم الرايين مجاشية الدسوقي 224 وما بعدها / ط دار الفكر .

بَيُوتِكُمْ¹³⁰ وقيل بالعكس ومثله لبعض شراح الرسالة¹³¹ قال عبد الوهاب إذا أكثر العبد ذكر الله تجدد خشوعه ، وازداد يقينه ، وبعثت عن قلبه الغفلة ، وكان إلى التقوى أقرب وعن المعاصي أبعد انتهى .

وقال مجاهد : الذكر الكثير : ألا تسناه أبدا ، فينبغي للعبد أن يستكثر منه في كل حالاته ، ويستغرق فيه في كل أوقاته ، فإنه باب الولاية ومفتاح العناية ومن ذاكر أسكنه الفرديس ، ومن كان غافلا أسكنه مع المفاليس والله الموفق بفضله .

¹³⁰ - [آل عمران: 49] .

¹³¹ هي رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، مؤلفها : أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني ، فقيه كبير من فقهاء المالكية ، من مؤلفاته النوادر والزوائد على المدونة ، وتهذيب العتبية ، والرسالة ، من أشهر كتب المالكية وتعد شروحها بالعشرات . توفي مؤلفها بالقيروان سنة 386 هـ // انظر شجرة النور الزكية 96 .

الإسلام وقواعده

الإسلام الكامل

فَصْلٌ وَطَاعَةُ الْجَوَارِحِ الْجَمِيعِ * قَوْلًا وَفِعْلًا هُوَ الْإِسْلَامُ الرَّفِيعُ

فصل وهو الحاجز بين شيئين وطاعة الجوارح الجميع أي جميعها فالفيه خلف عن الضمير أي والالتقياد بجميع الجوارح وهي الكواسب السبع التي يكتسب بها الخير والشر ، وهي السمع ، والبصر ، واللسان ، واليدان والرجلان ، والبطن ، والفرج قولا وفعلا منصوبان على نزع الخاطر أي في القول والفعل هو الإسلام الرفيع في عرف الشرع ووصفه بالرفعة لكماله بسبب اتقياد الجوارح كلها ، وفهم منه أن الاتقياد ببعض الجوارح لا يكون إسلاما كاملا ، بل إما إسلاما ناقصا أو كفرا ، وهو كذلك إن ترك النطق مثلا مع القدرة عليه فهو كافر إجماعا .

وأما الصلاة فأكثر المحدثين مع أقل الفقهاء يقولون تاركها كافر لقوله عليه السلام : " بين الكفر والإسلام ترك الصلاة "¹³² فمن ترك الصلاة فقد كفر رواه مسلم وأكثر الفقهاء مع أقل المحدثين أنه مسلم عاص بتركها ويتأولون الحديث بالجاحد ، فإن الجاحد لوجوبها ووجوب شيء من القواعد كافر بالإجماع وتارك باقي القواعد مع توجه وجوبه واعترافه بالوجوب مؤمن عند

¹³² أخرجه مسلم / ك الإيمان " إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ / 116 و 117 .

كافة فقهاء الأمصار وعلماء الإسلام إلا من ذكر فوقه فهو ضعيف قاله [أحمد زروق] .

[قواعد الإسلام]

قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ خَمْسٌ وَاجِبَاتٌ * وَهِيَ الشَّهَادَتَانِ شَرْطُ الْبَاقِيَّاتِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ فِي الْقِطَاعِ * وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَ

قواعد الإسلام أي أصوله التي يبنى عليها خمس قواعد واجبات نعت
34 أ / لها ومعنى كونها قواعد وأصولاً أنها أعظم خصاله وأكدها
وأشار بذلك لقوله ﷺ: " بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ وَالْحَجُّ وَصَوْمُ رَمَضَانَ ¹³⁴
متفق عليه رواه ابن عمر ¹³⁵ .

والسياق لمسلم قاله [أحمد زروق] وهي أي القواعد الخمس على
التفصيل الشهادتان أي النطق بهما مع فهم معناهما ولو على جهة الإجمال
واعتقاده " وقوله شروط الباقيات صفة للشهادتين أي أن النطق بالشهادتين
على الوجه المذكور، شرط صحة في الخصال الأربع الباقية ، يريد وشرط

¹³⁴ في المخطوطة [ص [تقديم الصوم على الحج ، والمثبت من البخاري / ك الإيمان 7 .

¹³⁵ وانظر صحيح مسلم / ك الإيمان 19 ، 20 ، 21 .

صحة في غيرها أيضا من بقية خصال الإسلام ، وهذا بالنسبة إلى الكافر أصالة فلا تصح منه صلاة ولا غيرها إلا بعد النطق بهما ، مع القدرة والإمكان فإن عجز يسقط عنه الوجوب على المشهور ، وأما المسلم أصالة فيجب عليه ذكرها مرة في العمر بنية الوجوب .

فإن أدى الواجب فينبغي له أن يكثر من ذكرها ، فإن ذكرها ولم ينو الوجوب قط ترك واجباً وهو عاص وإيمانه صحيح ، وإن تركها رأساً فإن كان لعجز كالأخرس فهو معذور ولا شيء عليه ، وإن كان ذلك إباء وعناداً فهو كافر بإجماع ، وإن كان لغفلة حصلت به ففي كونه كافراً كالممتنع عناداً أو مؤمناً كمن نطق قولان "كما في شرح الشارح" ¹³⁵ .

ولا بد من اشتراط تقدم الإقرار بالتوحيد على الرسالة في الدخول في الإسلام وفي حصول الإيمان ولا يشترط اتصالها ، بل لو تراخى الإيمان بالرسالة عن الإيمان بالله مدة طويلة صح كما نقله [التائي] عن الحلبي قال الشبراوي الإسلام النطق بالشهادتين مع التزام أحكامهما بشرط الترتيب بأن تؤمن بالله ثم برسوله ﷺ ويلزم منه الإيمان بالرسول والملائكة والكتب واليوم الآخر ونحوه .

ولا الفورية ولا النفي والإثبات ولا لفظ الشهادتين فلو قال الله واحد محمد رسوله كفي . انتهى .

ونحوه في إكمال المعلم للأبي وفيه خلاف ليس هذا محله قال النووي عن القاضي أبي الطيب لأن الدعوة إلى دين الحق أن تدوم ولا تختص بوقت دون وقت ، فكان العمر بمثابة المجلس قال فيحصل الإيمان بقول لا إله غير 34 ب / الله ولا إله سوى الله وما من إله إلا الله ويقول أحمد أبو القاسم رسول الله ، كما يحصل بسائر اللغات ، وبإشارة الأخرس والله سبحانه أعلم بحقيقة الحال ، وإليه المرجع وإليه المآل . انتهى .

ثم الصلاة المفروضة والمراد إقامتها والإتيان بها كما ينبغي ، وسيأتي الكلام عليها في محلها إن شاء الله . والزكاة في القطاع بالكسر كتاب جمع قطع كأمير ، يطلق على الدرهم ، وعلى النعم الشامل للإبل والبقر والغنم قاله في القاموس ، وقد أطلقه الناظم على ما هو أعم من ذلك من جميع ما تجب فيه الزكاة " قاله الشارح ¹³⁶ .

والصوم لرمضان " والحج لبيت الله الحرام الذي بمكة على من استطاع إليه سبيلا فهو متعلق بالحج فقط ويحتمل تعلقه بالواجبات فيرجع إلى القواعد الخمس وهو صحيح في المعنى أيضا والأول أسبق للفهم " قاله الشارح ¹³⁷ . وهل الإسلام والإيمان متلازمان أم لا ؟ .

وحاصل الكلام في ذلك أن الإيمان شرط للاعتقاد بالعبادات ولا ينفك الإسلام المعبر عن الإيمان ، وإن كان الإيمان قد ينفك عنه فلا يوجد

¹³⁶ [ص 79/1] .

¹³⁷ المصدر نفسه .

إسلام معتبر بدون الإيمان ، وقد يوجد الإيمان المعتبر بدون الإسلام، كمن صدق ثم اخترمته المنية قبل اتساع وقت التلطف ، ومن قال إن الإيمان والإسلام واحد فسر الإسلام بالاستسلام ، والالتقياد الباطن ، بمعنى قبول الأحكام فمن حقق النظر ظهر له أن الخلاف في أنهما مترادفان أم لا خلاف في مفهوم الإسلام ، وقد قال بالترادف كثير من الحنفية وبعض الشافعية " انتهى . من اليواقيت ¹³⁸ .

الانسان

[الإيمان]

الإِيمَانُ جَزْمٌ بِالْإِلَهِ وَالْكَتَبِ * وَالرُّسُلِ وَالْأَمْلَاقِ مَعَ بَعْثِ قَرُبٍ
وَقَدَرٍ كَذَا صِرَاطٌ مِيزَانٌ * حَوْضُ النَّبِيِّ جَنَّةٌ وَنِيرَانٌ

الإيمان جزم ، أي والجزم القطع ، والمراد التصديق مع الإخلاص بالقلب لكل ما علم مجيء الرسول به من عند الله كما بينه سؤال جبريل في حديث الصحيحين بقوله فيه : الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره ، والمراد بتصديق القلب بما جاء به 35 أ / رسول الله ﷺ والإذعان لما جاءت به الرسل والقبول له وهو مركب من ثلاثة أمور: أحدها الإخلاص بالقلب وهو شرط صحة .

الثاني العمل بالجوارح وهو شرط كمال كما هو ظاهر الرسالة ، وهو الصحيح أو شرط صحة ، الثالث النطق باللسان وقد تردد فيه العلماء هل هو شرط كالإيمان أو شطر منه قاله ابن السبكي ، قال الجلال المحلي وكلام الغزالي يقتضي أنه ليس بشرط أو شطر، وإنما هو واجب من واجباته قال الكمال في حاشيته على شرح جمع الجوامع وأيضاً [الخطاب] ذلك أن يقول في التلغظ هل هو شرط لإجراء أحكام المؤمنين في الدنيا من التوارث والمناكة وغيرها ، فيكون غير داخل في مسمى الإيمان أو هو شطر فيه جزء من مسماه قال : والذي عليه جمهور المحققين الأول ، وعليه فمن

صدق بقلبه ولم يقر بلسانه مع تمكنه من الإقرار كان مؤمنا عند الله تعالى وهذا أوفق باللغة والعرف وذهب شمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام البزدوي من الحنفية وكثير من الفقهاء إلى الثاني وألزمهم القائلون بالأول أن من صدق بقوله فاخرمته المنية قبل اتساع وقت الإقرار كان كافرا وهو خلاف الإجماع على ما نقله الإمام الرازي وغيره . انتهى .

والإيمان في كلام الناظم مكسورة مجردة من همزة الوصل لاعتداده بحركة اللام المنقولة إليه من الهمزة وهي لغة ، ونضيره قوله في باب الحج الاحرام والسعي وقوف عرفة * قاله الشارح ¹³⁹ .

بالإله وما عطف عليه متعلق بما قبله ، أي التصديق بوجوده وبكمال ذاته وكمال صفاته وكمال أسمائه وكمال أفعاله فإذا آمنت به وبأسمائه كان كل اسم من أسمائه بقدر والإيمان منك به يقتضي أثرا خالصا لا يقتضيه الأمر الآخر وكذلك كانا اسمين ، فإذا آمنت به غنيا فحرام عليك أن ترجو غيره ، وإذا آمنت به نصيرا فحرام عليك أن تستنصر غيره ، وإذا آمنت به عليما فواجب عليك أن تكون له مراقبا ، وإذا آمنت به منتقما فواجب عليك أن تكون لمعصيته مجانباً .

[الإيمان بالكتب]

والكتب أي التصديق بأنها كلام الله الأزلي القائم بذاته المنزه عن الحرف والصوت ، والكل والبعض والتقديم والتأخير واللحن والسكوت ، وهي كما قال الزمخشري مائة كتاب وأربعة كتب : صحف شيت ستون ، و صحف إبراهيم ثلاثون ، و صحف موسى قبل التوراة عشرة ، والتوراة ، والإنجيل ، والزبور ، الفرقان .

قال النسفي في تفسيره : معاني الكتب مجموعة في القرآن ، ومعاني القرآن مجموعة في الفاتحة ، ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة ، ومعاني البسملة مجموعة في بائها ، ومعناها ، في كان وفي ما يكون ، زاد بعضهم ومعاني الباء في نقطتها . انتهى .

قال السيوطي وجه الجميع في بائها أن المقصود بكل العلوم وصول العبد إلى ربه ، والباء باء الإلصاق ، فهي تلصق العبد بجانب الرب ، و ذلك كمال المقصود ذكره الرازي وابن النقيب في تفسيرهما نقله العلقمي في حديث أفضل القراءان الحمد لله رب العلمين .

والرسل أي التصديق بأنهم المبعوثون ومثلهم بذلك الأنبياء بدليل الإجماع والنصوص الصريحة كما تقدم ، و خص الرسل بالذكر لأنهم أفضل ولا يشترط في معرفة النبي صلى الله عليه وسلم وصحة إسلامه به معرفة اسم أبيه واسم جده ، نعم ذكر الشهاب القرافي في ذخيرته وأشار

إليه في شرح الأربعين أن جميع الأحوال المتعلقة بالرسول عليه الصلاة و السلام فضلا عما به يتعين يرجع إلى العقائد لا إلى العمل .

فيجب البحث عن ذلك لتحصيل كمال المعتقدين بذلك انتهى .
وفي الأشباه والنظائر في كتاب الردة إذا لم يعرف أن محمدا آخر الأنبياء فليس بمسلم لأنه من الضروريات انتهى .

و بكونه صلى الله عليه وسلم بشروا من العرب شرط في صحة الإيمان فمن شك في ذلك كفر كما نقله بعض المحققين عن الولي العراقي ، لكن إذا كان مخالطا للمسلمين لأنه ينسب على تكذيبه للقرءان و السنة و الإجماع بخلاف قريب العهد الذي لم يكن مخالطا للمسلمين فإنه لا يكفر بتردد في شيء من ذلك ، و نحوه للحلي ، و الحاصل أن الإيمان يكفي إجمالا لما يلاحظ إجمالا كالإيمان بغالب الأنبياء و الملائكة ، و يشترط التفصيل فيما يلاحظ تفصيلا كجمع مع الأنبياء ، مثل آدم و محمد ، و جمع من الملائكة كجبريل و عزرائيل ، و كذلك الكتب المنزلة و الله أعلم .

[الإيمان بالملائكة]

والأملاك أي التصديق بأن الملائكة عباد الله المكرمون ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾¹⁴⁰ وأنهم بالعدد من الكثرة ما لا يعلمه إلا الله ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾¹⁴¹ فالعرش وما حوله بالملائكة كله معمر لا يخلو منهم مكان حتى أنه ليس في العالم موضع قدم إلا وفيه ملك ساجد أو راکع ، وجمهور أهل الحق أنهم أجسام لطيفة قادرة على التشكل بأشكال مختلفة شأنهم الخير والعلم والقدرة على الأعمال الشاقة ، لا يوصفون بالأنوثة إجماعاً ولا بذكورة على التحقيق ، فليس لهم نسل ولا ولادة وليس لهم شغل سوى عبادة الله تعالى ، وليس لهم من نعمة الجنان حظ ، أما في درجة لقاء الله تعالى فقد اختلف المشايخ فيها فقال بعضهم أنهم محرومون من حظ لقاء الله تعالى لأن ذلك الوعد للمؤمنين من البشر ، وقال آخرون لهم حظ في اللقاء والحضور الروحاني ، والذي ذهب إليه الأشعري ومن تبعه أنهم يرون ربهم ورجح ، كذا ذكره بعضهم عن السمرقندي في عقيدته ولا حظ للملك في الشقاء ، وما نقل عن هاروت وماروت فلا يصح منه شيء فالشقاء والسعادة خاصان بالجن والإنس ، ولا ينبغي لأحد أن يفاضل بعقله بين

¹⁴⁰ - [التحريم: 6] .

¹⁴¹ - [المدثر: 31] .

ملائكة السماوات ولا غيرهم فلا يقال جبريل أفضل من إسرافيل ولا أفضل من ميكائيل و عزرائيل أفضل من إسماعيل إلا بنص صريح ، وهم على مقامات لا يتعدونها لكن في العلم بالله تعالى يتفاضلون من غير تردد ، فالمفضول يستفهم من العالم كما في قوله : ﴿ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ ﴾¹⁴² وكلهم علماء بالله عز وجل وليس فيهم بعد تعليم آدم الأسماء لهم من يجهل الحق ، ورأيت في مبحث حضرة الأسماء من اليواقيت ما نصه ورأيت في الباب الثامن والتسعين ومائة من الفتوحات ونصه¹⁴³ .

" : اعلم أن جميع الحروف المقطعة أوائل السور كلها أسماء ملائكة ، وذلك مثل [الم] و [المص] ونحوها وهم أربعة عشر ملكا آخرهم [ن] و [ص] قال وقد ظهوروا في منازل القرآن على وجوه مختلفة فمنازل ظهر فيها ملك واحد وهو [ص] و [ق] و [ن] ومنازل ظهر فيها إثنان مثل [طس] و [يس] و [حم] وصورها مع التكرار تسعة وستون ملكا بيد كل ملك شعبة من الإيمان ، " فإن الإيمان بضع وتسعون درجة¹⁴⁴ والبضع من واحد إلى تسع ، فقد استوفي هنا غاية البضع وأطال في ذلك رحمه الله تعالى فليراجعه من أراد¹⁴⁵ .

¹⁴² - [سبأ: 23] .

¹⁴³ ما بين المعقوفين ساقط من [ص] والمثبت من [ن] .

¹⁴⁴ روي هذا الحديث بطريق وألفاظ مختلفة ليس منها هذا الذي ذكره المؤلف ، وهناك رواية لمسلم تقول : " عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ / ك الْإِيمَانِ / 50 .

¹⁴⁵ اليواقيت 99/1 وقد لخص المؤلف كلام الشعراني الذي لخص كلام ابن عربي الذي أتى بكلام يصعب على غير أتباعه وأسأله التسليم به .

واختلف في إبليس أهو من الملائكة أو من الجن فقال قوم كان من الجن الذين استكبروا في الأرض فحاربهم الملائكة فسيبوا إبليس منهم إلى السماء فصار بالحكم من الملائكة فإن مولى القوم من أنفسهم ، وكان من النسب جنيا فيصدق فيه القولان وقيل أنه من الجن فعلا ومن الملائكة نوعا فباعبار فعله كان من الكافرين قاله في مبحث الجن اليواقيت ¹⁴⁶ .

تتمة

اختلف العلماء في الملائكة هل أرسل إليهم محمد ﷺ أم لا ، والذي صححه جمع من المحققين أنه أرسل إليهم ، لخبر مسلم " وأرسلت إلى الخلق كافة " ¹⁴⁷ ولقوله تعالى : ﴿ لَا نُذِرْكُمْ بِهِءٍ وَمَنْ بَلَغَ ﴾ ¹⁴⁸ وقوله : ﴿ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ ¹⁴⁹ فإن العالم ما سوى الله وقد تواترت الأخبار بعموم بعته وهو الحق ، وإن حكى بعضهم الإجماع على انفكاكهم عن شريعته ، وقيل من بلغ من الجن والإنس ، فقد نوزع في ذلك

¹⁴⁶ 134/1 هذه غيبات والبحث فيها فضول .

¹⁴⁷ نص الحديث في مسلم : " عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فَضَّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ سِتَّ أُعْطِيَ بَيْتُ جَوَامِعِ الْكَلِمِ وَتُصْرَتُ بِالرُّغْبِ وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَحُجِّلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهْرًا وَتَسْجِدًا وَأُرْسِلَتْ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً وَحُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ / المساجد / 812 .

¹⁴⁸ - [الأنعام: 19] .

¹⁴⁹ - [الفرقان: 1] .

وعلى هذا ففائدة إرساله لهم وهم معصومون أنهم كلفوا بتعظيمه ، والإيمان به ، ودخولهم تحت دعوته تشريفا له على جميع المرسلين ¹⁵⁰ ، بل ذهب بعض محققي المتأخرين إلى بعته إلى الجمادات ، ومعنى بعته لها أنه ركب 37 أ / فيها إدراكات لتؤمن به ، وتخضع له [مستدلين بآية] ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾ ¹⁵¹ أي حقيقة بلسان المقال لا بلسان الحال خلافا لمن زعمه قاله في شرح الهزمية ، وأما غير نبينا فغير مرسل إليهم قطعا ، كما أنه لم يرسل إلى الجن غير نبينا ، وأما حكم سليمان فيهم وطاعتهم له فليس من جهة رسالته لهم ، بل لكونه وليا عليهم .

[البعث]

مع بالسكون للوزن ، بعث قرب أي التصديق بأنه يقع لا محال ، وهو الخروج من محل الإقبار إلى محل الاستقرار ، ووصفه بالقرب لأن كل ما هو آت قريب وقد أجمعت الشرائع على ذلك ، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة جاء به الكتاب والسنة ، فلا حاجة إلى التطويل بسرد الأدلة العقلية والنقلية في ذلك ، " وقد انعقد الإجماع على كفر من أنكر البعث

¹⁵⁰ ذكر ابن حجر في الإصابة اختلاف العلماء في هذه المسألة وقال إن الرازي جزم بأنه لم يرسل إليهم لعدم تكليفهم ، ورجح السبكي إرساله إليهم . / انظر الإصابة 7/1 وما بعدها .

¹⁵¹ - [الإسراء: 44] ﴿

جوازا أو وقوعا وعبارة جمع الجوامع وحاشية : اعلم أن عود الجسم بجميع أجزائه الأصلية كما كان قبل الموت قال تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَبْدُوهُ أَلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾¹⁵² وقال تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾¹⁵³ وأطال في ذلك راجع مبحث الإعادة من اليواقيت¹⁵⁴ فإنه أطال في ذلك .

ثم وقع الاختلاف بين أهل السنة هل تلك الإعادة بالإيجاد بعد عدم المحض أم بالجمع بعد تفريق الأجزاء ، والحق التوقف في ذلك وهو اختيار إمام الحرمين وهذا في غير الأولياء ونحوهم ، فمن جاء النص فيهم فإن أجسادهم لا تبلي كالعلماء والشهداء ، والمحبين للنبي ﷺ ، والمؤذنين المحسنين .

واختلف أيضا في الأعراض فقل كالأجسام ، وقيل لا ، كما أشار إلى ذلك كله إبراهيم اللقاني في جوهرته بقوله :
 وقل يعاد الجسم بالتحقيق * عن عدم وقيل عن تفريق
 محضين لكن الخلاف خصا * بالأنبياء ومن عليهم نصا
 وفي إعادة العرض قولان * ورجحت إعادة الأعيان . انتهى .
 ونسب في المحصل القول في أنها كالأجسام للأكثر ، ثم قال والكل ممكن والله أعلم بالواقع من ذلك .

¹⁵² - [يونس:4] - .

¹⁵³ - [الأعراف:29] - .

¹⁵⁴ 148 / 2 .

[القدر]

ومع قدر قال الشارح الإيمان بالقدر: هو التصديق بأن الله تعالى قدر الخير والشر قبل خلق الخلق ، وأن جميع الكائنات بقضائه وقدره¹⁵⁵ 37 ب / فما قدره في أزله لأبد من وقوعه ، وما لم يقدره فيستحيل وقوعه . انتهى .

قلت والقدر بتحريك الدال وسكونها ، مخففة مصدر قدرت الشيء إذا احط بمقداره وهو عند المتكلمين : عبارة عن تعلق علم الله وإرادته أزلا بالكائنات قبل وقوعها ، فلا حادث إلا وقد قدره أزلا وسبق علمه به وتعلقت به إرادته ، وقال الأقفهسي في شرح الرسالة : الصحيح أن القدر مجموع ثلاثة أشياء : العلم ، والقدرة ، والإرادة .

وعبرت الجوهرة بالقضاء ، وعند الأشاعرة عبارة عن إيجاد الله تعالى الأشياء على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها ، وأحوالها طبق ما سبق به العلم ، وكأنه اختلاف عبارة والله أعلم .

كذا الإشارة عائدة على ما ذكر مما يجب الإيمان به ، كما أنه يجب الإيمان بما ذكر ، يجب الإيمان بما لم يذكر بعد وهو صرائط وميزان وحوض النبي ﷺ .

وأعلم أن هذه الثلاثة حق يجب الإيمان بها صدقا ، والاعتقاد لها
حقا ولا يجب علينا معرفة ذلك على التفصيل لأن الأمور الأخروية محتجبة
والعقول عن إدراك معانيها محتبسة ، ولم يخبرنا الشارع ﷺ عن أمور الآخرة
إلا على طريق الإجمال ، والإرسال بما يُقربُ معناه من الأفهام .
وأعلم أن الصراط والحوض ثابتان بالنصوص ، قالوا ويتشكّلان
بمشاكلة الأعمال و العلوم ، إذ الشريعة علم وعمل ، فالحوض علومها
والصراط أعمالها ، فعلى مقدار الشرب من علوم الشريعة يكون الشرب من
الحوض وعلى مقدار اتباع الشريعة في الأفعال والأقوال والمقادير يكون المشي
على الصراط ، فهناك من زاغ عن الشريعة هنا زلت قدمه هناك ، ونقص
شربه من الحوض .

فالمشي حقيقة على الصراط إنما هو هنا لا هناك ، فإن الصراط
المشروع المنسوب هنا معنا هو الذي ينصب هناك حسا ، وما تم طريق إلى
الجنة إلا عليه ، وهو جسر ممدود على متن جهنم أرق من الشعرة وأحد من
السيف على ما ورد في الحديث الصريح¹⁵⁶ وأجمع عليه أهل السنة ، تجوزه
38 أ / العباد بقدر أعمالهم فمن جازه يصير للنعيم ، وغيره يقع في
الجحيم ، وأهل الجنة متفاوتون في سرعة النجاة عليه ، كما أن الهالكين
متخالفون .

¹⁵⁶ انظر البخاري / ك التوحيد 6885 ومسند أحمد / م الآثار 23649

قال الحلبي لم يثبت أنه يبقى إلى خروج الموحدين من النار ليجوزوا عليه أو يزال ثم يعاد لهم أو لا يعاد وتصدق به الملائكة إلى سور الجنة الذي على الأعراف .

وقد أنكره المعتزلة قائلين لا يكون المشي عليه مع كونه أرق من الشعرة وأحد من السيف ، وهذا من جهلهم أمور ربهم وهم محجوجون بأن الآخرة دار خرق العوائد ، وقد قال رسول الله ﷺ : والذي أمشاه على قدميه قادر على أن يمشيه على وجهه .

قال أبو الحجاج الضرير¹⁵⁷ في هذا المعنى :

والرب لا يعجزه إمشاؤهم * عليه إذ لم يُعْيِه إنشاؤهم
تبا لقوم ألدوا بأمره * ما قدروا الإله حق قدره
انتهى .

قال [أحمد زروق] وقد يطلق الصراط على كل ما يوصل للحق ورضاء الله تعالى كالدين والإيمان والهدى . انتهى .

¹⁵⁷ أبو الحجاج الضرير / هو أبو الحجاج يوسف بن موسى الكلبي المراكشي الضرير ت 520 هـ وأرجوزته هي رسالة التنبية والإرشاد في علم الاعتقاد وقد شرحها أبو عبد الله محمد بن خليل السكوني ، وحققها محمد عزيز الوكيل بإشراف د . محمد أمين إسماعيلي وقدمها لكلية الآداب والعلوم الإسلامية بجامعة محمد الخامس بالرباط في العام الجامعي 1415/14 هـ ، ولاتزال مرقونة بالحاسوب ، ورقمها (ر . ج 214) ومنها أصلحت الأبيات الختارة ، عند سفري للمغرب لاستكمال مراجع أطروحتي ورمزت لها بالرمز (و) .

واختلف هل الحوض قبل الصراط أو بعده أو هما حوضان أحدهما قبل الصراط والآخر بعده وهو الصحيح . أقوال ، وهل لكل نبي حوض أو ليس في الموقف إلا حوض نبينا ﷺ إظهاراً لكرامته قولان .
 ماؤه كما قال ﷺ أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل يصب فيه ميزابان من الكوثر عليه من الأواني بعدد نجوم السماء لا يظما من شرب منه أبدا¹⁵⁸ ، وشرابهم في الجنة إنما هو للتلذذ لا للعطش ويزاد عنه من بدل أو غير .

[الميزان]

" وأما الميزان فأنبته جمهور أهل السنة وأنكرته المعتزلة " وهو كما ذهب إليه أكثر المفسرين ميزان حقيقي ، له لسان وكفتان إحداهما للحسنات والأخرى للسيئات توزن فيه أعمال العباد ، ﴿ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ ﴾¹⁵⁹ وهل الموزون صحف أعمال بني آدم أو أجسامهم يخلقها الله تعالى أمثلة ؟ في ذلك تردد .

¹⁵⁸ انظر صحيح مسلم / ك الطهارة 364 والفضائل 4355 و4356 .

¹⁵⁹ - [الأعراف: 8-9] .

قال الغزالي والقرطبي ولا يكون الميزان في حق كل أحد لحديث 38 ب / السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب لا يرفع لهم الميزان ، والمراد بالميزان هو الميزان الكلي الجامع لتفاصيل موازين جميع الخلائق ، فيرفع رفعة واحدة وترفع موازين جميع الخلائق كلها رفعة واحدة ، وكل واحد يشهد ميزانه ، وأعمالهم موضوعة في كفتين إلى أن يتقضي حكم المحاسبات والموازنات ، فإذا نظرت إلى الميزان الكلي قلت إنه واحد وإن نظرت إلى تفاصيل ذلك قلت إنه كثير ، قالوا وكل ميزان له لسان وكفتان يعرف به مقادير الأعمال بأن توزن صحفها ، قال حذيفة وصاحب الميزان يومئذ هو جبريل عليه السلام ، ويكون ميزان كل شخص بشاكلة ما كان الشخص عليه بدار الدنيا فإن ، الله تعالى خلق جسم الإنسان على صورة ميزان وجعل كفتيه يمينه وشماله ، وجعل لسانه قائمة ذاته ، فهؤلاء جانب قال تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الزُّنْ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴾¹⁶⁰ يعني بالميل إلى المعاصي والوقوع فيها واليمين للسعادة واليسار للشقاء فالاعتدال سبب البقاء ، والانحراف سبب الهلاك . انتهى من اليواقيت¹⁶¹ فقد بسط الكلام على الثلاثة فراجعه إن شئت . والغرض منه وجوب الإيمان بها وقد حصل هذا القدر الذي ذكرناه فلنقتصر عليه والله المرجو بفضله .

¹⁶⁰ - [الرحمن: 9-10] .¹⁶¹ انظر 162/2 وما بعدها .

[الجنة]

جنة ونيران معطوفان على ما قبلهما بحذف حرف العطف في الأول، واعلم أن الجنة والنار حق يجب الإيمان بهما، وأنهما مخلوقتان قبل خلق آدم عليه السلام كما تقدم، وأن الجنة خلقت قبل النار، وقيل لا يعلم محلها إلا الله، وقيل في العالم العلوي فوق السماء السابعة، وسبقها العرش المجيد ومحل النار تحت الأرض السابعة السفلي وبحرها، لأن تحت كل أرض بحر وقيل فوق الأرض وراء الجبل المحيط بالدنيا بألف عام، خمسمائة ثلج وخمسمائة برد، قاله بعض شراح المرشدة، واقتصر محمد الفيشي¹⁶² في شرح العشماوية على الأول، قال: ولذا وصفها الله تعالى بأنها هاوية.

قال الأشعري في رسالته: وحفت الجنة بالمكاره والنار بالشهوات 39 أ / انتهى. أعدهما الله تعالى دارا خلود بأصحابهما وأنكر وجودهما الآن أكثر المعتزلة ودليلنا عليهم النصوص الصحيحة الدالة على أنها مخلوقتان قبل يوم الجزاء لقوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾¹⁶³ ولقوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾¹⁶⁴ وقصة آدم وحواء وإسكانهما الجنة

¹⁶² هو محمد الفيشي نسبة إلى فيشة قرية من قرى مصر وهو من أعيان المالكية في عصره تلقى العلم على يدي الناصر اللقاني والثاني وغيرهما، ومن تلاميذه البدر القرافي من كبه شرح العشماوية الذي اختصره الشيخ أحمد بن تركي، توفي في رجب سنة 917 هـ / انظر حاشية الصفحي 14.

¹⁶³ - [آل عمران: 133-134].

¹⁶⁴ - [آل عمران: 131-132].

وأخراجهما منها بالزلة ونحوها مما يطول تتبعه ، وأهبطه بسبب أكله من الشجرة ، وهي التمر وقيل العنب ، وقيل التين ، وقيل البر ، فهبوطه هبوط كرامة لا نزول قهر فهو علو في المعنى ، عاش ألف عام وولدت له زوجته حواء ، وولد له من زوجته حواء أربعون بطنا لكل بطن ذكر وأنثى ولم يمت حتى رأى من ذريته مائة ألف قاله الجزولي في شرح الرسالة .

ولان الشيخ محي الدين يقول الجنة والنار مخلوقان لكنهما لا يكمل بناؤهما إلا بانتهاء الدنيا وانقضاء زمن التكليف ، قال : ويدل على ذلك حديث أن الجنة عذبة الماء طيبة التربة وأنها قيعان وغراسها سبحان الله والحمد لله . حديث¹⁶⁵ ، وأما القيعان فهي التي لا نبات فيها ولا شجر وفي الحديث "من صلى كل يوم اثني عشر ركعة بنى الله له بيتا في الجنة"¹⁶⁶ ، ومن قال سبحان الله مثلاً غرس الله له شجرة في الجنة . وسميت الجنة بهذا الاسم من جنة إذا ستره دلالة على أنها سترة واحدة لالتفاف أغصانها ، وقال : [أحمد زروق] سميت جنة لاجتنان أرضها بالأشجار أي استتارها ، وقيل لأنها مستورة عن الأفهام ، أو فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر . انتهى .

¹⁶⁵ أخرجه الترمذي / ك الدعوات 3384 .

¹⁶⁶ أخرجه مسلم / ك صلاة المسافرين 1198 والنسائي / ك قيام الليل 1772 و 1774 .

وسميت جهنم بذلك لبعدها قعرها يقال ير جهنم إذا كانت بعيدة القعر
وبين أعلاها وأسفلها خمس وسبعمئة من السنين ، ولها سبعة أبواب على
قدر طبقاتها ، نظمها الشيخ عبد العزيز الدريني رحمه الله فقال :
جهنم لظى والحطم بينهما * تم السعير وكل الهون في سقر
وبعد ذاك جحيم ثم هاوية * تهوي بهم أبدا سحقا محتدر . انتهى .
ولكل باب طائفة تدخل منه وكلها مبينة في القرآن ولا توالد في النار
39 ب / بخلاف التزاويرين أهل كل طبقة خاصة فإنه واقع في النار وأما
الجنة ففيها التوالد والمجاورة لكن ليست كمزاورة أهل النار ، وفي الحديث
أن المؤمن إذا اشتهى الولد كان حمله ووضع وسنه في ساعة ، كما يشتهي
وفي رواية لكن لا يشتهي¹⁶⁷ راجع اليواقيت¹⁶⁸ للعارف الشعراني رضي الله
عنه .

¹⁶⁷ أخرجه الترمذي / ك صفة الجنة 2487 وابن ماجه / ك الزهد 4329 والدارمي / ك الرقاق 2712 .

¹⁶⁸ انظر 2 / 187 وهناك تفاصيل كثيرة اقتطف منها المؤلف شذرات هنا وألا فالفصل طويل من 2 / 174 إلى

الاحسان

الإحسان

وَأَمَّا الْإِحْسَانُ فَقَالَ مَنْ دَرَاهُ * أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ
إِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ إِنَّهُ يَرَاكَ * وَالَّذِينَ ذِي الثَّلَاثِ خُذْ أَقْوَى عُرَاكَ

وَأَمَّا الإحسان فيطلق على الإتيان وعلى إيصال النفع ، وكلا المعنيين
ههنا صحيح والأول أقرب ، فإحسان العبادة إتيانها ، والإخلاص فيها
والخشوع وفراغ البال حال التلبس بها ، ومراقبة المعبود سبحانه وتعالى ،
ولا شك أيضا " أن المخلص في عبادته محسن إلى نفسه بإخلاصه ،
وإحسان العبادة لرفع الدرجات ومحو السيئات ¹⁶⁹ قاله الشارح فقال في
حقيقته من دراه أي علمه أن تعبد الله كأنك تراه لغلبة الشهود دائما عليك
وهو مطلع عليك وهذه لعمرى حالنا الإحسان قال الشارح ومن أعلاهما
الثانية أي إن لم تكن تراه فأعلم أنه يراك أي يطلع عليك وهو دائما يركبك
كما صرح به في حديث جبريل عليه السلام عن الإيمان والإحسان ¹⁷⁰ والذي ذكره
الشعراني في مبحث مسألة خلق الأفعال والكسب من اليواقيت أن علم
العبد بأن الله تعالى يراه أكمل في التنزيه من شهوده هو للحق لأنه
لا يشهده إلا بقدر دائرة عقله . فقط ، وتعالى الله عن ذلك بخلاف علمه

¹⁶⁹ بتصرف 93/1 .

¹⁷⁰ انظر البخاري / ك الإيمان 48 .

بأن الله يراه ، قال وفي الحديث إشارة لطيفة وهي أن مقام صاحب الإحسان إذا عبد الله كأنه يراه لم يجد الفاعل إلا الله وحده ، وليس للعبد فيه أثر إنما له حكم فيه لكونه محلاً لبروزه من الجوارح ، لا غير ومن شهد المشهد فهو الذي أخلص عمله لله ولم يشرك فيه بشراً ، ولم يشرك فيه نفسه مع الله تعالى ونقل في مبحث الإحسان عن الشيخ محي الدين أنه قال: ولا يخفي أن الإيمان والإسلام مقدمتا الإحسان ، لأن الإيمان له التقدم والإسلام تال ، وإلا لم يقبل بهذا شفع وقد ظهر والختام للوتر ما وتره والإحسان لأنه أول الأفراد الثلاثة كالواحد أفهم . انتهى .

40 أ / والدين وهو وضع إلهي سابق لذوي العقول باختيارهم المحدد بالذات في الثلاث المقدمة التي هي الإيمان والإسلام والإحسان وهو بهذا المعنى أقوى وأوثق عروة يتمسك بها قال تعالى : ﴿ لَا آكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ ﴾ ¹⁷¹ .

ولهذا قال خذ أقوى عراك ويطلق الدين على الإسلام والكفر قال تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ

الْحَسَابَ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسَلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ
 اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَأَسَلَمْتُمْ
 فَإِنْ أَسَلَمُوا فَقَدْ اهْتَكَدُوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ
 الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿١٧٢﴾ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ
 الْإِسْلَامُ ﴿١٧٣﴾ وَقَالَ : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ
 يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ ١٧٤ .

[تَمَّة]

فإن قلت هل الإيمان مخلوق أو غير مخلوق ؟ .
 فالجواب من حيث هو هداية من الله تعالى غير مخلوق لأن الهداية
 صفة من صفاته تعالى ، وصفة الله قديمة وأما من حيث هو إقرار من
 العبد وإذعان فهو مخلوق لأنه معدود حينئذ من أعمال العبد ﴿ وَاللَّهُ
 خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ١٧٥ قاله في مبحث الإيمان والإسلام من
 اليواقيت .

١٧٢ - [آل عمران: ١٩-٢٠] .


١٧٣ - [آل عمران: ١٩] .

١٧٤ - [آل عمران: ٨٥-٨٦] .

١٧٥ - [الصافات: ٩٦-٩٧] .

ثم قال بعد كلام كثير قال في الفتوحات اعلم أن الإيمان على خمسة أقسام إيمان عن تقليد ، وإيمان عن علم ، وإيمان عن عيان ، وإيمان عن حس ، وإيمان عن حقيقة ، فالتقليد للعوام ، والعلم لأصحاب الأدلة ، والعيان لأهل المشاهدة والحق للعارفين ، إلى أن قال أعلا الناس إيماناً وتصديقاً الصحابة على اختلاف طبقاتهم ، ثم من يؤمن بالغيب على الكمال كأهل زماننا ، رأينا سوادا في بياض فآمنا به وصدقنا ، ولم نقل كما قال غيرنا : ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾¹⁷⁶ فالحمد لله رب العالمين انتهى .

إن الإيمان عند أهل الاختصاص يزيد بزيادة الأعمال وينقص بنقصها فيكون فيها النقص وفيها الزيادة والله أعلم .



مقدمة في أصول الفقه

مقدمة في أصول الفقه

40 ب / شرع في الكلام على مقدمة أصول الفقه فقال :

مقدمة من الأصول معينة في فروعها على الوصول ، مقدمة بكسر الدال مشددة وهي خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه مقدمة منقولة من فن أصول الفقه ووصفها بأنها معينة أي يستعان بمعرفتها في فروعها أي الأصول التي يذكرها بعد هذه الترجمة على الوصول أي التوصل إلى معرفة حقائق تلك الفروع فإذا قيل هذا واجب أو مندوب مثلاً علم من هذه الترجمة حقيقة الواجب والمندوب وكذا غيرها من بقية الأحكام الشرعية الخمسة وقد ذكر في الترجمة الحكم الشرعي وأقسامه فقال :

الْحُكْمُ فِي الشَّرْعِ خِطَابُ رَبِّنَا * الْمُقْتَضِي فِعْلُ الْمُكَلَّفِ افْطِنَا
يَطْلُبُ أَوْ إِذْنُ أَوْ بَوْضَع * لِسَبَبٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ ذَنْبٍ مَنَعُ

الحكم في عرف الشرع . ويصح جعل الفاء في كلامه بمعنى الباء . أي الحكم بالشرع لا بالعقل ولا بالعادة من خطاب ربنا بمعنى أنه عبارة عن خطاب الشرع فيه بأنه حلال أو حرام أو فرض وليس المراد أنه وصف ذاتي وحقيقة الخطاب الكلام الذي يقصد به من هو أهل للفهم ، واختلف هل من شرط التسمية به وجود المخاطب أم لا ؟ . وهو الصحيح لتنزيل

المعدوم الذي سيوجد منزلة الموجود والمراد بالخطاب هنا المخاطب به من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول .

وإضافة الخطاب إلى الله تعالى فصل يخرج به خطاب ما سواه تعالى من الملائكة والإنس والجن فلا يسمى خطاب هؤلاء كلهم حكما شرعيا وإنما سمي خطاب الرسل عليهم السلام بالتكاليف حكما شرعيا لأنهم مبلغون عن الله تعالى معصومون في تبليغهم من الكذب عمدا أو سهوا .

وقوله المقتدي فعل المكلف أو الطالب له والمتعلق به أخرج به أربعة أشياء الأول خطابه تعالى المتعلق بذاته العلية نحو لا إله إلا الله الثاني الخطاب المتعلق بصفاته نحو الله خالق كل شيء ، الثالث الخطاب المتعلق بالجمادات نحو ويوم يسير الجبال الرابع الخطاب المتعلق بذوات المكلفين نحو ولقد خلقناكم ثم صورناكم .

والمراد بفعل المكلف ما يصدر منه ليشمل القول والنية .
تقدم معنى المكلف ، وقوله افطنا بضم الطاء فعل أمر من فطن تكميل للبيت .

يطلب يعنى بخطاب وإن كان فيه وصف المصدر قبل إعماله لأن 41 أ / المجرورات يعمل فيها العامل الضعيف والقوي ، وأيضا فالمصدر هنا لم يبق على حقيقته كما علمت لأن المراد به المخاطب به قاله [السنوسي] وهو أربعة أقسام ، إما طلب فعل ، أو طلب ترك ، وكل واحد منهما إما جزما أو غير جزم كما يأتي إن شاء الله تعالى .

أو إذن من الشرع في الفعل والتارك معا ، من غير ترجيح من أحدهما على الآخر أو بوضع لسبب وهو ما يلزم من وجوده الوجود ، ومن عدمه العدم لذاته ، كزوال الشمس لوجود الظل ، أو لشرط وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود ولا العدم لذاته ، كتمام الحول لوجوب الزكاة ، أو لأمر ذي منع وهو ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته كالحيض لوجوب الصلاة .

وقوله أو بوضع معطوف على قوله بطلب ، أي يتعلق المطلوب بالأفعال إما أن يطلب فيها طلبا ، أو بأن يبيحها أو بأن يضع سببا ، أو شبهه ، لها هذا ظاهر كلامه ، ويحتمل أن يكون راجعا لهما وهو الأولى ، وإن كان فيه تكلف ، ونصه : والله أعلم أن يقال في التقسيم : إن طلب الخطاب لفعل المكلف وتعلقه به إما بالطلب ، أو بالإذن وكل منهما إما من غير وضع أو بوضع إلى آخر ما ذكر ، قال : ويمكن حمل كلام الناظم عليه بتكلف انتهى .

ثم إن تخصيص هذا النوع من الأحكام باسم الوضع محض اصطلاح ، وإلا فالأحكام كلها أعني المتعلقة بالأحكام التجيزية بوضع الشرع لا مجال للعقل ولا للعادة في شيء منها ، وقوله أو ذي منع صفة لمحذوف أي بوضع لأمر ذي منع كما أشرنا إليه مزجا ، والمراد به المانع والفرق بين خطاب الوضع وخطاب التكليف من حيث الحقيقة أن الحكم في الوضع هو قضاء الشرع على الوصف بكونه سببا أو شرطا أو مانعا ، وخطاب التكليف لطلب أداء ما تقرر بالأسباب والشروط قاله القرافي في شرح جمع الجوامع .

وفرق القرافي بينهما بأن خطاب التكليف يشترط فيه علم المكلف
41 ب / وقد رته على ذلك الفعل وكونه من كسبه .

والوضع لا يشترط فيه شيء من ذلك كما نقله [الخطاب] قال :
ويستثنى من ذلك قاعدتان :

إحداهما أسباب القربات كالقصاص في العقل ، والثانية أسباب
انتقال الملك كالبيع والهبة فإن ذلك وإن كان من خطاب الوضع فقد
اشترطوا فيه علم المكلف وقد رته على الفعل انتهى .

قال الشارح : " قد يكون الحكم مركبا من خطاب التكليف والوضع
معا وذلك كالطهارة فهي من خطاب التكليف من جهة الأمر بها ومن
خطاب الوضع من جهة أنها شرط في الصلاة ، وقد يكون الحكم من
خطاب التكليف ابتداء ، ومن خطاب الوضع بعد الوقوع ، وذلك كالبيع فهو
مباح ، وهو من خطاب التكليف ، فإذا وقع صار سببا لملك المشتري
يتصرف في المبيع ، فهي أربعة أقسام : خطاب وضع ، وخطاب تكليف ،
ومركب منهما وخطاب تكليف ابتداء ووضع بعد الوقوع قاله ابن رشد في
أول شرحه على ابن الحاجب ، قال : ونزل أبواب الفقه على هذه الأقسام
الأربعة من باب الطهارة إلى الفرائض انتهى " ¹⁷⁷ .

¹⁷⁷ الشرح [الصغير] للشيخ ميارة 96/1 .

تنبيه

قد علم من كلام الناظم أن الأقسام خمسة ، وأن الشارع قد نصب لها أمانة من سبب أو شرط أو مانع ، فتبلغ بذلك خمسة عشر من ضرب ثلاثة عدد الأمانة في خمسة عدد الأقسام المشار إليها بقوله : أقسام حكم الشرع إلخ انتهى .

[أقسام حكم الشرع]

أقسام حكم الشرع خمسة تُرام * فرضٌ وتَدْبٌ وكرَاهةٌ حَرَامٌ
ثمَّ إِبَاحَةٌ فَمَا مُورَجُّ زِم * فرضٌ ودُونُ الجَزْمِ مَنْدُونٌ وَسِمٌ
دُو التَّهْيِ مَكْرُوهٌ وَمَعَ حَتْمٍ حَرَامٌ * مَا دُونَ وَجْهِيهِ مُبَاحٌ ذَا تَمَامٌ

أقسام حكم الشرع ، أي الأحكام التكليفية التي يخاطب بها المكلفون خمسة ، وزاد بعضهم سادساً سماه خلاف الأولى .

ترام : أي تحاول وتطلب ، فرض ، ومن ألقابه : الواجب ، والمستحب واللازم ، والمكتوب ، والمحتوم ، وهو ما يتاب على فعله ويعاقب على تركه ، أو ترك بدله إن كان ذا بدل كالتييم ، أو مسح الخفين ،

تركاً أو فعلاً ، وتندب من ألقابه المستحب والفضيلة ويشمل السنة كما يأتي
42 أ / وهو ما يستحق الثواب على فعله ولا يستحق العذاب على تركه
يعني أنه من باب المأذون الراجح فعله ، وينقل للوجوب بنذر وشبهه كما
ينقل للتحريم لعله اقترنت به كصلاة النافلة لمن عليه فرض ضاق وقته
أخرج .

وكراهة وهي ما يتاب على تركه ولا يعاقب على فعله ، يعني ولو
قصدت مع العلم بها لأنها من قبيل الجائز الراجح تركه ، والقول فيها تركاً
كالقول في المندوب فعلاً لأنها قسيمة .

وحرام : ويطلق على المحظور والمنوع ، وهو ما يتاب على تركه
ويعاقب على فعله ، يعني أنه عكس الواجب حرفاً بحرف وما قلت هناك
فعلاً فله هنا تركاً إن كان الفعل أو الترك اختيارياً ثم إباحة تمام الأقسام
الخمسية ومراده المباح : وهو ما لا يتاب على فعله ولا يعاقب على تركه .

وينقل إلى التحريم والوجوب والتدب والكراهة بحسب العوارض
والنيات ، وأهل الله ليس عندهم مباح ، بل كل شيء إنما يفعلونه لله فهم
فيه بين وجوب وتندب قاله [أحمد زروق] .

"واعلم أن أصل التكليف إنما هو منقسم إلى السدرة ، فقطع أربعة
مراتب قبل السدرة ، والسدرة هي المرتبة الخامسة .

وأيضاح ذلك أن التكليف ينزل من قلم إلى لوح إلى عرش إلى كرسي إلى سدره¹⁷⁸ " [وسدره المنتهى في السماء السابعة قيل أصلها في السادسة ، وأعلاها في السابعة .

أنظر القسطلاني في كتاب الصلاة عند عروج النبي ﷺ¹⁷⁹] .
" ومعلوم أن أحكام التكليف خمسة لا سادس لها واجب ومندوب وحرام ومكروه ومباح .

فظهر الواجب من القلم والمندوب من اللوح ، والمحظور من العرش ، والمكروه من الكرسي والمباح من السدره ، إذ المباح هو حظ النفس ، فلذلك كان منتهى نفوس عالم السعادة إلى السدره وإلى أصولها وهي الزقوم تنهي نفوس عالم الشقاء ، فإذا صعدت الأعمال التي نشأت من هذه الأحكام الخمسة المذكورة كان غايتها إلى الموضع الذي منه ظهرت ، انتهى¹⁸⁰ .

فإن قيل فما صورة صعود الأعمال مع أنها أعراض ؟ فالجواب : أنها تتصور ملائكة على شاكلة فاعلها تم تصعد فتخرج من الهيكل [وهو الذات] إلى محالها على مركبها الذي هو روح الحضور ، فيضع قدمه

¹⁷⁸ ما بين علامات التنصيص من اليواقيت والجواهر وبدون هذا التحديد يؤمم السياق أن الفقرة كلها من كلام القسطلاني ، والواقع أن كلامه هو المحصور بين المعقوفين فقط وقد جاء معترضاً بين كلام اليواقيت .
انظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري / أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني 385/1 ط دار إحياء التراث العربي / بيروت . وبقية الموضوع مرتبط بما بعده .

¹⁷⁹ ما بين المعقوفين ساقط من [ن و ص 2] والمثبت من [ص 1] .

¹⁸⁰ هذه تصورات صوفية لا دليل عليها من الشرع .

42 ب / منتهى حتى يصل العمل إلى محل انتهائه الذي هو محل بروزه الأول فإن قيل فما وجه تخصيص هذه الأماكن بالأحكام الخمسة ؟ .

وهو كون الواجب من القلم والمندوب من اللوح إلى آخره ؟

فالجواب أن وجه التخصيص كون كل محل يمد ما برز منه فيكون من القلم نظرا إلى الأعمال الواجبة فيمدها بحسب ما يرى فيها ، ويكون من اللوح نظرا لأمر الأعمال المندوبة فيمدها بحسب ما يرى فيها ، ويكون من العرش نظرا إلى المحظورات فلا يدها إلا بالرحمة لأنه محل استواء لاسم الرحمن ، ويكون من الكرسي نظرا إلى الأعمال المكروهة فيمدها بحسب ما يرى فيها لكون رحمة الكرسي دون رحمة العرش إذ الرحمة تعظم بحسب الذنوب والمكروه أقل قبحا من الحرام ييقن¹⁸¹ ولهذا لا يؤخذ فاعل المكروه ويؤجر تاركه " انتهى جميعه من اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر للعارف الشعراني¹⁸² .

ثم فسر ما جمعه أولا بقوله : فما مور أي ما أمر الشارع به جزم هو فرض ، وذلك كالإيمان بالله تعالى وبرسوله ، وكقواعد الإسلام الخمس ، وإن أتى به دون الجزم فهو مندوب وسم وذلك كصلاة الفجر ونحوها ذو النهي من غير تحتم مكروه وذلك كالقراءة في الركوع والسجود مثلا و ذو النهي مع حتم حرام وذلك كشرب الخمر ونحوه مأذون بالإضافة كقوله :

¹⁸¹ هنا اختصار وحذف من الأصل المنقول منه . وجميع هذه الأمور من الغيبات التي ينبغي عدم الخوض فيها ، وأن نقف بعلينا حيث وقفت بنا النصوص ، ولا نقول على الله ما لم ينزل به سلطانا ، وما أعظم كلمة الله أعلم .

وجهه أي الفعل والترك مباح داخل في الأقسام الخمسة وهو كثير لا ينحصر يعلم كغيره بتبع كلامهم فإن ذو ترجع عند المحققين إلى ثلاثة أقسام : مطلوب بالفعل وهو الواجب والمندوب ومطلوب الترك وهو المحرم والمكروه ولا مطلوب بواحد منهما وهو المباح انتهى .

[التكاليف لا ترفع]

واعلم يا أخي أن التكليف بهذه الأقسام الخمسة لا يرتفع عن أحد من الإنس والجن أبدا ما بقيت الدنيا ، ومادام معه بقية من عقله ، ولو بلغ أقصى درجات القرب ، ولم يقل بإسقاط التكاليف أحد من أهل السنة والجماعة ، قال الشيخ عبد القادر الجيلاني : وقد تراءى لي مرة نور عظيم ملاً الأفق ثم بدت لي فيه صورة تناديني يا عبد القادر إن شئت فاعبدني 43 أ / وإن شئت فاترك ، فقلت له اخساً يا لعين ، فإذا ذلك النور ظلام ، وتلك الصورة صارت دخانا ، ثم خاطبني اللعين فقال ، يا عبد القادر نجوت مني بعلمك بأحكام ربك ، وفقهك في أحوال منازلك فقد أضللت بمثل هذه الواقعة سبعين من أهل الطريق .

فقيل للشيخ عبد القادر فمن أين عرفت أنه شيطان ؟ .

فقال : بإحلاله لي ما حرم الله علي علي لسان رسول الله ﷺ ، فإنه تعالى لا يحرم علي شيئاً علي السنة رسله ثم يبيحه في السر أبداً انتهى¹⁸³ .

فإن قلت متى ينقطع التكليف في حق الأمة ؟ .
فالجواب ينقطع التكليف في حق أهل الجنة وحق أهل النار بالموت ،
ماعداء أهل الأعراف إلى أن يخرجوا ساجدين يوم القيامة فيرجح ميزانهم بتلك
السجدة ، ثم يدخلون الجنة ولولا أن تكليفهم باق إلى ذلك الوقت ما نفعهم
تلك السجدة ولا رجح ميزانهم بها .

تنبيه

من المعلوم كما تقدم أن التكليف مشروط بالعقل والبلوغ ، فالجنون
والصبي لا تكليف عليهما ، فلا يخاطبان بالأحكام الشرعية ، وخالف في
ذلك الشيخ محي الدين فإنه قال في الفتوحات ، إني أقول : " إن من غلب
عليه حال أو كان مجنوناً أو صبيّاً فهو تحت خطاب الشرع خلافاً لبعضهم ،
وذلك أنه ما تم حال ولا صفة في مكلف تخرج عن حكم الشرع بالكلية
فإن الشرع قد أباح للصبي والمجنون التصرف في ما حظر علي غيرهما ، ولا

خرج عليهما فكيف يقال زال عنهما حكم الشرع ، وأحكام الشرع مبنية على الأحوال لا على الأعمال انتهى . " نقله في اليواقيت ¹⁸⁴ .

[أقسام الفرض]

وَالْفَرْضُ قِسْمَانِ كَفَايَةٌ وَعَيْنٌ * وَيَشْمَلُ الْمُنْدُوبُ سُنَّةٌ بَدِثٌ

والفرض الذي هو أحد الأقسام الخمسة المقدمة قسمان :

أحدهما كفاية أي فرض كفاية يحمله من قام به كإتقاذ غريق وتجهيز الميت ونحو ذلك ، والآخر عين أي فرض عين على كل مكلف لا يحمله أحد عن أحد ، كالصلوات الخمس ونحوها .

ويشمل بفتح الميم المندوب بالمعنى السابق سنة بمعنى أنه يصدق عليها لأن كليهما غير جازم أيضا حال كونها بدن تشية ذا اسم إشارة 43 ب / يعود على الكفاية والعين فسنة العين كالوثر ونحوه وسنة الكفاية كالأذان ، والإقامة كما سيأتي للناظم في موضعه ، قال الشارح : "وشمول المندوب للسنة هل هو على معنى ترادفهما وهو قول الجمهور ، إن المندوب والمستحب والتطوع والسنة ألفاظ مترادفة ، أي أسماء لمسمى واحد ، وهو الفعل المطلوب طلبا غير جازم ، أو لأن المندوب أعم فيعرف

بالسنة وبغيرها ، وهو المتبادر من كلام الناظم ، وهو قول القاضي حسين وغيره بعدم ترادفها ، وأن الفعل إن واظب عليه النبي ﷺ فهو السنة وإذا لم يواظب عليه بأن فعله مرة أو مرتين فهو المستحب ، وإن لم يفعله هو وهو ما ينشئه الإنسان باختياره من الأوراد فهو التطوع والمندوب يشمل جميعها انتهى ، ثم قال :

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة

الكتاب بمعنى الباب وهو في اللغة فرجة في ساتر يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه ، أما في الاصطلاح [فهو] اسم لجملة من العلم مشتملة على أصول ومسائل غالبا .

والطهارة في اللغة النظافة ، والنزاهة وفي الاصطلاح إزالة النجاسة - أو ما في معناها ، وهو الحدث - بالماء أو ما في معناه قاله المازري ، أي لأن الطهارة بمعنى التطهير واعترضه ابن عرفة بأن ذاك يتناول التطهير ، والطهارة غير التطهير لثبوتها دونه فيما لم يتنجس أصلا ، وفي المطهر بعد الإزالة ، والمعول عليه في حد الطهارة ما قاله ابن عرفة من أنها "صفة حكيمية توجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به ، أوفيه ، أوله ، فالأولان من خبث ، والآخر من حدث " ¹⁸⁵ والطهورية توجب له كونه بحيث يصير المزال به النجاسة طاهرا ، والتطهير إزالة النجاسة أو رفع مانع الصلاة فهذه حقائق ثلاثة ذكرها ابن عرفة ، ولما كانت الطهارة شرطا في الصلاة وهي إنما تكون بالماء إلا إذا فقد إذ هو كالآلة لها قدم الكلام عليها فقال :

¹⁸⁵ شرح حدود ابن عرفة / أبو عبد الله محمد الأنصاري الرصاع / ت محمد أبو الأجفان والطاهر العموري

فَصُلِّ وَتَحْصُلِ الطَّهَارَةُ بِمَا * مِنَ التَّغْيِيرِ شَيْءٌ سِوَمَا
 إِذَا تَغْيِيرُ شَيْءٍ طَرَحَا * أَوْ طَاهِرٍ لِعَادَةٍ قَدْ صَلَحَا
 إِلَّا إِذَا لَزِمَهُ فِي الْقَالِبِ * كَثْفَةٌ فَمُطْلَقٌ كَالذَّائِبِ

فصل وهو لغة القطع يؤتى به للمغايرة بين ما قبله وما بعده ، أو
 [قطع بحث سابق عن بحث لاحق ¹⁸⁶] واصطلاحاً : هو اسم لمسائل
 الفن مندرجة تحت باب أو كتاب ، والكتاب لغة المكتوب كالرهن بمعنى
 المرهون ، ولا يصح أن يكون مأخوذاً من الكتب لأن المصدر لا يشتق من
 المصدر قاله أبو حيان . قلت وفيه نظر وقد خرج السعد بأن المزيد يؤخذ
 من المجرد وهذا من هذا القبيل .

44 أ / وتحصل الطهارة الحديثة والخبثية بما بالقصر للوزن من
التغير بشيء يتعلق بقوله سلما ، أي أن الطهارة تحصل بالماء الذي سلم من
 التغير في أحد أوصافه الثلاثة : الطعم ، أو اللون ، أو الريح ، بشيء مما
 يفارقه غالباً من طاهر أو نجس وهو المسمى عند الفقهاء بالمطلق : قال في
 مختصره وهو ما صدق عليه اسم ماء بلا قيد ، وهو والظهور مترادفان ،
 كما هو ظاهر كلام الناظم وغيره ، وقيل إن الظهور أعم وهو ظاهر صنيع
 ابن الحاجب فانظره ، ثم إن من أئمتنا من يشترطه لرفع الحدث وحكم
 الخبث ، وأما عين النجاسة فتزول بالمطلق وغيره ، قال في الرسالة : " وماء

السماء ، وماء الآبار ، وماء العيون ، وماء البحر ، طيب طاهر ، مطهر
للتنجاسات " 187 .

ويدخل في ذلك الماء الذي نبع بين أصابعه الشريفة ﷺ ، ودخل في
ماء الآبار ماء بئر زمزم ، خلافا لابن شعبان والقرطبي في قولهما لا
يغسل به ميت ولا نجاسة ، ويستثنى من الآبار آبار ثمود فلا يجوز الوضوء
بمائها ولا الاتقاء به¹⁸⁸ ، كما يمنع التيمم بأرضها¹⁸⁹ نص عليه ابن فرحون وابن
العربي¹⁹⁰ وغيرهما ، قال وهي مسيرة خمسة أميال¹⁹¹ ، وقال
[علي الأجهوري] في شرحه إن ماء آبار ثمود ونحوها وإن كان يطلق عليه
حد المطلق فينهي عن استعماله لكونه ماء غضب ، وهل النهي على سبيل
التحريم أو الكراهة قولان للشافعية والراجح عندهم الثاني وجزم ابن

¹⁸⁷ من الرسالة 16 .

¹⁸⁸ قال ابن فرحون : " وقد صح أن النبي ﷺ أمر ألا يشربوا من بئرها ولا يستقوا منها ، قالوا : قد استسقينا
وعجنا ، فأمرهم أن يطرحوا ذلك العجين ، ويهرقوا ذلك الماء ، وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت الناقة
تردها ، وذلك لأنه ماء سخط وعذاب فلم يجز الاتقاء به فرارا من سخط الله تعالى ، . . وهو مذهب
الشافعي ، ولم يحكم بنجاسة الماء لأن الحديث ليس فيه تعرض للنجاسة ، وإنما هو ماء غضب وسخط . //

انظر درة القواص في محاضرة القواص [وهي ألقاها ابن فرحون] / برهان الدين ابن فرحون / ت . د . محمد
أبو الأجنان ، و . د . عثمان بطيخ / 75 ط 2 / 1985 مؤسسة الرسالة .

¹⁸⁹ انظر المصدر السابق 93 وهو في استعمال الماء والتيمم ينقل عن ابن العربي في أحكام القرآن .

¹⁹⁰ هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشيلي من كبار فقهاء المالكية ، ومن حفاظ الحديث بلغ رتبة
الاجتهاد وله مؤلفات كثيرة منها : القواصم من القواصم ، وعارضة الأحوذني وأحكام القرآن والقبس في شرح
الموطأ والناسخ والمنسوخ وغيرها ولد سنة 468 وتوفي سنة 543 / أنظر : الأعلام للزركلي 6 / 230 والفنية
133 .

¹⁹¹ المصدر نفسه 93 .

فرحون في الغازه بأنه لا يجوز الوضوء به ولا الاتقاء به ثم قال : وعلى أنه ممنوع فإن تطهر وصلى صحت صلاته ، كذا ينبغي انتهى ¹⁹² .

تنبيه

أصل المياه كلها من السماء لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَهُ فِي الْأَرْضِ ﴾ ¹⁹³ واستشكله بعض الشافعية بقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ¹⁹⁴ وأجاب [علي الأجهوري] بأن تفجير العيون بعد إنزاله من السماء وإسكانه في الأرض فأصل المياه كلها من السماء .

44 ب / ومنه إحياء كل شيء لقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ¹⁹⁵ انتهى .

إذا تغير الماء قليلاً أو كثيراً بعد مخالطته بنجس بسكون الجيم للوزن طرحاً ولا يستعمل في عادة ولا عبادة ، وإن لم يتغير فإن كان كثيراً فلا كراهة في استعماله وإن كان قليلاً قدر آنية الوضوء للمتوضئ والغسل

¹⁹² لم أعتز عليه في المصدر المشار إليه .

¹⁹³ - [المؤمنون : 18] .

¹⁹⁴ - [القمر: 12-13] .

¹⁹⁵ - [الأنبياء: 30] .

للمغتسل والنجاسة قليلة فيكره استعماله مع وجود غيره على المشهور وهو مذهب المدونة ، خلافا لما في الرسالة من أنه نجس¹⁹⁶ فالصور أربع ومثله ما إذا خلط بظاهر لأنه لا يخلو إما أن يكون قليلا أو كثيرا وفي كل إما أن يتغير أو لا يتغير فهو طاهر مطهر وإن تغير فهو طاهر غير مطهر انتهى .

قال اللقاني ولا يسقى الماء المتنجس للدواب ، ولا الأدمي إلا عند الضرورة فإنه يباح ، ولكن لا يروى منه على ما حكاه ابن المواز والجلاب وعبد الوهاب عن مالك ، وهذا إذا كانت الضرورة نادرة فإن كانت دائمة فله أن يروي كالمضطر للمية ، فله أن يشبع إذا كانت الضرورة دائمة ، فإن كانت نادرة فله ما يسد الرمق فقط على ما في المختصر خلافا لما في الرسالة فإنه يشبع ويتزود مطلقا¹⁹⁷ سواء كانت الضرورة دائمة أم لا على ظاهرها انتهى ، أو تغير بشيء طاهر خالطه مما يفارقه غالبا كالودك والصابون ونحوهما فإنه لعادة قد صلحا بفتح اللام وضمها وهو ضد الفساد وذلك لأنه طاهر في نفسه مطهر لغيره فيصلح للطبخ والشرب ، دون الوضوء والغسل ، ورفع حكم النجاسة ، فعلم من كلامه أن حكم الماء حكم غيره ، فإن كان نجسا فتنجس وإن كان طاهرا فطاهر ، إلا إذا كان المغير له مما لزمه في الغالب كمغرة وسبخة وحمأة ونحوها فمطلق يصلح في

¹⁹⁶ من الرسالة 16 .¹⁹⁷ انظر من الرسالة 73 .

العادات والعبادات ، قال في الرسالة إلا ما غيرت لونه الأرض التي هو بها من سبخة أو حمأة .

45 أ / ونحوهما أي فلا يضر تغييره بقراره في الأرض من جميع أجناسها ، وسواء كان تغييره في طعمه أو ريحه أو لونه ، وسواء مر عليها أو صنعت منها أواني فغيرته بمكته فيها أو تسخينه ، ولا تخرجها الصنعة عن أصلها ، ولا كراهة فيه على المشهور وكذلك تغييره بالطحلب ، والخز والزغلان ، لا يضر لأن فيه مشقة الاحتراز في الجميع [وما تغير بالحشيش والورق يجوز الوضوء به لأنه لا يمكن الاحتراز منه ولا ينفك الماء عنه غالباً كالطحلب قاله الباجي عن شيوخه العراقيين ، وكذلك إذا تغير ريح الماء بالقطران فإنه لا يضر قال في مختصره ، وبرائحة قطران وعاء مسافر أي فإنه طاهر مطهر ، وظاهر كلام المختصر أن هذا خاص بتغير الرائحة بالقطران في وعاء المسافر فيخرج الحاضر وغير الوعاء من حوض ونحوه وتغير اللون أو الطعم بذلك فإنه يضر، لكن في شرح [علي الأجهوري] ما نصه لا مفهوم للمسافر وأهل البوادي ، والعرب ولو تغير بحرم القطران فلا يضر ولا مفهوم للوعاء ، بل لو تغيرت به قرية أو حوض مثلاً ، فلا يضر وهذا كله مالم يكن مدبوغاً به فلا يضر مطلق تغير اللون أو الطعم أو الريح على المذهب قال وانظر إذا شك في كونه دباغاً أم لا ، والظاهر أنه طاهر كالشك في

مغير الماء ونقل عن [أحمد زروق] أنه لا يضر التغير بالدياغ ولو كان بينا لأنه كالتغير بالمغير انتهى¹⁹⁸ .

وأصله للشيبني ، قال سند ، ولا يستغنى عنه عند العرب أصحاب البوادي ، وأما ورق الشجر الثابت فلا يضر اتفاقا لما ذكره ابن مرزوق عن ابن العربي ، فإن كانت الشجرة في أصل الماء وتغير بعروقها فقل لا يضر وقيل إن كانت مشمرة ففي ذلك قولان وإن كانت يابسة فالماء مضاف لسقوط اعتبار المنفعة قاله الأشياخ ، نقله [الخطاب] في شرحه للمختصر¹⁹⁹ .

وقوله كالذائب تشبيه لإفادة الحكم، ومعناه أن الماء إذا ذاب بعد أن كان ذائبا فهو مطلق أيضا وذلك كالثلج والبرد والجليد ، وسواء ذاب في موضعه أو بغيره ، ويدخل في ذلك الملح الذائب بعد جموده لكن بموضعه 45 ب/ قاله الشارح ، وأما إذا طرح في الماء فهل يسلب / الطهورية أم لا قولان ، والمذهب أنه لا يسلب الطهورية كالتراب ، ولو طرح قصدا مطلق سواء كان معدنيا أو مصنوعا ، وهو الذي صدر به خليل في مختصره بقوله : أو بمطروح ولو قصدا من تراب أو ملح والترجيح الأخير ضعيف .

¹⁹⁸ انظر شرح زروق للرسالة 90/1 طدار الفكر 1982 .

¹⁹⁹ انظر : مواهب الجليل / محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي 1/ 64 ط مكتبة النجاح / طرابلس .

ولما أنهى الكلام على الماء المطلق الذي تكون به الطهارة وما يتعلق به شرع في الكلام على طهارة الحدث وقسمها إلى صغرى وكبرى ، وبدل منهما وهو التيمم ، وبدأ بالطهارة الصغرى لتكررها وكثرة موجباتها ولأن الله تعالى بدأ بها في الكتاب العزيز بقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ ²⁰⁰ الآية فقال :

[فرائض الوضوء]

فصل فرائض الوضوء سبع وهي * ذلك وفورتيته في بدنه
ولينو رفع حدث أو مفرض * أو استباحة لممنوع عرض
وغسل وجهه غسلة اليدين * ومسح رأسه غسلة الرجلين
والفرض عم مجمع الأذنين * والمرفقين عم والكعبين
خلل أصابع اليدين وشعر * وجهه إذا من تحته الجلد ظهر

فصل فرائض جمع فرض وهو ما فرضه الله على الإنسان وأوجبه عليه الوضوء بالقصر للوزن ، وهو مشتق من الوضوء وهي النظافة والحسن .
يقال وجه وضوء أي نظيف حسن لأنه يحسن الأعضاء بزوال الأوساخ

عنها ، وتطهيرها من الذنوب وفي الشرع عبارة عن غسل ومسح أعضاء مخصوصة على صفة مخصوصة لتنظيف ، لتحسن ليرتفع عنها حكم الحدث المانع من أداء العبادة ، وتفتح واوه وتضم ، قيل مترادفان وقيل متخالفان ، فالفتح للماء والضم للفعل ، وقيل بالعكس ، وعن الخليل الفتح فيهما وحكى ضمهما وهو شاذ .

وهو من خصائص هذه الأمة ، وخبر هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي غير صحيح²⁰¹، سلمنا صحته بالخصوصية للأنبياء لا لأممهم ، وفضيلة الغرة والتحجيل في المحشر لهذه الأمة دون غيرها قاله [التائي] .
ودليل وجوبه الكتاب والسنة والإجماع ، أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾²⁰² الآية ، وأما السنة فقوله ﷺ لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ²⁰³ ، والإجماع من دين الأمة ضرورة ، 46 أ / فمن جحد وجوبه فهو كافر ، وهل هو فرض للفرض وغيره ، أو فرض للفرض ولغيره بحسبه ؟ .

قال بعضهم بل هو فرض مطلقا للفرض على حقيقته ولغيره بمعنى أنه لا يصح إلا به ، والسري في مشروعيته التطهير من الذنوب والخطايا تأسيا

²⁰¹ هذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وفي سنده راويان في كل منهما مقال ، فزيد بن الحواري ضعفه ابن معين ، وابن المديني ، وأبو داود ، وعبد الله بن عرادة ضعفه ابن معين وابن حبان والنسائي ، وابن عدي ، والعقيلي . وانظر كذلك : أحكام القرآن / ابن العربي / ت علي البجاوي 583/2 ط دار المعرفة .

²⁰² - [المائدة:6] .

²⁰³ انظر البخاري / ك الوضوء 132 و/ك الخيل 6440 .

بأبينا آدم ، فإنه لما أكل من الشجرة أمره الله أن يغسل الأعضاء التي عصى الله بها ، وخصصت هذه الأعضاء بالوضوء دون غيرها لوقوع مخالفته بها في الأكل من الشجرة ، كذا أشار إليه بعضهم ، ورأيت في اليواقيت ما نصه " نقل بعض الصديقين أن مشروعية جميع التكليف هو الأكلة التي أكلها أبونا آدم عليه السلام من الشجرة ، فكانت جميع التكليف في مقابلها كفارة لها وتطهيراً لمحلها²⁰⁴ انتهى .

قال ولا يخفى أن أكل آدم من الشجرة لم يكن معصية حقيقة ، وإنما كانت صورية ليرى بنوه كيف يفعلون إذا وقعوا في محذور لأن الأنبياء عليهم السلام ترقبهم دائم فلا ينقلون قط من مقام أو حال إلا لأعلى منه انتهى المراد منه .

سبع على المشهور وعليه اقتصر خليل في مختصره على أحد الشهرين في الموالاته ، وعلى الآخر ستة وقيل إنها ثمانية كما عدها ابن رشد وعدها القاضي عياض عشرة ، وعدها بعض المتأخرين أكثر من ذلك واقتصر ابن أبي زيد²⁰⁵ في النوادر على الأربعة المذكورة في كتاب الله عز وجل وأشار إليها في رسالته ، قال [أحمد زروق] وهو غاية التحقيق

²⁰⁴ اليواقيت 59/2 ، هذه تفسيرات صوفية لا سند لها من نصوص الشريعة ، والشيء المؤكد في هذا المقام هو أن المسلم لا يحمل تبعة خطيئة آدم عليه السلام ، والقرآن صريح في هذا ، قال تعالى { تلك أمت قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون } .

²⁰⁵ هو عبد الله بن أبي زيد القيرواني فقيه كبير وشاعر مجيد أخذ العلم عن مشاهير علماء عصره ، وأخذ عنه كثير من معاصريه وبعثت كنبه مؤثرة في ثقافة الأجيال المتعاقبة ، ومن مؤلفاته النوادر والزيادات على المدونه وتهذيب العتية والرسالة وغيرها / توفي بالقروان سنة 386 هـ / اظهر شجرة النور الزكية 96 .

لأن النية ليست من خواص الوضوء بل هي فرض كل عبادة تحتاج إلى التمييز، والماء الطاهر شرط كل طهارة مائية كالغسل وزوال النجاسة والفور والترتيب أي الموالاة لازم في كل عبادة يتوقف أولها على آخرها ، إلى غير ذلك فتأمله ، لكن من عد ذلك كله فلاهتمامه بالبيان انتهى .

وهي - تقرأ بكسر الهاء وسكون الياء للوزن ، على التفصيل ذلك

46 ب / وهو : إمرار اليد وما في معناها على العضو ، وهو واجب في نفسه فلا يسقطه تعميم الماء على العضو على المشهور ، ويتبدل ولو بعد صب الماء على المشهور وقبل انفصاله عن العضو لئلا يصير مسحاً قال [الثاني] اختلف هل يجوز التوكيل في الوضوء والغسل أو لا ، الجزوي اتفقوا على أنه لو وكل في الصب خاصة ويدلك لنفسه أجزاءه ، وكذا على الصب والغسل لضرورة أجزاءه ولزمت النية ، ولغير ضرورة لا تجزئه اتفاقاً لأنه من فعل المتكبرين ، فإن وقع فقولان عدم الإجزاء لمخالفة السنة ، والإجزاء لوقوعه بنية انتهى .

وتانيهما : فور ويعبر بعضهم بالموالاة وهو سنة أو واجب مع الذكر والقدرة ساقط مع العجز والنسيان ، وإن نسي فلم يذكر في أثناء وضوئه بنى بنية على ما فعل أي كمل على بقية الوضوء ، ولم يعد ما فعله طال أو لم يطل ، فإن اتفق غسله بغير تجديد نية فلا يجوز كما في [الثاني]²⁰⁶ .

²⁰⁶ انظر : شرح خطط السداد والرشد على نظم مقدمة ابن رشد / 457 طبع مع الدر الثمين / ط 1994

دار الفكر بيروت .

وما أخره بعد ذكره بطل كالتعمد وإن قدر بعد عجزه بنى أيضا إن قرب وإن طال ابتداء الوضوء ، والمشهور أن الطول معتبر بجفاف الأعضاء المعتدلة في الزمان المعتدل كما يأتي للناظم ، وقيل محدد بالقرب ، خليل في مختصره : " وبنى بنية جديدة إن نسي " مطلقا ، وإن عجز ما لم يطل فجفاف الأعضاء بزمن اعتدل .

وثالثها نية رفع الحدث والفرض ، أو استباحة ممنوع ، كما يأتي وهي القصد إلى الشيء ، والعزيمة عليه وقال بعضهم هي خصلة نفسانية توجب لمن قامت به تخصيصا في أعماله التكليفية وقال صاحب المدونة : هي أن يقصد بقلبه ما يريد فعله ولا يلزمه النطق بلسانه ، وفائدتها تمييز العبادات من العادات ، أي تمييز بعضها عن بعض ، ومحلها من المكلف القلب وقيل الدماغ ومن العبادات في أولها كما قال في بدئه أي، في ابتداء الوضوء أي عند غسل اليدين إلى الكفين ، قال [أحمد زروق] واستحسنه غير واحد 47 أ / واستظهره في التوضيح تبعا لابن عاشر، قائلا : لأننا لو قلنا عند غسل الوجه يلزم منه أن يعرى غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق عن النية ، فإذا قالوا ينوي لذلك نية مفردة ، قلنا يلزم منه أن يكون للوضوء الواحد نيتان ولا قائل بذلك انتهى .

وجزم في مختصره بأنها عند غسل الوجه ، قال بعضهم : وهو المشهور لما في [أحمد زروق] فوجهه أن الوضوء أجزاء والمعتبر منه

الفرض إذ الإخلال بالنية عنده يوجب فسادہ ، وتقديماً عليها كتقديمها مع الإقامة قبل تكبيرة الإحرام انتهى .

قيل وقول ابن الحاجب عند أول واجب أحسن منه لدخول أول كل واجب في المنكس عند ترك الترتيب واستحب ، وجمع بعضهم بين القولين بأن يبدأ بها أول الفعل ، ويستصحبها لأول الفرض ، ولما كان موقع النية في الطهارة ثلاثة أمور نبه عليها بقوله : ولينورفع حدث ، وهو المنع المرتب على الأعضاء /وينوي آداء مفترض وقف عليه بالسكون على لغة ربعة، وهو معطوف على رفع على حذف مضاف كما قررناه ، يدخل فيه الوضوء للنوافل لأنه فرض لها كالفريضة ، وكذلك الوضوء قبل دخول الوقت لأنه فرض في الجملة ، وإن لم يجب في ذلك الوقت بخصوصه قاله الشارح والحاصل أن الوضوء إذا كان لعبادة لا يصح فعلها بغير طهارة كالستن والنوافل ومس المصحف فيباح به الفرض ، وقصده واحدة منها كقصده الجميع ، فإذا توضأ لأحدها يصح به الجميع .

وإن كان لعبادة تصح بغير طهارة كالنوم والتلاوة ونحوهما فلا يباح به ، وقد نظمت ذلك فقلت :

ونية الفرض صحيحة ولو	*	قبل دخول وقته كما حكوا
للفرض والنفل هديت فاسمعا	*	أو استباحة لما قد منعا
أو رفعه لحدث فلتعلمه	*	فهي إلى ثلاثة منقسمة
وكل ما يصح فعله بلا	*	طهارة كالسوق لا يوصل

بطهره الفرض مالا يصح * إلا بها كالنفل وهو الربح
 صل به وسنة عيدين * جنازة كسوق دون مين
 ومصحف ثم كذا استسقاء * وركعة الطواف ذا الوفاء
 وقصده واحدة كقصده * جميعها فاحفظ تفر برشده
 وأول كـ النوم والتبرد * قراءة دخوله للمسجد
 ثم دخول السوق والسلطان * ومثلها زيارة الإخوان
 انتهى ، وضابط ذلك كما قال بعضهم صل بحروف سترجعكم ، ولا
 تصل بحروف تغمس ، وقد علم تفسيرها مما ذكرناه والله أعلم .
أو انو استباحة لمنوع عرض منعه فجملة عرض صفة لمنوع .

تنبيه

عزوب النية أي الذهول عنها بعد الوضوء أو في أثناءه مغتفر لوجود
 المشقة وكذلك رفضها فلا يعاد ما فعله ، ويأتي بنية لما بقي ويغفر ، قال
 في التوضيح : ولا يضر الرفض في أثناءه إن كمل بالقرب والأكثر إنما يحكي
 الخلاف في الرفض بعده روايتان وحكى القرافي عن العبدى أن المشهور في
 الوضوء والحج عدم الارتفاض ، بخلاف الصلاة والصوم والفرق بينهما أن
 الوضوء معقول المعنى ولذلك لم يوجبها الحنفية فيه ، والحج محتو على أعمال
 مالية وبدنية فلم تتأكد النية فيهما فرفضها رفض لغير متأكد ، ولا كذلك

الصوم والصلاة وفرق أيضا بأنها لا يشترط اتصال أجزائها بخلاف الصوم والصلاة انتهى .

ورابعها غسل وجه أي جميعه وهو مأخوذ من الوجاهة ، وسمي بذلك لأنه أحسن الأعضاء في الإنسان ومنه قولهم فلان وجيه القوم إذا كان أحسنهم وسيدهم ، وَحَدَّثَهُ طولا من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن إن لم يكن ملتحميا ، وإلا فلاخرها ، وعرضه من الأذن إلى الأذن على المشهور، وقال [أحمد زروق] في شرح الرسالة : " ولا خلاف في عدم 48 أ / دخول ما تحت الذقن لأنه من العنق ورأيت نور الدين السنهوري يغسله وهو من العلماء العاملين ولا أدري لورع منه أو لغيره انتهى " ²⁰⁷ .

تنبيه

هل يأخذ الماء لوجهه بيديه جميعا أو بيده اليمنى فقط ، وفي الرسالة التخير ²⁰⁸ وظاهرها اشتراط النقل وبه قال أصبغ حتى لو أدخل العضو في الماء فغسله لم يجزه [وقيل مستحب فيجزئه ²⁰⁹] حصول الماء على العضو كيفما اتفق حتى لو لاقى وجهه لميزاب أو مطر وابل وأتبعه بذلك لكفاه

²⁰⁷ شرح / أحمد محمد البرنسي الشهير بزروق على رسالة ابن أبي زيد 109/1 ط / دار الفكر 1982 .

²⁰⁸ من الرسالة 18 .

²⁰⁹ زيادة من (ص2) وساقطة من (ن ، ص 1) .

ونحوه²¹⁰ [أحمد زروق] في شرح الرسالة وفي التوضيح ظاهر المذهب أنه غير شرط قال [علي الشاذلي] في كفايته وهو المشهور وليجتنب في غسل الوجه أموراً لا يفعلها إلا عوام الرجال وضعفة النساء ، منها لطم الوجه بالماء فإن فعل فنقل [علي الشاذلي] عن الأقفهي أنه لا يجزئه ونقل عن ابن عمر أنه يجزئه ، ومنها نقض اليدين قبل إيصال الماء إليه ، ومنها ترك إمرار الماء على مغابنه ، وذلك نقص لواجبه ، ومنها صب الماء من دون الجبهة ، وذلك يؤدي إلى أن يكون ما فوقها ممسوحاً انتهى .
ونحوه لـ [أحمد زروق] .

وخامسها : غسله اليدين إلى المرفقين ولا خلاف في ذلك بنص القرآن عليها إلا أن العلماء اختلفوا في قوله تعالى : ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾²¹¹ هل إلى بمعنى مع وهو المشهور ، وعليه مشى الناظم كما يأتي أو هي لانتهاء الغاية فلا يدخلان في الخطاب ؟ .

وعلى هذا القول فقل دخولهما واجب ، لأنه لا يتوصل باستيفاء الواجب فيهما إلا بذلك ، ومالا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب مثله . وقيل دخولهما أحوط فقط ، وقيل إليهما حد الغسل ، والأربعة الأقوال مأخوذة من رسالة ابن أبي زيد ، بعضها صريح وبعضه بالنظر قاله [أحمد زروق] .

²¹⁰ نص زروق في شرح الرسالة يفيد عدم الإجزاء حيث قال : ولا ينصب لمطر ولا ميزاب ولا غيره لأنها كلها خارجة عن المأمور به . 109/1 .

²¹¹ - [المائدة: 6] .

وسادسها : مسح رأس أي جميعه على المشهور، ومنه عَظُم الصدغين وما استرخى من الشعر وفي ما إذا وقع الاختصار على بعضه خلاف ولا ينقض ظفره رجل أو امرأة ولو اشتد الظفر، على ظاهر المختصر 48 ب / ويدخلان يديهما تحته في رد المسح وهذا إذا لم بظفر بخيوط كثيرة وإلا فيجب نقضها مطلقا، كما يجب نقض الظفر إذا اشتد في الغسل خاصة، وأما الخيطان فلا تضر ولا يمسح على حائل كحناء، ووقاية، وزيت ونحوها قال بعض شراح الرسالة إذا كان على الرأس دهن زيت أو سمن فلا يمسح عليه حتى يزيله بالماء، إلا لعذر انتهى .

وإذا جفت اليد في المسحة الأولى فهل يجدد أم لا ؟ .

قولان الراجح منهما الأول، وأما في الرد فلا .

ولو غسله بدلا من مسحه أجزأه على المشهور .

وسابعها : غسله الرجلين اتفاقا، مع الكعبين على المشهور، وهما الخارجان في مفصلي الساقين على المشهور، ويجب تفقدهما كغيرهما من دون تعمق، فإن من الغبن أن يتعقب الإنسان طول عمره في طاعة ربه وطهارته غير تامة، لأن من ترك لمعة من أعضائه الواجبة الغسل بطلت طهارته وتبطل صلاته فلا ينفعه شيء من عمله، وقد قال رسول الله ﷺ : " ويل للأعقاب من النار " ²¹² والويل كلمة تجمع الشر كله، والحزن كله، وقيل واد في جهنم، أي ويل لأهل هذه الأعقاب الذين لا يغسلونها للوضوء

²¹² البخاري / ك العلم 58 و 94 وك/ الوضوء 158 .

قال [علي الشاذلي] وهذا لا يختص بالأعقاب خاصة ، بل هو شامل لكل لمعة تبقى في أعضاء الوضوء انتهى ²¹³ والله الموفق بفضله .

والفرض المذكور في الوجه والرأس عم مجمع الأذنين فما يلي الرأس داخل فيه وما يلي الوجه وهو العذار داخل في الوجه على المشهور مطلقاً سواء كان ملتحياً أم لا ، وعده القاضي من السنن ، وقيل بالأول في نقي الخد وبالثاني في الملتحي وفي اليدين عم المرفقين ، فالمرفقان مفعول مقدم لقوله عم فهما داخلان كما تقدم ، وفي الرجلين عم الكعبين فهما داخلان أيضاً على المشهور كما تقدم .

49 أ / خليل وجوباً ، قال الشارح لأن الأصل في الأمر إذا أطلق للوجوب وربما يدل عليه تخصيصه أصابع اليدين وهو المشهور ، ولا يجب على امرأة نزع خاتم الذهب والفضة ، ولا خاتم الفضة على الرجل وكذلك في الغسل كما في التوضيح ، وينقض غيره من كل حائل في يد وغيرها كعجين وشمع وحلقة في إصبع ، وسوار وخاتم الذهب للرجل ، بخلاف المرأة وقيده بعضهم برقته ، وعدم تجسده إذ هو مراد من مضى ، وقيده في الطراز بالكثيف ولا إعادة على من قلم أظفاره عقب وضوئه أو زال ظفره من يده كما في الدرر لابن فرحون ²¹⁴ على ما نقل [التائي] وقال

²¹³ انظر : كفاية الطالب الرباني / علي الشاذلي بحاشية العدوي 1 / 159 ط الخانجي .

²¹⁴ قال ابن فرحون في درة الغواص من توضأ ثم قشر قشرة من يده بعد الوضوء أو قطعت يده بعد الوضوء فلا يلزمه غسل موضع القطع ولا موضع القشرة على المشهور . / 84 .

بعضهم يجب عليه غسل محلها ، أما الشوكة تكون في اليد هل عليه قلعها أم لا ؟ .

وإذا قلعها هل عليه غسل محلها أم لا ؟ .

نعم إن سرت شيئاً من الجسد وجب عليه قلعها وغسل ما تحتها ، وإن لم تستر شيئاً لا يجب غسل محلها ، وإذا ثنى أظفاره على شيء من جسده وقطعه وجب عليه غسل ما تحته ، قاله داود اللقاني في شرح العشماوية ، وأما ما تحتها من الأوساخ فقال الجزولي : لم أر في ذلك نصاً صريحاً إلا أنهم قالوا تقليم الأظفار من الفطرة لئلا يؤدي لاجتماع الأوساخ فيصير لمعة انتهى .

وقال ابن رشد في مقدمته لا تجب إزالته ويعفى عنه ولكن يتقصد رؤوسها ويجمعها في كف ويحكها كما قال ناظمها :

ووسخ الأظفار إن تركته * فما عليك حرج أو زلة
واجمع رؤوسها بوسط الكف * واغسل فإن غسل ذاك يكفي انتهى²¹⁵

فإن قطع الكف وجب غسل بقية المعصم ، كما يجب غسل الكف إذا خلق بالمنكب ، وإن لم يكن لها مرفق ، وأما إن كان من غير المنكب فإن نبت في غير محل الفرض غسلت إن كان لها مرفق لتناول المطلوب لها

²¹⁵ انظر : شرح خطة السداد والرشد ، على قلم مقدمة ابن رشد / الثاني / 106 على هامش الدر التمين

ط مطبعة المعاهد بمصر / 1353 هـ .

حينئذ وإلا فلا ، وأما الثابت في محل الفرض فيغسل مطلقا وينبغي أن يجري في أمره جل ما جرى في اليد قاله [علي الأجهوري] ويخلل أيضا شعر 49 ب / وجه إن كان خفيفا كما قال إذا من تحته الجلد ظهر أي تظهر البشرة تحته ، ويتقصد ما تعلق به من القذى عند القيام من النوم ولا يلزمه أن يدخل الماء في أعينه ، فقد روي أن ابن عمر نهى عن ذلك كما لا يجب عليه غسل داخل الجرح إذا كان في الوجه ، وبرئ ، أو خلق غائرا لأن ذلك كله شبيه بالباطن الذي لا يطلب من المكلف غسله ، وفهم من كلامه أنه لا يجب تحليل كثيفة وهو مالا يظهر الجلد تحته ، وهو كذلك في الوضوء على المشهور .

تنبيه

إذا حلق المتوضىئ لحية أو بعضها هل يجب عليه غسل موضعها أم لا ؟ قولان ذكرهما في مختصره ، قال بعضهم محلها إذا كانت خفيفة ، وإلا فيجب غسلها قولا واحدا ، وكذا إذا سقطت بأمر من الله تعالى كما في الجزولي الكبير ، قال وانظر ما الفرق بين ما إذا حلقت أو سقطت بأمر من الله تعالى وانظر أيضا الإكراه على الحلق من قبيل حلقتها أم من قبيل سقوطها والظاهر الأول ، ثم إن حكم الحلق المنع ، وفي الأبى عن عياض الكراهة ، وكذا قصها ، وتعظيمها ويذم فاعل ذلك والله أعلم .

[سنن الوضوء]

64 سُنَّةُ السَّبْعِ أَيْدَا غَسْلُ الْيَدَيْنِ * وَرَدُّ مَسْحِ الرَّأْسِ مَسْحُ الْأُذُنَيْنِ
مَضْمُضَةٌ اسْتِشْقَاقُ اسْتِثَارُ * تَرْتِيبُ فَرَضِهِ وَذَا الْمُحْتَارُ

ولما أكمل الفرائض شرع في سننه فقال : سننه السبع ، وعدها في المختصر كابن رشد ثمانية وهو المشهور ، وقدمت الفرائض عليها وضعاً وإن كانت السنن مقدمة فعلاً لشرفها ، والاهتمام بمعرفتها لتأكد وجوبها حتى إن لم يعرفها وضوؤه باطل ، وإنما قدمت السنن الثلاثة عليها فعلاً اتباعاً له ﷺ في فعل ذلك ، واختبار الماء فبغسل اليدين يظهر لونه ، وقوامه ، وبالمضمضة يظهر طعمه ، وبالاستنشاق يستين ريحه ، ولأنها أيضاً أكثر أقداراً من غيرها فكانت العناية بتطهيرها أولى والله أعلم .

50 أ / وقوله ابتدا منصوب على إسقاط الخافض منون الدال ، وغسل اليدين خبر سنن ، ومعنى كلامه أن غسل اليدين في ابتداء الوضوء أي قبل إدخالهما في الإناء سنة على المشهور ، والمراد إلى الكوعين والمشهور من المذهب أن غسلهما ثلاثاً تعبد ، ويستحب تفريقهما وظاهر كلامه كالمختصر ، سواء كان جنباً أم محدثاً ، توضأً من إناء أو نهر أو حوض ، منته من نوم ليل أو نهار ، ويكره تركه على المشهور ولا يضر

الماء²¹⁶ ، وهذا كله إذا أمكنه ذلك فإن كان الماء في نحو المهراس والغدير اللذين لا يقدر على غسلهما منه إلا بإدخالهما فيه فإن يتقن طهارة يده أدخلها وإن يتقن نجاستها أو شك فلا يدخلها ، وليتحيل بفيه أو توبه ، فإن عجز عن التحايل وكان ما عليها من النجاسة يغير الماء فلا يدخلها ، وحكمه حكم عادم الماء قاله السنهوري²¹⁷ ، وقيده شيخنا بما إذا كان قليلا فإن كان كثيرا أو جاريا مطلقا أدخلها وتحصل السنية كالم يمكنه إلا بذلك انتهى .

وثانيها : رد مسح الرأس من منتهى المقدم إلا أنه إذا فعل ذلك فاته المستحب خلافا لابن الحاجب في أن الرد من المقدم لا يكون سنة .

وثالثها : مسح الأذنين على المشهور ظاهرهما وباطنهما ، فيمسح ظاهرهما بإبهاميه وباطنهما بالسبابتين ، ويجعلهما في صماخيه ، وكره ابن حبيب تتبع غضونهما لأن المسح مبني على التخفيف ، وظاهرهما ما يلي الرأس ، قال [علي الشاذلي] على الأظهر وقيل ما يواجهه ، وأما تجديد الماء لهما فقال غير واحد إنه سنة مستقلة فلا يمسحهما ببلل رأسه كأنهما

²¹⁶ هكذا في (ص) و(ن) .

²¹⁷ هو سالم بن محمد السنهوري مفتي المالكية بمصر من كبار علمائها وخاتمة الحفاظ باتفاق أخذ عن كبار علماء عصره كالشمس البتوفري وعنه الناصر اللقاني والأجهوري والرملي وغيرهم له شرح على خليل ورسالة في ليلة النصف من شعبان ، توفي في جمادى الأولى سنة 1015 هـ / انظر شجرة النور الزكية 289 .

عضوان مستقلان على المشهور وهو ظاهر الرسالة²¹⁸، وعليه مشى في مختصره، وقيل إنهما ستة واحدة، وهو ظاهر كلام ابن الحاجب.

قال [علي الشاذلي] وعليه الأكثر وهو مظنة الشهرة، ولذلك لم 50 ب / يذكره الناظم وكلامه صادق بأنه من تمام المسح وبأنه مستحب أو بالتخير فيه وفي شرح [علي الأجهوري] يكره تجديد الماء لهما إذا مسحهما ببلل رأسه أي على القول أنهما من الرأس حقيقة وحكما.

ورابعها : مضمضة بغير تنوين للوزن على المشهور وهي بضادين معجمتين وحقيقتها خضخضة الماء في الفم وهل من تمامها مجه، فلو ابتلعه لم تحصل السنة أم لا؟.

وفي المحصول هل يجب أو يتركه يسيل قولان قياسا على إرساله من الأنف انتهى.

وخامسها : استنشاق على المشهور وهو إدخال الماء الأنف ليخرج ما فيه من الأذى وفعل كل واحدة منهن بثلاث أفضل، وتستحب المبالغة فيهما لغير الصائم.

وسادسها : استنثار وهو جذب الماء من الأنف بريح النفس ويجعل يده على أنفه كامتخاطه وهو سنة مستقلة على المشهور لتباين حقيقتهما.

وسابعها : ترتيب فرضه في نفسه بأن يقدم الوجه ثم اليدين ثم الرأس ولا ينكس منه شيئا بأن يقدمه على محله فإن فعل فيعاد المنكس وحده،

إن بعد بجفاف أعضائه ، وإن لم يبعد أعاده ثلاثا وما يليه مرة فقط ، واعلم أن صور الوضوء أربعة وعشرين صورة ، منها صورة مرتبة ، وباقيها منكسة أنظر بيانها في [الثاني] .

وقوله وذا المختار يرجع للتفريع الأخير وهو الترتيب كما هو المتبادر من لفضه ، وقيل إنه فرض ، وقيل مستحب ، وقيل يجب مع الذكر والقدرة ويسقط مع العجز والنسيان ، ويحتمل أنه راجع لجميع ما تقدم لأن فيه خلافا مشهورا ، ما ذكره الناظم ، والله أعلم .

[فضائل الوضوء]

ولما أكمل السنن شرع في الفضائل فقال :

64 وَأَحَدَ عَشَرَ الْفَضَائِلُ أَتَتْ * تَسْمِيَةً وَتُقَعَةً قَدْ طَهَّرَتْ
تَقْلِيلُ مَاءٍ وَيَيَّامُنِ الْإِنَا * وَالشَّفْعُ وَالتَّلْيْتُ فِي مَغْسُولِنَا
بَدَأُ الْمِيَامِ سِوَاكَ وَتَدِبُ * تَرْتِيبُ مَسْتُونِهِ أَوْ مَعَ مَا يَحِبُ
وَبَدَأُ مَسْحُ الرَّأْسِ مِنْ مُقَدِّمِهِ * تَحْلِيلُهُ أَصَابِعًا مِنْ قَدَمِهِ
وَكُورَةُ الزَّيْدِ عَلَى الْفَرَضِ لَدَى * مَسْحُ وَفِي الْغُسْلِ عَلَى مَا حُدِّدَا

وَأَحَدَ عَشَرَ، الفضائل بسكون العين لصيرورته مع ما قبله — بسبب التركيب — كالكلمة الواحدة .

51 أ / الفضائل جمع فضيلة وهي ما يرجأ فضله في الوضوء ولا يبلغ مرتبة السنة [الثاني] مروية في الوضوء عن السلف الصالح ، وأشار إلى تفصيل عدها بقوله :

تسمية أوله على أشهر الروايات عن مالك قاله عياض وهل يكون بسم الله فقط أو يزيد الرحمن الرحيم قولان ، وتشرع في أمور كثيرة ليس هذا محل بسطها ، وفي شرح [علي الأجهوري] ما نصه : وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال قال عليه الصلاة والسلام : يا أبا هريرة إذا توضأت فقل بسم الله فإن حفظتها يكتبون لك الحسنات حتى تفرغ²¹⁹ ، وإذا اغتسلت فقل بسم الله فإن حفظتها يكتبون لك الحسنات حتى تغتسل من الجنابة فإن حصل لك من تلك الواقعة ولد كتبت لك حسنات بعدد أنفاس ذلك الولد ، وبأنفاس عقبه حتى لا يبقى منهم شيء ، يا أبا هريرة إن ركبت دابة فقل بسم الله والحمد لله ، يكتب لك الحسنات بكل خطوة ، وإذا ركبت السفينة يكتبون لك الحسنات إذا قلتها حتى تخرج منها انتهى .

قال رسول الله ﷺ من قال عند الجماع بسم الله فإن رزق ولدا أعطي بعدد أنفاسه وبعدد ما يتناسل منه حسنات إلى يوم القيامة ، وهو

²¹⁹ لأن هذه الأحاديث غير متفق عليها كما سيأتي التعليق عليها فلم أهتم بتحقيق عباراتها المختلفة مع نص المؤلف .

خلاف ما رواه أبو هريرة ، وروى عنه عليه السلام أنه قال : إذا توضأ أحدكم فيذكر باسم الله عليه طهر جميع أعضائه فإذا لم يذكر اسم الله عليه لم يطهر منه إلا ما مسه الماء انتهى ²²⁰ .

وثانيها : تقعة قد طهرت أي موقع طاهر فلا يتوضأ بموضع نجس قال [أحمد زروق] لعل ثلاث أحدها خيفة الرشاش ، والثاني تنزيها للذكر على الوضوء ولو تسمية ، والثالث أنه يورث الوسواس بالخاصية لمن اعتادها انتهى .

51 ب / وثالثها : تقليل ماء مع إحكام الوضوء من غير تحديد على المشهور / إذ ليس الناس في إحكام ذلك سواء والسرف منه غلو وبدعة كما في الرسالة ²²¹ قال [أحمد زروق] في شرحه عليها ، " وقد نص في النوادر على الكراهة ثم آفة ذلك من جهة لأنه ربما اتكل عليه وفرط في ذلك وأبطأ به الحال عن جماعة وغيرها أو أضر بغيره في الماء لطهارة أو نحوها أو يفقد الماء فلا يمكنه إحكام الطهارة لإلفه الكثرة ويبقى مشوش

²²⁰ هذه الأحاديث فيها اختلافات يسيرة في إثبات ألفاظها ، وما من حديث منها إلا وفيه مقال ، وقد وصفت بأوصاف : موضوع ، أو منكر ، أو ضعيف . / انظر المصنوع في معرفة الحديث الموضوع / علي القاري الهروي / ت. عبد الفتاح أبو غدة 171 وما بعدها وهوامشها / ط 69/1 مكتب المطبوعات الإسلامية حلب . و الموضوعات / عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي / ت. عبد الرحمن محمد عثمان 3 / 186 ط 1 / 1386 هـ المكتبة السلفية / المدينة المنورة . وتنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعات / علي بن محمد بن عراق الكفائي / ت. عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله محمد الصدي 2 / 70 ط 81/2 دار الكتب العلمية .

²²¹ من الرسالة 16 .

القلب من استعمال القليل قالوا: أو يورث الوسواس فلا يمكن معه زوال الشك ، وقد جربنا ذلك فصح انتهى²²² .

فائدة

قال بعضهم الوسواس بدعة أصلها جهل بالسنة أو اختلال بالعقل²²³ ، وقال مشايخ الصوفية ولا تعتر الوسوسة إلا صادقاً لأنها تحدث من التحفظ في الدين ولا تدوم إلا على جاهل ومهوس لأن التمسك بها من اتباع الشيطان هذا معنى كلامهم وهو واضح صحيح انتهى²²⁴ .

قال [أحمد زروق] ورابعها : تيا من الإناء للفعل أي جعل الإناء على اليمين إذا كان مفتوحاً لأنه أمكن في التداول ، فإن لم يكن مفتوحاً كالإبريق فيجعله على اليسار لأنه أمكن لسهولة التداول ، وصرح بعضهم باستحبابه وخامسها : الشفع أي الفعلة الثانية إذا أوعب بالأولى ، والتثليث في مغسلونا وأما المسوح فلا فضيلة في تكراره ، وظاهر كلامه أن الغسل في الثانية والثالثة معا فضيلة واحدة .

فكل واحدة منها جزؤها وهو الذي شهره في توضيحه ، وبه صدر الشارح بهرام وغيره في حل كلام المختصر، ثم حكى مقابله وقيل كل

²²² شرح زروق على الرسالة 93/1 .

²²³ المصدر نفسه أول الصفحة .

²²⁴ المصدر نفسه .

واحدة فضيلة ، ابن ناجي وهو المشهور ، ويحتمله كلام الناظم إلا أن العدد ،
يمنعه وقيل فيهما غير ذلك ، وهذا إذا أوجب بالأولى وإلا فالثانية هي
الأولى إذا أوجب ويزيد اثنين لأن المعتبر الغسلات لا الغرفات ، ويكره
الاقتصار على واحدة إلا للعالم ، وقيل حتى العالم لمكان الاقتداء ، وكذا
52 أ / الاقتصار على دون الغاية إلا لضرورة ونقل [أحمد زروق] عن
بعض العلماء أنه قال ينبغي للعالم أن يعتقد بوضوئه تحصيل الفرض في الجملة
والجوب بالثلاث كلها خوفاً من ألا يسبغ بالواحدة فيبطل وضوؤه انتهى .
وهذا في الوجه واليدين ، وأما الرجلان فهل هما كذلك يستحب
فيهما التثليث ولو حصل الإتياء بالأولى أو المطلوب الإتياء قولان مشهوران
ذكرهما في مختصره ، محلهما إذا كاتا غير تقيتين ، وأما إذا كاتا تقيتين فلا
خلاف أنهما كسائر الأعضاء .

سادسها : بدء بفتح الموحدة ، وسكون الدال المهملة وهمزة مضمومة ،
بالإضافة لقوله الميامن في الأعضاء المنفصلة على المشهور كاليدين
والرجلين إلا الوجه والأذنين مثلاً فلا يستحب ، يعني بشيء من ذلك على
يساره لخبر " إذا توضأ أحدكم فليبدأ بميامنه " ²²⁵ ولأنه عليه الصلاة والسلام
كان يعجبه التيامن في تنعله ، وترجله ، وطهوره وشأنه كله .
وسابعها : سواك بكسر المهملة وهو استعمال كل قلاع عود أو نحوه
للأسنان لإزالة الوسخ وينبغي أن يكون قبل المضمضة ليذهب بها ما يحصل

²²⁵ الذي أخرجه ابن ماجه : " إِذَا تَوَضَّأْتَ فَأَبْدِءُوا بِمِيَامِنِكُمْ " سنن ابن ماجه / كتاب الطهارة 396 .

به من الأذى ، وفي الذخيرة يفعله مع الماء لأنه يخفف القلح وهو صفرة الأسنان ، وينبغي أن يكون برفق ولين والأفضل أن يكون بعود الأراك والأخضر لغير الصائم ، ويليه جريد النخل فإن لم يجد شيئاً فبأصبعه لأنه لم يرد التعب بالآلة ، وهل من اليمنى أو اليسرى قولان وله مواضع : منها هذا ، وإن لم يرد الصلاة ، وعند كل صلاة ، وإن لم يتوضأ إن بعدت منه ، وعند الفراغ من الطعام ، وعند الابتاه من النوم ، وفي كل حال يتغير فيه الفم ، ويكره السواك بعود الرمان ، والريحان لتحريكهما عرق الجذام ، وبالعود المجهول والقصب من حيث الجملة ، لجرحه اللثة ، وهي لحم الأسنان ، وبالسماز والحلفاء والمتنان²²⁶ .

ويستاك غرضاً في الأسنان وطولاً في اللسان ومن فوائده أنه يذهب 52 ب/ الحفر وهو ترقيع اللثة ، ويطيب الفم ، وينقي البلغم وتفرح له الملائكة ، ويرضي الرب ، ويواكب السنة ، ويزيد في حسنات الصلاة ويصحح الجسم ، ويزيد في الحفظ وينبث الشعر ، ويصفى اللون ويزكي الشهادة عند الموت ، عكس الحشيشة ، ويفصح اللسان ويسخط الشيطان ، ويشهي الطعام ويطيب النكهة ، ويقوي الباه .

قل وأكثر ما توجد الخصال في سواك الجوز وليتحفظ من بلع أوله لامتزاج ريقه بالدم ، والكلام فيما يتعلق به كثير فلا تطيل به ، فانظره إن تعلق لك غرض في ذلك .

²²⁶ نوع من النباتات .

وثامنها : قوله ونذب ترتيب مستنون أي سننه في نفسها فيقدم غسل يديه أولا ويليه المضمضة ثم الاستنثار فلو عكس لترك المستحب ، وزاد قوله ونذب للقافية .

وثاسعها : قوله أو ترتيب مستنونه مع بالسكون ما يجب أي مع فرائضه ، ابن رشد على الصحيح فلو غسل رجله ثم تمضمض لكان تاركا لترتيب السنة مع الفرض .

وعاشرها : بدء بالإضافة مسح الرأس من مقدمه على المشهور وحكى ابن رشد فيه قولاً بالسنية ، فلو بدأ بغيره فاتته الفضيلة ، قال في الرسالة وكيف ما مسح أجزاءه²²⁷ ، إذا أوعب رأسه والأول أحسن وهو البداية من المقدمة .

وحادي عشرها : تخليله أصابعاً بقدمه أي أصابع رجليه على المشهور من أقوال خمسة وخير في الرسالة ثم قال والتخليل أطيب للنفس²²⁸ والفرق بينهما وبين أصابع اليدين أن اليدين في حكم الطاهر بخلاف الرجلين قاله ابن العربي وفرق أيضا بأن شدة اتصالها صيرها كالعضو الواحد ، وصفة تخليها أن يبدأ في اليمنى بخصرها لأنه يمتد أصابعها 53 أ / ويختم بإبهامها ويكون ذلك من أسفل .

²²⁷ من الرسالة 19 .

²²⁸ من الرسالة 19 .

فائدتان

الأولى قال أهل المعاني²²⁹ : شرع الوضوء في أطراف الأعضاء تخفيفاً ، إذ لو وجب غسل جميعه لكان ذلك مشقة على العباد ، وبهن أيضاً يكتسب الخير والشر وقال ابن عباس شرع الاستنجاء لوطء حور العين وغسل اليدين إلى الكوعين للأكل من وموائد الجنة ، والمضمضة لكلام رب العالمين ، والاستنشاق لرائحة الجنة ، وغسل الوجه للنظر إلى وجه الله الكريم ، وغسل اليدين إلى المرفقين للأسورة ، ومسح الرأس للتاج ، والإكليل ومسح الأذنين لسماع كلام رب العالمين وغسل الرجلين للمشي في الجنة انتهى نقله يوسف بن عمر .

الثانية : قال [أحمد زروق] في النصيحة : إدمان الوضوء موجب لسعة الخلق والرزق ، ومحبة الحفظة ودوام الحفظ من المعاصي والمهلكات ، فقد جاء الوضوء سلاح المؤمن وهو مجرب انتهى .

ويستحب تجديده لكل صلاة إن صلى به فرضاً أو نفلاً على ظاهر المختصر وقد قال عليه السلام : " أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا

وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ وَاتِّظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَذَلِكَ الرِّبَاطُ²³⁰

يعني الحصن من العدو ، ويقال فضل الرباط والله الموفق لفضله وقد قال ﷺ : " مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ فَتَحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةَ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ " رواه مسلم²³¹ ونقله في الرسالة²³² ، وزاد ما استحبه بعض العلماء أن يقول في إثر الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين²³³ انتهى .

ثم قال : وكره للمتوضئ الزيد بمعنى الزيادة على الفرض الذي فرضه الشارع في الوضوء ، أي قدره وحدده ، فالفرض هنا بمعنى التقدير وهي 53 ب / لدى مسح ما زاد على الواحدة وفي الغسل ما زاد على ما حدد فيه وهو الثلاثة كما تقدم ، وكلام الناظم صريح في كراهة الرابعة وهو

²³⁰ أخرجه مسلم / ك . الطهارة 369 و الترمذي / ك . الطهارة 47 ومثله النسائي 143 وأحمد المكثرين 7678 ومالك / ك الصلاة 348 وعبارة فذلك الرباط رويت مرتين ورويت ثلاثا .

²³¹ بل أخرجه الترمذي / ك الطهارة 50 [ونص المخطوطة فيه اختلاف يسير والمثبت نص الترمذي] قال أبو عيسى : وَهَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ وَلَا يَصِحُّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْبَابِ كَيْدُ شَيْءٍ .

²³² من الرسالة 20 .

²³³ السبب الذي دعاه إلى اعتبار هذه الزيادة مستحبة ولم يجعلها من تمام الحديث لاضطراب سنده كما ذكر ذلك الثاني في شرحه للرسالة .

أحد قولين مشهورين ذكرهما في مختصره ، والآخر أنها تمنع الخبر :
[من زاد واستزاد فقد تعدى وظلم]²³⁴.

وهذا إذا تحقق فعل الثلاثة ، وأما إذا شك في غسلة ثلاثة أراد فعلها هل هي ثلاثة فيكون مأمورا بها أم هي رابعة فيكون منها عنها ، ففي كراهتها قولان ، فقل لا يغسل خوف الوقوع في المنهي عنه ، وقل يغسل لاعتبار الأصل العدم كركعة الصلاة ، وقال الكمال في حاشيته : والمعتمد أن يغسل لأن التثليث مأمور به ولم يتحقق قبل هذه الغسلة فيأتي بها انتهى .

[العاجز والناسي]

69 وَعَاجِزُ الْفَوْرِ بَنَى مَا لَمْ يَطُلْ * يَبْسُ الْأَعْضَا فِي زَمَانٍ مُعْتَدِلٍ
ذَا كَرُفَرَضِهِ طُولٍ يَفْعَلُهُ * فَقَطُّ وَفِي الْقُرْبِ الْمُوَالِي يُكْمِلُهُ
إِنْ كَانَ صَلَّى بَطَلَتْ وَمَنْ ذَكَرَ * سَنَّهُ يَفْعَلُهَا لِمَا حَضَرُ

وعاجز عن الفور بنى لكن لا مطلقا بل ما لم يطل وهو معتبر ببس الأعضاء المعتدلة بدليل قوله في زمان معتدل ، وانظر كما قال ابن دقيق العيد هل يعتبر الجفاف من آخر جزء الفعل المأتي به أو من أول الأعضاء ؟

وفهم من قوله عاجز أن الناسي ليس حكمه كذلك ، وهو كذلك فإن فرق طهارته ناسيا سقط عنه الفور وبني على ما تقدم منها بنية جديدة مطلقا طال أو لم يطل فإن بني بغير نية لم يجزه كما تقدم ، واستثنوا من ذلك من أمر بالبناء فنسي ، ثانيا فإنه يتدبى ولا يعذر بنسيانه ثانيا قاله [الثاني] .

ثم شرع في من ترك شيئا من وضوئه فقال : ذاكر فرضه غير النية لمعة أو أو عضوا مغسولا أو ممسوحا كما صرح به بعضهم ، وفي كلام بعضهم ما يفهم أن اللعة إنما تغسل وحدها مطلقا فانظره .

والمراد بعد نسيان كما هو ظاهر كلامه لأن محدث الذكر لا يكون إلا عن نسيان بطول الباء بمعنى مع أي مع طول يفعله أي المنسي فقط بنية 54 أ / لكمال الوضوء كما نقله الفيشي شارح العزية عن أبي الحسن ولا يعيد ما بعده .

وإن ذكر في القرب يفعله والموالي له يكمله معه أي يفعله ثلاثا ، ويعيد ما بعده مرة ندبا ، وإن كان صلى قبل الذكر في الوجهين بطلت صلاته ، وأعاد أبدا ، لأن صلاته بلا وضوء وهذا إذا كان المنسي فرضا وأما من ذكر بعد نسيان سنته لا مطلقا ، بل المراد كما قال ابن بشير السنة التي إذا تركت لم يؤت في محلها بعوض كالمضمضة ، والاستنشاق ومسح داخل الأذنين والترتيب فإنه يفعلها لما حضر وقته من الصلوات ، ويستقبل ولا يعيد ما مضى ، ولأما بعدها للترتيب لأنه مستحب كما تقدم ، ولا فرق

في ذلك بين الطول والقرب ، وأما السنة التي عوضت في محلها كغسل اليدين قبل إدخالهما الإثناء ، ومسح الرأس عامدا من المؤخر إلى المقدم فلا تفعل لأن محلها قد حصل فيه الغسل والمسح ، هذا حكم الترك في المسألتين نسيانا كما هو ظاهر كلامه .

وفهم منه أن العمد لا يكون حكمه كذلك ، وهو كذلك فإن ترك شيئا من وضوئه عمدا فإن كان فرضا ورجع إليه بقرب فيفعله مع ما بعده بغيرنية استصحابا للأولى ، وفي [الثاني] على المشهور ، ويعيد إن صلى ، وهذا على وجوب الموالاة ، وأما على سنيها ففيه ما في تاركها عمدا . وإن رجع عن بعد بطل وضوؤه لإخلاله بالموالاة عمدا اختيارا ، ومثله العجز .

وإن كان المتروك سنة فإنه يفعلها لما يستقبل ويعيد الصلاة في الوقت استحبابا على المشهور عند ابن الحاجب ، وقيل أبدا ونحوه في المدونة والإرشاد ، وظاهر كلام المختصر خلافه وهو أنه لا فرق بين العمد والنسيان ، والفرق بين سنن الوضوء إن تركها لا يبطله على المشهور ، وبين سنن الصلاة فإن من ترك منها سنة عمدا بطلت صلاته على أحد قولين مشهورين ، والآخر لا بطلان ولا سجود ، هو أن الصلاة مقصد والوضوء ، 54 ب / وسيلة ، فهي أشرف ولهذا يقتل تاركها ، فسنتها أعظم حرمة من سنن الوضوء قاله الشارح مساحي المسمى عند بعضهم بمجهول الجلاب .

تنبيه

قال [التائي] اختلف في من أتى بمفروض الوضوء ومستنونه من غير تمييز لأحدهما على الآخر ، هل يجزيه أو لا تقبل شهادته ؟ قولان ، وأما من فعله معتقدا فرضية جميعه ولم يفرق بين فرض ولا سنة ، ولم يعلم ما ينويه إن أخل ببعض أجزائه ، فحكى القرافي عن الأشياخ بطلان صلاته ، قال وحديثه باق عليه ، وكذلك الحج ، والصوم ، وسائر العبادات ، وهو في جميع ما فعل آثم عاص لله ورسوله ، قال وليس في ذلك بين أهل العلم خلاف إذ فائدة معرفة الفرض من السنن تباين الأحكام فمن أسقط فرضا من عبادته بطلت عليه إذا لم يجبره إن أمكنه جبره بخلاف ترك الفضيلة فإنه لا يبطل الفعل ولا يلزمه الإيجاب بل لو جبرها أو أتى بها في غير محلها من الصلاة بطلت انتهى وكان شيخنا سيدي إبراهيم يقول من أخذ وصفها عن صالح أجزأه وصحت صلاته ونحوه [لأحمد زروق] قائلا وهو أنه يؤخذ من الرسالة فإنه ما ذكر إلا الصفة قال [علي الشاذلي] وهو الصحيح ، وقيل تبطل ولذا قال بعضهم حاجتنا إلى معرفة الأحكام أكبر من حاجتنا إلى معرفة الصفة انتهى .

[نواقض الوضوء]

ولما أنهى الكلام على الوضوء شرع في نواقضه وهو ترتيب حسن

فقال :

72 فصل نواقض الوضوء ستة عشر * بول وريح سلس إذا تذر
وغائط يوم ثقيل مذي * سكر وإغماء جنون وذئ
لمس وقبلة وذا إن وجدت * لذة عادة كذا إن قصدت
إطاف امرأة كذا مس الذكر * والشك في الحدث كفر من كفر
ويجب استبراء الأخبين مع * سلت وتر ذكر والشدة دغ
وجاز الاستجمار من بول ذكر * كعاط لأمأ كبيراً تشر

فصل نواقض جمع ناقض لأن فاعلاً إذا لم يكن وصفاً لمذكر عاقل جاء
جمعه على فواعل قياساً كجارج وجوارح وطالق وطوالق ، وغلط فيه
كثير فعده مسموعاً وليس كذلك قاله في شرح الكافية ، وناقض الشيء
وتقيضه مالا يمكن جمعه معه ، وتعير الناظم بالنواقض أولى من تعير غيره
بالموجب ، لأن الناقض لا يكون إلا متأخراً عن الوضوء ، بخلاف الموجب
55 أ / فإنه قد سبق ، وأيضاً فإن الناظم لما ذكر الوضوء حسن منه أن

يسمي ما يذكره بعده ناقضا ، ولو سماه موجبا أو سببا باعتبار ما يفعله من الوضوء لصح ، والأمر قريب ، وكل سهل ، وهي : أحداث وأسباب وخارج عنهما ملحق بهما .

فالحديث ما نقض بنفسه كالبول ونحوه ، والسبب ما كان ناقضا بغيره ، أي مؤديا إلى خروج الحدث كالنوم فإنه مؤد إلى خروج الريح ، والخارج عنهما كالردة والشك في الحدث ، وهي عند الناظم سنة عشر ناقضا ، يعني باعتبار مجموعها من الأحداث والأسباب ، وما يتوول إلى الأحداث كالردة والشك في الحدث ، باعتبار تنوع زوال العقل إلى أربعة أوجه ، نوم ، وإغماء ، وسكر ، وجنون .

وقد خللها الناظم بعضها ببعض بحسب ما سمح له النظم فقال : مبتدئا بالبول لكثرة تكرره ، بول وهو من الأحداث كالذي بعده وهو معروف .

وثانيها ريح مطلقا خرج بصوت أو بغير صوت وهذا إذا كان خروجهما كالغائط معتادا من المخرج المعتاد على سبيل الصحة والاعتیاد فلا ينتقض بالحصاء والدود ولو مبتلئين على المشهور ، وقيده بعضهم بما تولد من البطن ، أما إذا ابتلعه فإنه ينتقض الوضوء على المشهور ، وكذلك الريح الخارج من القبل لأنه غير معتاد ، والمراد بالمخرج المعتاد القبل والدبر ومثلها الثقب تحت المعدة إذا انسد المخرجان ، أما إذا لم ينسدا ، أو كانت الثقب فوق المعدة انسدا أم لا فقولان في كل من الثلاث صور ،

بالنقض وعدمه ، وحكى هذا في توضيحه عن ابن بريزة والذي يظهر من كلام صاحب الطراز عدم النقض وأنه الجاري على المذهب قاله الحضيبي في شرحه على المختصر .

وثالثها سلس يفتح اللام ونكره ليعم البول وغيره ، لكن لا مطلقا ، بل 55 ب / مقيد بما إذا ندر بالبدال المهملة ، أي قل زمان إتيانه ، بأن فارق أكثر [الوقت] لعدم المشقة حينئذ ، كسلس المذي إذا قدر على رفعه بمداواة أو تسر²³⁵ أو تزويج ، وفهم من كلامه أنه إذا لم يقل²³⁶ فلا ينقض به وهو كذلك وهو صادق بصورتين ، الأولى : أن يساوي زمن إتيانه زمن انقطاعه ، الثانية أن يلزم أكثر لكن يستحب له في الصورتين على المشهور كما قاله [الخطاب] وغيره ، وقيل يجب في الأولى وشهرة بعضهم ، ومحل الندب في الثانية إذا لم يشق عليه الوضوء في الثانية لبرد ونحوه وإلا فلا يندب . فتلخص من كلامه منطوقا ومفهوما أن للسلس أربعة أحوال وهي طريقة المغاربة ، وأما طريقة العراقيين فيستحب مطلقا بغير تفريق ، قال في التوضيح وهذا التقسيم لا يخص حدثا دون حدث ، وحيث استحب له الوضوء فيستحب له غسل فرجه قياسا عليه وقيل لا ، لأن النجاسة أخف من الحدث .

²³⁵ معناه أخذ جارية حينما كان الرقيق موجود .

²³⁶ بمعنى أنه يستمر أغلب الوقت .

ورابعها : غائط وهو معروف من الأحداث إذا خرج معتادا من المخرج المعتاد كما تقدم .

تنبيه

بول الآدمي وعذرتة نجسة مطلقا ذكرا أو أنثى صغيرا أو كبيرا أكل الطعام أم لا ، ول بعضهم في ذلك تفصيل يطول بنا فانظره .
ويعفى عن توب مرضعة تجتهد في التحفظ من بول الصبي ، ولا يستحب لها إعداد توب للصلاة .

وكذلك بول المحرم ولو حمار وحش إذا دجن لأنه حينئذ محرّم الأكل ،
56 أ / وكذا بول المكروه ، ويدخل فيه بول الوطواط والفار / حيث أكلا النجاسة وإلا فلا لأنهما حينئذ مباحان قاله الخرشي في شرحه²³⁷ .

وخامسها : نوم ثقيل سواء كان طويلا أو قصيرا ، الأول اتفاقا والثاني على المشهور ، ويتلخص من كلامه منطوقا ومفهوما أربعة أحوال وهي طريقة اللخمي عن المذهب .

²³⁷ الخرشي على خليل 85/1 ط صادر . المؤلف يعني أن الآدمي ومحرم الأكل فضلاتهما نجستان أما مباح الأكل ومكروهه فمباحان إلا إذا أكلا النجاسة وهذا ما ذكره الخرشي .

تنبيهات

الأول من علامة النوم الثقيل أن تنحل حبوته أو يسيل لعابه أو تسقط السبحة مثلاً من يده أو يتكلم من قرب منه ولم يشعر بشيء من ذلك فإن اتبه فذلك هو الخفيف .

الثاني قال [أحمد زروق] : من ستن النوم كونه على الشق الأيمن كالمحدد مستقبلاً واضعاً كفه الأيمن تحت خده وكفه الأيسر على فخذه الأيسر ثم يقرأ المعوذتين والإخلاص ثلاثاً ثلاثاً وينفث في يديه ثم يمرهما على ما أقبل من جسده ويدعو بما صح من قوله عليه السلام : " باسمك اللهم وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعه الخ²³⁸ .
وإن قرأ : ﴿ وَاللَّهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾²³⁹ إلى ﴿ يَعْقِلُونَ ﴾²⁴⁰ لم يفلت القرآن من صدره .

وفائدة النوم اعتدال الخلق ونقي الوسواس وغير ذلك ، قيل ولا ينبغي أن يزداد منه على ثمان ساعات ، فإن ذلك يورث بخار الفم ونحوه ، ولا ينقص منه فإنه يورث اليبس وعلا آخر .

²³⁸ بهذا اللفظ لم أعتز عليه وقريب منه ذكره محمد ناصر الدين الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته

409/1 ط2 المكتب الإسلامي بيروت 1408 .

²³⁹ - [البقرة: 163] .

²⁴⁰ - [البقرة: 164] .

ونوم ما بعد الصبح منهي عنه إلى طلوع الشمس فإنه يورث الكسل ويقوي البلغم ويضيق الخلق ، والرزق على ما ورد إلا لمن اتصل طهره ، والنوم بعد العصر يوجب الأخلاط والبله ، وربما أدى إلى العته ، والنوم ما بين العشائين دعا على فاعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأن لا تنام عيناه فقل إن ذلك يؤدي إلى ترك العشاء أو إخراجها عن وقتها ، ونوم آخر الليل بعد قيام وسطه يفتح البصيرة وينور القلب ، وكذلك نوم القائلة يزيد في العقل وهو كالسحور لقيام الليل و " ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ نَامَ لَيْلَهُ 56 ب / حَتَّى أَصْبَحَ قَالَ ذَاكَ رَجُلٌ بَالَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ أَوْ قَالَ فِي أُذُنِهِ " ²⁴¹ انتهى كلام [أحمد زروق] .

وسادسها : مذبي بالذال المعجمة الساكنة والياء المخففة وهو من الأحداث قال في الرسالة : " وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالإعطاء عند الملاعبة أو التذكر " ²⁴² يعني حين يقع بين الرجل وزوجته فيجب منه الوضوء مع غسل الذكر كله على المشهور ، ولا تقض بمجرد الإنعاض ، واختلف هل يقتصر في غسله إلى نية ؟ قولان ، شهر شيخنا في تقريره الثاني ، وصرح بعض الإخوان بتشهير الأول دون الثاني فانظره ، وإذا قلنا يغسل الجميع فاقصر على محل الأذى ، أو قلنا بوجوب النية فلم ينو

²⁴¹ البخاري / ك بدء الخلق 3030 .

²⁴² من الرسالة 14 .

وطال ، فهل تبطل صلاته أو لا أو يعيد في ما قرب كاليومين ؟ قال شيخنا في تقريره على المشهور إنها صحيحة فانظره .

وسابعها : سكر بجلال أم لا وهو من الأسباب ، والمراد به من يصير طافحا قد ذهب عقله فلم يميز بين الذرة والفيل ، وأما النشوان فلا وضوء عليه قاله بعضهم ، وفي شرح الجزولي للرسالة أن السكر يجب منه الوضوء طافحا أو نشوانا ونحوه ، قال [أحمد زروق] في العجالة وسواء كان سكره بجلال أم مجرام .

وثامنها : إغماء وهو من الأسباب أيضا ، وهو مرض يصيب العقل فيذهبه وقيل غاشية .

تنبيه

إذا حصل للمتوضئ هم كثير أذهب عقله فلا وضوء عليه على المشهور ، وقال ابن نافع يتوضأ ، وذكر يوسف بن عمر أن من أخذه الوجد حتى غاب عن إحساسه لا وضوء عليه ، لأنه لم يذهب عقله انتهى .

نقله [التتائي] وسواء طال أم لا . وتاسعها : جنون وهو من الأسباب أيضا وسواء كان بصرع أم لا ، والمذهب أنه لا غسل عليه مطلقا ، وقيل إن طال مقامه كالיום واليومين اغتسل لأن الغالب منه خروج المني .

57 أ / الشافعي ما جن إنسان إلا أنزل .

وعاشرها : ودي بالدال المهملة الساكنة وهو من الأحداث قال في الرسالة : " وهو ماء أبيض خاثر يخرج بإثر البول يجب منه ما يجب من البول " ²⁴³ انتهى .

وحادي عاشرها : لمس باليد ولو لظفر أو لشعر أو حائل ، قيل مطلقا وهو المذهب ، وقيل إن كان خفيفا .

وثاني عاشرها : قبلة على غير فم أو فرج ، وأما عليهما فالنقض مطلقا من غير تفصيل ، وإن بكره أو استغفال إلا أن تكون لوداع أو رحمة فلا نقض ، ما لم يجد لذة في الكبيرة غير المحرم ، وأما المحرم فلا لذة به على الأصح ، إلا أن يكون فاسقا ، وأما على صفحتي الخد والتدين فكالملاسة على ما في شرح [أحمد زروق] أورده اللقاني على العشماوية ، وسمعت من بعضهم أن القبلة على سطح الخد كهي على الفم ، وأظن أني رأيته منصوصا ولم أتحققه الآن فأنظره واعلم أن للفقهاء هاهنا ألفاظا ، لمسا ، وقبلة ، ومباشرة ، ومسا ، فمطلق التقاء الجسمين يسمى مسا ، ثم إن كان بالجسد سمي مباشرة ، وإن كان بالفم على وجه مخصوص سمي قبلة ، وإن كان باليد سمي لمسا ، لأن اليد هي التي يلمس بها في الغالب انتهى ذكره بعض شراح الرسالة .

والقبلة بضم القاف بمعنى التقبيل ، وهي : كالتي قبلها من الأسباب ، والمراد بالملاسة مادون الجماع ، على ما فسر به جماعة من الصحابة

والتابعين ومالك وأصحابه ﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾²⁴⁴ قاله [علي الشاذلي²⁴⁵] وذا أي النقض بهما لا مطلقا ، بل إن وجدت لذة عادة لم يقصدها قال بعضهم اتفاقا وحكى التلمساني قولاً بعدم النقض ، وخرج بالعادة المحرّم والصغيرة التي لا تشهى فإن اللذة بها غير معتادة ، وكذا إن قصدت اللذة ولم يجدها على المشهور ، ومن باب أولى إذا قصد ووجد فالنقض اتفاقا ، وأما إذا لم يقصد ولم يجد فلا وضوء عليه .

فتلخص من كلامه منطوقا ومفهوما أن الأقسام أربعة ثلاثة ينتقض 57 ب / فيها الوضوء إما اتفاقا ، وإما على المنصوص ، وواحدة لا تنقض فيها ، وقد علم ذلك ، وهذا كله في اللامس ، وأما الملموس فإن بلغ والتذ توشاً ، وإلا فلا شيء عليه مالم يقصد اللذة فيصير لامسا انتهى نقله [علي الشاذلي] عن الفاكهاني ، والظاهر أن لمس النساء بعضهن لبعض ناقض إذا حصلت اللذة ، وكذا الفساق انتهى .

وثالث عشرها : إطاف امرأة ، وهو والذي بعده من الأسباب التي تنقض الوضوء ، ومعناه أن تدخل إصبعها بين الشفرين وهما جانباً الفرج ، وفهم منها أن مسها لفرجها دون إطاف لا ينقض ، وهو كذلك على رواية ابن أبي أويس²⁴⁶ ، وروى علي بن زياد الوضوء باللمس مطلقا ألفت أم لا

²⁴⁴ - [المائدة: 6-7] .

²⁴⁵ كناية الطالب الرباني 1 / 113 .

²⁴⁶ هو : إسماعيل بن أبي أويس من أصحاب مالك وابن أخيه وصهره على ابنته توفي سنة 227 أظن / طبقات الفقهاء 149 .

واستظهره في التوضيح ، والرواية الثالثة عدم النقض مطلقا قال [علي الشاذلي] وهو مذهب المدونة وصححه عبد الوهاب انتهى .
 وصدر به في المختصر مع استظهاره في التوضيح لرواية ابن زياد قال [التائي] لأرجحيته عنده انتهى ، قاله الحضيبي في شرحه وهو المشهور .

ورابع عشرها : قوله كذا أي كما ينقض مس المرأة فرجها كذلك ينقض مس الرجل للذكر المتصل به ولو خنثى مشكلا سواء مس عمدا أم سهوا من الكمرة أو من غيرها ، التذأم لا ، قصد اللذة أم لا ، خلافا لمن قيد بذلك إذ الخلاف فيه ضعيف لا يقوى قوة الخلاف في مس المرأة ، ولهذا حملنا التشبيه بالإشارة على النقض فقط لا على الخلاف ، ولا عليهما معا ، ويحتمل عود الإشارة لجميع ما ذكر ، وظاهر كلام الناظم أن مسه ينقض بأي عضو كان قال [علي الشاذلي] وهو مذهب العراقيين ، والمشهور أنه لا ينقض إلا مس بياض الكف ، أو بياض الأصابع أو بجنبها . ولو بأصبع زائد مساو للأصابع في التصريف والإحساس انتهى .

وسياتي للناظم التصريح بذلك في الغسل ، وبه استغنى عن التقييد 58 أ / هنا ، وهذا كله إذا كان مسه بغير حائل ، وأما عليه ففيه تفصيل ذكره [علي الشاذلي] وهو إن كان كثيفا فلا نقض قولا واحدا وإن كان خفيفا فروايتان أشهرهما عدم النقض انتهى .

قال بعضهم وينبغي أن يستثنى ما وجوده كالعدم ، وقيل ينقض مطلقا قال ابن غازي ولمس موضع الجب لا نقض فيه عندنا ، والجاري على أصولنا عدم النقض لعدم اللذة منه غالبا انتهى ومس ذكر غيره يجري على الملاسة ، وأما مس ذكره مقطوعا لا أثر له في النقض كمس الدبر والأثتين على المشهور ، وعن ذلك احتزنا بقيد الاتصال .

فائدة

فإن قيل فما السر في أمر الشارع ﷺ بالتطهر من هذه فالجواب كما في البواقيت : " لما كانت هذه النواقض من لازمها سوء الأدب مع الله تعالى ، والغفلة عنه ، وكان ذلك مضعفا للبدن والقلب حتى ربما ألحقه بالمرضى ، أمرنا الشارع ﷺ وأتباعه المجتهدون بالتطهر بالماء المطلق المنعش للبدن ، وأمرنا بالتنزه عن كل شيء تولد من الأكل والشرب ، وحرموا علينا الصلاة ونحوها مع وجوده حتى تطهر بالماء أو التراب " ²⁴⁷ انتهى .

" فإن قيل فلم لم يتفق العلماء على نجاسة فضلات الآدمي كلها ، من مخاط وبصاق ، وعرق إبطه تولده كله من الأكل ؟ .

فالجواب إنما لم يتفقوا على ذلك لحفة القبح والقذر فيها وبعدها عن صورة الطعام والشراب بخلاف البول والغائط لأنهما يشبهان غالباً لون أصليهما انتهى من اليواقيت ²⁴⁸.

وخامس عشرها : الشك المستمر في حصول الحدث بعد طهر علم ، ومن باب أولى إن شك فيهما ، وسواء كان في صلاة أم لا ، وكذلك إذا تيقنهما وشك في السابق منهما فإنه يتدنى الوضوء على المشهور ، وهذا كله إذا لم يكن موسوساً ، وهو من كثرت عليه الشكوك ويعتريه الوسواس والا فلا وضوء عليه ، وقيل يبي على أول خاطره لأنه بالخاطر الأول شبيه 58 ب / بالعقلاء ، ولو حصل للمتوضئ شك في أثناء صلاته هل أحدث قبل دخوله فيها أم لا ، وتماذى على صلاته ثم تبين له الطهر فيها أو بعد فراغها لم يعد صلاته ، وأما لو شك قبل دخوله فيها فلا يدخلها إلا بطهارة متيقنة ، لما في المختصر .

وسادس عشرها : كهر من كهر بالله تعالى بعد وضوء نعوذ بالله من ذلك ، ثم رجع للإسلام قبل أن يحصل له ما ينقض وضوءه فإن وضوءه ينقض على المشهور ، ولأن الردة أبطلت عمله لقوله تعالى مخاطباً نبيه ﷺ ويريد غيره ﷺ ﴿ لَيْسَ أَشْرَكَكَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ ²⁴⁹ ومن جملة الوضوء والله أعلم .

²⁴⁸ اليواقيت 62/2 .

²⁴⁹ - [الزمر: 65] .

ويجب استبراء باستقراغ الأخبثين بالمثلثة يقرأ بنقل حركة الهمزة للساكن قبلها للوزن وهو البول والغائط مع بالسكون للوزن سَلت ذكر ، وشر ذكر فسلت مضاف لمثل ما أضيف إليه نثر والشك مفعول مقدم بقوله دع أي أترك الشد والنثر بالمتناة الفوقية .

ودليل وجوب الاستبراء حديث القبرين²⁵⁰ ، وقوله ﷺ إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْتَرْ ذِكْرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ²⁵¹ أي يجعله بين السبابة والإبهام يمرها من أصله إلى كمرته ، رواه ابن المنذر ، أي مرا خفيفا لأن التشديد في ذلك يضر بالحل ، ويرخي المتانة ، وربما أبطل الإنعاط ، وأضعفه ، وهو من حق الزوجة ، ولا يتقيد بالثلاث لأن أمزجة الناس مختلفة قال [أحمد زروق] وقد جرب لقطع البول أن يمر أصابعه بين السيلين فإنه يرفع الحاصل ويمنع الواصل انتهى .

وليس عليه أن يقوم ويقعد ويتحنح ، ولكن يفعل من ذلك ما يراه في حينه كافيا .

اللخمي مَنْ عَادَتِهِ احْتِبَاسُ بَوْلِهِ فَإِذَا قَامَ ثُمَّ نَزَلَ مِنْهُ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ وَيَقْعَدَ انتهى .

قال ابن الحاجب : والاستبراء هو استخراج ما في المحلين من أذى ، وفي التوضيح استخراج ما في المخرجين .

²⁵⁰ انظر البخاري / ك الوضوء 209 .

²⁵¹ سنن ابن ماجه / ك الطهارة 321 وهذا الحديث ذكر في المخطوطة مبنيا فأكمته .

تنبيه

59 أ / قال بعض العلماء إن البول في الماء الراكد يورث النسيان ، والبول في المستحم يورث النسيان ، والوسواس ، وحصر البول يورث الحصى . وقوة النتر تورث الاسترخاء مع علل أخرى ، وحصر الغائط يورث القولنج ، والبصق على رؤوس الخلائق يورث سوس الأسنان ، والنظر إلى البارز من المخرجين يذهب بنور الوجه ، قاله [أحمد زروق] في شرح الوغليسية وقال قبله بيسير والكلام في الخلا يورث الصمم انتهى .

فرج

اعلم أن كثيرا ²⁵² من الناس لا يحسن الاستبراء وهذا لا يصلى بما يحاذي فرج غير عالم بحكمه ، ولا بلباس كافر بخلاف نسجه لأنه محمول على الطهارة كعمل الصنّاع ، ونسج المرضع التي ترضع ولدها ، والحالبة للبن ، والماخضة والجامعة للزبد من القربة ، والساقية للماء ، والخادمة للطعام والمغربة ، كل ذلك محمول على الطهارة ، حتى يظهر خلاف ذلك متحقق انتهى نقله [الخطاب] عن الزناتى ، وكذلك لا يصلى بما ينام فيه مصل آخر إذا كان معدا لذلك على ظاهر المختصر ، بخلاف صاحبه فيجوز له مطلقا إذا كان متحفظا ولا ثياب غير مصل ، إلا ما كان على رأسه فلا

بأس به ما لم يكن ممن يشرب الخمر ، ومثله يقال في ما قبله لعدم توقيه من النجاسة ، فثيابه محمولة على النجاسة ، كثياب النساء لأن غالبهن لا يصلي نص عليه اللخمي .

قال [أحمد زروق] والتوب المشتري من السوق معتبر بصاحبه ، فإن كان من أهل الدين وهو من لباسه فلا يلزمه غسله ، وإلا اعتبر حاله انتهى .

ولما ذكر حكم الاستبراء ، وصفته شرع في الكلام على حكم إزالة ما على المخرجين من الأذى فقال : وجاز الاستجمار أي مسح المخرجين من الأذى بالحجر ونحوه بمعنى أنه يكفي بذلك عن الاستنجاء بالماء ولو مع وجوده على المشهور والاستنجاء بالماء أفضل ، من بول ذكر لا امرأة فلا 59 ب / يكفي فيه الاستجمار / ولا بد فيه من الاستنجاء بالماء أيضا وهو متعلق بما قبله ومن كفائط لكن لا مطلقا بل لأما كثيرا اتشر على المخرج ، وأما المنتشر كثيرا فلا بد فيه حينئذ من الاستنجاء بالماء كالمني والحيض والنفاس وبول المرأة والمذي يغسل ذكره كله منه .

وحقيقته إزالة النجاسة الخارجة من المخرجين أو من أحدهما بالماء المطلق عن ظاهر المحل الذي خرجت منه ، أو قطع الشك باليقين ووجدان الحروشة بعد اللين ، ومفهوم كثيرا أنه إذا كان قليلا ليس حكمه كذلك ، وفيه قولان فقليل يكفي الاستجمار ، وقيل يتعين الماء قال في

الرسالة : " ومن استجمر بثلاثة أحجار يخرج آخرهن نقيا أجزاءه " ²⁵³

انتهى .

قال الجزولي وهل المطلوب الإتياء من غير تعيين عدد أو العدد مع الانتقاء ؟ ، وعلى الثاني فهل لابد من ثلاثة لكل مخرج ، وهل لابد من إمرارها على جميع الموضع أولكل جهة واحد والثالث للوسط قولان من شرحه على الرسالة ، ويستحب الجمع بين الماء والحجر ، ويبدأ بالحجر لأن البداية تزيل العين ، وتصون اليد عن مباشرة النجاسة ، وبعد ذلك الماء يزيل الأثر وذلك من مكارم الأخلاق ، وقد مدح الله قوما يفعلون ذلك بقوله ﴿رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ ²⁵⁴ .

فإن أراد المكلف الاقتصار على أحدهما فليكن الماء ، لأنه أطيب وأطهر وأحب إلى العلماء وأفضل من الحجر ومن جميع جواهر الأرض ، وآداب قضاء الحاجة كثيرة فلا نطيل فيها .

ولما أنهى الكلام على الطهارة الصغرى شرع في الكلام على الطهارة الكبرى فقال :

²⁵³ من الرسالة 17 .

²⁵⁴ [التوبة : 108] .

[باب الغسل]

78 فصل فَرْوَضُ الْغُسْلِ قَصْدٌ يَخْتَصِرُ * فَوَرَّ عُمُومِ الدَّلَالَةِ تَحْلِيلُ الشَّعْرِ
فَتَايَعِ الْخَفِيِّ مِثْلَ الرُّكْبَيْنِ * وَالْإِطْ وَالرُّفْعَ وَيَبْنِ الْإِلْيَيْنِ
وَصَلِّ لِمَا عَسُرَ بِالْمُنْدِيلِ * وَتَخَوُّهُ كَالْحَبْلِ وَالتَّوَكُّلِ

فصل هو الحاجز بين الشيئين فروض الغسل بفتح الغين وضمها والأول أفضل واختار ابن مالك الثاني قائلاً ولا يجوز ضم ثانيه تبعاً لأوله ، وإن أريد به الماء ضم أوله أو ما يغسل به كسر قاله [الثاني] دل على وجوبه الكتاب والسنة والإجماع ، فلا خلاف بين الأمة في وجوبه بشروطه ، فجاحده كافر بخلاف تاركه مع اعتقاد وجوبه ، وله فرائض وسنن ومستحبات .

قال الجزولي لا بد من معرفتها فمن لم يعرفها لا تجوز شهادته ولا إمامته ، ومن صلى خلفه يعيد أبداً كالوضوء والتيمم انتهى .
واختلف في عدده والذي اختاره الناظم كونها أربعاً :

فروض الغسل

أولها النية ، وعبر عنها بقوله قصد ووصفه بقوله يختصر أي يغلب حضوره عند ابتداء الغسل لأن المطلوب أن تكون النية مصاحبة للمنوي ، فلو قدمها بكثير أو آخرها مطلقاً فلا تجزيه ، وإن قدمها عن محلها بيسير فقولان ، ومن هنا اختلافهم في من مشى إلى موضع الطهارة ناوياً غسل الجنابة فلما شرع في طهره نسي النية فقال ابن القاسم²⁵⁵ .

تجزيه المتقدمة ، لأن ما قرب للشيء يعطى حكمه ، وقال سحنون يجزيه ذلك في النهر لافي الحمام لمظنة الطول ، ونقل القرافي قولاً بعدم الإجزاء فيهما أي في الحمام والنهر كما أشار إليه بعضهم ، وصفتها هنا كما تقدم في الوضوء نية رفع الحدث ، وهو هنا الأكبر أو استباحة ممنوع أو الفرض ، ولا أثر لقصد التبرد معها فلو حصل موجباً كالحيض والنفاس ، ونوتها أو أحدهما ناسية للآخر أجزأها ، وكذلك لو كانت ذاكرة لأحدهما ولم تخرجه كالوضوء ، وإن نوى الجنابة والجمعة أو قصد نيابة عن الجمعة حصلاً معاً، وإن نسي الجنابة أو قصد نيابة غسل الجمعة عن الجنابة اتقيا معاً كما في المختصر .

²⁵⁵ هو : عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة رحل إلى مالك وروى عن الليث وابن الماجشون وابن الحكم وغيرهم ، وروى عنه أصبغ وسحنون وابن المواز وغيرهم روى الموطأ عن مالك ، ولد سنة 132 وتوفي بمصر سنة 197 هـ / انظر : ترتيب المدارك / للقاضي عياض 3 / 244 ط 1 فضالة نشرته الأوقاف المغربية .

ثانيا : فور وهو الموالاة .

ثالثها : الدلك لجميع البدن بيده أو بخرقة أو استنابة كما يأتي مع صب الماء أو بعده ولو بعد انفصاله كما في [الثاني] ، وغيره ، فالمعية غير مشترطة لما عند ابن أبي زيد ، وابن الحاجب ، وهو الأصح انتهى 61 ب/ خلافا للقاسبي ، وفي حاشية الفيشي في قول المختصر : وذلك ولو بعد الماء ما نصه : أي وقبل انفصاله عن العضو لئلا يصير مسحاً انتهى .

رابعها : تخليل الشعر أي تحريكه لقول الرسول ﷺ "خللوا الشعر ، واتقوا البشر فإن تحت كل شعرة جنابة"²⁵⁶ ، وظاهره سواء كان خفيفاً أو كثيفاً رأساً أو لحية أو شارباً أو حاجباً أو هذباً أو إبطاً أو عانة أو غير ذلك كان مظفورا أم لا وهو كذلك في الجميع فلا يلزمه إلا جمعه وتحريكه ليدخله الماء ولا يلزمه نقضه لما في الرسالة²⁵⁷ والمختصر ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة لأنه مباح لهما ، وفي حله مشقة لا كما قيده [علي الأجهوري] بما إذا لم يكن قوي الشد وعليه خيوط كثيرة وإلا فلا بد

²⁵⁶ تصريف المؤلف في النص والمروي هو : " حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ وَحِيهِ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ مَحَتَ كُلَّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ فَاعْسِلُوا الشَّعْرَ وَأَتَقُوا الْبَشَرَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَسَّ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدَّثَ الْحَارِثُ بْنُ وَحِيهِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ وَهُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِذَلِكَ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ وَقَدْ تَقَرَّرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ / سنن الترمذي / ك الطهارة 99 وقال عنه أبو داود : " الْحَارِثُ بْنُ وَحِيهِ حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ سَنَّ أَبُو دَاوُدَ / ك الطهارة 216 .

²⁵⁷ من الرسالة 21 .

من نقضه ، وأما الخيط الواحد والخيطان فلا يجب نقضهما ولو تحقق عدم وصول الماء لما تحتها كما يظهر من مسألة الخاتم انتهى .

فإن كانت عروسا وفي رأسها طيب فإنها تغسله على ما أفتى به غير واحد ، وقيل لا تغسل بل تمسح عليه لأن في غسله فساد المال ، وضعف بأنه من السرف المنهي عنه ، وذكر [أحمد زروق] في شرح الرسالة عن شيخه أبي عبد الله القوري²⁵⁸ أنه قال إني لأفتي للنساء بالمسح على الحناء لأننا لو منعناهن منه لتركن الصلاة رأسا وإذا دار الأمر بين ترك الصلاة وبين فعلها على الخلاف فارتكاب الخلاف أولى فانظر ذلك انتهى²⁵⁹ .

قال [أحمد زروق] واختلف في موضع الوشم هل يرخص فيه أم لا لأنه حائل وهو مبني على تحريمه وغيره ، وهذا بعد الوقوع وأما ابتداء فلا شك أنه ينهى عنه ولا يجوز منه قليل ولا كثير لحديث ابن عمر رضي الله عنهما : " لعن الله الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة " متفق عليه وليس من الوشام ما يكون من الحرقوص بالحديدة ونحوها ، وذكر 62 أ / بعض الشافعية أن محل الوشام نجس لأنه دم عقد بما صبغ ولم أقف لأهل المذهب في ذلك على شيء مما يحكى عن الزناتي من إباحة الوشم في

²⁵⁸ هو أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد اللخمي المكاسي الأندلسي الأصل اشتهر بالقوري بفتح القاف وسكون الواو نسبة إلى بلد قريب من إشبيلية أخذ عنه ابن غازي له شرح على المختصر ولد سنة 804 وتوفي في ذي القعدة سنة 872 هـ / انظر شجرة النور الزكية 261 .

²⁵⁹ انظر شرح زروق للرسالة 124/1 .

بعض الوجوه مصادم للنص فهو صريح الخطأ وهكذا قال الشيوخ انتهى كلام [أحمد زروق²⁶¹] والحمد لله على خلاف العلماء فإنه رحمة للأمة ، وقد قال الشافعي رضي الله عنه : إن الله لا يعذب على فعل اختلف العلماء فيه انتهى .

" فإن قيل فلم وجب علينا تعميم البدن بالغسل عند خروج المني ، ولم يجب في الغائط مع أن المني دون الغائط في الاستقذار بيقين ؟ .

فالجواب كما في اليواقيت : إنما وجب علينا تعميم البدن في الغسل من الجنابة بخروج المني لأنه فرع أقوى لذة من أصله ، فما وجب تعميم البدن في ذلك إلا من حيث اللذة لا من حيث الاستقذار ، فإن الجامع لما كان يحس باللذة أنها قد عمت بدنه كله حتى أنه لا يكاد يتعقل شيئاً معها أمر بتعميم بدنه بالماء لينعشه من ذلك الفتور الذي حصل للبدن عقب خروج المني فكانت الغفلة عن الله تعالى فيه أكثر من الغائط والبول²⁶² انتهى .

ولما كان في البدن مواضع ينبو عنها الماء غالباً قال : مصدراً بالفاء المؤذنة بتسبب ما بعدها عما قبلها فتابع الخفي من الجسد الذي لا يسرع الماء إليه مثل طي الركبتين ، وما تحت الإبط ، وأسافل الرجلين ، وعمق السرة وما تحت المرفق ، وأصابع الرجلين وأخرى أصابع اليدين ، ومثل

²⁶¹ أنظر شرح زروق على الرسالة 2/ 379 .

²⁶² اليواقيت 2/ 61 .

الرفع بفتح الراء وضمها وهو باطن الفخذين ، وقيل ما بين الدبر والذكر ،
 قاله [علي الشاذلي] ومثل ما بين الأليتين بفتح الهمزة وسكون اللام أي
 المقعدتين كذلك يجب متابعة الشقوق ، والأعكان ، وجميع ما غار من
 البدن فيعمه بالماء ويدلك ولا يلزمه إزالة الأظفار ، بل يجمعها في وسط
 الكف ويغسلها فإن ذلك يكفيها كما تقدم ، ويحرك الخاتم والخرص والسوار
 62 ب / كما في نظم مقدمة ابن رشد قائلا إنها للطهر كالطوابع²⁶³ وفيه
 جواز ثقب الأذن للخرص وهو كذلك ، ويؤيده أن سارة حلفت لتمثلن
 بهاجر فخفضتها وثقبت أذنيها بأمر الخليل قاله الخرشي في شرحه للمختصر
 في باب العدة²⁶⁴ ، وذكر [أحمد زروق] في شرح الرسالة أن ثقب الأذنين
 محرم وهو مما عمت به البلوى وقد بالغ الغزالي وغيره في إنكاره ، وفي
 المدخل عن الإمام أحمد جوازه ، قال بعضهم وهذا الذي ينبغي أن يقلد لأن
 غيره مؤد إلى تحريم غالب الأمة بل كلها وهذا في حق النساء أما الرجال
 والصبيان فلا كلام في ذلك فهو راجع لقبح أمرهم عادة ومنعهم شرعا
 انتهى²⁶⁵ .

²⁶³ يشير إلى قول عبد الرحمن الرقعي ناظم مقدمة ابن رشد :

وحرك الخاتم في اغتسالك * * والخرص والسوار مثل ذلك

واحفظ رعاك الله ذا المخاب * * لأنها للطهر كالطوابع .

قال الثاني شارح النظم يحتمل أنه يريد بالطوابع الخاتم ، وهو التأثير في الطين [شمع الختم] ويحتمل أنه الدنس لأن
 الطبع بالفتح الصدا ، ويحتمل السجبة التي يجبل عليها الإنسان . / خطط السداد والرشد 477 .

²⁶⁴ الخرشي على مختصر خليل 148/4 .

²⁶⁵ شرح زروق على الرسالة 379/2 .

والحاصل أنه يتحفظ في غسله جهده قال في الرسالة : " وما شك أن يكون الماء أخذه من جسده عاوده بالماء وذلك بيده حتى يوعب جميع جسده " قال [علي الشاذلي] لأن الذمة عامرة لا تبرأ إلا بيقين إن لم يكن مستنكحاً وإلا كفاه ما غلب على ظنه انتهى ، وقال [أحمد زروق] ولا يتبع الوسواس لافي الماء ولا في الدلك ، ففي الخبر : " أن للموسوسين شيطاناً يسخر بهم يقال له الوهان فاتقوا وسواس الماء " ²⁶⁶ ، وأكثر ما يقع الوسواس من العجلة ، ثم أصلها جهل بالسنة أو خيال في العقل ولا تدوم إلا على جاهل ومن لم يتدارك صغيرها بالدفع وصل إلى كبيرها فهلك ولا دواء لها غير التساهل والتعامي عنها انتهى .

وصل لما عسر الوصول إليه بالمندبل ونحوه كالحبل والعصا والتوكيل
قال [أحمد زروق] ولا يجوز ذلك بحائط الجبس لأنه يعدمه ويؤذيه ولا بحائط الحمام لأنه لا يتقي ، وقال بعض الناس إنه يورث البرص والعياذ بالله انتهى .

فالترتيب بين اليد وغيرها واجب بمعنى أنه لا ينتقل للغير إلا عند العجز عن اليد كذا سمعته من شيخنا سيدي إبراهيم في تقريره مرارا وهو

²⁶⁶ حديث غير ثابت أنظر : الجامع المصنف / عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري 1 / 289 ط مؤسسة التغليف والطباعة طنجة 1407 هـ ، والكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي / محمد بن محمد الطرابلسي . ت . د . محمد محمود أحمد بكار / 1 / 146 ط مكتبة الطالب الجامعي / مكة المكرمة 1408 و العلل المتناهية / ابن الجوزي 1 / 576 والمغني عن الحفظ / عمر بن بدر بن سعيد الموصلي 1 / 195 ط دار الكتاب العربي 1407 هـ .

ظاهر نظم مقدمة ابن رشد ، وسيأتي ، وأما الترتيب بين الخرقه ونحوها
 63 أ / والاستنابة هل يجب أم لا ؟ : نظر في ذلك شيخنا كما هو مقيد
 عنه من تقريره ، وظاهر مقدمة ابن رشد الأول ، وظاهر كلام الناظم
 التخيير ولا بد من الإذن في التوكيل والضرورة وإلا فالمشهور عدم الإجزاء
 كما في الطخيني ونظم مقدمة ابن رشد ونصه :

ومن تكن قصيرة يده * يدك بالمنديل أو سواه
 والدلك لا يصح بالتوكيل * إلا لذي آفة أو عليل
 انتهى ، فإن تعذر ذلك كله سقط إلا أن يكون في محل العورة والنائب
 ممن يجوز اطلاعه عليها كزوجته ، وأمه فلا يسقط والله أعلم .
 ولما فرغ من الفرائض شرع في سنته فقال :

[سنن الغسل]

سُنُّهُ مَضْمُضَةٌ غَسْلُ الْيَدَيْنِ * بَدْءًا وَالِاسْتِنْشَاقُ ثَقْبُ الْأُذُنِ

سننه أربعة أولها : مضمضة واحدة على المشهور وهي إدخال الماء في الفم وخضخضته ومجحه من تمام السنة ، أو سنة مستقلة قولان للمتأخرين .

وثانيها : غسل اليدين إلى الكوعين مرة واحدة بدءاً أي في الابتداء قبل كل شيء بخلافه في الوضوء فإنه بعد الاستنجاء ، والحكم بالسنة متعلق بالقيّد وهو قوله بدءاً وأما نفس غسلها فواجب كما في [الثاني] قال ونحوه للبساطي وظاهر كلام الشارح بهرام²⁶⁷ وغيره أن غسلها أولاً سنة ثم يغسلهما للجنازة بعد ذلك انتهى .

وثالثها : الاستنشاق مرة وهو جذب الماء بأنفه ونفسه ، ولم يعد الاستنثار تبعاً للشيخ خليل وعده غيره .

²⁶⁷ هو بهرام هو الشيخ تاج الدين أبو البقاء بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمرو الدميّري حامل لواء المذهب المالكي بمصر أخذ العلم عن الشيخ خليل بن إسحاق وعنه أخذ الأقفهسي والبساطي وغيرهما ، له تأليف مفيدة منها ثلاثة شروح على مختصر شيخه اشتهر منها الوسيط وله شامل حاذى به مختصر شيخه ، كما شرح ألفية ابن مالك والإرشاد وشرح مختصر ابن الحاجب وله الدرة الثمينة حوالي ثلاثة آلاف بيت .

ولد سنة 724 هـ وتوفي سنة 805 . // اظهر شجرة النور الزكية 239 ، واليباج المذهب 101 ونيل الابتهاج بتطريز الديباج 101 وشذرات الذهب 49/7 .

ورابعها : مسح ثقب الأذنين وهو الصماخ الداخل في الرأس والمراد به الذي يدخل فيه طرف الأصابع فيشمل الثقب وما قاربه لاما يمسح رأس الإصبع لأن إدخال الماء له يورث الصمم ، وأما ما عداه من باطنها وجميع ظاهرهما فواجب كغيره من ظاهر الجسد ، ويتبع تجعيدهما وتكسيهما . قال [أحمد زروق] أنظر هل مع الرأس أم مع غيره أو وحدهما لم أر في 63 ب / ذلك نصا ، والذي أفعله أنا الإفراد تبرئة من الشك . انتهى من شرحه على الوغليسية .

[مندوبات الغسل]

82 مَدْوِبَةُ الْبَدءِ يَغْسِلُهُ الْأَذَى * سُمِيَّةٌ تَلِيَتْ رَأْسَهُ كَذَا
تَقْدِيمُ أَعْضَاءِ الْوَضُوءِ قَلَّةٌ مَا * بَدْءٌ بِأَعْلَى وَيَمِينٍ خُذُهُمَا

ثم شرع في الفضائل فقال : مندوبه أي مستحبات الغسل سبعة ، أولها البدء بالموحدة وسكون الدال المهملة مهموز يغسله الأذى وهو النجاسة عن الجسم حيثما كانت من الجسم والمراد بعد غسل يديه فالبدء هنا إضافي بعد غسل اليدين حقيقي وذلك ليقع الغسل على أعضاء ظاهرة ونحو هذا قول ابن الحاجب : والأكمل أن يغسل يديه ثم يزيل الأذى عنه انتهى .

قال في توضيحه : مقتضاه لو غسل غسلة واحدة ينوي بها رفع الحدث وإزالة النجاسة مع ذلك أجزاءه ونحوه للحمي وابن عبد السلام وغيرهما انتهى .

وهو المشهور ، وقيل تجب الإزالة أولاً ويعيده بنية الجنابة وإن غسله بنية إزالة الأذى ثم لم يغسل بعد لم يحزه اتفاقاً انتهى ، وجمع بعضهم بين القولين بأن الأول إذا لم يتغير الماء ، والثاني بأن يتغير إذ لا بد من انفصاله عن العضو مطلقاً عند بعضهم وإلا لم يطهر قال [الثاني] وهو جمع حسن قال في الذخيرة يقع التداخل في الشريعة في مواضع :

الأول : الطهارة ، ثم قال وفي تداخل طهارة الحدث مع الخبث خلاف انتهى ²⁶⁸ .

ثانيها تسمية أي بسملة ، وهل يقول بسم الله فقط أو يزيد الرحمن الرحيم قولان لأن البسملة تقال فيهما .

ثالثها : ثلاث غسل رأسه فيغرف عليه بعد تخليله ثلاث غرفات لأنه عليه السلام كان يفعل ذلك فيغسله بهن ، ابن حبيب ²⁶⁹ لا أحب أن ينقص من الثلاثة ولو عم بواحدة ، فإن اجتزأ بها أجزأته وإن لم يعم بالثلاثة

²⁶⁸ انظر الذخيرة 310/1 .

²⁶⁹ هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي أصله من طليطلة ، روى بالآندلس عن صعصعة بن سلام والفري بن قيس ، ورحل سنة ثمان ومائتين فسمع ابن الماجشون ، ومطرقا ، وإبراهيم بن المنذر وابن أبي أويس وعبد الله بن عبد الحكم وغيرهم كثير . توفي ابن حبيب سنة 238 وقيل 239 / انظر الديباج المذهب / ابن فرحون / ت / د . محمد الأحدي أبو النور 8 / 2 وما بعدها . ط . دار التراث بمصر .

فإنه يزيد حتى يعم كما في [علي الشاذلي] والغرفة هنا ملء اليدين جميعا ،
وهل يعم جميعه بكل غرفة ، ابن ناجي وهو ظاهر الحديث وكلاهما نقله
64 أ / ابن هارون ويحتملها كلام الناظم كالمختصر والرسالة قال
[التائي] تبعا لابن ناجي والصواب الجزم بهذا الأخير قياسا على
الاستجمار في أحد القولين انتهى .

ويبدأ بغسل الجمجمة وهي مؤخر الرأس لينكمش الرأس وتنسد
المواضع التي يدخل معها الماء المضر / المؤذي وقد جرب في من يفعله فلا
تصيبه نزلة ولا يعمى بصره من الماء فافهم هذه الفائدة ونحوه في
[علي الشاذلي] قال والرأس مذكر ليس إلا .

رابعها : قوله كذا تقديم أعضاء الوضوء بحذف الهمزة للوزن تشريفا
لها وظاهر كلامه كالرسالة أنه يغسل ما حقه الغسل في هذا الوضوء ثلاثا
ثلاثا قال [علي الشاذلي] في كفاية الطالب وهو مصرح به في بعض النسخ
أي من الرسالة والمشهور أنه يغسله مرة بنية رفع حدث الجنابة انتهى .
وبه صرح في المختصر لأنه من الغسل ولا فضيلة في تكراره إذ لم يرد
فيه شيء .

قال في التوضيح اعلم أن الفرض في الغسل مرة وليس في الغسل شيء
يندب فيه التكرار إلا الرس قال البحيري في شرح اللمع ولعل ذلك لما يؤدي
إليه التكرار من استعماله كثيرا من الماء ولما يتضمنه من الحرج والمشقة
المرفوعين من الدين بخلاف الطهارة الصغرى إذ لا كثير مشقة هناك ثم إن

الفضيلة متعلقة بتقديمها وأما نفس غسلها فواجب إذ هي من جملة الذي يجب عليه غسل جميعه ، ونص اللخمي وغيره أنه ينوي بغسلها رفع الجنباء عنها ، وإن نوى الوضوء أجزأه ، فإن نوى به الفضيلة بطل غسله إلا أن يعيد غسلها بنية الجنباء قاله [أحمد زروق] وظاهر كلام الناظم أنه لو لم يتوضأ واغتسل لأجزأه ذلك وفاته المستحب وهو كذلك .

قال [علي الشاذلي] اتفاقاً فله أن يصلي بذلك الغسل من غير وضوء إذا لم يمس ذكره وهذا إذا كان الغسل واجباً وإلا فلا يجزئه عن الوضوء انتهى .

64 ب / لقول السيدة عائشة رضي الله عنها وأي وضوء أعم من الغسل وذكر ابن عبد البر في الاستذكار²⁷⁰ إجماع أهل العلم على أن الوضوء بعد غسل الجنباء لا وجه له انتهى ، وظاهر كلامه أيضاً أنه يكمل أعضاء وضوءه فيمسح رأسه وأذنيه ويغسل رجليه وهو كذلك وبه صرح في المختصر قال [التائي] سواء كان الموضع وسخاً أو نظيفاً على المشهور ، وقيل يؤخرهما مطلقاً وعليه فهل يمسح رأسه أولاً ؟ في ذلك روايتان ، وقيل إن كان الموضع طاهراً قدمها وإلا فلا ، وفي الرسالة قول رابع بالتمييز إن شاء قدم غسل الرجلين وإن شاء أخرهما لآخر غسله يجمع ذلك فيهما لتعام وضوئه وغسله ، ودليل المشهور وهو تقديمها مطلقاً لما في الموطأ أنه

²⁷⁰ انظر : الاستذكار / أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر / ت د . عبد المعطي أمين قلعجي 3 / 61

ط 1 / مصر 1993 الناشر دار قتيبة ودار الوعي .

لما في الموطأ أنه ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة توضأ وضوء الصلاة الحديث²⁷¹.

فظاهره أنه كمل وضوءه قاله [علي الشاذلي] وذكر عن شيخه أن التأخير مطلقاً أظهر من المشهور ولما في الصحيحين " أنه عليه الصلاة والسلام كان يؤخر غسل رجله إلى آخر غسله فيغسلهما إذ ذك " وهو صحيح ، وما تقدم ظاهر ولا يقوى الظني قوة الصريح فيكون هذا القول هو المشهور ، على أن المشهور ما قوي دليله انتهى ، على شك في بعض ألفاظه فإن النسخة التي نقلت منها مصحفة ولم نجد نسخة لتصحيح ذلك فرحم الله من وجد خلافاً صلحه وهذا كله مقيد بما إذا كان الغسل واجباً وإلا فيقدم غسلهما قولاً واحداً لأن تأخير غسلهما يخل بالفور الواجب قاله بعض شراح الرسالة .

خامسها : قلة ما من غير تحديد على المشهور كما في الوضوء بل 65 أ / المطلوب أقل ما يمكن مع التعميم والإتقان ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص ، ولم يعلم من كلامه حكم ما لو استعمل غير القليل وهو الكراهة.

سادسها : بدء بعد وضوئه بأعلى جسده قبل أسفله لشرفه ويمين كذلك تندب البداية به وهي الفضيلة السابعة خذهما ، تميم وضميره

²⁷¹ أخرجه البخاري / ك الغسل 264 .

كاستحياب البداية بالأعلى واليمين ، وإنما قدم الجنب الأيمن وإن كان التقديم في الأعضاء المنفصلة لاشتماله على الأعضاء الشريفة .

[صفة الغسل]

83 تَبْدَأُ فِي الْغُسْلِ فَرَجٌ ثُمَّ كَفٌ * عَنْ مَسِّهِ بَطْنٍ أَوْ جَنْبٍ الْأَكْفُ
أَوْ اصْبِغْ ثُمَّ إِذَا مَسَسْتَهُ * أَعِدْ مِنَ الْوُضُوءِ مَا فَعَلْتَهُ

صفة الغسل على الترتيب أن يبدأ بعد غسل يديه بغسل الأذى عن جسده في أي مكان كان ، ثم يغسل فرجه بنية رفع الجنابة ، ثم يتوضأ وضوء الصلاة مرة مرة ، فإذا انتهى إلى آخره على التكميل وإلى غسل الرجلين مع عدم غمس يديه في الماء أو صب عليهما ويرفعهما غير قابض بهما شيئاً من الماء فيخلل بهما أصول شعر رأسه فيبدأ من مؤخره لفائدتين : فقهية وهي سرعة الماء إلى البشرة وطبية وهي التأنس بالماء لئلا يتأذى بانقباضه على المسام إذا أحس بالماء ثم يغرف على رأسه ثلاث غرفات غاسلاً له بهن ، والأحوط أن تكون إحداهن لشقه الأيمن ، والأخرى للأيسر ، والثالثة للوسط ، قال [أحمد زروق] وغسل الأذنين يقع بما ذكر عند المتقدمين فالظاهر أنهما يغسلان مع الرأس ، وكان بعض الفقهاء يرى إفرادهما بالغسل وهو أحوط انتهى من شرح القرطبية ، ولا يصب الماء

فيهما لأن ذلك يضره وليجعله في كفه ويجعل أذنه عليها ويدلكهما مع ذلك ثم يغسل عنقه ورقبته وما والاها ثم يفيض الماء على شقه الأيمن إلى الركبة ، ثم الأيسر كذلك ، ثم الساق اليمنى ، ثم اليسرى ، ثم الرجل اليمنى ، ثم 65 ب / اليسرى ، ثم الظهر ، ثم يختم بالصدر ، ويجمع يديه في تدلكه كذا نقله الحضيرى في شرحه ، وكل واسع ، والأول أظهر لكمال طهارة العضو قبل الشروع فيما بعده والله أعلم .

فرج

يستحب غسل فرج الجنب لعوده لجماع ، لأن فيه تقوية العضو ، وإتمام اللذة ، وإزالة النجاسة ، وهذا إذا عاد للموطوءة أولاً ، وأما إذا عاود لغيرها فإنه يجب عليه غسل فرجه ، وهذا في الرجال وأما المرأة فهل يندب لها كالرجل أو لا ²⁷³ ؟ تقريران كذا سمعته من شيخنا سيدي إبراهيم الجمني حفظه الله ، وهو مقيد عندي من مجلسه ، وكذا يستحب له الوضوء إذا أراد أن ينام ولا يبطله إلا الجماع والله أعلم .

تبدأ استحباباً في الغسل بفرج أي بغسله وأعادته ، وإن تقدم له ضمن استحبابه بداية لغسل الأذى ليرتب عليه قوله ثم بعد غسلك له كف أي امسك عن مسه ببطن الكف أو جنب الأكف أو بظهر إصبع ولو زائداً

²⁷³ سبب التردد في جانب المرأة هو أن الغسل معلل بتقوية العضو وهذا غير متصور فلم يقل يستحب لها ، ومسألة الوجوب على الرجل لأنه يمكنه تعدد الزوجات ، وأما التعدد بالنسبة للمرأة فهو غير متصور شرعاً .

كما تقدم أو جنبها كما أشرنا إليه مزجا ، وأفهم كلامه أن ظاهر الكف والذراع لا ينقض وهو كذلك ، وكذا باطنه على المشهور وأما رؤوس الأصابع فلم ينبه عليها الناظم ، قال [التائي] والظاهر أنهما كجنبها انتهى ، والأظافر من الظاهر فلا نقض بها كما في شرح [علي الأجهوري] ثم إذا وقع ونزل ومسسته أثناء الوضوء أو أثناء الغسل أو بعد كماله أعد من الوضوء ما فعلته ، على ما ينبغي كما في الرسالة - قال التادلي - من الترتيب والموالة وعدد المرات انتهى ، وهذا إذا أردت الصلاة بعد الغسل وإلا فلا ، والغسل تام ، وفهم من كلامه أنه إذا حصل للمس قبل أن يغسل شيئا من أعضاء الوضوء فلا إعادة عليه اتفاقا ، لأن النية الأولى منسحبة على أعضائه ، ثم إن الإعادة في الصورة الثالثة ، وهي ما إذا حصل للمس 66 أ / بعد كمال غسله بنية مستأنفة للوضوء اتفاقا ، وأما في صورتين قبلها ، وما إذا مسه في أثناء وضوئه أو في أثناء غسله ، وبعد أن غسل مواضع الوضوء منه ، فاختلف فيهما : فقل يجب عليه تجديد النية ، وإلا فلا يجزئه ذلك عن الوضوء ، وهو مذهب الرسالة قال [التائي] وهو المشهور ، وقيل تكفي النية الأولى وهو مذهب القابسي ، قال ابن الحاجب وظاهرها أي المدونة يشهد للقابسي لأنه لم يذكر فيها النية ولو كانت شرطا لذكرها .

والخلاف في ذلك مبني على الخلاف في أن دوام النية هل هو كابتدائها أم لا ؟ ، وفي أن الحدث هل يرتفع عن كل عضو بالفراغ من طهارته أم لا

فتحصل من كلامه منطوقا ومفهوما أن الصور أربع ، اثنان فيهما الخلاف ،
واثنان لا خلاف فيهما كما قررنا .

تنبيه

ينهى عن مس الذكر إلا من ضرورة ، وكذا النظر إليه ، وقد قالوا إنه
يورث الزنا ، والنظر إلى فرج المرأة يورث العمى ، فلا ينبغي وإن أباحه
الشرع والله الموفق بفضله .

[موجبات الغسل]

ثم شرع في موجباته فقال :

85 مُوجِبُهُ حَيْضٌ تَقَاسٌ أُنْزَالَ * مَغِيبُ كَمَرَةٍ يَفْرُجُ اسْتِجَالُ
وَالْأَوَّلَانِ مَنَعَ الْوُطْءُ إِلَيَّ * غُسْلُ وَالْآخِرَانِ قُرْآنَا حَلَا
وَالْكُلُّ مَسْجِدًا وَسَهْوُ الْإِغْتِسَالُ * مِثْلُ وَضُوءِكُمْ وَلَمْ تُعَدُّ مُوَالُ

موجبه بكسر الجيم حيض وتقاس قال الشارح هما على حذف
مضاف أي انقطاعهما ، أما الحيض فهو الدم الخارج بنفسه ولو قطرة من
قبل من تحمل عادة ، وهي من سنتها من تسع سنين إلى السبعين ، غير

زائد على خمسة عشر يوما ، من غير ولادة ، وهل أول ما امتحنت به حواء لإعانتها لآدم على أكل الشجرة عقوبة لها ، وأقر في بناتها كما حكاه القرافي ²⁷⁴ ، أو لأنها كسرت شجرة المتعة وأدمتها أو لأنها عاقبت الحية يسلب قوائمها كما قاله الطرطوشي أو أول ما ابتلي به نساء بني إسرائيل لفجرة فجرتها امرأة منهن ؟ أقوال قاله [الثاني] وأما النفاس فهو الدم الخارج للولادة ولو بين

66 ب / توأمين وأقله كالحيض ولو دفعة ، وأكثره ستون يوما فإن جاءت بالثاني قبل الستين فهو من ثام النفاس الأول ، وإن كان بعد الستين فنفاसान فإن تخلله طهر لفقت كالحيض أيام الدم فقط على التفصيل المذكور فيهما ، إلا أن يكون بينهما خمسة عشر يوما فيكون الثاني حيضا مؤتلفا .

واختلف في من ولدت بغير دم ، والذي استحسنته ابن عبد السلام ، وشهره صاحب المعتمد ، واستظهره في التوضيح ، أنه يجب عليها الغسل ، كما إذا خرج الدم قبل خروج الولد على أحد القولين فيه ، والآخر أنه حيض .

وموجبه إنزال وهو خروج المني بلذة معتادة سواء كان من رجل أو امرأة كان معه مغيب حشفة أم لا ، في نوم كان أو يقظة ، وظاهر كلامه أن المرأة يخرج منها وليس كذلك ، لقول سند لا يشترط في إنزال المرأة خروج

مائها للرحم لأن من عاداتها أن يندفع إلى داخل الرحم ليتخلق منه الولد وربما دفعه الرحم إلى خارج ، وليس عليها انتظار خروجه لكمال الجنابة في حقها باندفاعه للرحم ، وقد يقال أراد بالإنزال مطلق الإحساس أو جرى فيه على غير الغالب ، والظاهر أنه يختلف باختلاف البلدان ، وهو ماء أصفر رقيق كفسالة اللحم قاله [أحمد زروق] خليل وللمني تدفق ورائحة طلع أو عجين انتهى .

[تنبيه]

المشهور أنه لا تشترط مقارنة خروج المني للذة المعتادة ، بل ولو خرج بعد ذهابها فإنه يجب عليه الغسل مطلقا ، سواء اغتسل أم لا على المشهور ، وقيده في المختصر بما إذا لم يغتسل ، وإلا فلا غسل عليه لأن الجنابة الواحدة لا يتكرر الغسل لها ، وهل يجب عليه الوضوء حينئذ أو يستحب قولان كما إذا خرج بلا لذة جملة أو بلذة غير معتادة كمن لدغته 67 أ / عقرب أو حك لجرب فإنما يجب عليه الوضوء فقط على ظاهر المذهب ، وقيل مستحب وصحح لأنه ليس من موجبات الوضوء .

فرع

ومن رأى في منامه كأنه يجامع ولم يخرج منه شيء فلا شيء عليه ،
وهي إحدى حالات المحتمل الثلاثة :

أن يعقل القصة ويخرج منه المني ، فهذا يجب عليه الغسل اتفاقا .

الثانية : أن يخرج منه المني ، ولا يعقل القصة فهذا أيضا يغتسل على
المشهور ، قال [أحمد زروق] الاحتلام بالصورة المحرمة من الشيطان
وربما كان عقوبة إذ لا صورة إلا من خيال وبغير صورة نعمة ، وبصورة
شرعية كرامة وذلك لحصول ثواب الغسل وتخفيف الأخطا انتهى .

ولو اتبه من نوم فذكر احتلاما ولم يجد بللا فلا غسل عليه قاله
المازري ولو اتبه فوجد بللا في توبه وشك هل هو مني أو مذي اغتسل
على المشهور ، وكذا لو وجد يابسا ؛ وأعاد الصلاة من آخر نومة نامها
فيه على المشهور ، وهذا إذا كان شكه فيهما على السواء وأما إذا ترجح
أحد الحالين فإنه يعمل بموجبه من غسل أو عدمه ، وكذا كل ما تردد بين
أمرين أحدهما كونه منيا والآخر كونه شيئا غيره .

وأما لو تردد فيه بين ثلاثة أمور ، أحدها كونه منيا ، كما إذا شك
أمذي أو مني ، أو ودي لم يجب عليه الغسل .

ولا غسل ذكره بنية ولو تردد فيه بين أمرين ليس أحدهما كونه منيا
كما إذا شك أمذي أو ماء مثلاً فإنه يجب عليه غسل ذكره كله بنية

وينبغي أن يقيد بما قيد به وجوب الغسل انتهى من شرح علي الأجهوري وموجبه : مغيّب كمرّة بالغ وهي رأس الذكر ويسمى الحشفة والقيشة يريد كلها أو قدرها من عسيب مقطوعها بفرج اسجّال أي إطلاق ، إذ هو مصدر السجل إذا أطلق وأرسل ولم يقيد ومعنى الإطلاق سواء غابت 67 ب / في قبل أو دبر وإن من بهيمة ، حيا كان المغيّب فيه أو ميتا ، ذكرا أو أنثى بإنعاظ أو لا ، أنزل أو لا ، طائعا أو لا ، عامدا أو لا ، شابا أو شيخا أو عنيّنا ، وفي مغيّبها بجائل اختلاف ذكره ابن ناجي في شرحه على الرسالة ، فقليل يوجب الغسل مطلقا وقيل لا يوجبه طلقا وقيل إن كان اللف خفيفا وجب عليه الغسل وإلا فلا ، وذكر القرافي أن مغيّب الحشفة يوجب أكثر من ستين حكما فانظرها ²⁷⁵ .

خليل وندب لمراهق كصغيرة وطأها بالغ ، ولا يجب الغسل بمني وصل للفرج بوطء دونه ، ولو التذت ولم تنزل ، فإن أنزلت وجب عليها كما إذا حملت ، وقيل يجب عليها بمجرد اللذة ، واختاره التونسي لأن التذاذها مظنة إنزالها ، وعلى الأول درج في مختصره لأرجحيته عنده ، وصرح صاحب الشامل بمشهوريته انتهى بمعناه .

ويجب غسل كافر بعد الشهادة بما ذكر من أسبابه الموجبة له ولو مرتدا اغتسل بعد رده لواحد منها لأنه من عمله الذي أحبطه الله .

قال ابن العربي اختلف علماء المالكية في المراد هل ينقض غسله ووضوؤه أم لا؟ الصحيح انتقاضهما انتهى قاله [الثاني] .

[حكمة الغسل]

" فإن قيل فما وجه تعميم البدن على الحائض والمفساء ؟ .
فالجواب أن وجه ذلك إزالة القذى الحاصل من دم الحيض والنفاس وكثرة انتشاره في محلات البدن بواسطة العرق وغيره ، وأيضا فلبعد الزمن المتخلل بين الحيضات فلا يشق عليها الغسل كلما حصل موجب بخلاف الحدث الأصغر لقرب زمنه من بعضه بعضا عادة ، فلذلك خفف الأمر علينا فيه بغسل الأعضاء المفروضة والمستنونة فقط لكثرة تكرار سبب حدثها ، وأيضا فإن أعضاء الوضوء آلة لغالب المعاصي ، الواقعة من العبد 68 أ / فإذا غسل المتوضى الحاضر القلب مع الله أعضاء الوضوء ، وتذكر عند غسل كل عضو منها ما جنّاه من المعاصي ، واستغفر الله تعالى عند ذلك ، وندم عليه طهر ذلك العضو ظاهرا وباطنا ، وخرجت خطاياها لأن من كان مصرا على المعاصي ربما لا تخرج له خطايا بغسل أعضائه بالماء فافهم ؛ بخلافه إذا ندم وتاب فإن خطاياها تخرج إن قبلت توبته بنص

الحديث²⁷⁶ مع الماء فيدخل حينئذ حضرة الله تعالى التي هي من الصلاة على أكمل حال يليق به²⁷⁷ انتهى من اليواقيت .

فائدة

منع الغسل قائما لأمر منها أنه يضع العقل ، وينقص الرزق ، وتحزن له ملائكة من القبلة ، وملائكة من المغرب ، وملائكة من اليمين ، وملائكة من الشمال ، وينقص القوة ، ويعين الشيطان عليه ، وتنقص أموره عند الناس ويمنع اللذة ، ويرد دعاؤه ، ويثير الغضب ويسخط الرب ، ويكثر السهو في الصلاة ، إلى غير ذلك مما يقع بالخاصية لمن فعله .

كذا تلقيناه من شيخنا سيدي إبراهيم كما هو مقيد عندي بطرة على المختصر معزوة لكرام على الرسالة فانظره ، فإني على شك في بعض ألفاظه ، وبحث عنه لأصححه فذكر لي ، ولم يتيسر لي تحصيله والله أعلم²⁷⁸ .

²⁷⁶ أظن مسلم / ك الطهارة 361 والنسائي / ك الطهارة 102 وابن ماجه / الطهارة 278 ومسند أحمد / م العشرة 446 .

²⁷⁷ اليواقيت 61/2 .

²⁷⁸ هذه نقطة ضعف تؤخذ على المؤلف رحمه الله ، وقد رد عليه ابن حمدون فقال : هذا غير صحيح قياسا وتقلا ، أما القياس فإن الوضوء يستحب الجلوس فيه استحبابا فقط ، والغسل مثله بل أخرى منه لأن في الجسم أماكن يجب إيصال الماء لها ولا يمكن ذلك إلا من قيام ، ولهذا قال الفقهاء يجوز للجنب الاغتسال قائما أو جالسا ، وقد وقع مؤلفنا في هذا نتيجة سيطرة منهج الصوفية عليه وهم يوجبون على المريد أن يسلم بما يتلقاه عن الشيخ بدون مناقشة ، وواضح أن ما ذكره لا دليل عليه ، والمبالغة في عاقبة هذا الفعل تؤكد بعد هذا التصور

[أثر موجبات الغسل]

ثم شرع في الموانع فقال : والأولان وهما الحيض والنفاس لتصديره بهما في البيت المتقدم منعا الوطء ولو بعد انقطاع الدم والتميم إلى الغسل على المشهور والآخران بمد الهمزة وكسر الخاء المعجمة وغير ياء بعدها وبالنقل للوزن وهما الإنزال ومغيب الكمرة يمنعان قرآنا أي القراءة على المشهور إلا الآية ونحوها للتعوذ ونحوه وجملة حلا صفه لقرآن ، يريد إلى 68 ب / غسل أيضا فقله إلى غسل راجع لهما مذكور في الأول مقدر مثله في الثاني فهو من باب الحذف من الأواخر لدلالة الأوائل ، والكل من الأربعة المذكورة : الحيض والنفاس ، والإنزال ، ومغيب الحشفة يمنع من دخول المسجد ، إذ هي مراده ، والكل تمنع مسجدا ، أي دخوله ولو مجتازا على المشهور وخلافا لقوم أباحوه كابن مسلمة ومولانا ابن عباس والإمام أحمد بن حنبل وهو مذهب الإمام المزني وجماعة من التابعين كلهم يقولون بإباحة مكت الجنب بالمسجد ونسب للشيخ محي الدين ولكن العمل على خلافه فلا يعول عليه وإن قال به هؤلاء الأئمة وجيمه تكسر وتفتح ، ونكره ليعم مسجد بيته ، والحاصل أن دخول المسجد ممتنع للكل والوطء يمنع الحيض والنفاس دون الجنابة وقراءة القرآن تمنعها الجنابة دون الحيض

والنفاس هذا المفهوم من كلام الناظم هو المشهور، وذكر ابن الحاجب أن النفساء لا تقرأ بخلاف الحائض لوجود العلة فيها وهي خوف النسيان بسبب تكرره فلا ينبغي أن يلحق به النفاس لندوره، وعدم تكرره، ورد بأن طوله يقوم مقام تكرره وأن النفاس ملحق بالحيض في جميع الموانع، وهو ظاهر قوله في مختصره ومنعه كالحيض انتهى، غير أنها لا تستظهر كالحائض على المعروف، وفي التلقين الحيض والنفاس يمنعان أحد عشر شيئاً وفي قراءة القرآن روايتان انتهى²⁷⁹، والحاصل أن النفساء تقرأ كالحائض على المعتمد، وهل لها مس المصحف للقراءة قولان ذكرهما [أحمد زروق] قائلاً للضرورة .

فرج

لا فرق في المسجد بين أن يكون حبساً أو مستأجراً وإن كان يرجع بعد الإجارة حانوتاً، قال [الخطاب] فلم يجد الجنب الماء إلا وسط المسجد فهل يجب عليه التيمم لدخول المسجد للملء ويصير في معنى من 69 أ / تعين عليه الفعل كالجنازة المعينة، أو ينهى عن ذلك لأنه لما كان

²⁷⁹ وهي وجوب الصلاة وصحة فعلها وفعل الصوم دون وجوبه وقائمة الفرق لزوم القضاء للصوم ونفيه للصلاة والجماع في الفرج وما دونه والعدة والطلاق والطواف ومس المصحف ودخول المسجد والاعتكاف وفي قراءة القرآن روايتان / التلقين / عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي / ت : محمد ثالث سعيد الغاني 74/1 المكتبة التجارية مكة المكرمة ط 1415 هـ وانظرها في تفسير القرطبي 3 / 84 والفواكه الدواني / محمد بن غنيم بن سالم النراوي 1 / 121 ط دار الفكر 1415 هـ .

للماء بدل وهو التيمم صار ذلك في معنى من لم يتعين عليه ، فقل ينع من الدخول وقيل مباح له التيمم إذا اضطر إلى ذلك ، وأما إذا احتلم في المسجد فقل ينبغي أن يتيمم والأصوب خلافه لما روي عن النبي ﷺ أنه لما أحرم بالصلاة وتذكر أنه جنب خرج ولم يرو عنه أحد أنه تيمم²⁸⁰ .
وأما لو نام في بيت في السجد فلا يختلف أنه يتيمم لخروجه انتهى .

تنبيه

ينبغي أن يغتسل الجنب عقب الجنابة من غير تأخير لما في [أحمد زروق] من أن تأخير غسل الجنابة يثير الوسواس ، ويمكن الخوف من النفس ، ويقل البركة من الحركات ، ويقال الأكل على الجنابة يورث الفقر ، ويورث النسيان أيضا كأكل الكزبرة الخضراء وأكل التفاح الحامض ، وأكل سؤر الفأر ، وطرح القمل على الطريق ، والنظر في المصلوب ، والمشي بين الجمالين المقطورين وقراءة كتابة القبور ، وكس البيت بالخرقة ، وإدمان النظر في البحر .

ذكر ذلك أبو طالب المكي²⁸¹ في آخر قوت القلوب ، وزاد بعضهم
أكل الحوت واللبن ، والفول والقديد يعني إيمان ذلك والله أعلم . انتهى من
النصيحة الكافية²⁸² .

فائدة

الجنابة مشتقة من التجنب الذي هو البعد ومنه الرجل الأجنبي الذي
بعدت قرابته ، وإنما سمي الجنب جنبا لتجنبه أي بعده عن العبادات
ونحوها مما منع منه ، وقيل مشتقة من المجانبة التي هي المقاربة لأن الرجل إذا
أراد وطء زوجته قرب من جنبها ، والصاحب بالجنب كذا أشار إليه
بعضهم انتهى .

وحكم سهو الاغتسال مثل سهو وضوئك المتقدم في الحكم من أنك
69 ب / إذا تركت لمعة أو عضوا من غسلك بادرت إلى غسله حين
تذكره بنية الجنابة ، فإن أخرته بعد ما ذكرته بطل غسلك وتعيد ما صليت
ولكن لم تعد موال بضم أوله مضارع فلما جزم بلم حذف ياؤه لاجتماع

²⁸¹ هو محمد بن علي بن عطية الحارثي ، أبو طالب ، واعظ زاهد ، فقيه من أهل الجبل بين بغداد
وواسط نشأ واشتهر بمكة ، ورحل إلى البصرة فاتهم بالاعتزال ، وسكن بغداد فحفظ عنه الناس أقوالا هجره
من أجلها ، وتوفي ببغداد سنة 386 هـ ومن مؤلفاته قوت القلوب في الصوف ، قال البغدادي ذكر فيه أشياء منكورة
مشنعة في الصفات .

انظر الاعلام 6 / 274 وغرر الزمان 328 .

²⁸² هذه المعلومات ذات الطابع الطبي محل شك ، وقد لا يصبح منها شيء .

ساكنين وموال مفعوله ، أصله مواليا فحذفت الألف على لغة ربيعة ، ثم حذفت الياء تخفيفا ونون ، ثم وقف عليه بالسكون ، ولو قري يعد بالمشناة التحتية بالبناء للنائب ، وموال نائبه لكان أسهل ، قاله الشارح .
يريد سواء تذكر عن قرب أو عن بعد ، وإن كان المتروك سنة فإنه يفعلها لما يستقبل ، ولا يعيد ما صلى ، خليل في مختصره ويجزئ أي الغسل عن الوضوء وإن تبين عدم جنابته وغسل الوضوء عن غسل محله ولو ناسيا لجنابة كلمعة منها ، وإن على جيرة في أعضاء الوضوء مسح عليها في غسل الجنابة ثم سقطت وتوضأ بعد ذلك وبه يقيد كلام الناظم والله أعلم .

ثم شرع في الطهارة البديل فقال :

[التيمم]

فَصَلِّ لَخَوْفٍ ضَرٍّ أَوْ لَفَقْدِ مَا * عَوِضَ مِنَ الطَّهَارَةِ التَّيْمُمَا
وَصَلِّ فَرَضًا وَاحِدًا وَإِنْ تَصَلَّ * جَنَازَةً وَسُنَّةً بِهَا يَجِلُ
وَجَازَ لِلتَّنْفُلِ ابْتَدَاءً وَيَسْتَيِّحُ * الْفَرَضُ لِلْجُمُعَةِ حَاضِرٌ صَحِيحُ

فصل لخوف ضرر أي حدوثه باستعمال الماء أو زيادته أو تأخر برء ، أو عطش محترم معه من رفقته من دابته أو غيرها ، وكما تراعى حاجة

الشرب كذلك تراعى حاجة الطبخ كما صرح به القرطبي، والعجز أخرى فيترك الوضوء به في جميع ذلك ويتم ، فإن توضأ به عصي وصح في ما يظهر ، بخلاف غير المحترم فيتوضأ ولا يتم ، فإن يتم لم تصح صلاته في ما يظهر ثم إن الخوف في كلامه يصدق بالظن والشك والوهم كما قرر به السنهوري وغيره قول المختصر في باب التيمم أو خافوا باستعماله مرضاً إلخ وقرره [الخطاب] بأنه لا ينتقل إلى التيمم بمجرد الخوف بل لابد من انضمام شيء يقوي به جانب الخوف ونصه : والظاهر أن الخوف إنما يعتبر 70 أ / إذا استند إلى سبب كأن تقدم تجربة في نفسه أو في غيره ممن يقاربه في المزاج أو بخبر عارف بالطب انتهى²⁸³ .

والحاصل أن الخوف هنا قيل يكفي فيه غلبة الظن ، وقيل لابد من اليقين والمذهب الأول ، لأن الانتقال من الوضوء إلى التيمم انتقال من مشروع إلى مشروع ، وتكفي في ذلك غلبة الظن كما لابن محرز وهو ظاهر كلام الناظم كالمختصر إذ لو أراد الثاني لقال لتحقيق أو وقوع ضرر إلخ . فلما لم يقل ذلك دل على أنه لا يشترط ، ومثل هذا يقال في خوف الصوم والله أعلم .

واختلف في من وجد الماء وإن استعمله خرج الوقت ، وكذا من قدر عليه وإن أخرجه من محله خرج الوقت ، وكذا من عدم الآلة التي يرفع بها من بر ونحوه ، والمشهور في كلها أنه يتمم قاله [أحمد زروق] أو عدم

ما بالقصر للوزن أي أصلاً أو غير كاف كقليل أو مضاف لأن المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً ، ولم يذكر الناظم حكمه ، وربما يدخل الوجوب من قوله عوض أي وجوباً ، وهو كقول الرسالة والتميم يجب لعدم الماء إلخ²⁸⁴ .
من الطهارة المائة التيمم بألف الإطلاق ، وهو الطهارة الترابية لأنه ينوب عنها ويفعل عند تعذرها بقسميها قال [أحمد زروق] وكلها واجبة والأمر فيها من رب واحد ولا يفرق بين التيمم وغيره عند تعيينه إلا جاهل نخشى عليه سوء الخاتمة انتهى .

وهو لغة القصد قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ ﴾²⁸⁵ لا تقصدوه ﴿ وَلَا ءَامِنِ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾²⁸⁶ أي قاصدين ، وشرعاً : طهارة ترابية ضرورية بأفعال مخصوصة تستعمل عند عدم الماء وعند العجز عن استعماله .

قال [التائي] وهو من خصائص هذه الأمة كالوضوء والصلاة على الميت وثلاث الأموال في الوصايا ، والغنائم وحكمته لطف الله تعالى بالأمة المحمدية وإحسانه إليها ليجمع لها في عبادتها بين التراب الذي هو مبدأ 70 ب / إيجادها والماء الذي هو سبب حياتها وإشعاراً بأن هذه العبادة سبب الحياة الأبدية والسعادة السرمدية انتهى .

²⁸⁴ من الرسالة 22 .

²⁸⁵ - [البقرة: 267-268] .

²⁸⁶ - [المائدة: 2-3] .

[أدلة التيمم]

وهو واجب بالكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا ﴾ ²⁸⁷ وأما السنة فقوله ﷺ

الصعيد الطاهر وضوء المؤمن ولو لم يجد الماء عشر حجج ²⁸⁸ .

والإجماع على أن التيمم واجب في عدم الماء وعدم القدرة على استعماله فمن جحده أو شك فيه فهو كافر ونزلت آيته سنة ست في غزوة المريسيع .

²⁸⁷ - [النساء: 43-44] .

²⁸⁸ أخرج الترمذي " عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَسِّسْهُ بِشِرَّتِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ وَ قَالَ مُحَمَّدٌ فِي حَدِيثِهِ إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ قَالَ أَبُو عِيْسَى وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ بُجْدَانَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَلَمْ يُسَمِّهِ قَالَ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْجَنِّبَ وَالْحَائِضَ إِذَا لَمْ يَجِدَا الْمَاءَ يَتِمَّمَا وَصَلَا وَيُرَوِّى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى التَّيْمُمَ لِلْجَنِّبِ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ وَيُرَوِّى عَنْهُ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ فَقَالَ يَتِمَّمُ إِذَا لَمْ يَجِدْ الْمَاءَ وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ / سنن الترمذي / ك . الطهارة 115 .

تنبيه

المراد بالوقت حيث أطلق في هذا الباب كله الذي هو فيه كما ذكره شيخنا عن [علي الأجهوري] وغيره ونقل [علي الشاذلي] و [التائي] عن الأقفهسي أن المراد به الوقت المعتاد وتبعهم في ذلك الشارح انتهى .

فرع

أفتى بعضهم بأن الأرمد يمسح على عينيه ، وذكر أن الخرشي نص عليه في شرح المختصر ولم أقف عليه لعدم²⁸⁹ ، ويلزم لعدم الماء طلبه بعد دخول الوقت لكل صلاة إن توهمه ، لا تحقق عدمه طلبا لا يشق به ، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص ، وكان شيخنا يقول من كان عن الماء قدر ميلين فأكثر لا يلزمه طلبه مطلقا شق عليه أولا ، لأنه مظنة المشقة وأما من كان عن الماء أقل من ذلك فإن كان يشق عليه لا يلزمه وإلا لزمه ، ولا يباح له التيمم انتهى .

وسئل الشيباني عن الحراث والحصاد ونحوهما يعلم أنه لا يجد الماء في الموضع الذي يشتغل فيه فقال لا يلزمه استصحابه لأن طلب الماء إنما يجب بعد دخول الوقت ، فإذا لم يجد تيمم ولا تلزمه إعادة ، فإن أعاده فذلك حسن انتهى نقله [أحمد زروق] وذكر ابن ناجي في شرح قول الرسالة :

²⁸⁹ ما ذكره صحيح انظر الخرشي على مختصر خليل 201/1 ط صادر .

71 أ / ويكره النوم قبلها ما نصه : ويفهم من كلام الشيخ أنه يكره للرجل الخروج قبل دخول الوقت من منزله إلى مكان يحترث فيه مثلاً على أميال دون ماء إذا كان يشك هل فيه ماء أو لا ، وانظره إذا كان يتحقق أنه ليس فيه ماء هل يجب حمل الماء أو يستحب فقط لأن الطهارة لا تجب إلا بعد دخول الوقت فكذلك الماء وشاهدت في حال صغري فتوى أبي محمد الشيباني يأمر بذلك ولا أدري هل ذلك على طريق الوجوب أو المندوب ، ونفسي تميل إلى الوجوب انتهى .

قلت والذي قدمته عن الشيباني لا يدل على الوجوب فافهم والله أعلم .

وصل بالتيمة فرضاً واحداً على المشهور فلا يصح فرضان فأكثر وإن قصدا وبطل الثاني منهما إن صلاهما بتيمة واحد ولو مشتركتي الوقت كالظهرين ، والعشائين ، ولو لمريض على المشهور ، وما في الرسالة ضعيف²⁹⁰ والمشهور منهما ما ذكره بقوله : وقد قيل يتيمة لكل صلاة ، ولهذا أخذ على الشيخ في تريضه له بصيغة قيل الدالة على ضعفه وتقديم غيره عليه كما [علي الشاذلي] وغيره وقد يقال لا اعتراض على الشيخ لأنه قدم المشهور في قوله لا يصلي صلاتين إلخ ، والمراد بقيل هنا نسبة لقائل لا تضعيفه فاعرف ذلك .

²⁹⁰ نص الرسالة : ولا يصلي صلاتين بتيمة واحد من هؤلاء إلا مريض لا يقدر على مس الماء لضرر بجسمه

/من الرسالة/ 22 .

وأجب عن الأئمة جهداً ، فإن غاب عنا ما قصدوه فمن نقصنا
والله أعلم وهذا في الفرائض وأما النوافل فيجوز إيقاعها بتيمم الفرض
بشروط أشار إليها الناظم بقوله :

وإن تصل بفتح التاء وكسر الصاد مضارع وصل جنازة غير معينة
بدليل ما قبله ، وسنة مؤكدة أم لا كالرغائب والنوافل ومس المصحف
وقراءة القرآن والطواف غير الواجب ، وركعتيه ، وسجدة التلاوة به أي
بالفرض وكذا يتيمم لنفل يحل ، فيؤخذ منه شرطان الأول أن تكون هذه
71 ب / الأمور متأخرة عن الفرض .

الثاني أن تكون متصلة به ، الثالث لم يذكره وهو أن يذكر النفل به
عند تيممه للفرض ذكره في التوضيح ، وربما يؤخذ من قوله تصل أي وإن
أردت أن تصل به ذلك فإنه يحل فافهم ، وأما عكس كلام الناظم وهو أن
يصلي الفرض بتيمم النفل فإن فعل ففي التوضيح عن المدونة من تيمم لناقلة
أو لقراءة في مصحف ثم صلى مكتوبة أعاد أبداً ، وقال سحنون عن ابن
القاسم في من تيمم لركعتي الفجر فصلّى به الصبح أو تيمم لناقلة فصلّى به
الظهر أنه يعيد في الوقت ، وظاهر كلام الناظم كغيره أن النفل يجوز ولو
طال ولا بن عرفة للمتيمم النفل ما لم يطل انتهى .

ولم يقيد الطول ، فظاهره ولو دخل وقت صلاة أخرى ، وقيد
الشافعية بما إذا لم يدخل وقت صلاة أخرى ، واستظهره في التوضيح ،
وظاهر كلامه أيضاً كغيره أن هذا الحكم عام في المريض والمسافر والحاضر

الصحيح ، والمشهور أن ذلك خاص بالأولين لأنهما الواردان في الآية ، وأما الحاضر الصحيح فلا يتنفل بتميم الفرض ، كما لا يتيمم للنافلة استقلالاً كما حكاه بعض شراح المختصر ، أي لعدم ظهور وروده في الآية بناءً على أنها لم ترد في الغالب ، وعليه فيقيد كلام الناظم به والله أعلم .

وجاز التيمم للنفل ابتداءً ، أي استقلالاً ، يريد للمريض ، والمسافر ، الواردين في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾²⁹¹ الآية . . . على المشهور ، ولا فرق في السفر بين أن يكون سفر قصر أم لا على المذهب ، وهل يشترط كونه مباحاً فلا يباح في سفر المعصية والمكروه وعليه درج خليل في مختصره كابن الحاجب ، وهو الأصح ، أولاً يشترط 72 أ / ذلك ، فباح مطلقاً ، ابن عبد السلام وهو الحق لأنه لا ينقي من الرخص بسبب العصيان في السفر ، إلا رخصة يظهر أثرها في السفر دون الحضر كالقصر والفطر ، وأما رخصة يظهر أثرها في السفر والإقامة كالتميم والمسح على الجبيرة فلا يمنع العصيان منها انتهى .

وتقرير شيخنا للمذهب أن كل رخصة تعم الحضر والسفر كالمسح على الجبيرة والتميم وأكل الميتة لا فرق فيها بين العاصي وغيره ، وأما الرخصة الخاصة بالسفر كقصر الصلاة والفطر في رمضان فيفرق فيها بين العاصي وغيره انتهى .

ويستبيح الفرض فقط ولو جنازة إن تعينت ، لا الجمعة بسكون الميم ولا النوافل استقلالاً عند أشهب ، قال [الثاني] وهو المشهور وظاهر كلامه ولو خشي فواتها وهو كذلك على ظاهر المذهب وهذا بناء على أنها بدل من الظهر في الأصل كما هو الظاهر وحكى ابن القصار وغيره أنه يتم لها بناء على أنها فرض يومها وهو المذهب حاضر صحيح فاعل يستبيح .

[فرائض التيمم]

91 فُرُوضُهُ مَسْحُكَ وَجْهًا وَالْيَدَيْنِ * لِلْكَوْعِ وَالنِّيَّةِ أُولَى الضَّرَبَيْنِ
ثُمَّ الْمُوَالَاةُ صَعِيدًا طَهْرًا * وَوَصْلُهَا بِهِ وَوَقْتُ حَضَرَا
آخِرُهُ لِلرَّاحِي ، آسٌ قَطُّ * أَوَّلُهُ ، وَالْمُرَدَّدُ الْوَسْطُ

ثم شرع في فرائضه فقال : فروضه أي التيمم ثمانية .
أولها : مسحك وجهها ولو بأصبع ، ابن شعبان ولا يتبع غرضه لأنه مبني على التخفيف .

وثانيها : مسحك اليدين للكوع ، أي الكوعين وهما مفصل الكف من الساعد وهو قول مالك ، وظاهر كلام ابن رشد أنه المعتد في المذهب .
وحكاة ابن رشد عن ابن عبد الحكم ، وفي المختصر كالناظم ، لكن تعقبه العلامة البساطي بأن مشهور المذهب وجوب المسح إلى المرفقين

ابتداء ، وإنما الخلاف في من اقتصر على الكوعين وصلى فالمشهور أنه يعيد في الوقت انتهى .

قال [أحمد زروق] وهل الإعادة في الوقت لأن الزائد على الكوعين سنة ، أو مراعاة للخلاف ؟ . لهم في ذلك تأويلان .

تنبيه

71 ب / يجب عليه نزع خاتمه بخلاف الوضوء والفرق بينهما قوة سريان الماء بخلاف التراب فإن لم ينزعه لم يجزه على المذهب ، كما إذا ترك شيئاً من الوجه واليدين قال [أحمد زروق] ويتحفظ على رؤوس الأصابع وهل يخلل أصابعه أم لا ؟ .

عده ابن بشير من فرائض التيم ونص عليه ابن الحاجب بصيغة التبري فقال قالوا يخلل أصابعه ، التوضيح والمناسب للتخفيف أن لا يخلل انتهى قال في شرح القرطبية وذكر بعض الطلبة أنه وقف لبعض الشيوخ في صفة التخليل على كيفية لم تكن معهودة وهي أن يمسح جوانب الأصابع فباطن إصبع من أصابعه لا أنه يدخلها في خلل بعضها بعضاً قال وعلل ذلك بأن جوانب الأصابع لم تمسح التراب بخلاف باطنها انتهى .

وثالثها : النية مصاحبة له غير مقدمة عليه لضعفه بخلاف الوضوء والغسل ففي التقديم اليسير فيهما قولان ، ومحلهما عند الضربة الأولى ولم يعينه الناظم لظهوره ، وينوي استباحة الصلاة من الحدث الأصغر إن لم يكن

أكبر فإن كان تعين عليه أن ينوي استباحة الصلاة منه ولو تكررت طهارته ، قال في المختصر ونية أكبر إن كان ولو تكررت انتهى ، ولا ينوي رفع الحدث الأصغر ولا الأكبر لأن التيم لا يرفع الحدث على المشهور ، بل يبيح الصلاة فقط ، وحاصل ما ذكره شيخنا في هذه المسألة أن المتيمم إذا نوى استباحة الصلاة لا يخلو إما أن يكون في الحدث الأصغر أو الأكبر فإن كان في الحدث الأصغر لا يتعرض له وإن كان في الأكبر فلا بد من نيته فإن تركه ناسيا أو عامدا أعاد أبدا ، وأما إن نوى بتيممه الفرض فلا يتعرض للحدث الأصغر ولا الأكبر ، وأما إن نوى رفع الحدث فلا يكفيه لاعن الأصغر ولا عن الأكبر انتهى .

ورابعها : أولى الضربتين والمراد بالضربة الوضع على الصعيد واحترز به عن الثانية وستأتي في السنن .

73 أ / ثم خامسها : الموالة وهو الفور قال في المدونة من فرق تيممه فإن كان قريبا أجزأه وإن كان بعيدا ابتداء التيمم كالوضوء .

وسادسها : صعيد طهرا ، وفي عده فرضا تسامح والذي ينبغي عده شرطا ، واختلف في تفسير الصعيد والطيب في آية ﴿ صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾²⁹² قال ابن العربي الذي يعضده الاشتقاق وهو صريح اللغة أن الصعيد وجه الأرض على أي وجه كان من رمل أو حجارة مدر أو تراب²⁹³ ، ومذهب

²⁹² - [المائدة:6] .

²⁹³ أحكام القرآن 448/1 .

ومذهب مالك أن المراد بالطيب الطاهر، وعلى هذين التفسيرين ذهب أبو محمد في رسالته حيث قال والتميم بالصعيد الطاهر وهو ما ظهر على وجه الأرض من تراب أو رمل أو حجارة انتهى .

وسمي صعيدا لأنه يصعد إليه ما في جوف الأرض ، فكل ما صعد على وجه الأرض يجوز التيمم به ما عدا رمل البحر، لأنه فيه عظام دواب البحر ، وليست من الصعيد، والرماد والحجارة المطبوخة وكلما دخلته صنعة فلا يтимم عليه ، كما لا يтимم على الحلفاء والحشيش والخشب ونحوها ، إلا إذا ضاق الوقت ، ولم يمكن قلعها فيجوز التيمم عليها، لكن ينوي بتيممه عليها الأرض كذا حكاه بعضهم عن [علي الأجهوري] ويدخل في كلام الناظم تراب ديار تمود ، وإن كان ابن العربي قال : لا يтимم عليه واستثناها من خبر : " جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا " ²⁹⁴ كما حكاه عنه القرطبي في سورة الحجر وصحح خلافة ، وظاهر كلامه جواز التيمم على الصعيد ولو تكرر على موضع واحد وهو كذلك .

واشتراطه الطهارة في الصعيد يدل على أنه لا يтимم على نجس صريح وهو كذلك فإن تيمم عليه أعاد أبدا ، ولا خلاف أن التراب أفضل من غيره إذا لم ينقل ، وأن غيره من أنواع الأرض ينوب منابه عند عدمه ، وفي التيمم بغيره مع وجوده ثلاثة أقوال ذكرها [أحمد زروق] وفي التيمم على الرخام 73 أ / ثلاثة أقوال الجواز مطلقا ، والمنع مطلقا ، وقيل إن لم يكن مصنوعا

²⁹⁴ أخرجه النسائي / ك المساجد 728 وابن ماجه / ك الطهارة 560 مسند أحمد / م المكرن 6968 .

جاز وإلا فلا ، قال السنهوري : المشهور في من لم يجد ماء ولا صعيدا سقطت الصلاة وقضاؤها وهو قول مالك ، وعليه اقتصر في المختصر والله أعلم .

وسابعها : وصلها أي الصلاة به أي بالتيمم قال ابن الحاجب من شروط التيمم أن يكون متصلا بالصلاة .

وثامنها : وقت حضرا بألف الإطلاق أي دخل فلا يصح التيمم قبل دخوله ولو دخل بنفس فراغه من التيمم ولهذا لم يكف بالفرض السابع وهو اتصاله بالصلاة من هذا ، إذ لا يلزم من اتصاله بها كونه في الوقت كما لا يلزم من كونه في الوقت اتصاله بها ، ووجه اشتراطه أن التيمم طهارة ضرورية يفعلها قبل الوقت قال ابن فرحون في الألفاز : لا يتيمم من يصلي على الميت إلا بعد أن يتيمم الميت [يعني إذا كان الميت فرضه التيمم]²⁹⁵ لأن التيمم لا يفعل إلا بعد دخول الوقت ، ولا يدخل وقت الصلاة إلا بعد تيممه ، ومن شرط التيمم اتصاله بالصلاة انتهى .

وفي البرزلي من تيمم ودخل في الصلاة ثم وقع له شك في الإحرام فقطع هل يعيد التيمم فقال السيوري لا يعيد ، البرزلي يريد إذا لم يطل وإن طال فإنه يبطل على قول ابن الجلاب²⁹⁶ من أن شرطه اتصاله بالصلاة انتهى .

²⁹⁵ زيادة في الهامش وانظر درة النواص 92 .

²⁹⁶ هو عبد الله بن الحسن بن الحسن ثقة بالأبهري وغيره له كتاب في مسائل الخلاف ، والتبرع ثقة به القاضي عبد الوهاب وغيره توفي سنة 378 أثناء انصرافه من الحج . / انظر : الديباج المذهب 1 / 461 .

قاله [الخطاب] ولما كان الوقت باعتبار المتيمين على ثلاثة أقسام وكانت النفس تشوف لبيانها أشار إليها بقوله : آخره أي المختار للاجي وهو من غلب على ظنه إدراكه أو يرجو القدرة على الوضوء ، وأولى الموقن والمعنى أنه يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت فإن وجد الذي يرجوه فذلك وإلا يتم آخره ، و آيس فقط من وجوده في الوقت المختار أوله أي يتم أول المختار إذ لا فائدة في التأخير ومثله من غلب على ظنه عدم وجوده في الوقت ، لأن غلبة الظن كاليقين في كثير من الفروع ، وأخرج بقوله 74 أ / فقط الراجي والمتردد ونحوهما لامن شارك في المعنى كالمريض الذي لا يقدر على مس الماء .

" وقط اسم فعل مرفوع محلا على أنه مبتدأ وفاعله مستتر فيه تقديره أنت ناب مناب الخبر ، وكثيرا ما يقدر بالفاء تزيينا للفظ لأنه جواب شرط مقدر ، والتقدير إذا قصدت الصلاة على أول الوقت للآيس فقط فاته من قصرها عليه لغيره كذا وأشار إليه بعضهم ²⁹⁷ " ، والمتردد في لحوق الماء وعدم لحوقه أو في وجوده وعدم وجوده ، يتم الوسط ، أي بالتحريك أي وسط الوقت المختار ، قال في التوضيح ويلحق بالمتردد الخائف من سباع ونحوه والمريض الذي لم يجد من يناوله إياه فيتيمان وسطه كالمتردد والمراد بوسط الوقت نصف القامة في الظهر قاله ابن أبي زمنين وقيل غير ذلك

²⁹⁷ هذا النص المحصور موافق حرفيا لما في حاشية ابن حمدون على شرح ميارة الصغير وقد عزاه إلى المطول ولعل هذا هو المشار إليه ببعضهم ، وليس حاشية ابن حمدون قطعاً لأنه متأخر عن صاحب هذا الشرح ، انظر الحاشية 137 .

والمراد بآخره أن يبقى من الوقت مقدار ما يتم فيه ويصلي قاله [علي الشاذلي] وهذا التقسيم على جهة الاستحباب فقط ، على المشهور .

[سنن التيمم]

سُنَّه مَسْحُهُمَا لِلْمَرْفَقِ * وَضَرْبَةُ الْيَدَيْنِ تَرْتِيبٌ بَقِي

تم شرع في السنن فقال : سننه ثلاثة :- أولها : مسحهما أي اليدين من الكوعين للمرفقين فإن اقتصر على الكوعين أجزاءه وأعاد في الوقت على المشهور كما تقدم .

وثانيها : ضربة اليدين أي تجديد الضربة لهما فلو اقتصر على واحدة استأنف الضرب ولا إعادة عليه ، وليست الضربة لهما شرطاً بل المراد بها الوضع ففي إطلاقه الضرب على الوضع تسامح لكنه تبع غيره في ذلك ، فإن تعلق بهما شيء ، نقضهما نقضاً خفيفاً كما في الرسالة²⁹⁸ ولو مسح بهما شيئاً قبل وصلهما للعضوف في أجزاء المسح بهما قولان .

وثالثها : ترتيب المسح بأن يمسح الوجه قبل اليدين فإن مسحه بعدهما أعادهما استحباباً ، قال في المدونة وتنكيسه كتنكيس الوضوء ، وقوله بقي تميم .

[مستحبات التيمم]

95 مَدُّوْبُهُ تَسْمِيَةٌ وَصَفٌ حَمِيدٌ * نَأَقِضُهُ مِثْلَ الْوُضُوءِ وَيَزِيدُ
وَجُودُ مَاءٍ قَبْلَ أَنْ صَلَّى وَإِنْ * بَعْدُ يَحْدُثُ بَعْدَ وَقْتٍ إِنْ يَكُنْ
كَخَافِ اللَّصِ وَرَاجَ قَدِمَا * وَزَمَنِ مُنَاوِلًا قَدْ عَدِمَا

ثم شرع في المستحبات بصفة إجمالية اتكالا على شهرتها فقال
74 ب / مَدُّوْبُهُ تَسْمِيَةٌ أَوَّلُهُ وَمَدُّوْبُهُ أَيْضًا وَصَفٌ حَمِيدٌ ، أي الصفة
المستحبة في مسح اليدين وهي تقديم الظاهر على الباطن ، والمقدم على
المؤخر ، قال في مختصره : وندب تسمية وبدء بظاهر يمينه يسراه إلى
المرفق ثم مسح الباطن لآخر الأصابع ثم يسراه كذلك انتهى .
قال في الرسالة : " يجعل أصابع يده اليسرى على أطراف يده اليمنى
ثم يمر أصابعه على ظاهر يده وذراعه ، وقد حنى عليه أصابعه حتى يبلغ
المرفقين ، ثم يجعل كفه على باطن ذراعه من طي مرفقه قابضا عليه حتى
يبلغ الكوع من يده اليمنى ثم يجري باطن إبهامه على ظاهر إبهام يده اليمنى ،
ثم يمسح اليسرى باليمنى هكذا إلخ " ²⁹⁹ واختار الأول غير واحد جريا
على القياس في إكمال طهارة العضو قبل الشروع فيما بعده فقال في الرسالة :

²⁹⁹ هذا هو نص من الرسالة / 23 بينما ذكر في المخطوطة [ص 1] ما يلي : " فيبلغ في مسح الباطن الكوع
ويعمسح ظاهر الإبهام بباطن الإبهام والكف بالكف " .

" ولو مسح اليمنى باليسرى أو اليسرى باليمنى كيف شاء وتيسر عليه وأوعب المسح لأجزأه³⁰⁰ " انتهى .

ثم شرع في نواقضه وهي ما ينقض الوضوء وزيادة فقال : ناقضه أي التيمم مثل ناقض الوضوء من الأحداث والأسباب المقدمة ، ويزيد التيمم على الوضوء بأنه ينقضه وجود ماء قبل أن صلى قال في التلقين من تيمم فوجد الماء قبل أن يصلي لزمه استعمال الماء وبطل عليه تيممه إلا أن يضيق الوقت بحيث يخشى معه فوأة الصلاة إن تشاغل به أي فلا يلزمه استعمال الماء على الصحيح من المذهب ويصلي بتيممه ، وهذا إذا وجدته قبل الشروع في الصلاة وأما إذا وجدته في الصلاة أو بعدها فلا ينتقض تيممه³⁰¹ ولكن في ذلك تفصيل :

فإن وجدته في الصلاة تمادى وصحت صلاته ، إلا إذا كان ناسيه وتذكره فيها فيقطع ، قال في المدونة : وإن ذكر الماء في رحله وهو في الصلاة قطع ولو أتاه رجل بالماء وهو في الصلاة تمادى وأجزأته صلاته انتهى .

والفرق بينهما أن الأول معه تفريط والثاني لا تفريط معه بل دخلها بوجه جائز وإن بعد أي بعد الفراغ من الصلاة يججد الماء بعد الصلاة بوقت أي المختار لقول شيخنا كل من أمرناه بالإعادة في هذه المسائل فيعيد في

75 أ / الوقت المختار وتقدم عن [علي الأجهوري] أن المراد به الوقت الذي هو فيه إن يكن الوقت لم يخرج ثم مثل للمسائل التي تعاد فيها الصلاة في الوقت بقوله كخائف اللص أو السبع ونحوهما يتيمم مع يقن الماء ثم يتبين عدم ما خافه فإنه يعيد في الوقت ، وراج قدما الصلاة أول الوقت ثم وجد الماء الذي كان يرجوه فإنه يعيد صلاته في الوقت فإن وجد غيره فلا إعادة وألف قدما للإطلاق وزمن أي مريض مقعد لا يقدر على مناولة الماء ، ومناولاً مفعول قد عدما بفتح العين وفاعله يعود على زمن وجملة عدما صفة لزمن فالفه للإطلاق فيتيمم ويصلي ثم يجد من يناوله إياه فإنه يعيد في الوقت ولا فرق فيه وفي الخائف بين أن يصلياها في الوقت المستحب لهما وهو وسط الوقت أو أوله وهذا مقيد بما إذا لم يتكرر عليه الداخلون وإلا فليس بمقتصر ولا إعادة عليه ، ويستثنى من المسائل التي تعاد فيها الصلاة في الوقت المذكور مسألتان وهما المقتصر على الكوعين ، والمتيمم على مصاب بول فيعيدان في الوقت الضروري وبالتيمم³⁰² والله أعلم .

³⁰² يعني أن الإعادة بالتيمم مع تلافي ما وقع فيه ، وليست الإعادة بالوضوء .

تتمة

لا يجوز لمن لا يقدر على مس الماء البارد أن يأتي زوجته حتى يعد الآلة أي يهيئ ما يسخن به الماء له ولزوجه أو ما يدخلان به الحمام من الأجرة ونحوها إلا أن يحتمل فلا شيء عليه وينقل للقيم إذا خاف على نفسه من مس الماء البارد كذا قالوا ، وذكر [أحمد زروق] في نصيحته أنه ينهى عن إتيان الزوجة بعد وقوع الاحتلام ، قيل وذلك يورث الجنون في الولد انتهى .

وعبارة خليل في مختصره ومنع مع عدم ماء ثقيل متوضئ وجماع مغتسل إلا لطول أي في الثاني انتهى .

قال شيخنا إبراهيم والمراد بالمنع في كلامه الكراهة وأخذ المازري من هذا أن من أراد وطء زوجته وأبت لأجل ضرر الغسل أنه إن كان 75 ب / ترك الوطء يضره وجب عليها التمكين وتيمم إن لم تجد الغسل بالماء المسخن وإلا فلا .

ولما أنهى الكلام على الوسيلة شرع في الكلام على المقصد الأهم وهو الصلاة التي هي ثاني قواعد الإسلام وصفا وحكما كما في الحديث المتقدم فقال :

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

قال [أحمد زروق] اختلف في اشتقاقها ، فقيل هي مشتقة من الصلاة لأنها صلة بين العبد وربّه ، وقيل من قولهم صَلَّيْتُ العود أي قومت عوجه ، فهي تقوم عوج صاحبها بالمغفرة لماضي ذنبه ، والنهي عن الفحشاء والمنكر في المستقبل ، قال الله تعالى : ﴿ إِنِ اتَّبَعْتُمُ الصَّلَاةَ تَنهَيْتُم عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ﴾³⁰³ وقال عليه الصلاة والسلام " من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم تزده من الله إلا بعدا "³⁰⁴ ، وقيل غير ذلك .

وفي الشرع قال ابن عرفة : " قرينة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجود فقط "³⁰⁵ ، فدخلت صلاة الجنائز وسجود التلاوة وفيها خلاف هل هما صلاة أم لا انتهى .

³⁰³ - [العنكبوت: 45-46] .

³⁰⁴ قال في فيض القدير / عبد الرؤوف المناوي : أخرجه الطبراني عن ابن عباس قال الهيثمي فيه ليث بن أبي سليم ثقة لكنه مدلس وقال الزيلعي فيه يحيى بن طلحة اليربوعي وثقه ابن حبان وضعفه النسائي وقال في الميزان هو صويلح الحديث وقال النسائي ليس بشيء وساق له هذا الخبر ثم قال أفحش ابن الجنيد فقال هذا كذب وزور ورواه عنه أيضا ابن مردويه في تفسيره قال الحافظ العراقي وسندهما لين ورواه علي بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية من حديث الحسن مرسلًا بإسناد صحيح 6 / 221 ط 1 / التجارية الكبرى بمصر 1356 هـ وانظره في تفسير القرطبي 13 / 349 ط 8 ط كتاب الشعب ، وتفسير الطبري 20 / 155 ط دار الفكر ومسنند الشهاب / محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي 1 / 305 ط مؤسسة الرسالة 86 .

³⁰⁵ انظر شرح حدود ابن عرفة / ت. محمد أبو الأجنان ، والطاهر المعموري 1 / 107 ط . دار الغرب الإسلامي .

وفرضت ليلة الإسراء بموضع لا يصل إليه غير سيدنا محمد ﷺ ،
وعلى بساط المواجهة دون ملك ولا غيره فقبل ليلة سبع وعشرين من ربيع
الآخر قبل الهجرة بسنة ، وقال الزهري : بعد البعث بسبع سنين ، وفي
الذخيرة عن ابن رشد ما معناه : كان المفروض قبل الخمس ركعتين غدوا
وعشيا وهو ما كان عليه بمكة تسع سنين³⁰⁶ إذ فرضت الخمسة ليلة
الإسراء ، واختلف في كيفية فرضها :

فروت عائشة أنها فرضت في السفر ركعتين ركعتين ثم أكملت صلاة
الحضر أربعاً ، وقال الحسن البصري وجماعة كانت الزيادة بالمدينة ، وقال
ابن عباس³⁰⁷ وغيره فرضت أربعاً إلا المغرب ثلاثاً والصبح اثنين .

وقد ورد في فضلها والحض على محافظتها ما لا يمكن استقصاؤه قال
عمر رضي الله عنه : فإن أهم أموركم عند الله الصلاة فمن حفظها
وحافظ عليها فهو لما سواها أحفظ ، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع ،
76 أ / قال القاضي أبو بكر بن العربي رضي الله عنه : لقد رأيت من
يحافظ عليها آفا لا أحصيتها ، فأما من يحفظها فما أعد منهم خمسة
أتمى .

وفي الحكم لابن عطاء الله : " ... لتكون همتك إقامة الصلاة لا
وجود الصلاة فما كل مصل مقيم ، الصلاة طهارة للقلوب واستفتاح لباب

³⁰⁶ انظر الذخيرة / للقراقي 8/2 / ت . سعيد أعراب ط 94/1 دار الغرب الإسلامي .

³⁰⁷ هو : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب كان عالماً بالقرآن والسنة ولد وبنو هاشم محاصرون بالشعب ،
وتوفي الرسول وعمره 13 سنة توفي سنة 68 / انظر الإصابة 330/2 .

الغيوب ، الصلاة محل المناجاة ، ومعدن المصافاة ، تتسع فيها ميادين الأسرار وتشرق فيها شوارق الأنوار ، علم وجود الضعف منك فقلل أعدادها [وعلم احتياجك إلى فضله فكثّر إمدادها ³⁰⁸] يعني إذ جعلها خمسا بعد أن كانت خمسين ، الحسنة بعشر أمثالها وأزيد الحديث انتهى بمعناه ³⁰⁹ .

[فرائض الصلاة]

98 فرائض الصلاة ست عشرة * شروطها أربعة مقفلة
تكميلة الإحرام والقيام * لها وثيقة بها نكرام
فاتحة مع القيام والركوع * والرفع منه والسجود والخضوع
والرفع منه والسلام والجلوس * له وترتيب أداء في الأسوس
والإغتيال مطمئنا بالتزام * تبع مأموم بإحرام سلام
بيته اقتدا كذا الإمام في * خوف وجمع جمعة مستحلف

³⁰⁸ ما بين المعوقين زيادة لم تكن في المخطوطة ، انظر حكم ابن عطاء الله بشرح أحمد زروق 218 وما

³⁰⁹ بعدهما بعد نص الحكم زيادة ملخصة من شرح زروق .

اختلف الناس في عددها ، على طرق أعلاها من زاد على الثلاثين وأدناها من اقتصر على العشر والستة عشر أقرب للاحتياط إذ عدّها يجري على المشهور غالباً بخلاف ما دونها فإنه محلّ بكثير من المشهور وجوبه ، والعشرون تدعو إلى تعداد ما ليس بمشهور ، ولذا قال الناظم : ست عشره ، وفي [التائي] ما نصّه أقوال الصلاة كلها ليست فرضاً إلا ثلاثة تكبيرة الإحرام والفاتحة والسلام ، فإنها فرض ، وأفعالها كلها فرائض إلا ثلاثة : رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ، والجلوس الوسط ، والقيام عند السلام انتهى .

زاد بعضهم : والزائد على قدر السلام من الثاني ، والاعتدال على أحد القولين المذكورين فيه انتهى .

واعلم أن للصلاة شروط وفرائض وسنن ، ومستحبات ومكروهات وسيتكلم الناظم على كل منها في موضعه ، وإن لم يستوف بعضها ، ولما ذكر أن الفرائض ستة عشر شرع في عدد الشروط فقال :

[شروط الصلاة]

شروطها جمع شرط وهو ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ، أربعة مقتقرة (75 ب) أي متبعة ، يريد من شروط الأداء المشار إليها في ما يأتي بقوله وشروطها استقبال إلخ ، وذكر من شروط الوجوب ما أشار إليه بقوله شروطها ، النفاس إلخ ، واكتفى بذلك عن باقيها ولوضوحه ، على أن من تتبع كلامه سابقا ولاحقا بالتأمل والإنصاف وجدده محتويا على جميعها ، وقد ذكر شيخنا في تقريره أنها تنقسم من حيث الجملة إلى ثلاثة أقسام منها ما هو شرط وجوب فقط ، ومنها ما هو شرط صحة فقط ، ومنها ما هو شرط وجوب وصحة معا .

فأما شرط الوجوب فقط فإثنان : البلوغ ، وعدم الإكراه على الترك .

وأما شرط الصحة فقط فخمسة ، طهارة الحدث والخبث ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ، وترك الكلام والأفعال الكثيرة ، والسلام .

وأما شرط الوجوب والصحة معا فستة : دخول الوقت ، وبلوغ دعوة النبي ﷺ ، ووجود ما يطهر به من ماء أو صعيد ، وانقطاع دم الحيض والنفاس ، والعقل ، وعدم الغفلة والنسيان انتهى .

والفرق بين شروط الوجوب والصحة ، أن شرط الوجوب مالا يطلب من الكلف تحصيله ، لكونه ليس في كسبه ، كالبلوغ ، وشرط الصحة ما يطلب من المكلف تحصيله لكونه في كسبه وطوقه كالطهارة .

والفرق بين الشرط والفرض أن الشرط ما كان خارجا عن الماهية كالشروط المتقدمة ، والفرض ما كان داخل الماهية كالركوع والسجود وكلها يتوقف وجود صحة الصلاة عليها والله أعلم .

ولما ذكر العدد مجملا وكانت النفس تشوف إلى تفاصيله فلا يقرع سمعها شيء من ذلك إلا وقبلته وسكنت إليه حتى يتمكن منها أردفه بتفاصيله ، وذلك من البلاغة وحسن التصنيف فقال :

تكبيرة الإحرام ، ولا إشكال في فرضيتها على الإمام والفد والمأموم 77 أ / لخبر "تحريمها التكبير"³¹⁰ ، وسميت بذلك لأنه يحرم عليه بها ما كان مباحا له قبلها من الكلام وغيره ، قال [الثاني] وإطلاقه التكبيرة للإحرام يقتضي أنها غيره ، وهو كذلك ، ابن العربي والإحرام نية انتهى .

وذكر شيخنا عن [الخطاب] أن الإحرام مركب من ثلاثة أمور ، وهي النية ، والتكبير ، واستقبال القبلة ، ونقل عن [علي الأجهوري] أنه مركب من أمرين فقط نية ، وتكبير ، وأما الاستقبال فشرط انتهى .

وإنما يجزئ الله أكبر من غير إشباع للباء إذ لا يجزئه ذلك لتغيير المعنى كما لا يجزئ الله الأكبر أو الكبير خلافا للشافعي ، ولا الله أجل أو أعظم خلافا لأبي حنيفة ، ولا مرادفها من لغة ولو لأعجمي ، لأن المحل محل تعبد ، ولم يرو عنه عليه السلام أنه دخل الصلاة بغير هذه اللفظة ، فإن

³¹⁰ انظر فتح الباري / ابن حجر / ت . محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب 12 / 329 ط / دار

المعرفة والتمهيد / ابن عبد البر 18 / 318 وعون المعبود 2 / 229 ط دار الكتب العلمية .

تعذر النطق سقط وأجزأته النية سواء كان لخرس أو عجمة ، وقيل إن كان لعجمة يدخل بالحرف الذي دخل به للإسلام ، قال [علي الأجهوري] ولا بد في اسم الجلالة من المد الطبيعي وإذا تركه لا تجزئه ، صلاته كما لا يكون الذاك بتركه ذاكرة انتهى .

وكذا لو أسقط حرفا واحدا لم يجزئه ، وأما لو بدل الهمزة واوا فقال وكبر كما تقوله العامة ، أو جمع بين الهمزة والواو ، فقال وأكبر لم تبطل . قال [التائي] لأن له مدخلا في الجواز ، وذلك لأن الهمزة إذا وليت الضمة جاز قلبها واوا انتهى .

ويستحب الجهر بها وجزمها كالتسييح كما في [أحمد زروق] لاسيما للإمام لئلا يشاركه المأمومون فتبطل صلاتهم لأن المأموم إذا ساوى إمامه في تكبيرة الإحرام بطلت صلاته .

قال ابن ناجي وهذه إحدى المسائل التي يعلم فقه الإمام بها .
الثانية : تقصير الجلوس الأوسط .

الثالثة : دخوله بعد الفراغ من الإقامة انتهى .

وثانيها : القيام لها أي لتكبيرة الإحرام ، يريد لقادر عليه ، فلو كبر جالسا أو راكعا ثم قام فصلاته باطلة ، وفرضيته لغير مسبوق متفق عليها . وفي المسبوق يجد الإمام راكعا فيكبر للركوع وينوي به تكبيرة الإحرام
77 ب / تأويلان على المدونة ، ذكرهما في مختصره هل يجب عليه القيام أم لا ؟ ، وحاصل هذه المسألة على ما ذكره [علي الأجهوري] في

مجلس المذاكرة أن فيها ست صور تبطل الصلاة في صورتين منها ، وتبطل الركعة فقط في صورتين ، ويجري الخلاف في بطلان الركعة فقط في صورتين .

لأنه لا يخلو إما أن يتدئ التكبير في حال قيامه أو في حال انخطاطه ، وفي كل منهما ثلاث صور : لأن ابتداء التكبير قائما لا يخلو إما أن يتمه آخر انخطاطه ، أو قبل ذلك من غير فصل بين أجزائه فهاتان صورتان هما محل التأويل ، أو يتمه بعد إتمام انخطاطه ، ولم يفعل منه شيئا في حال انخطاطه في هذه الصورة ينبغي أن يقال ببطلان الصلاة كلها لعدم الاتصال بين أجزاء التكبير ، وإن ابتداء في حال انخطاطه لا يخلو أيضا إما أن يتمه في حال انخطاطه ، أو بعد تمام انخطاطه من غير فصل بين أجزاء التكبير ، ففي هاتين صورتين لا تجزئه تلك الركعة فقط ، قطعاً أو يتمه بعد انخطاطه مع حصول الفصل وفي هذه ينبغي أن يقال ببطلان الصلاة كلها .

هذه زبدة كلام [علي الأجهوري] ومحصله في هذه المسألة فتنبه له وافهمه فإنه تفصيل عجيب وبحث غريب قل من يحيط به .

وثالثها : نية بها ترام الصلاة المعينة أي تقصد عند الدخول فيها ولا يجزئ مطلق الفرض ، ولا يلزمه ذكر الصلاة بلسانه ، بل بقلبه لأن اللسان ليس محلا للنية بل محلها القلب عند الجمهور إذ هو محل الإخلاص ، فإن لفظ ذلك فواسع وخلاف الأولى ، ونقل [الخطاب] عن المدخل أن الجهرية

بدعة يعني مكروهة ، إلا لموسوس فإنه يستحب له إذا خشي عدم ارتباطه عقد قلبه أن يقصده بالقول المذهب للوسوسة انتهى .

وقيل يكره للموسوس دفعا لما به ، لا لغيره ، فإن اختلف عقده ولفظه 78 أ / فالمعتبر العقد في النفي ، والإثبات إلا أن يكون عامدا ولا بد من مقارنتها لتكثير الإحرام ، فإن تأخرت عنها فلا تكفي اتفاقا ، مطلقا وإن تقدمت : فإن كان بكثير فكذا ، وإن كان يسير فقولان مشهوران : بالبطلان وعدمه .

والمراد بالمقارنة ألا تخرج عن ألف التكبر ورائه كما لبعض الشافعية ، وبه صرح [الخطاب] في كفايته فإنه قال : ومحل النية بين الهمزة من الله والراء من أكبر انتهى [أحمد زروق] وفي ذلك مشقة ، بل هو متعذر إن لم يكن سالم البال تمكنت³¹¹ منه الوسوسة أو أن تكون قبلها متصلة بها كما في شرح السنهوري ، وعزوبها بعد الأتيان بها في محلها مغتفر ، وأما رفضها فمبطل كالصوم ، بخلاف الحج والطهارة على المشهور فيهما كما تقدم ، لأن فيهما إضاعة مال ، وظاهر كلام المختصر في فرائض الصلاة أنه إذا رفضها بطلت سواء كان في أثائها أو بعد الفراغ منها ، وظاهر كلامه في باب الصوم أنه إذا رفضه بعد الفطر لا يرتقض ، لأنه قال أو رفع نية نهارا .

والحاصل أن الصوم والصلاة إذا رفضهما قبل تمامهما فإنهما يبطلان ، وأما بعد تمامهما فلا يرتضان ، وهو الذي رجحه سند ، وابن جماعة ،

³¹¹ مكذا في المخطوطات الثلاث .

وابن رشد ، واللمحي ، وظاهر القرافي ³¹² : ترجيح القول بتأثيره ونحو هذا في شرح [علي الأجهوري] .

ورابعها : فاتحة أي قراءتها في الفرض على إمام وفذ لا مأموم لجبر قراءة الإمام قراءة المأموم ، وسواء في ذلك السرية والجهرية ، وهل فرضيتها في جميع الصلاة أو في بعضها ؟ قولان مشهوران ، فإن تركها في كل الصلاة بطلت ، وكذلك في نصفها على المشهور ، " واختلف في السهو عن الفاتحة في ركعة من غير الصبح ، فقيل يجزئ فيه سجود السهو قبل السلام ، وقيل 78 ب / يلغيا ويأتي بركعة ، وقيل يسجد قبل السلام وقيل لا يأتي بركعة ويسجد قبل السلام ويعيد الصلاة احتياطاً - قال في الرسالة - وهذا أحسن ذلك إن شاء الله تعالى " ³¹³ .

وإن ترك آية منها سجد قبل السلام ، وإن كان أكثر بطلت صلاته ، وفي النصيحة [أحمد زروق] ما نصه في آفات القراءة اللحن والتكلف في المخارج والتطريب والتلحين ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك وذم فاعله انتهى ، وقال في شرح القرطبية لا تجزئ قراءتها بالشاذ ويعيد القارئ به أبداً وفي بطلان صلاة اللحن اختلاف .

³¹² هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجي الملقب بشهاب الدين المعروف بالقرافي نسبة للقراة ولم يسكنها توفي سنة 684 هـ ودفن بالقراة بالقرب من الإمام الشافعي . / انظر مقدمة الذخيرة تحقيق د . محمد حجي ، ومصادر الترجمة بهامش 9/1 وما بعدها ط 94/1 دار الغرب الإسلامي . / بيروت .

³¹³ من الرسالة 37 .

ثالث الأقوال إن غير المعنى كأنعمت بكسر التاء أو رفعها ، وإياك تخفيفاً بطلت ، ومنه عدم التفريق بين الضاد والظاء وتاء المستقيم ونستعين ونحو ذلك .

ولو قرأ شيئاً من التوراة والإنجيل والزبور ، أو شعراً فيه تسبيح أو ذكر بطلت صلاته ، كما إذا قرأها بالعجمية ، أو على غير ترتيب آياتها والله أعلم انتهى .

وأشار إلى خامسها بقوله مع القيام للفتحة لا لنفسه في حق الإمام والقد ، يريد للقادر عليه بحالته فإن لم يقدر عليه انتقل للجلوس بحالته فالترتيب بين حالتي القيام من استقلال واستناد واجب ، وكذا بين حالتي الجلوس وأما بين القيام باستناد فقل واجب ، وقل مستحب كالترتيب بين الجنب الأيمن ثم الأيسر ثم الظهر ، وشهره شيخنا ، ورأيت بطرة على الرسالة أنه المذهب وصلاته صحيحة غير أنه خالف المستحب انتهى .

فإن ترك القيام وصلى مستنداً مع القدرة عليه بطلت ، إلا أن يكون ساهياً فتبطل الركعة التي استند فيها كذا قرره شيخنا .

وهذا إذا كان يسقط بسقوطه ، وإلا كره له وصحت صلاته ، وهذا كله في الفرض وأما النفل فالقيام أفضل وله الجلوس ولو في أثنائها إلا أن 79 أ / يدخلها على القيام .

وسادسها : الركوع وهو في اللغة الانحناء ، واصطلاحاً أقله أن تقرب راحته وهما باطن الكفين من ركبتيه وأكثره أن يمكن راحته من ركبتيه

ولا يرفع رأسه ولا يطأطئه ولا حد في اللبث ، وربما أشعر هذا التفسير بأن وضع يديه شرط إذ لا يسمى ركوعاً إلا به ، كما صرح به الباجي ، وعليه فلو لم يضعهما لبطلت صلاته ، وبه كان يفتي بعض شيوخ ابن ناجي ، ورأيت في بعض التقارير أنه المشهور .

ويحتمل أنه ليس بشرط بل هو مستحب فيجزيه إن لم يضعهما كما حكاه الباجي عن شيخه الغبريني وشهره شيخنا في تقريره ، وهو ظاهر كلام المختصر ، حيث قال وندب تمكينهما منها .

وقد يقال إن المستحب عنده التمكين وأما نفس الوضع فواجب من تمام الركوع فلو سدل يديه بطلت صلاته كما هو ظاهر المدونة ، لكن صوبها شارحها أبو الحسن على ظاهرها قائلاً ليس شرطاً فتصح صلاة من سدل يديه وهو المعول عليه وبه كان يفتي الشبلي والبرزلي فتأمله .

وسابعها الرفع منه أي الركوع حتى يستقل قائماً ، فإن لم يرفع وجبت الإعادة على المشهور ، وليحذر أن يرفع قبل إمامه ، فإن فعل رجع إن علم إدراكه وهل وجوباً أو استئناً ، فإن لم يرجع لم يضره ؟ قولان شهر بعضهم الأول ، وهذا إذا أخذ فرضه معه قبل الرفع وإلا وجب الرجوع اتفاقاً ، ومثله الرفع من السجود وقال في الرسالة : " ولا يرفع رأسه قبل الإمام " ³¹⁴ قال [علي الشاذلي] لما في الصحيحين عنه عليه السلام أنه قال أما يخشى الذي

يرفع رأسه قبل رأس الإمام أن يحول الله وجهه حماراً³¹⁵ أو يجعل صورته
79 ب / صورة حمار ، وفي لفظ مسلم أنه ﷺ قال : " أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي
إِمَامُكُمْ فَلَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ وَلَا بِالْقِيَامِ وَلَا بِالتَّصَرُّفِ³¹⁶
انتهى .

وثامنها السجود بالخضوع أي على الجبهة والأنف جميعاً من غير
تحديد في اللبث ، فلو سجد على جبهته دون أنفه صحت صلاته ويعيد في
الوقت المختار استحباباً ، وإن سجد على أنفه دون جبهته بطلت ويعيد
أبداً على المشهور ، ولا يشد جبهته على الأرض حتى يجتمع الدم في
وسطها فيعرف بأثر السجود ، فإن ذلك من فعل الجهال ، ويكفي أقل جزء
منها ، والباء بالخضوع للمصاحبة ، أي ينبغي أن يكون السجود مصحوباً
بخضوع ، كذلك مستحضراً كونه واقفاً بين يدي الله عز وجل ، وقد
اختلف الناس في الخشوع أي حضور القلب في الصلاة فقل [فرض ذكره
عياض في القواعد ، وقيل مندوب فقط ، وقال بعض من اختصر الإحياء
أن حضور القلب في الصلاة واجب³¹⁷] ، والإجماع على أنه لا يجب في كلها
بل في جزء منها ، وينبغي أن يكون عند تكملة الإحرام انتهى .

ويعين على الخضوع في هذا تفكره فيها ، وإدمان الطهارة والحضور
فيها وخفة المعدة واستواء القامة في القيام ، وقراءة سورة الناس قبل

³¹⁵ أنظر صحيح مسلم / ك الصلاة / 647 و 648 .

³¹⁶ مسلم / الصلاة 646 .

³¹⁷ ما بين العلامتين ساقط من (ص 1) و (ص 2) والمثبت من (ن) .

دخولها ويدفعها [أي الوسوسة] بعد الحصول أن يطعن بسبابه اليعنى في فخذة اليسرى انتهى ، قال جميعه [أحمد زروق] ³¹⁸ .

وتأسعها : الرفع منه أي السجود حتى يستوي جالسا ، وهل يجب رفع يديه عن الأرض أم لا ؟ .

ابن ناجي أما وضعهما على الركبتين فلا خلاف أنه مستحب ، وأما رفعهما عن الأرض فاختلف إذا لم يرفعهما انتهى ، أي فقليل يجزئه وصلاته صحيحة ، قال السنهوري وهو المشهور ونقل [علي الشاذلي] عن القرافي أنه الأصح ، وقيل لا يجزئه وتبطل صلاته .

ابن عمر وهو أشهرهما ، قال ابن ناجي وبه أدركت جميع من لقيه يفتون ، وكان بعض متأخري إفريقية يفتي بالبطلان إن لم يرفعهما معا وبالصححة إن رفع واحدة وترك الأخرى انتهى .

والمشهور ما ذكره الناظم من أنه فرض مستقل ، وعليه الأكثر ، وقيل 80 أ / من تمام فرض السجود والله أعلم .

وعاشرها : السلام المعروف بالآلف واللام فلو جمع بين التعريف والتكثير بطلت صلاته قاله ابن الفاكهاني كما نقله عنه [أحمد زروق] في شرح الرسالة ³¹⁹ ، قال ولعله مبني على القول بأن اللحن في غير الفاتحة يبطل الصلاة وهو أحد قولين مشهورين في ذلك انتهى ³²⁰ .

³¹⁸ أنظر شرح زروق على الرسالة 173/1 .

³¹⁹ أنظر شرح الزروق على الرسالة 173/1 .

³²⁰ هذا إشارة إلى قول الشارح مساحي // أنظر المصدر نفسه .

ولا يجوز ما عرف بالإضافة كسلام عليكم ، أو سلام الله عليكم ، ولا يكون لفظ السلام دون عليكم ، ولا عليكم السلام بلفظ الرد على المشهور في ذلك كله ، وأما تسليمة الرد فيجزئ ذلك كله فيها ، قال في مختصره : " وأجزأ في تسليمة الرد السلام عليكم وعليكم السلام انتهى .

ويتعين لفظ عليكم بضمير الجمع مطلقا ، إذ لا يخلو من مصحوب من الملائكة ، وأقلهم الحفظة الذين لا يفارقونه وحكى الزناتي أنه بحسب المسلم عليه من أفراد وثنية وجمع ، وتذكير وتأنيث على ما تقتضيه اللغة العربية ، ولو زاد ورحمة الله وبركاته لجاز كما في الجزولي ، وأنكره بعضهم وفي اشتراط نية السلام للخروج به من الصلاة وعدمه قولان أشهرهما الثاني .

وحدادي عشرها : الجلوس له أي السلام أي لأجله بقدر ما يعتدل ويسلم ، وما زاد عليه فسنة كما يأتي .

وثاني عشرها : ترتيب أداء في الأسوس أي الأصول ، والمراد بها الفرائض بحيث لا يقدم شيئا منها عن محله ، فإن فعل لم تجزه صلاته قال القباب بإجماع ، كأن يقدم السجود على الركوع مثلا وحكاه صاحب المقدمات أيضا واحترز بذلك من ترتيب الأداء بين الفرائض والسنن كتقديم الفاتحة على السورة ، وفي ما بين السنن نفسها فإن ذلك سنة والله أعلم .

وثالث عشرها : الاعتدال في الفصل بين الأركان وهو نصب القامة
80 ب / على الأصح فإن لم يعتدل وجبت الإعادة لخبر : "المسيء صلاته
حيث قال ﷺ ارجع فصل فإنك لم تصل"³²¹ .

والأكثر من أهل المذهب على نقي وجوب الاعتدال ، وأنه للكمال
ولهذا قال ابن القاسم في من لم يعتدل أجزاءه ويستغفر ، أي لعدم إتمامه إن
كانت الصلاة على الهيئة التي وردت بها السنة ، ولم يعتبر الناظم كغيره هنا
قول الأكثر من أنه مظنة الشهرة لترجيح مقابله عنده ، وتقدم أنه الأرجح لما
في المختصر .

ورابع عشرها : الطمأنينة في جميع الصلاة على الأصح المشار إليها
بقوله مطمئناً ، ولما كان لفظه حالاً غير لازمة من المعتدل المدلول عليه
بالاعتدال ، وخاف أن يتوهم أن ذلك الاطمئنان على طريق الأولى فقط
زاد بعده ما يرفع هذا الوهم ، وبين كونه من الفرائض فقال بالتزام ، وهو
متعلق بمحذوف حال من الاطمئنان المدلول عليه بمطمئن قاله الشارح .

وحقيقة الطمأنينة استقرار العضو زماناً ما زيادة على ما يحصل به
الواجب ، من اعتدال أو انحناء لخبر المسيء صلاته ويكفي منه أدنى
اللبث ، وظاهر كلام الناظم أن الطمأنينة والاعتدال متغايران وهو كذلك ،
فلا يلزم من الطمأنينة الاعتدال لأنه قد يطمئن غير معتدل ، وقد يعتدل غير
مطمئن ، وقد يجتمعان فافهم .

³²¹ البخاري /كـ. الصلاة 715 و751 ومسلم كـ. الصلاة 602 .

وخامس عشرها : تبع مأموم إمامه بإحرام وسلام أي اتباعه فيهما بمعنى أنه لا يحرم إلا بعد إحرام إمامه ولا يسلم إلا بعد سلامه ، وفهم منه أنه إذا ساواه فيهما وأخرى إذا سبقه بطلت صلاته وهو كذلك ، وفهم منه أيضا أن متابعة المأموم إمامه في غير الإحرام والسلام غير واجبة وهو كذلك . وحكمها الاستحباب قاله الشارح ، وفي المختصر إنَّ سبقه ممنوع ومساواته مكروهة ولكن قيده شيخنا بما إذا كان في الأفعال ، وكان السبق 81 أ / عمدا لا سهوا أو غلبة لأنهما لا يتصفان بالمنع ، وأما في الأقوال فالكرهية مطلقا سواء ساواه أو سبقه وعلى كل فالصلاة صحيحة انتهى .

وحاصل هذه المسألة بإيضاح أن الصور تسعة حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة ، وذلك أنه لا يخلو إما أن يتدبَّر قبله أو بعده أو معه وفي كل إما أن يتم قبله أو بعده أو معه فالصلاة باطلة في سبع صور وهي ما إذا ابتدأ قبله أو معه وختم قبله أو معه أو بعده ، وكذا إذا ابتدأ بعده وختم قبله على المذهب .

وتصح الصلاة في صورتين وهما ما إذا ابتدأ بعده وختم بعده أو معه وهذا كله في الإحرام والسلام ونظم ذلك [علي الأجهوري] فقال :

مصل مساو من إثم به * في الاحرام أو السلام باطلة
 وإن فيهما سبق المقتدى * إمام فيجزي ولا تبطل
 إذا لم يكن ختمه قبله * وإلا فأبطل على المنجِّل . انتهى .

وسادس عشرها : نية/اقتدا ، أي نية اقتداء المأموم بإمامه في جميع الصلاة لأن من شرط الاقتداء نيته أولا ، وعلى المأموم يعود ضمير نيته ، فإن تركها بطلت صلاته ، ومن شروطه أيضا المساواة في عين الصلاة ، فإن خالف لا تصح صلاته ، وإن بأداء أو قضاء أو بظهيرين من يومين ، ويجوز للمأموم الدخول على إحرَم الإمام كما في المختصر ، لكن كان شيخنا يخصه بأمرين .

أحدهما : أن يجده يصلي ولم يعلم هل حضرية أو سفرية وأحرم .
 الثاني : أن يجده محرما ولم يعلم هل ظهر يوم الخميس أو الأربعاء ،
 وأما إن وجده محرما ولا يدري هل هو ظهر أو عصر وأحرم على ما أحرم به إمامه ثم تبين له أنه ليس موافقا له فلا تجزيه انتهى .

ونحوه [لأحمد زروق] فإنه قال في شرح القرطبية وله الدخول على ما أحرم به الإمام من قصر أو إتمام قال ابن رشد باتفاق وقال اللخمي إذا 81 ب / جهل الصلاة واليوم ودخل على ما دخل به الإمام أجزأه وفي الطراز نحوه واستشكله القرافي فانظره انتهى .

وهذا آخر ما وعد به الناظم من عدد الفرائض وهي في الجملة تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

قسم خاص بالمأموم فقط كالم تابعة ، ونية الاقتداء .
 وقسم خاص بالإمام والقد كالفاتحة والقيام تكبيرة الإحرام على خلاف فيه .

وقسم عام في الإمام والمأموم والقد كما في الفرائض ، وهذا الباب واسع ، وفروعه كثيرة وهذا القدر كاف هنا .

ثم هو فوق الغاية ، لمن فهمه .

ثم شبه في وجوب نية الاقتداء على المأموم وجوبا على الإمام لكن لا مطلقا بل في مسائل ، الجماعة شرط فيها فقال : كذا الإمام يجب عليه أن ينوي أنه مقتدى به ومتبع في أربع مسائل .

أولها صلاة خوف على صفتها المعهودة وحكمها السننية وقيل رخصة وتكون النية في أول الصلاة فإن تركها بطلت عليه وعليهم .

[جمع (العشائين)]

وثانيها : صلاة جمع ليلة المطر بين المغرب والعشاء فقط بكل مسجد ، البرزلي يجوز لأهل البادية في وسط النزلة من غير مسجد إن كان لهم إمام راتب ، ولهم موضع لصلاتهم انتهى .

وهي رخصة جائزة على المشهور ، وهل النية في الصلاتين معا أو عند الأولى فقط ؟ قولان شهر شيخنا في تقريره منهما الأول قائلا فإن لم ينو فيهما بطلت عليه وعليهم .

وثالثها : صلاة الجمعة ، لأن الجماعة شرط في صحتها فيلزمه أن ينوي الإقامة وإلا بطلت عليه لاتفراده ، وعليهم بطلانها عليه . قاله الخرشي³²² .

ورابعها : صلاة مستخلف بفتح اللام وينوي عند الاستخلاف فإن تركها بطلت عليه دونهم كما نقله شيخنا عن [علي الأجهوري] ونقل عن الشيخ سالم السنهوري أنها تبطل عليه وعليهم ، وإنما لزمته النية لأنه دخل على أنه مأموم فلما صار إماما لزمته نية ما صار إليه ، زاد في مختصره 82 أ / كأكثر الشيوخ فضل الجماعة ، لا يحصل إلا بالنية ، واختار اللخمي أنه يحصل له ولو لم ينو واستظهر [علي الأجهوري] أنه لا يشترط أن تكون نية الإمامة من أول الصلاة على القول بأنها تلزمه ، بل تكفي ولو في آخر ركعة منها ، فلو قصد رجل الصلاة فذا واقتدى به رجل جاز له الإتمام به على المشهور في بقية صلاته ، وصح له فضل الجماعة ، وكذا الإمامة أن ينوي أنه يؤمه في تلك البقية فإن لم ينو ففي حصوله قولان والله أعلم .

³²² أنظر الخرشي على مختصر خليل 83/2 .

[شروط صحة الصلاة]

104 شَرْطُهَا الْإِسْتِقْبَالُ طَهْرُ الْحَبَثِ * وَسَرُّ عَوْرَةٍ وَطَهْرُ الْحَدَثِ
بِالذِّكْرِ وَالْقُدْرَةُ فِي غَيْرِ الْأَخِيَرِ * تَقْرِيعُ نَاسِيهَا وَعَاجِزُ كَثِيرٍ
تَدْبِأُ يُعِيدَانِ يَوْقَتٍ كَالْحَطَا * فِي قُبْلَةٍ لَا عَجْزَهَا أَوْ الْغَطَا
وَمَا عَدَا وَجْهَ وَكَفِّ الْحُرَّةِ * يَحِبُّ سَرَّةً كَمَا فِي الْعَوْرَةِ
لَكِنْ لَدَى كَشْفِ لِصَدْرٍ أَوْ شَعْرٍ * أَوْ طَرَفٍ يُعِيدُ فِي الْوَقْتِ الْمُقَرُّ

ثم شرع في الشروط التي وعد بها سابقا فقال : وشروطها أي الصلاة .
والمراد شروط صحتها مع الذكر والقدره :

[القبلة]

الاستقبال لعين الكعبة لمن بمكة بجميع بدنه في فرض أو نقل وهي أقسام ، أحدها هذا .

ثانيها : قبله وحي وهي قبله المدينة .

وثالثها قبله تحقيق بإجماع وهي قبله الفسطاط إذ أسسها الصحابة رضي الله عنهم ودخلها منهم آلاف وعلى هذا فتلحق بها قبله القيروان وما في معناه .

ورابعها : قبله اجتهاد وهي كل قبله يوصل إليها بالاستدلال في سائر أقطار الأرض ما عدا مكة والمدينة .

وخامسها : قبله تقليد وهي لمن لا يعرف الأدلة ولا يمكنه ذلك فليقلد مكلفا عارفا عدلا أو محرابا بمصر ولا يقلد مجتهد غيره ولو كان أعمى ، ويجب عليه أن يسأل عن الأدلة لأن القدرة على اليقين تمنع من الرجوع إلى غيره إلا لضرورة فادحة .

وسادسها : استقبال قبله تخيير وهي لمجتهد يتخير أو لمقلد لا يجد مقلدا ، فإنه يختار جهة ويصلي إليها ، وقيل يصلي أربعا لأربع جهات واختاره اللخمي ، واستحسنه غيره للخروج من الشك باليقين ، والمذهب الأول وبه صدر خليل في مختصره .

وسابعها : قبله ضرورة وهي لمن منع من الاستقبال لشدة الخوف
82 ب / فيصلي بقدر إمكانه قال في مختصره : وحل للضرورة مشي ،
وركض ، وطعن ، وعدم توجيه ، وكلام ، وإمساك ملطخ انتهى .

وثامنها : قبله ترخص وهي في النفل للمسافر فيصلي حيث ما
توجهت به دابته بشرط أن يكون مسافرا سفر قصر ، وأن يكون راكبا
على دابته ، لا سفينة فيدور معها إلى القبلة إن أمكن ، وإلا فهي كالداية
قولا واحدا كذا في [علي الأجهوري] وأن تكون البردعة والسرجه طاهرين .
بخلاف الفرض فلا يشترط فيه ذلك والفرق أن النفل خيارى والفرض
جبرى فإن اختل شرط منها فلا يرخص له ويدخل في النفل الوتر على
الشهور³²³ .

وشرطها : طهر الخبث أي النجس ابتداءً ودواماً مع الذكر والقدرة
والمراد عن الثوب والمكان والبدن الظاهر ، وما في حكمه كداخل الفم
والأنف والأذن ، وإن كانت هذه في طهارة الحدث من الباطن قاله
[علي الأجهوري] وفي نجاسة أدخلت في الجوف اختياراً قولان ، وظاهر
كلام الناظم أن طلب إزالة النجاسة عن ثوبه أو بدنه أو مكانه إنما هو عند
إرادة الصلاة وهو ظاهر قول الرسالة ألا يصلي بها في جسده ، لكن تعقبه
يوسف بن عمر قائلًا إنما يجري هذا في الثوب والبقة ، وأما عن البدن
فيجب إزالتها وإن لم يرد الصلاة انتهى .

³²³ يعني أنه لا يقطع صلاته من ركعة واحدة بل يتم الثانية ويسلم .

ولم يعزه فانظره ، وفي شرح [أحمد زروق] إنه واجب لذاته لا للصلاة فقط ، إذ لا يجوز لإنسان أن يتجسس عضوا من أعضائه من غير ضرورة حتى لقد عده بعضهم من الصغائر والله أعلم انتهى .

وفي هذه الجملة تفصيل فلا تطيل به فليتنظر في محله .

وشرطها مع الذكر والقدرة : ستر عورة بكثيف وإن بإعارة أو في خلوة ابتداء ودواما ، وقيل واجب غير شرط من غير تقييد ، وكلاهما شهر .

فعلى الأول لو صلى بادی العورة لا تصح صلاته وعلى الثاني تصح مع العصيان ويعيد في الوقت .

83 أ / وشرطها مطلقا طهر الحدث ابتداء قال في التوضيح أي قبل الدخول في الصلاة ودواما ، أي بعد الدخول فيها حتى لو أحدث في أثنائها عمدا أو سهوا أو سبقه الحدث بطلت ، وإلى التقييد بالذكر والقدرة في الجميع ، ما عدا طهارة الحدث فإنها واجبة مطلقا من غير تقييد أشار بقوله : بالذكر والقدرة كما أشرنا إليها مزجا دون العجز والنسيان في غير الشرط الأخير الذي هو طهارة الحدث وفروع ذلك كثيرة كما قال الناظم .

تفريع ناسيها أي الشروط الثلاثة المقدمة بالذكر والقدرة وهي ما عدا الأخير وتفريع عاجز عنها كثير أشار الناظر إلى بيان ذلك بقوله ندبا يعيد أي الناسي لها مطلقا ، والعاجز على تفصيل ، وهو إن كان عجزه عن طهارة الخبث فكذلك يستحب الإعادة فيه كالناسي بوقت ، وهو

الاصفرار في الظهرين وقيل الغروب والليل كله في العشائين وأما العامد فيعيد أبدا ، وفي الجاهل قولان ، وإن كان عن ستر عورة واستقبال قبله فلا إعادة عليه كما يأتي كالخطأ نسيانا في قبلة فيعيد في الوقت المختار ، فهو تشبيه لإفادة الحكم المذكور وهو أحد القولين المشهورين فيه ، والآخر يعيد أبدا ، وأما إذا كان عامدا بطلت صلاته ولو صادف القبلة ، وهذا إذا كان بعد الفراغ منها وأما إذا تبين الخطأ في أثنائها فإن كان غير أعمى ومنحرفا سيرا قطع ، وإلا استقبلها وسكت الناظم عن الجهل لأنها أخروية بالنسبة للناسي وفي كونه أبدا وشهره ابن الحاجب ، وفي الوقت قولان لابن الماجشون وابن حبيب لا عجزها أي القبلة لضرورة مرض ونحوه فلا إعادة عليه أو عجز الغطاء المراد به ستر العورة فلا إعادة عليه أيضا ، وما مشى عليه الناظم من أن العاجز عن ستر العورة لا إعادة عليه تتبع فيه صاحب 83 ب / المختصر وكان شيخنا يضعفه ويقول المذهب أنه يعيد في الوقت [الثاني] عن المازري .

تنبيه

إذا لبس حريرا أو ذهباً أو سرق في الصلاة أو نظر محرماً فيها ، عصا وصحت صلاته ، ما عدا نظره عورة نفسه أو عورة إمامه فإنها تبطل بذلك ، دون عورة غيرهما فلا تبطل ، ما لم يشغله ذلك أو يتلذذ به ذكره ابن عرفة ، ولعل المراد بالاشتغال الذي يتضمن خلافاً بركن من أركان الصلاة . وما ذكرناه من بطلان صلاة من نظر عورة نفسه ، أو عورة إمامه محمول على النظر عمداً لكن في الإمام مطلقاً ، سواء علم كونه في الصلاة أم لا ، وفي نفسه مع علمه بكونه في الصلاة كما في شرح [علي الأجهوري] قال وبها يعلم من نظر عورة نفسه مع نسيان كونه في الصلاة فلا تبطل صلاته ، لأن نظره حينئذ ليس بجرام وأما نظره عورة إمامه فيحرم مطلقاً ، وفي هذا إشارة للفروق بين نظره لعورة نفسه ونظره لعورة إمامه انتهى .

ولما كانت العورة تختلف باختلاف الأشخاص مع بعض ، بين ذلك بقوله : وما عدا وجه الحرة وكف الحرة فوجه بكسرة واحدة لإضافته في التقدير إلى مثل ما أضيف له كف ، وهو واقع للناظم في مواضع متعددة والمعنى : أن ما عدا وجهها وكفيها بالنسبة للصلاة يجب ستره ، ولو بخلوة أو نساء ، أو زوج ، لعدم الأمن من تطلع أجنبي كما الكاف نعت لمصدر محذوف أي يجب وجوباً مثل الوجوب في ستر العورة بالنسبة إلى النظر ، يعني في تقييده بالذكر والقدرة لكن لدى بمعنى عند كشف الصدر في

الصلاة أو كشف شعر أو كشف طرف بظهور قدميها وكوعبها تعيد الصلاة في الوقت المقبر عند أهل هذا الفن وهو الاصفرار في الظهرين ، والليل كله في العشائين ، على ظاهر المدونة ، وظاهره سواء كانت عامدة 84 أ / أو ناسية أو جاهلة ، وهو كذلك .

وفهم منه أنها لو كشفت أكثر من ذلك كبطنها لأعادت أبداً ، وهو كذلك ، وفهم منه أيضاً أن الأمة إذا صلت مكشوفة الصدر ، والأطراف كالشعر والقدمين لا إعادة عليها وهو كذلك على المشهور . لأن عورتها ما بين السرة والركبة كالرجل وكذا من فيها شائبة حرية ، ولكن إن صلت مكشوفة العجز أعادت بخلاف الرجل ، لأنه ليس كالعورة نفسها في حقه ، وهل يحرم النظر إليه أو يكره قولان فعورة الأمة أغلظ منه . والحاصل مع زيادة أن عورة الرجل والأمة بالنسبة للصلاة ما بين السرة والركبة ، وعورة المرأة بالنسبة إليها أي الصلاة ما عدا الوجه والكفين ، كما صرح به معظم المؤلفين .

وأما بالنسبة للركبة ففيها تفصيل وهو أن عورة الرجل مع الرجل ، والأمة وإن بشائبة مع امرأة أو رجل ، أو الحر مع امرأة ، ولو مشركة بين السرة والركبة .

وقيل لا يحل لها أن تكشف عن بدنها شيئاً بين يدي المشركة إلا أن تكون أمة لها ، وشهره شيخنا وحكى بعضهم الاتفاق عليه وهو مقتضى كلام الشيخ عبد الله ابن الحاج ، وعورة الحرة مع الأجنبية غير الوجه

والكفين ، ومع المحرم غير الوجه والأطراف ، وترى من الرجل الأجنبي ما يراه من محرمه ، ومن محرمها ما عدا العورة ، وهو ما بين السرة والركبة كالرجل ومع مثله ، قال [أحمد زروق] وأما الذمي فلا يجوز أن يرى المسلمة بحال ، وقد عمت البلوى بذلك في هذا القطر وهو من قلة الدين والمروءة وعدم الغيرة ، وضعف العارضة وقوة الغفلة وقد يبنون أمرهم في ذلك على احتقاره ، وما هو عليه من الهيئة الرثة وحقير الدار هو الذي يعمل النوائب ويفتح أقبح المصائب انتهى ، وهو صحيح مجرب نسأل الله السلامة .

[شروط الوجوب والصحة]

شَرْطُ وَجُوبِهَا التَّقَا مِنْ الدِّمِ * بِقَصَّةٍ أَوْ الْجُفُوفِ فَاعْلَمْ
فَلَا قَضَى أَيَّامَهُ ثُمَّ دُخُولُ * وَقْتُ فَادَّاهَا بِهِ حَتَّى أَقُولُ

ثم شرع في شروط الوجوب والصحة معا فقال شروط وجوبها أي الصلاة يريد وصحتها التقاء أي الطهر من الدم في الحيض والنفاس ويحصل ذلك بقصة أو بالجفوف فاعلم .

عياض القصة بفتح القاف ، ماء أبيض يكون آخر الحيض تستين به براءة الرحم ، وسميت قصة لشبهها بالقصة وهو الجير لياضها ، والجفوف والجفاف بفتح الجيم مصدران من جف الشيء يجف جفوا وجفافا ، وهو

أن تدخل الخرقه أو القطنه فتخرجها جافة لا بلل عليها وظاهر كلام الناظم أنها سواء وهو قول الداودي وعبد الوهاب فأبي العلامتين رأت عملت عليها من غير انتظار ، وقال ابن القاسم القصة أبلغ لمعادتها فقط ، ولمعادتهما معا ولمعادة الجفوف فقط فتنظرها لآخر المختار .
وقال ابن عبد الحكم³²⁴ : الجفوف أبلغ لمعادته فقط ، ولمعادتهما معا .

والحاصل أنهما علامتان للطهر باتفاق عند ابن القاسم وابن عبد الحكم وغيرهما واختلف في الأبلغية المعتادة وفي كون القصة أبلغ للمبتدئة قولان ، ويكره لها نظر طهرها قبل الفجر ، بل يجب عليها عند النوم والصبح .

فلا قضاء على الحائض والنفساء أيامه أي الدم يريد في الصلاة دون الصوم والفرق أن الصلاة تتكرر بخلاف الصوم فلو كلفت بقضاء الصلاة مع تكرار الحيض وطول النفاس القائم مقام تكرره لكان ذلك عليها حرج ومشقة وقد نقاهما الله تعالى من الدين .

وقد قال رسول الله ﷺ " تمكث إحداكن شطر عمرها ولا تصلي " أي أن أكثر الحيض خمسة عشر ، كأقل الطهر ، ففي الخبر دلالة لفظية على أن أكثر الحيض وأقل الطهر وهي تمكث شطر عمرها ، ولفظ لا تصلي فإن

³²⁴ هو عبد الله بن عبد الحكم بن أعين كان أعلم أصحاب مالك بمختلف قوله ، وقد أفضت إليه الرئاسة بعد أشهب ، روى عن مالك الموطأ ولد سنة 150 وتوفي سنة 214 وقبره بجانب قبر الإمام الشافعي / . انظر طبقات الفقهاء 151 - وشجرة النور 59 .

الحكم بأنها لا تصلي شطر العمر في قوة شيئين حيضها ذلك الشطر وصلاتها
85 أ / الشطر الثاني ، لظهرها فيه لكن قال [علي الأجهوري] هذا
الحديث باطل لا أصل له كما في المقاصد³²⁵ انتهى .

وبالجملة فأحكام الحيض يطول بنا استيفؤها فلتنظر في محلها وما
أتينا به هو أصل الباب فلتقتصر عليه .

وقال ابن العربي قل من الفقهاء من يحيط بها علما ، قال الأئمة ويجب
على المرأة أن تسأل عن كل ما تجهله مما لا بد لها منه من أحكام الحيض ،
وغيره وكذا يجب على الرجل مثل ذلك ، في حق المرأة أكد لأن الحيض من
خواص النساء ، ولأن الجهل فيهن أغلب من الرجال ، وزوجها أحق من
سأله ويجب عليه تعليمها ويمكنها من التعليم ، بل حقها عليه ، وأمرها به
والا فهو شريكها في الإثم إن وافقته وباء به إن منعها بعد الطلب ، وقد
صار أمر الناس في هذا الزمان أن لا يقصدوا بالنساء والممالك والصبيان
إلا قضاء الحوائج الدنيوية كما شهدت ذلك في كثير من الناس ، ولا سيما في
البادية ولا يسألوهم عما وراء ذلك ولا يمثلون قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا
الَّذِينَ ءَامَنُوا قَوْاً أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ
وَالْحِجَارَةُ ﴾³²⁶ .

³²⁵ نعم الحديث ذكره البخاري بلفظ شطر دهرها ، وقال إنه لا أصل له بهذا اللفظ وقد نقل ذلك عن أئمة
الحديث : ابن منده ، والبيهقي ، وابن الجوزي والنووي ، والمنذري / انظر المقاصد الحسنة / محمد عبد الرحمن
السخاوي / ت . محمد عثمان الخشب / 267 وما بعدها ط 1 / 1985 دار الكتاب العربي / بيروت .

³²⁶ - [التحریم: 6-7] .

وقوله ﷺ : " كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا " ³²⁷ .

والعجب ممن يغضب على المرأة لتضييع مالها ، ولا يغضب عليها لتضييع دينها نسأل الله تعالى العافية ، وقد قالوا يجب على من أراد أن يتزوج امرأة أن يسألها عن صفة الإيمان ، وما يجب اعتقاده ، فإن أجابت وإلا تركها ، فإن وقع وتزوجها وكانت جاهلة بما يوجب الجهل به الكفر فإنها تين منه كذا رأيت في بعض الفتاوى ونحوه لابن فرحون في فتاويه نسأل الله العفو والعافية .

ثم يشترط أيضا في وجوب الصلاة وصحتها دخول وقت الصلاة فلا 85 ب / تجب قبله ولا تجزئ إلا في الجمع الذي وردت به السنة ، كما بين العشائين ليلة المطر والطين مع الظلمة ، وما بين الظهرين بعرفة ونحوهما مما ورد في الرخصة بتقديمه ، ولا بد من اليقين في دخوله فإن شك في دخوله وصلى لم تجز ولو وقعت فيه ، ولهذا قال قأدها به أي الصلاة في الوقت وباؤه ظرفية أي فيه حتمًا أقوال أي قطعًا بدخول الوقت وأداؤها فيه فهو قيد فيهما .

وفي الذخيرة لا يجوز الإقدام في الغيم مع وجود الظن وفي الجواهر خلافه ، وعلى القول بالمنع فإن صادف ففي الأجزاء قولان

³²⁷ البخاري / الجمعة 844 والحديث في المخطوطة مختصر فصحت منه محل الشاهد من مصدره .

[أحمد زروق] وهو على قسمين وقت قضاء وهو اختياري وضروري ووقت أداء وهو ما وراء ذلك ، وتفسيرها مذكور في محله فلا نطيل به ، والأفضل للفد تقديمها أول الوقت مطلقا ظهرا أو غيرها لحديث " أول الوقت رضوان الله " ³²⁸ ما لم يعرض لهم مرجح للتأخير ، كراجي ماء ، وراجية القصة ونحو ذلك ، والأفضل للجماعة تقديم غير الظهر ، وتأخيرها لربع القامة ، ويزاد لشدة الحر ، وفي المدونة يستحب تأخير العشاء قليلا ، ومن أخر الصلاة حتى خرج وقتها من غير عذر فهو عاص ، وعليه إثم عظيم ، وكذلك يآثم من أخرها إلى وقت الضرورة من غير عذر وهو مؤد في وقت كراهة على المشهور ، خليل في مختصره وآثم إلا لعذر يكفر وإن بردة وصبي ، وإغماء وجنون ، ونوم ، وغفلة كحيض لا سكر ، أي فإنه يآثم لأنه أدخله على نفسه انتهى بمعناه ، والمعدور غير كافر يقدم له الظهر زيادة على مقدار الركعات التي يدرك الوقت بها ، وسقط عذر حصل غير نوم ونسيان المدرك كما لو طهرت والباقي من الوقت خمس ركعات لغروب فإنها تدرك الظهرين ، والباقي أربع فدونها إذا 86 أ / ركع فتدرك العصر فقط ولو حاضرت لبقاء القدر في المثالين لسقط ما كانت تدركه ، وكذا الحكم في المسافر يحضر والحاضر يسافر يعتبر ذلك من حيث القصر والإتمام في قضائه وأدائه فما خرج في وقته الضروري

³²⁸ انظر فيض القدير للمناوي 83/3 .

سفري ، وما دخل في وقتها الضروري حضري ، ولهذه الجملة تفصيل
مذكور في كتب الفقه عليك به .

وإنما لم تسقط الصلاة بالنوم والنسيان دون بقية الأعذار لخبر "من نام
عن صلاته أو نسيها فليصلها متى ذكرها فذلك وقتها"³²⁹ فحكم بأنهما لا
يمنعان تعلق الوجوب نعم يسقط عنه الإثم واختلف في ما يفعله من نام في
الوقت وصلى خارج الوقت هل هو قضاء أو لا وفي [الخطاب] ما نصه :
ذكر بعض طلبة العلم عن الرهوني شارح الرسالة في شرح قولها إن حاضرت
لأربع ركعات من النهار أنها لو أخرت ذلك عامدة عالمة بأنه يوم حيضها
لزمها القضاء وكذلك من سافر في رمضان لأجل الإفطار يعامل بتقيض
مقصوده وكذلك من كان معه مال يحج به فتصرف في ماله ليسقط عنه الحج
انتهى .

³²⁹ سنن الدارمي 1229 وسنن البيهقي الكبرى 2990 .

تتمة

يجوز النوم بعد دخول الوقت المطلوب فيه منه الصلاة إذا علم أنه يستيقظ قبل استمراره أو يوقظه أحد قبله وإلا فلا ، وأما قبل دخول الوقت فيجوز ولو علم استغراق الوقت قبل أن يستيقظ من نومه قال في الرسالة : "ويكره النوم قبلها والحديث لغير شغل بعدها"³³⁰ أي خشية أن تقوته الجماعة أو نسيانها وظاهره ولو وكل بذلك من يوقظه خشية أن ينام الموكل وحديث الوادي³³¹ يدل على الجواز ، واستثنوا من كراهة الكلام بعدها الكلام بمسائل العلم وفي مصالح المسلمين وللعروس والضيف وما لا بد 86 ب / منه من ضرورات الإنسان ، كالبيع والشراء ، والأكل والشرب ونحو ذلك فلا كراهة في شيء من ذلك .

ويؤخذ من هذا أن من علم أن امرأته تترك الصلاة من أجل الجنابة أنه لا يجوز له جبرها على الوطء بعد دخول وقت الصلاة وأما قبله فله جبرها على الوطء ولو علم أنها لا تصلي ويأمرها بالصلاة ولا إثم عليه ويجوز النوم بعد أذان الصبح عند سدس الليل انتهى من شرح الحضرمي مع زيادة والله أعلم .

³³⁰ من الرسالة 26 .

³³¹ " قال الشافعي رحمه الله في رواية أبي سعيد وفي قول النبي ﷺ لا تصلوا في أعطان الإبل فإنها جن من جن خلقت دليل على أنه إنما نهى عنها كما قال حين نام عن الصلاة أخرجوا بنا من هذا الوادي فإنه واد به شيطان فكره أن يصلي قرب شيطان وكذا كره أن يصلي قرب الإبل لأنها خلقت من جن لا لنجاسة موضعها // متن البيهقي الكبرى ج: 2 ص: 449 .

[سنن الصلاة]

- 111 سُنَّتُهَا السُّورَةُ بَعْدَ الْوَاقِيَةِ * مَعَ الْقِيَامِ أَوَّلًا وَالثَّانِيَةَ
جَهْرًا وَسِرًّا حَلًّا لَهَا * تَكْبِيرُهُ إِلَّا الَّذِي تَقَدَّمَ مَا
كُلُّ شَهْدٍ جُلٍّ وَسَّأُولُ * وَالثَّانِي لِمَا لِلسَّلَامِ يَخْصُلُ
وَسَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ * فِي الرَّفْعِ مِنْ رُكُوعِهِ أَوْ رَدِّهِ
الْقَدُّ وَالْإِمَامُ هَذَا أَكْثَرُ * وَالْبَاقِي كَالْمَنْدُوبِ فِي الْحُكْمِ بَدَأَ
إِقَامَةَ سُجُودِهِ عَلَى الْيَدَيْنِ * وَطَرَفِ الرَّجُلَيْنِ مِثْلَ الرُّكْبَتَيْنِ
إِنْصَاتٍ مُقَدِّمٍ جَهْرًا ثُمَّ رَدُّ * عَلَى الْإِمَامِ وَالْيَسَارِ وَأَحَدُ
بِهِ وَزَائِدُ سَكُونٍ لِلْحُضُورِ * سِرًّا غَيْرُ مُقَدِّمٍ خَافَ الْمُرُورُ
جَهْرًا السَّلَامُ كُلُّ الشَّهْدِ * وَأَنْ تُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ

ثم شرع في السنن فقال : سننها أي الصلاة المفروضة الوقتية المتسع وقتها ثماني عشرة على الصحيح ، ومنهم من عدها أكثر من ذلك ، ومنهم من عدها أقل كالناظم ، ومنهم من خالف بين العددين .

أولها : السورة التي تقرأ بعد الواقية لغير المؤتم فخرج بقوله المفروضة النافلة فلا تسن فيها وإنما هي مستحبة ، وخرج بالوقية صلاة الجنائزة فلا وقت لها ، وخرج بالمتسع وقتها من ضاق عليه الوقت فتحرم قراءتها لأن اشتغاله بها يخرج الصلاة عن وقتها ، وخرج ببعد الفاتحة قراءتها قبلها فلا تسن ويعيدها بعدها ، على المشهور ، ولا سجود عليه عند ابن حبيب ، وقال سحنون يسجد للزيادة إلا أن يكون موسوساً فلا إعادة عليه ، والأفضل الاختصار على سورة واحدة كما يفهم من كلامه ، فإن كررها في الركعة كره ، وهل بعض السورة ككلها ؟ وصرح عياض بمشهوريته ، أو يكره ؟ قولان .

والواقية اسم من أسماء الفاتحة ، وهي نيف وعشرون اسماً ذكرها [التائي] فلا تطيل بها .

وثانيها : القيام لها المشار إليه بقوله مع القيام للسورة لا لنفسه قال الشيخ فلو قرأ السورة مستنداً بحيث لو أزيل المستند إليه لسقط لم يكن آتياً بالسنة ، وصلاته صحيحة ، وأما لو قرأها جالساً وقام للركوع بطلت صلاته لكثرة الفصل لا لكونه جالساً .

تقریر

87 أ / وفهم من التقييد بقوله أولاً أي في الركعة الأولى وفي الركعة الثانية أنها لا تقرأ فيما بعدهما ، ولو تركهما وهو كذلك فإن زادها فيه اغتفر له كما قال ابن الحاجب ، وكذا لو خرج من سورة لغيرها عمدا أوسهوا غير أنه يكره مع العمد ولا سجود عليه ، كما يكره التنكيس بعكس ترتيب المصحف ، وأما قراءتها من آخرها فالظاهر منعه ، وقيل يكره ، ولو كرر الفاتحة لم تحصل السنة كما يظهر من لفظ السورة .

وثالثها : جهر بمحله أقله أن يسمع نفسه ومن يليه .

ورابعها : سر بمحل لهما أي الجهر والسر وهو أن يسمع نفسه فقط وهو جهر المرأة لأن صوتها عورة .

وخامسها : تكبيره جملة كما نقله ابن زرقون عن الأبهري قال ، وهو الصواب وعليه جماعة من الفقهاء بالأمصار إلا الذي تقدم منه وهو تكبيرة الإحرام فإنها فرض كما تقدم ولا تتعد صلاة إلا بها ، والألف للإطلاق ، وقيل كل تكبيرة مفردة سنة ، وشهر لقول خليل في شرح المدونة : الذي نقطع به أن كل تكبيرة سنة انتهى ، وكلاهما في الرسالة ونسب [أحمد زروق] الأول لأشهب الثاني لابن القاسم قال وهو ظاهر المختصر انتهى وظاهر الناظم الأول والله أعلم .

وسادسها : وسابعها : كل لفظ تشهد أي الأول والثاني ، يريد بأي لفظ كان وكونه بلفظ مشهور سنة أخرى جديدة ، فهما سنتان عند الناظم . ابن بريزة وهو المشهور ، وقيل فضيلة ، وروى ابن مصعب³³² وجوب الثاني ، وظاهر الرسالة وغيرها أنهما سنة واحدة ، لكن قررها [أحمد زروق] على أن كل واحد سنة قائلاً على المشهور انتهى .

وهل يكفي بعضه في السنة أو في الفضيلة قياساً على السورة كما قال ابن ناجي أو لا يكون آتياً بهما إلا إذا أتى بجميعه وهو ظاهر كلام 87 ب / الناظم هنا كالمختصر قولان وثامنها جلوس أول للتشهد أي جميعه فيما فيه جلوس ثاني وقيل بوجوبه .

وتاسعها : الجلوس الثاني لكن لا مطلقاً بل ما زاد على قدر السلام وعليه نبه بقوله لا ما للسلام يحصل فإنه فرض كما تقدم .

وعاشرها : سمع الله لمن حمده قال ابن ناجي باتفاق في الرفع من ركوعه للقد والإمام دون المأموم ولهذا قال أورده أي التسميع ، القد فاعل أورده والإمام معطوف على القد وجملة أورده للتخفيف صفة لرفع أو حال وهو الأظهر وهل مجموعه سنة واحدة ، أو كل واحدة سنة ؟ ، يجري ذلك على الخلاف في التنكير قاله ابن ناجي وقوله هذا أكداً معناه أن هذه السنن

³³² هو ابن مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار الأصم صاحب مالكا عشرين سنة تفقه

به وبابن الماجشون وابن أبي حازم وابن دينار وغيرهم توفي بالمدينة سنة 220 . / انظر طبقات الفقهاء 147

المذكورة هي السنن التي يسجد لتركها ، إما بالتعدد كالتكبير والتسميع ، أو بالانفراد كغيرهما مما تقدم ، وسيأتي بيان ذلك .

وأما الباقي من السنن فهو كالمندوب في الحكم بدا أي ظهر إذا لا يوجب حكماً ولا يعدم ركناً ومتى سجد لشيء من ذلك قبل السلام بطلت صلاته لإدخاله في الصلاة ما ليس منها .

وحادي عشرها : إقامة لكل مصلي فرض حاضر أو فائت يعني للرجل وأما المرأة فإن أقامت سرا فحسن ، وإلا فلا حرج ، وهي مفردة كلها إلا التكبير وتصح الصلاة ولو تركها عمداً على المشهور .

ومن سننها اتصالها بالصلاة ولا يضر الفصل الخفيف ، كلما كان أو غيره فإن طال جداً استأنف كما إذا تكلم في أثنائها ، واختلف في ما إذا أقيمت لمعين فلم يكن وتقدم غيره ، على قولين ذكرها ابن ناجي ، وقيل يعيدها وقيل لا يعيدها ، خليل وليقم معها أو بعدها بقدر الطاقة يعني على المذهب .

تنبيه

في شرح [علي الأجهوري] يحرم الخروج من المسجد بعد الإقامة للمطهر إلا أن يكون صلاها وهي مما لا تعاد ، ويكره بعد الأذان إلا أن يريد 88 أ / الرجوع إليه .

وثاني عشرها : سجوده أي المصلي رجلا كان أو امرأة على اليدين وعلى طرف الرجلين بطون إبهاميهما إلى الأرض مثل الركبتين وفي الرسالة [والمرأة دون الرجل في الجهر ، وهي في هيئة الصلاة مثله غير أنها تنضم ولا تفرج فخذها ، ولا عضديها ، وتكون منضمة منزوية في جلوسها وسجودها وأمرها كله ³³³] ويكره سترها بالكفين في السجود إلا أن تدعوه لذلك ضرورة حر أو برد .

وثالث عشرها : إنصات مقعد وهو المأموم بجهر لإمامه ولو كان الإمام ممن يسكت بين الفاتحة والسورة وأطلق في الإنصات ليعم الفاتحة والسورة وممن يسمع القراءة ومن لم يسمعها كذلك كما قاله الشارح ³³⁴ . وأشار إلى رابع عشرها بقوله ثم رد المأموم السلام على الإمام ولو كان مسبقا ذهب إمامه قبل سلامه والمراد بعد تسليمه التحليل لما يشعر

³³³ هذا هو نص الرسالة / 33 والذي ذكر في المخطوطة [ص 1] وتباشر بكفها الأرض في السجود مثل الرجل

إلى أنها تكون ... في أثناءها كله .

³³⁴ شرح ميارة الصغير 159 .

به لفظ رد في كلامه وهذا في من أدرك معه ركعة فأكثر كما يشعر بها لفظ الإمام فإن لم يدرك إلا التشهد الأخير فإنه ليس إماما له في صلاته ، ولذا لا يسجد معه في السهو ، الذخيرة وللشيخ خليل في شرحه للمدونة وهو بين انتهى ، ورد المأموم على اليسار بكسر الياء وفتحها وهو أفصح وظاهره ولو كان من يساره غير مشارك له في صفة صلاته كالصبي ، وهو كذلك فإن كان الذي على يساره مسبقا قام لقضاء ما فاتته فهل يرد عليه هذا المسلم لأنه في حكم الواقع وإن تأخر ، ولا يشترط في التأخير حتى يسلم من على يساره واستظهره بعضهم وهو ظاهر كلام الناظم أولا يرد لأن سلامه متأخر عنه ؟ . قولان ، واختار ابن القاسم الرد على من سلم عليه انصرف أولا ، قاله [أحمد زروق] .

وِسَادِسْ عَشْرَهَا : زائد سكون أي مكت على قدر الطمأنينة منها للحضور وفي الصلاة إذ العجلة فيها مذهبة لذلك .

88 ب / وسابع عشرها : سترة غير مقعد وهو الإمام والقد خاف كل منهما المرور بين يديه وأما المأموم فلا يؤمر بها قال [التائي] اتفاقا ، وهل لأن الإمام سترة له كما في المدونة أو أن سترة إمامه سترة له قاله القاضي عياض ؟ ، ولا يصمد لها صمدا أن يجعلها قبالة بل عن يمينه أو يساره ، والذي عليه الأكثر أنها مستحبة ، وفي المختصر كالناظم أنها سنة . ويستحب الدنو منها ، وفائدتها قبض الخواطر عن الانتشار ، وكف البصر عن الاسترسال حتى يكون العبد مجتمعا لمناجاة ربه ، ولهذا السر

شرعت الصلاة بجهة واحدة مع الصمت ، وترك الأفعال العادية ، ومنع من الجري إليها وإن فاتت الجماعة وفضيلة الاقتداء ، ومن إقامتها مع الجوع المبرح أو غيره من المشوشات إن أمكن استدراك ذلك قبل خروج الوقت تحصيلاً لأدب القلب مع الرب أعاننا الله على ذلك في سائر الأحوال بمنه وكرمه .

وأقلها غلظ رمح ، وطول ذراع ، طاهر ، ثابت ، غير مشغل ، ويجوز أن يتقدم أو يتأخر ، أو يتأمن لسارية ونحوها ليستربها ، لأن ذلك أخف من مدافعة الناس ، فإن لم يستتر وتعمد المار إثم وإن لم يستتر ولم يخش المرور ولم يتعمد المار لم يأتهم وإن لم يستتر وتعرض ولم يتعمد المار إثم المصلي دونه ، وإن لم يتعرض واستتر وتعمد المار إثم دونه ، لخبر : " لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه " ³³⁵ .

زاد في رواية أبي النظر لا أدري أربعين يوماً أو شهراً أو سنة وجاء تفسيره من طريق البزار أربعين خريفاً ، والمناولة كالمرور ، ومثله الكلام من جهة إلى أخرى ، كما روى ابن القاسم ، والمذهب أنه لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يديه ، خلافاً لمن قال يقطعها كل مار بين يديه ، ولمن قال يقطعها مرور المرأة والحصار والكلب الأسود والله أعلم .

89 أ / وثامن عشرها : جهر السلام الذي يخرج به من الصلاة فقط ، فال فيه للعهد الذكري ، وظاهره للإمام والقذ والمأموم ، وفي الواضحة ويخفت سلامه ولا يمدّه ، وفهم منه أنه لا يجهر بغيره وهو كذلك ، وأنظر ما حكم إسراره وأما التكير فالجهر به مستحب ، ووجه الجهر بالسلام استدعاؤه للرد واستدعاؤه يقتضي الجهر ولكن لا يجهر جدا ، وظاهره مساواة الرجال والنساء والفرض والنفل ونحوه في المدونة .

وتاسع عشرها : كلم التشهد أي الذي ذكره عمر بن الخطاب على المنبر بمحضر الصحابة ، ولم ينكره أحد ، فكان كالجمع عليه ، وهذا على المشهور وفيه قول مشهور أيضا أنه مستحب ، وهل يكفي أولا ؟ .
تقدم أن ظاهر كلام الناظم كالمختصر الثاني ، وأن كلام ابن ناجي صريح في الأول³³⁶ .

ولفظه التحيات لله الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ، السلام عليه أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله انتهى .
ويستحب زيادة الدعاء في آخره في التشهد الثاني دون الأول لأن سننه التقصير ، ومعنى التحيات التعظيمات ، والزاكيات الناميات

³³⁶ هذا التعبير فيه غموض وإذا تأملت النص هل يكفي أولا ، لو جدت الأول أنه يكفي والثاني أنه غير كاف .

الطاهرات من النقص ، والطيبات الجميلات ، قال [أحمد زروق] ومما يقع للعوام كثيرا قولهم التاحيات بزيادة الألف بعد التاء ، وتخفيف الباء ، وقد نص الشافعية على بطلان الصلاة بذلك ، ولم تقف لأهل المذهب على شيء فيه فانظره انتهى .

والسلام الأمان من السلامة القائمة والنجاة الدائمة ، والانتقياد ، فإن قلت فما الحكمة في سلام المؤمنين على النبي ﷺ في الصلاة مع أنه آمن منهم والسلام إنما هو أمان ؟ .

فالجواب كما ذكره في اليواقيت عن الشيخ محي الدين أن الحكمة في 89 ب / ذلك للمؤمنين هو أن مقام الأنبياء يعطي / الاعتراض عليهم ولو بالباطن لأمرهم الناس بما يخالف أهواءهم كما أن مقامهم يعطي التسليم لهم فلذلك شرع لنا أن نسلم على نبينا فكأنما نقول أنت يا رسول الله في أمان منا أن نعترض عليك في شيء أمرتنا به أو نهيتنا عنه انتهى ³³⁷ .

ابن العربي وينبغي أن يقصد الروضة المشرفة حين يقول السلام عليك أيها النبي ، وإنما أمرنا بالرد بطريق النيابة عنه ﷺ ، بقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين لتعذر رد السلام علينا منه ﷺ ، وفي الشفاء ينوي بقوله وعلى عباد الله الصالحين " كل عبد صالح في السماء والأرض من الملائكة ، وبني آدم ، والجن " ³³⁸ القائمين بما عليهم من حقوق الله تعالى

³³⁷ يراجع النص في اليواقيت .

³³⁸ الشفاء / القاضي عياض بن موسى اليحصبي 54/2 ط مصطفى الحلبي 1950 .

وَحَقُّ الْعِبَادِ ، وَأَقِيمَ مِنْ هَذَا أَنْ مَنْ قَالَ لِرَجُلٍ فَلَانِ يَسْلَمُ عَلَيْكَ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِذَلِكَ أَنَّهُ غَيْرُ كَاذِبٍ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْمُؤْمِنُونَ ، وَاسْتَظْهَرَ ابْنُ نَاجِي قَائِلًا إِذَا كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَنْقُولَ عَنْهُ يَفْهَمُ مَعْنَى مَا هُوَ مُتَكَلِّمٌ بِهِ أَنْتَهَى ³³⁹ .

وَعَشْرُونَهَا : أَنْ تَصَلِيَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ ، يَرِيدُ فِي التَّشْهَادِ الْآخِرِ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ ، وَفِي الْجَوَاهِرِ أَنَّهُ الْمَشْهُورُ ، وَقِيلَ فَضِيلَةٌ وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّسَالَةِ وَشَهْرُهُ ابْنُ عَطَاءَ اللَّهِ ، وَفِي كِتَابِ ابْنِ الْمَوَازِ مَا يَقْتَضِي الْوَجُوبَ وَأَنْكَرَهُ بَعْضُهُمْ وَتَأَوَّلَهُ .

[الْأَذَانُ]

120 سُنَّ الْأَذَانُ لِجَمَاعَةٍ أَتَتْ * فَرَضًا يَوْقِيهِ وَغَيْرًا طَلَّبَتْ

وَأَشَارَ إِلَى حَادِي عَشْرِينَ بِقَوْلِهِ : سُنَّ الْأَذَانُ وَهُوَ الْإِعْلَامُ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ لِجَمَاعَةٍ أَتَتْ فَرَضًا وَلَوْ جَمْعَةً يَوْقِيهِ الْمَخْتَارَ وَغَيْرًا طَلَّبَتْ ، وَحِكْمَةٌ مَشْرُوعِيَّةٌ فِي ثَلَاثَةِ أُمُورَ :

أَوَّلُهَا الْإِعْلَامُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ ، ثَانِيهَا أَنَّ الدَّارَ دَارَ إِسْلَامٍ ، ثَالِثًا اجْتِمَاعَ النَّاسِ لِلصَّلَاةِ .

وَاعْلَمْ أَنَّ لِسُنِّيَّةِ شُرُوطًا .
أَحَدُهَا أَنَّ يَكُونَ لِلْجَمَاعَةِ .

³³⁹ أَنْظَرَ شَرْحَ ابْنِ نَاجِي عَلَى الرِّسَالَةِ 170/1 .

الثاني أن تطلب الجماعة غيرها للصلاة معها ، وسواء أكانت بمسجد أو لا ، كأهل العمود ، والمركب والرفقة في السفر ، وموضع اجتماع الناس 90 أ / للحرث والحصاد ، واجتماع الأئمة بعرفة ونحو ذلك كما في [التائي] فلا يسن لعد ، ولا لجماعة لم تطلب غيرها ، لكن إن كان في الحضر كره ، وإن كان في سفر استحب لهما ، ولو لم يكن مسافة قصر ، لحديث أبي سعيد إذا كنت في راحلتك أو باديك أو غنمك فأذنت فإنه لا يسمع صوتك إنس ولا جان ولا حجر ولا مذر إلا وشهد لك بالإيمان يوم القيامة³⁴⁰ ولحديث ابن المسيب من صلى في أرض فلاة صلى على يمينه ملك وعلى يساره ملك وإن أذن وأقام وصلى صلى وراءه من الملائكة أمثال الجبال³⁴¹ فهذان حديثان صحيحان عنه عليه الصلاة والسلام .

الثالث أن يكون في فرض لا في سنة ولو راتبة كالعيدين والكسوف كما لا إقامة لهما فقد روى جابر بن سمرة أنه قال صليت مع رسول الله ﷺ بلا أذان ولا إقامة³⁴² قال ابن عبد البر وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين³⁴³ وإنما أحدث فيهما [أي العيدين والكسوف] الأذان بنو أمية

³⁴⁰ صحيح ابن خزيمة / محمد بن إسحاق بن خزيمة / ت د . محمد مصطفى الأعظمي 207/1 ح 398 ط

المكتب الإسلامي 1970 .

³⁴¹ لم أعتر عليه .

³⁴² صحيح ابن حبان / محمد بن حبان بن أحمد بن حاتم / ت شعيب الأرناؤوط 7 / 59 حديث 2819

ط 2 مؤسسة الرسالة 93 .

³⁴³ أظن الاستذكار 7 / 12 .

واختلف في أول من فعل فقيل معاوية وهو الصحيح³⁴⁴ وقيل زياد وقيل ابن الزبير وقيل ابن مروان قاله ابن ناجي .

الرابع : أن يكون لفرض وقتيا يعني الوقت المختار فلا يؤذن لفائتة لأنه يزيد بها تقويتا ، بل قال اللخمي يكره ، ولا للتي ضاق وقتها ولو جمعة .

الخامس : أن يكون بعد دخول الوقت فلا يؤذن قبله إلا الصبح فيجوز أن يؤذن لها في سدس الليل الأخير لقوله ﷺ : " إِنَّ بِلَالاً يَدِي بِلَيْلٍ فَكَلُوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنَ أُمِّ مَكْنُومٍ " ³⁴⁵ .

ولأن صلاة الصبح تأتي في زمن النوم ، فشرع الأذان لها قبل دخول وقتها ليقوم الناس من النوم ويتهيأوا للصلاة ، فلا يأتي عليهم دخول الوقت إلا وقد توضأوا واغتسلوا من احتاج إلى الغسل ، ولو لم يؤذن لها إلا بعد طلوع الفجر لأدى إلى أن تقوت غالب الناس ، وكل هذه الشروط تؤخذ من كلام 90 ب / الناظم فتأمله ، وبعضه مشهور فلا نطيل به ، ويشترط فيه الاتصال بين كلماته ، فإن وقع الفصل ولو بالسلام بنى إن لم يطل .

ولا يصح إلا من مسلم لا كافر ، وهل يكون به مسلما أو لا شهر شيخنا الأول .

عاقل لا مجنون ، ذكر لا امرأة ، بالغ لا صبي ، وفيه خلاف .

³⁴⁴ انظر التمهيد 1/ 514 والاستذكار 7 / 14 .

³⁴⁵ البخاري / ك الأذان 585 والاستدلال مشوقا صلحته من مصدره .

ويستحب كونه متطهرا وفي الجنب خلاف قيل يؤذن ، وقيل لا يؤذن ،
وبالاول أقتى أبو محمد الشيباني واستغربه ابن ناجي قائلا أنه ذكر ولا يصح
منه اتفاقا غير القرآن انتهى .

وحكاية لسامعه لمنتهى الشهادتين ولو متفلا ، لا مفترضا فلا يحكي
فيها ويجوز الكلام في أثناءه فقد كان الصحابة يتكلمون في حال الأذان ،
وقد كان الإمام مالك يتحدث مع أصحابه يوم الجمعة ، والإمام جالس
على المنبر للأذان ، ولا يقطع الكلام إلا بشروع الإمام في الخطبة والله أعلم .
وأول مؤذن في الإسلام بلال³⁴⁶ رضي الله عنه ، ولم يؤذن لأحد بعد
النبي ﷺ غير مرة لعمر حين دخل الشام فبكى الناس بكاء شديدا ،
وروى ابن أبي شيبه وابن عبد البر³⁴⁷ ، أنه أذن لأبي بكر إلى أن مات ، ولم
يؤذن لعمر .

قال صاحب تهذيب الطالب : وهو أفضل من الإمامة ، وسمعت
شيخنا سيدي إبراهيم حفظه الله مرارا يقول الإمامة والإقامة أفضل من
الأذان ، وكان يذكر لنا في ذلك بيتا أظنه [لعلّي الأجهوري] نصه .
إمامة تفضل تأذينا كما * تفضله إقامة فلتعلما

³⁴⁶ هو بلال بن رباح الحبشي ، وأمه حممة ، مولى أبي بكر ومؤذن الرسول ﷺ كان صادق الإيمان وعذب في
سبيل إيمانه ، مات بداريا من بلاد الشام ، وقيل بدمشق سنة 20 أو 21 عن 63 سنة .
انظر شذرات الذهب 31/1 والرياض المستطابة 38 .

³⁴⁷ هو : يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها له مؤلفات كثيرة
منها : التمهيد ، والاستذكار والتقصي لأحاديث الموطأ والاستيعاب وغيرها ، ولد سنة 386 هـ وتوفي بشاطبة
سنة 463 هـ / انظر : ترتيب المدارك 8 / 127 .

انتهى ووجه كون الإقامة أكد من الأذان طلبها من الجماعة والقد
وبطلان صلاة تاركها على قول ، وقيل الأذان أكد منها ، ووجهه كونه
شعار الإسلام ووجوبه في المصر على قول مختار ، ولا يعلم قول في الإقامة
بالوجوب قاله الفيشي على المختصر ، وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال
91 أ / خمسة أضمن لهم الجنة : المرأة الصالحة المطيعة لزوجها ، والولد
المطيع لأبيه والمتوفين في طريق مكة وصاحب الخلق الحسن ومن أذن في
مسجد من المساجد إيمانا واحتسابا³⁴⁸ انتهى .

قيل والمرأة الصالحة هي التي إذا أمرتها أطاعتك ، وإن نظرت إليها
أعجبتك ، وإن غبت عنها حفظتك ، وفي [أحمد زروق] ما نصه قال
صاحب الفردوس : إن الصديق رضي الله عنه لما سمع قول المؤذن أشهد
أن محمدا رسول الله قال ذلك ، وقبل أنملة السبايتين ومسح بهما عينيه
فقال ﷺ من فعل مثل حبيبي فقد حلت له شفاعتي قال الحافظ السخاوي
لم يصح³⁴⁹ .

ثم نقل عن الخضر عليه السلام أنه قال من قال حينما يسمع قول
المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله مرحبا بحبيبي محمد ﷺ ثم يقبل إبهاميه
ثم يجعلهما على عينيه لم يعم ولم يرمد أبدا ثم قال ولم يصح في المرفوع من كل
هذا شيء والله أعلم انتهى .

³⁴⁸ لم أعتر عليه .³⁴⁹ المقاصد الحسنة 604 .

فائدة

ومما جرب أن الأذان في أذن المحزون يصف حزنه ، وإذا أذن خلف
المسافر رجع ، وإذا أذن في أذن المولود اليمنى ، وأقيم في اليسرى أمن من
أم الصبيان .

قلت وقد أخبرني من أثق به ، أنه جرب ذلك فوجده صحيحا ،
وإذا أذن في أذن من خلقه سيئ حسن خلقه ، ومما جرب أن يؤذن في أذن
المصروع سبعا ويقرأ الفاتحة سبعا ويقرأ المعوذتين وآية الكرسي والسماء
والطارق وآخر الحشر ومن الصافات إلى لازب وإذا قرأ آية الكرسي سبعا
على ماء ورش به المصروع فإنه يفيق انتهى من شرح [علي الأجهوري] .

[قص الصلاة]

121 وقصر من سافر أربع برد * ظهراً عشاءً عصرًا إلى حين يعد
مما ورا السكتى إليه إن قدم * مقيم أربعة أيام يتم

وثاني عشرها : وقصر من سافر ولو سافر أربع برد فأكثر ظهرا
وعشاء وعصرا أي رباعية لا غيرها فأربع برد ظرف لمسافر وظهرا إلى
آخره والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال فالبريد اثني عشر ميلا في

91 ب / الأربعة برد ستة عشر فرسخا وهي ثمانية وأربعون ميلا³⁵⁰ وهل هي تحديد وهي ظاهر المدونة أو تقريب ؟ قولان قاله [الثاني] والميل ألفا باع ، والباع ما بين يدي الفرس ورجليه ، وذلك ألفا ذراع قاله الباجي . وشهره بعضهم ، وقيل ثلاثة آلاف ذراع ، وخمسمائة ذراع ، نقله شيخنا عن [علي الأجهوري] ابن عمر وهو أصح ما قيل ، ونقل اللقاني عن النووي أنه ستة آلاف ذراع قال وهو الراجح ، وقيل غير ذلك والذراع شبران والشبر إثنا عشر إصبعا ، والإصبع ستة شعيرات من الشعر الوسط بطن كل واحدة لظهر الأخرى ، وقال الفاكهاني ثمانية كل شعيرة ست شعيرات بشعر البرذون .

وما روي في المسافة باليومين ويوم وليلة يرجع إلى هذا عند المحققين ، وفهم منه أنه لا يقصر في أقل منها وهو كذلك ، إلا كمكي في خروجه لعرفة ورجوعه لمكة ، فإنه يقصر وإن لم يكن مسافة للسنة وفي شرح [علي الأجهوري] يقصر في الأربعين ، ولا يقصر في الخمسة وثلاثين ، فإن

³⁵⁰ الفرسخ = 3 أميال — $1848 \times 3 = 5544$ مترا .

البريد = 4 فراسخ — $5544 \times 4 = 22176$ مترا .

مسافة القصر = 4 برد — $22176 \times 4 = 88704$ مترا $1000 = 704$ 88 كيلومترا .

الكيلومتر = 1000 متر .

أنظر تعريفات ومصطلحات فقهية في لغة معاصرة / د. عبد العزيز عزت عبد الجليل / 115 ط دار النشر للجامعات .

قصر بطلت اتفاقا وفي ما بين الأربعين والخمسة والثلاثين خلاف ، هل يقصر أم لا ، وإذا قصر هل يعيد أم لا ، ونظم ذلك فقال :

من يقصر الصلاة في أميال * بعده تبطل بلا إشكال
وقصرها من بعد ميم لا ضرر * فيه وما بين ذا الخلف اشهر
وقيل لا يعيدها أصلا وقيل * يعيدها في الوقت فافهم يا نبيل . انتهى
نقله شيخنا عنه ثم إنه يشترط أن تكون المسافة مقصودة دفعة ذهابا

فقط ، لا ذهابا وإيابا ، ولا من لا يدري غاية سفره كطالب أبق وراع ونحوهما فإنه لا يقصر إلا في رجوعه إذا كان مسافة قصر ، وفي المختصر أن التوتي وهو صاحب السفينة يسافر بأهله معه يقصر ولا يتوهم أن المركب صار له كالدار خلافا لابن حنبل ، قال ابن ناجي وأقام شيخنا 92 أ / منها أن العرب إذا سافروا بأهلهم وولدهم السفر الطويل المعزوم عليه أنهم يقصرون وأفتى به غير واحد وهو جلي انتهى .

ولا يزال يقصر إلى حين بعد أي يرجع من سفره .

وأشار إلى ابتداء القصر بقوله : مما وراء السكنى أي إذا جاوز البساتين المسكونة سواء كانت قرية جمعة أو لا ، وقيل باعتبار ثلاثة أميال مطلقة ، سواء كانت قرية جمعة أو لا ، وبالأول صدر في المختصر ، قال شيخنا وهو المذهب ، ابن ناجي وأنظر إذا فرعنا على ضمير المشهور فهل الثلاثة أميال محسوبة في الثمانية وأربعون ميلا كما هو ظاهر كلامهم ، أو لا تحسب لأجل أنه لما حكم بأنه يتم فيها فكانه وطنه ؟ لم أر في ذلك نصا ،

قال وهي أول مسألة استشكلتها في صغري ولم يجبني عنها من سألت حينئذ ، شيخنا الشيباني قائلا : لا أدري ، واختار غير واحد ممن لقيت أنها تحسب ، والصواب عنهم أنها لا تحسب انتهى ، وهذا كله في القرية الواحدة وأما القرية فإن كانتا متصلتين متققتين في الإعانة وفي قضاء الحاجة فلا يفطر حتى يجاوز بيوت الجميع ، إلا أن تكون بينهما عداوة فلكل منهما حكم القرية المنفصلة انتهى ، وإن كانتا غير متصلتين فكل على حكمها على ما مر وهذا كله لأهل القرى ، وأما أهل العمود فيقصر بمجاوز حلته التي ينصب فيها من شعر أو غيره ، وغيرها كأهل الجبال فانفصالة من محله ، ولا يزال يقصر حتى يصل إليه ، أي إلى الموضع الذي ابتداء منه القصر إن قدم من سفره ، ونحوه في ابن الحاجب والمختصر قال ابن عبد السلام وهو الأحسن ، لكنه وإن كان مختار هؤلاء فهو ضعيف ، والمذهب أنه يتمادى على التقصير في الرجوع حتى يدخل سور البلد وهي بيوت المصر أو يقاربها بأقل من الميل على ظاهر المدونة والرسالة ³⁵¹ كما قاله الشيخ سالم السنهوري ، وارتضاه شيخنا في تقريره ، وهذا كله في الذي لم ينو إقامة 92 ب / أربعة أيام صحاح غير ملفقة في أثناء سفره ، وأما مقيم أربعة أيام صحاح يتم مدة إقامته ، وهذا إذا / كانت نية الإقامة قبل الدخول في الصلاة وأما لو نوى فيها أو بعدها فقال في المختصر وإن نواها بصلاة شفع لم

جزه حضرية ولا سفرية وبعدها أعاد في الوقت يعني المختار انتهى .
وفي شرح الحضيبي ما نصه : مسألة إذا سافرت امرأة حائض أو
صبي أو كافر مسافة القصر فظهرت قدر مسافة القصر فإن الثلاثة لا
يقصرون بل يتمون صلاتهم ، قال الرجراجي وهو مشهور المدونة انتهى ، ثم
قال مسألة أخرى في قوم مسافرين فهل عليهم هلال رمضان وقد بقي
لبدهم أقل من مسافة القصر فاختلف فيها شيخ عصرنا وظهر لي أن
الوجه الذي يقصرون به عتمة تلك الليلة به يصبحون مفطرين انتهى ثم إن ما
ذكره الناظم من أن الفطر سنة مؤكدة هو المشهور ، ويريد في حق البالغ
وأما الصبي فيستحب القصر له وهل هو أفضل من الجماعة أو الجماعة
أفضل قولان .

تقرير : وقيل إن الفطر واجب ، واعلم أن السفر تعتريه أقسام
الشرعية الخمسة ، وظاهر كلام الناظم سنة الفطر في الجميع ، وليس كذلك .
فإن السفر المحرم والمكروه لا يقصر فيهما ، فأما المحرم فيمنع القصر فيه
وأما المكروه فكذلك على تأويل الأكثر ، وقيل يكره وشهره بعضهم ، فلو
قصر العاصي كقاطع الطريق ونحوه هل يعيد أبداً ، ابن تاجي الظاهر أنه لا
يعيد لوجود الخلاف ، والراجح أنه يعيد ، وأما اللاهي إذا قصر لا إعادة
عليه أبدية ، وهذا العاصي بسفره ، وأما العاصي فيه فإنه يقصر فيه اتفاقاً .
ثم هذا إذا لم تطرأ له فيه التوبة في أثناء السفر فإن طرأت له في أثناءه
رخص له إن تبقى له قدر مسافة القصر والله أعلم .

تتمة

فإن اقتدى مقيم بمسافر وتبعه نية وفعلا كره ، وكل على سنته فيسلم
93 أ / المسافر من ركعتين ويقوم المقيم بعد سلامه ويأتي بما بقي عليه
وهذا إذا لم يكن المقتدى به فاضلا فعلا وإلا فلا كراهة كعكسه وهو أن
يقتدى المسافر بالمقيم والكراهة هنا أشد من التي قبلها لمخالفة السنة ، لأنه
يلزمه اتباعه نية وفعلا ، وتصح صلاته ، فلو لم يتبعه بطلت صلاته لمخالفته
إمامه في نيته وفعله ، ولو نوى القصر وأتبعه بطلت صلاته ، وكذلك إذا نوى
الإتمام ولم يتبعه والله أعلم .

[مندوبات الصلاة]

- 123 مَدُّوْهَا تَيَامُنٌ مَعَ السَّلَامِ * تَأْمِينٌ مِّنْ صَلَّى عَدَا جَهْرُ الْإِمَامِ
 وَقَوْلُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ع ١ * مَنِ آمَ وَالْقُنُوتُ فِي الصُّبْحِ بَدَأَ
 رَدًّا وَتُسْبِيحُ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ * سَدَلُ يَدٍ تَكْبِيرُهُ مَعَ الشُّرُوعِ
 وَبَعْدَ أَنْ يَقُومَ مِنْ وَسْطَاهُ * وَعَقْدَةُ الثَّلَاثِ مِمَّنْ يُنْمَاهُ
 لَدَى الشَّهْدِ وَبَسْطُ مَا خَلَاهُ * تَحْرِيكُ سَبَابِئِهَا حِينَ تَلَاهُ
 وَالْبَطْنُ مِنْ فَحْذِ رِجَالٍ يُعِيدُونَ * وَمَرْفَعُ مِِنْ رُكْبَةٍ إِذَا يَسْجُدُونَ
 وَصِفَةُ الْجُلُوسِ تَمَكِينُ الْيَدِ * مِِنْ رُكْبَتِهِ فِي الرُّكُوعِ وَزِدْ
 نَصْبَهُمَا قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ فِي * سِرِّيَّةٍ وَضَعُ الْيَدَيْنِ فَاقْتِنِي
 لَدَى السُّجُودِ حَدُّوْ أَدْنِ وَكَذَا * رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ خُذَا
 تَطْوِيلُهُ صُبْحًا وَظَهْرًا سُورَتَيْنِ * تَوْسُطُ الْعِشَاءِ وَقَصْرُ الْبَاقِيَتَيْنِ
 كَالسُّورَةِ الْآخَرَى كَذَا الْوُسْطَى اسْتَحِبْ * سَبْقُ يَدٍ وَضَعًا وَفِي الرَّفْعِ الرُّكْبِ

ولما أكمل الفرائض والسنن شرع في المندوب فقال مندوبها أي الصلاة
 أربعة وعشرون على ما ذكره الناظم ومنهم من عدها أكثر من ذلك ،

ومنهم من عدها أقل ، ومنهم من خالف بين العديدين ، فعد في السنن ما عد غيره في المستحبات ، وبالعكس .

أولها : تيا من يريد به الإشارة ، برأسه لجهة اليمين قال الشارح عن أبي محمد صالح : ويكون ذلك عند النطق بالكاف والميم من عليكم ، لكن هذا في حق الإمام والفد ، وأما المأموم فيتيا من بجميعه على المشهور ، كما قاله شيخنا ، وانتهاء التيا من مع السلام بقدر ما يرى صفحة وجهه ، أو أذنه ، أي لو بقي ، وقيل إنه سنة ، وفي المختصر كالناظم .

وثانيها : تأمين من صلى مطلقا إماما كان أو فذا أو مأموما ، لكن الإمام والفد يؤمنان مطلقا وأما الإمام فيؤمن في السر فقط دون الجهر على المشهور ، ولهذا قال : عدا جهر الإمام فإذا لم يسمع المأمون قراءة الإمام فلا يؤمن على ما استظهره ابن رشد واشتقاقه من الأمان أي أمانا خيبة دعائنا وفي الصحيح فإذا قال الإمام ولا الضالين ، فقولوا آمين³⁵² ، فإن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر زاد في الموطأ ويستحب إسرارهم به لأنه دعاء والأصل فيه الخفية لقوله تعالى : ﴿ اَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾³⁵³ .

وهل المراد بالملائكة أو غيرهم قولان ونونه مضمومة على النداء وتقديره يا آمين استجب دعاءنا .

³⁵² البخاري باب جهر المأموم بالتأمين 1/ 271 حديث 749 / ت د . مصطفى ديب البغا ط3 دار ابن كثير

1407 هـ .

³⁵³ - [الأعراف: 55-56] .

93 ب / وثالثها : قول الفذ والمأموم ربنا لك الحمد في الرفع من الركوع عدا من رأم أي عدا الإمام فلا يقولها ، وإنما يقول : سمع الله لمن حمده فقط ، كما تقدم ، فتلخص من كلامه سابقا ولاحقا أن الإمام يقتصر على سماع الله لمن حمده والمأموم على ربنا ولك الحمد .

وأما الفذ فيجمع بينهما ، وزيادة الواو فيهما كما أشرنا إليه مزجا هو قول ابن القاسم ، وهو أحسن من عدمها ، لأن الكلام مع إثباتها جملتان بخلاف حذفها ، وكره مالك أن يزيد حمدا طيبا مباركا فيه انتهى .

ورابعها القنوت ، وهو الدعاء بخير في صلاة الصبح بدا أي ظهر ، وظاهر كلام الناظم أن القنوت بأي لفظ كان في الصبح مستحب واحد ، وليس كذلك بل مطلق القنوت مستحب ، وكونه بهذا اللفظ الذي علمه جبريل للنبي ﷺ بعدما كان يدعو على مضر وهو : اللهم إنا نستعينك ونستغفرك إلخ³⁵⁴ وهو مشهور فلا نطيل به ، مستحب ثان ، وكونه في الصبح مستحب ثالث ، وكونه بعد القرآن مستحب رابع ، وكونه قبل الركوع مستحب خامس ، وكونه سرا مستحب سادس ، ولو أتى بغير هذا اللفظ لأتى بمستحب وترك آخر ، ولو أتى ببعضه لم يكن آتيا بالمستحب

³⁵⁴ قال في المدونة : " بينا رسول الله ﷺ يدعو على مضر إذ جاءه جبريل فأومأ إليه أن أمسكت فسكت فقال يا محمد إن الله لم يبعثك سبأيا ولا لعاثا وإنما بعثك رحمة ولم يبعثك عذابا أي ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون ، قال ثم علمه القنوت اللهم إنا نستعينك ونستغفرك وؤمن بك ونخضع لك ونخلع ونترك من يكفرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجدد إن عذابك بالكافرين ملحق / المدونة الكبرى ج: 1 ص: 103 .

كما في [الثاني] ، وفي الذخيرة ما يحتمل أن يكون آتيا بالمستحب ، ويجوز بعد الرفع من الركوع ، وإنما كان قبل الركوع رفقا بالمسبوق ، ولعدم الفصل بين الركوع والسجود ، ومن تركه عمدا أو سهوا لا شيء عليه لأنه فضيلة على المشهور وقيل سنة وعليه يسجد له بعد السلام مراعاة للخلاف .

وخامسها : رداً أي اتخاذ الصلاة للإمام وغيره ويكره للإمام تركه كما يأتي للناظم ، وحكى بهرام عن ابن العربي أن اتخاذ الرداء في الصلاة سنة ، وأن البرنوس في الصلاة يقوم مقام الرداء ، وطول الرداء المستحب في الصلاة ستة أذرع وعرضه ثلاثة وقيل أربعة ، يجعله على منكبيه .

وسادسها : تسبيح السجود والركوع ، يريد والله أعلم من غير تحديد بلفظ معين ، وفي الرسالة يقول في الركوع : " سبحان رب العظيم وبحمده 94 أ / ، وتقول في السجود : سبحانك ربي ظلمت نفسي وعملت سوءا فاغفر لي وغير ذلك إن شئت " ³⁵⁵ .

وسابعها : سدل أي إرسال كل يد بجنبه في قيام يريد الفرض ، ويكره القبض فيه مطلقا سواء طول أم لا ، واختلف في علة الكراهة على أقوال ، وأما النفل فيجوز القبض ، وهل مطلقا أو إن لم يطل وإلا كره تأويلان على المدونة .

وثامنها : تكبير مع الشروع في الركن إلى منتهاه ، ومثله التسميع ، فإن قدم أول الشروع أو أخره لآخره فلا شيء عليه ، لكن المطلوب تعمير الصلاة بأقوالها ، سواء كانت تكبيرا أم تسميعا ، لأن ذلك كالثمرة لها فإن لم يعمرها بذلك ، كانت كشجرة بلا ثمر ، ولا عبرة وبها انتهى .

كذا أشار إليه بعضهم وفي [أحمد زروق] لأن أفعال الصلاة كعظامها ، وأقوالها مخ تلك العظام ، ولا عبرة بعظم لا مخ فيه انتهى ، وأظن أنني رأيت الأول قال [أحمد زروق] أيضا : وهذا في غير القيام من اثنتين كما يأتي بعده .

فرع

ويستحب للإمام الجهر بأقوال الصلاة قدر ما يسمع به من خلفه ، بلا تكلف ، وفي صلاة المسمع والمصلي بصلاته سبعة أقوال : الصحة ، والبطلان ، وثالثها تصح إذا أذن له الإمام ، ورابعها إن لم يسمعهم صوت الإمام صحت وإلا فلا ، وزيد في صلاة المسمع نفسه ، خامسها تصح في مثل عيد وجنازة ونقل يجتمع فيه الناس ، وسادسها في الجمعة ، وسابعها إن لم يتكلف بمد صوته كثيرا ، وقيل : لا تقصد بما خف اتفاقا ، وهذا كله إذا كان معه في الصلاة لا خارجا عنها ، وكان يسمع من لفظ الإمام ولا يتغنى في تسميعه وإلا فيتفق على فساد صلاته كذا قرر لنا بعض الشيوخ ولم نقف عليه ، انتهى من شرح القرطبية .

وتاسعها : تكبيره بعد أن يقوم من وسطاه على المشهور ، إماما كان أو فذا ، أو مأموما ، فلو كبر قبل استهلاله ففي إعادته قولان .

94 ب / وعاشيرها : عقده الثلاث أصابع من يمينه ، وهي الوسطى والخنصر والبنصر ، ولم بينها الناظم ، اتكالا على ما هو مفهوم من غيره ، وصفة العقد أن يجعل رأس الإبهام على الأئمة الوسطى من السبابة مردودا معها ، وقيل يجعل إبهامه معطوفا على الأئمة الوسطى من الوسطى ، وهذه صورة الخمسين ، والتي قبلها صورة العشرين ، والثلاثة فيها ضم الأصابع بأصولها ابن بشير : كعاقده ثلاثة وعشرين والمروي شبه ثلاثة وخمسين وفي بعض النسخ عقده للثلاثة بإسقاط الواو ، وجر الثلاث باللام ، وهذا كله لدى التشهد الأول والثاني أي فيه ، ولهذا قصر كلام الناظم كغيره أن العقد المذكور خاص بجلوس التشهد ، وأما في الجلوس بين السجدة ، فيضعهما مبسوطتين .

وظاهر كلام عبد الوهاب وابن الجلاب أنه عام في الجلوس ، لكن قال [أحمد زروق] عقبه بصفته عن الأقفهسي وما قالاه لم يوجد في المذهب منصوصا انتهى ، وبسط أي مد ما خلاه من غير تحديد استحبابا ، وضميره والله أعلم يعود على المعقود المفهوم من قوله وعقده إلخ ، أي خلا ما ذكر من عقده وإلا فلا أدري الآن لمن يعود ضميره ولم يتحصل لي من نسخة الشارح هنا ما نعتد عليه في عوده لتصحيحها ، ورحم الله من فتح عليه بما هو أظهر مما ذكرناه ، فالحقه بهذا الموضع ، راجيا ثواب الله تعالى ،

وذلك شامل للسبابة والإبهام من اليمنى ، وبجميع اليسرى ، فإن عدم اليمنى فهل ينتقل لليسرى أم لا ، وكنت توقفت فيها لما سألت عنها ، ولم أجزم فيها بشيء ثم ، رأيتها في شرح الرسالة لابن ناجي ونصه : قاله النووي : ولو كان مقطوع اليمنى فلا ينتقل إلى اليد اليسرى لأن شأنها البسط ، قال التادلي : وفيه مقال لابن يسار وقد يقال إنما شأنه البسط 95 أ / مع وجود اليمنى ، أما مع فقدها فلا " ³⁵⁶ .

وحادي عشرها : تحريك سبابتها ، أي اليمنى دون إبهامها حين تلاه أي التشهد ، وهو قول ابن القاسم ، وقيل لا يحركها ، وعلى الأول فهل في جميع التشهد ، أو عند الشهادتين فقط قولان ، اختصر في المختصر على الأول ، وهو ظاهر الناظم ، وظاهر كلام ابن الحاجب أن الثاني هو المشهور ، وعلى القول هل يمينا وشمالا ، كالمذبة ، أو أعلى وأسفل قولان ، وقيل عند التوحيد كما في القول الثاني ، وعند غيره كالأول ، ذكره بعض شراح الرسالة ، وفي الحديث أنها مذبذبة للشيطان ، لا يسهو أحدكم ما دام يشير بإصبعه ³⁵⁷ ، قال الباجي هذا يدل على أن تحريكها ينفي السهو ويقمع الشيطان كما في الرسالة ³⁵⁸ ، وظاهرها أن الإشارة والتحريك متغايران لا

³⁵⁶ شرح / قاسم بن عيسى بن ناجي / على رسالة ابن أبي زيد 175/1 ط / دار الفكر مع شرح أحمد زروق.

³⁵⁷ انظر : مسند أبي يعلى / أحمد علي بن المثنى 10 / 144 ط دار المأمون للتراث 1984 ومسند الحميدي / عبد الله بن الزبير الحميدي / ت. حبيب الرحمن الأعظمي 2 / 285 دار الكتب العلمية ، وشرح الزرقاني / محمد عبد الباقي بن يوسف الزرقاني 1 / 256 ط دار الكتب العلمية 1411 هـ .

³⁵⁸ من الرسالة 31 .

متغايران لا مترادفان ، خلافا لمن زعمه ، إذ قد يشير بها ولا يحركها ، أي ينصبها من غير تحريك ، وأشار إلى ثاني عشرها : بقوله :

والبطن من فخذ رجال يبعدن * ومرفقا من ركبة إذ يسجدون

والبطن مفعول مقدم بقوله يبعدون ، ويجافي أي يباعده مرفقيه ، من ركبتيه في السجود ، أيضا تفريجا وسطا ، واستحب ابن رشد أن يفرق بين ركبتيه ، وفهم من قوله رجال أن ذلك لا يستحب للمرأة ، وهو كذلك لأن المطلوب منها الانضواء والاتضمام في ركوعها وسجودها ، وشأنها كله كما في الرسالة³⁵⁹ ، لأنها تلتذ بالانقراج كما يلتذ الرجل بالاتضمام .

وثالث عشرها : صفة الجلوس المعروفة في التشهد بين السجدين وذلك بأن يفضي بإليته وراء رجله اليسرى إلى الأرض ، وينصب اليمنى عليها ، وباطن إبهام اليمنى أو جنبها للأرض ، فنفس الجلوس بين السجدين واجب ، وللتشهدين ما عدا قول السلام سنة وكونه على الصفة المذكورة مستحب .

95 ب / ورابع عشرها : تمكين اليد يعني / اليدين من ركبتيه في

الركوع

وأشار إلى خامس عشرها بقوله : وزد نصبهما أي الركبتين ، قال ابن شاس : ويستحب نصب ركبتيه عليهما يديه .

وسادس عشرها : قراءة المأموم في سرية لإمامه ، ولو جهر إمامه فيها ، قاله شيخنا دون جهره في محله فإنما يطلب بالإتصاف فيه كما تقدم ، قال في الرسالة : "ويقرأ مع الإمام فيما يسرف فيه ، ولا يقرأ معه فيما يجهر فيه " ³⁶⁰ انتهى .

وسابع عشرها : وضع اليدين ، فاقضى أي اتبع وجملته معترضة بين العامل ومعموله ، كمل به البيت .

لدا بمعنى في أي في السجود ، حذو أذن أفردتها لقصد الجنس ، إذ مراده الأذنين ، أو دون ذلك كالرسالة ، وفي المختصر كما في الرسالة كالناظم ، لكن نقل شيخنا عن السنيهوري أن المذهب في وضعهما حذو الأذنين ، السنية انتهى ، ويتوجه بيده إلى القبلة كما في المدونة وكذا يستحب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام فقط وهو ثامن عشرها على المشهور من أقوال ثلاثة وخذ تكميل للبيت ، وألفه للإطلاق به على أخذ ما بذله من هذه الأحكام أي معرفته ، وحذو وجهه إلى المنكبين على المشهور ، وقيل حذو حده ، وقيل يحاذي برءوسها الأذنين ، والرجل والمرأة في رفع حال الرفع سواء كما نقله [أحمد زروق] عن الأقفهسي ، لكن قال عقبه بلصقه ، وأنظر على هذا قول القرافي في المشهور أن منتهى الرفع إلى حذو المنكبين ، وهذا في حق الرجل ، وأما المرأة فدون ذلك إجماعاً انتهى ، وهل رفعهما على صفته الراغب بطونهما مما يلي الأرض ،

وظهورهما مما يلي السماء ، وهما مبسوطتان ، وهو لسحنون ، واستظهره الشيخ خليل في التوضيح ، أو على صفة النابذ للدنيا وراء ظهره فيجعلهما 96 أ / على قائمتين في وسط أصابعهما مما يلي السماء واستحسنه بعض الشيوخ ، وهي نكتة زهدية قولان قاله [التائي] وفي [أحمد زروق] الأول على المذهب ورأيت شيخنا يفعله وتقل عن [علي الأجهوري] أنه المشهور ، وقيل جامعا بينه والله أعلم .

وتاسع عشرها : تطويله صباحا وظهرا منصوبان على نزع الخافض ، وهما على حذف مضاف أي قراءة صبح ، وقراءة ظهر ، وسورتين مفعول تطويل وهو بدل اشتغال من صباحا وظهرا ، قال جميعه الشارح : لكن القراءة في الظهر أقل منها في الصبح .

وعشرونها : توسط قراءة العشاء .

وحادي عشرونها : قصر قراءة الباقيين يعني العصر والمغرب ، وظاهره مساواتهما ، وهو قول مالك ، واختلف في أول المفصل هل هو (ق) ، أو الشورى ، أو الجاثية ، أو لقمان ، أو الحجرات ، أو النجم ، أو الرحمن ، ابن فرحون أصح الأول ، ومنتهى طوله إلى عبس ، ووسطه إلى الضحى ، وقصاره إلخ ، قاله الفيشي في شرح العشماوية ، ونظم ذلك [علي الأجهوري] فقال :

أول سورة من الفصل * الحجرات لعبس هو الجلي من عبس لسورة الضحى وسط * وقد تعي قصاره بلا شطط انتهى . وظاهره بل صريحه ترجيح القول بأن أوله الحجرات لاقتصاره عليه ، فلينظر مع ما قبله ، وهذا كله إذا كان الوقت متسعا ، فإن خشي الإسفار خفف ، وسمي مفصلا لكثرة الفصل بين سورته ، وهذا أيضا مع عدم الضرورة ، وأما معها كالسفر فيخفف بحسب الإمكان ، فقد أجاز مالك في الصبح في السفر ، بسبح والضحى ، ولأن شيخنا حفظه الله يقول هذا التفصيل ، خاص بالفذ ، وأما الإمام فيستحب له التقصير مطلقا ، إلا أن يأمره المأمومون بالتطويل ، أو يفهم منهم ذلك ، لأن فيهم المريض ، والضعيف 96 ب / ، وذو الحاجة ، فإن طول الإمام طولا شاقا خرج به عن العادة وخشي المأمومون تلف مال أو فوات ما ضرره أشد ، فقال المازري : له القطع ، وهذا كله على طريق الاستحباب وإلا فله التقصير حيث التطويل ، وطول حيث التقصير ، فقد صح أنه عليه السلام قرأ بالطور ، والأعراف ، والمرسلات ، وفي النسائي عنه أنه عليه السلام صلى في الصبح بالمعوذتين ، وما ذلك إلا لبيان الجواز انتهى ، قاله [أحمد زروق] .

وأشار إلى ثاني عشرينها : بقوله : كالسورة الأخرى ، أي يستحب تقصيرها عن الركعة الأولى من كل الصلوات ، وفهم منه أن المساواة غير مندوبة وهو كذلك ، وإن خير في الرسالة كما في الصحيح أنه ﷺ كان يطول في الأول ويقصر في الثانية انتهى .

لكن إن عكس فلا شيء عليه ، أو لا يلزم من مخالفته الندب الكراهة ، وقيل يكره ويحتملها كلام الناظم ، وجهل ابن العربي من لم يطول الأولى عن الثانية ، وينبغي أن يكون الركوع مناسبا للقراءة ، فقد كانت صلاة رسول الله ﷺ كلها متقاربة ، وهل يعتبر القصر فيها والمكث باعتبار العادة ، واستظهره [أحمد زروق] في شرح الوغليسية .

الثاني : رأيت لبعضهم ما معناه أن من ابتدأ في الركعة الثانية بسورة أطول الأولى أسرع فيها ، ويكره تكرارها في الركعتين ، كعلی غير نظم المصحف ، إلا أن يقرأ في الأولى آخر سورة منه ، والله أعلم .

وأشار إلى ثالث عشرينها بقوله : كذا الجلسة الوسطى استحباب تقصيرها عن الثانية ، فإن لم يقصرها خالف المستحب .

ورابع عشرينها : سبق يد أراد بها الجنس ، أي تقديم يديه قبل ركبته وضعا أي في الهوي إلى السجود ، وفي الرفع منه يؤخرهما ويقدم الركب ، هذا هو المشهور ، وروي التخيير والله أعلم ، وبقي على الناظم 97 أ / استحباب المعقبات إثر الفرائض لما في الرسالة³⁶² فعليك به ، فإن جلبه يطول بنا ، وعن ابن مسعود رضي الله عنه من قال استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأثوب إليه ثلاث مرات دبر كل صلاة

³⁶² من الرسالة 31 ، والنص هنا من صحيح مسلم : عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين فذلك تسعة وتسعون وقال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم وإن كانت مثل زبد البحر / صحيح مسلم ج 1 ، ص 418 تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / دار إحياء التراث العربي .

صلاة ، غفر الله له ما أتى من سيئة ولو كان مثل زبد البحر³⁶³ ، وهذا كما قال السمرقندي إذا كان الاستغفار مع ندامة القلب ، ويقال من دعا بهذه الخمس الكلمات دبر كل صلاة ، يكتب من الأبدال ، اللهم أصلح أمة محمدا اللهم أرحم محمد ، اللهم فرج عن أمة محمد ، اللهم سلم أمة محمد ، اللهم اغفر لأمة محمد ﷺ ، ولجميع من آمن بك برحمتك³⁶⁴ انتهى ، من كتاب تنبيه الغافلين .

مكروهات الصلاة

134 وَكَرِهُوا بِسْمَلَةً تَعْوِذًا * فِي الْفَرَضِ وَالسُّجُودِ فِي التَّوْبِ كَذَا
كَوْرُ عِمَامَةٍ وَبَعْضُ كَمِّهِ * وَحَمْلُ شَيْءٍ فِيهِ أَوْ فِي فَمِهِ
قِرَاءَةُ لَدَى السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ * تَفَكُّرُ الْقَلْبِ بِمَا تَأْفَى الْخُشُوعُ
وَعَبَثٌ وَالْإِلْفَاتُ وَالِدُعَا * أَثْنَا قِرَاءَةٍ كَذَا إِنْ رَكَعَا
تَشْيِيكٌ أَوْ فِرْقَعَةُ الْأَصَابِعِ * تَحْصُرُ تَغْيِيزُ عَيْنٍ تَابِعُ

³⁶³ لم أعتر عليه .

³⁶⁴ لم أعتر عليه في تنبيه الغافلين ، ولكنه قد ذكره أبو نعيم في حلية الأولياء منسوبا لمعروف الكرخي 8 / 366

وذكره العجلوني في كشف الخفاء نقلا عن الحلية 1 / 27 ط مؤسسة الرسالة .

ثم شرع في المكروهات فقال : وكرهوا أي أئمتنا المالكية رضي الله عنهم بسملة ، يريد بسم الله الرحمن الرحيم مطلقا لا في الفاتحة ولا في السورة أي بعدها لاسرا ولا جهرا ، إماما كان أو غيره ، قال [علي الشاذلي] وهو مذهب المدونة ، وشهر ، وعليه مذهب أهل المدينة انتهى .

وقيل بإباحتها ، وقيل باستحبابها ، وقيل بوجوبها كمذهب الشافعي ، قال القرافي : والغزالي وجماعة إن من الورع الخروج من الخلاف قراءة البسملة أول الفاتحة وخالفهم جماعة في ذلك انظر الكلام في أوائل البرزلي قال [أحمد زروق] وكان المازري يسمل سرا فقل له في ذلك فقال مذهب مالك على قول واحد أن من يسمل لا تبطل صلاته ، ومذهب الشافعي على قول واحد أن من تركها بطلت صلاته انتهى .

وهذا كله في الفرض ، وأما النفل فهو مخير إن شاء بسمل وإن شاء ترك ، وكرهوا أيضا تعوذا في صلاة الفرض لا في النفل ، وهو راجع للبسملة والتعوذ ، قال في المدونة : لا يتعوذ في المكتوبة قبل القراءة ، ويتعوذ في قراءة 97 ب / قيام رمضان ، ولم يزل القراء يتعوذون انتهى فلا كراهة فيه ولو جهرا على المشهور ، وفي كون محلها قبل الفاتحة أو بعدها قولان ، وظاهر المدونة التقديم ، وكرهوا السجود في التوب أي عليه فالفاء في كلام الناظم بمعنى على وهذا باعتبار الوجه والكفين وأما غيرهما من الركبتين فلا يكره أن يحول بينهما وبين الأرض توب أو غيره .

ثم إن الكراهة في الوجه واليدين مقيدة بما إذا لم تدعوه لذلك ضرورة من حر أو برد وإلا فلا كراهة كالسجود على الحصير ، وإن كان تركه أحسن وهذا من البدع المحدثه ، يكره السجود على كل ما فيه رفاهية لمنافاتها الخشوع .

وأشار إلى رابعها بقوله كذا كور عمامة ، أي يكره السجود عليه ، قال في المدونة فإن سجد على كور عمامة كرهت ولا يعيد ، ابن حبيب هذا إذا كان قدر الطائفتين ، وإن كثيفا أعاد انتهى ، والطاقة هي الضربة الواحدة من العمامة على الجبهة ، فالمراد بالطاقة التعصية كما أشار إليه بعضهم ، ولم يفرق بين الغليظ والرقيق ، وقال الزناتي الطاقة مفسرة بثلاث ثنيات من الخشن وخمسة من الرقيق فما زاد تبطل الصلاة به انتهى .
وكذا بعض كرهه ، أي يكره السجود على طرف الكم ، وذكره وإن كان داخلا في عموم الثوب تنصيحا على أعيان المسائل ، وقد سبقه لهذا غيره فلا اعتراض عليه ، وهو خامس المكروهات .

وكذا يكره حمل شيء فيه أي الكم وهو سادسها .
أو حمل شيء في فمه لأنه يشغله عن صلاته وهو سابعها .
وكذا حمل ما يشوشه ويشغله في جيبه أو على ظهره .
وثامنها قراءة لدا أي في السجود والركوع لقوله ﷺ : " إني نهيت أن أقرأ راکعاً أو ساجداً " ³⁶⁵ .

وتوسعها : تفكر القلب بما نافا الخشوع من أمور الدنيا ولا تبطل الصلاة بذلك ولو طال تفكره وهذا إذا كان يضبط ما صلى وإلا فتبطل صلاته ، كذا قاله شيخنا ، وفهم من قوله بما نافا الخشوع أن التفكير في أمور الآخرة لا يكره وهو كذلك .

198 / والحاصل أنه يكره للمصلي التفكير بكل ما ينافي الخشوع ، ويؤدي إلى عدم حضور القلب في الصلاة من أمور الدنيا ، فإن اعترته شواغل الدنيا ، أو وسوسة أجنبية عند توجهه للصلاة أو فيها ، دفعها لما ورد من "أنه ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل منها"³⁶⁶ ثم إن كان ما ورد عليه في صلاته مما ذكره ملاصقا لها فقال ابن العربي لم تصح لأن هذا لم يدخل في الصلاة بل لم يزل في ما كان فيه ، وتجهيز عمر رضي الله عنه الجيش في الصلاة قيام بفرض في فرض ، وإن كان مما لا شعور له به إذ ذاك ولكن تقدم له أو لم يخطر بباله قبل فلا يضره ، والصواب أن الاسترسال مع الخواطر مضر وما عداه لا يضر ، وقد شكنا بعض الفقهاء إلى بعض المشايخ أنه يجد الوسوسة في الصلاة فقال : طلق بنت إبليس ، يعني الدنيا فإنه لا بد للأب من زيارة ابنته ، ولا يمكن منعه منها بحال .

وما ذكره الأئمة من حضور القلب في الصلاة من أولها إلى آخرها إنما هو من باب الكمال ، وإلا فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، فمن له كمال

³⁶⁶ ذكره أبو نعيم في حلية الأولياء منسوبا لسفيان الثوري 61 / 7 / ط دار الكتاب العربي وذكره في المنار

المنيف 32/1 ولم يرفعه .

الصفا طوبى بكمال الحضور ، ومن له دون ذلك طوبى بحسب حاله ، ولا يكلف القط بحمل البعير ، وما يذكر عن الصوفية فليس من باب المحتم ولكن بحسب المقام ، ولكل مقام مقال ، وصاحب الحال يسلم له وإلا فقد تذكر النبي ﷺ ونظر في الستر الذي كان عند عائشة رضي الله عنها ورمى بالخميسة والخاتم وقال كدت تفتني في الصلاة³⁶⁷ إلى غير ذلك من شواهد التوسعة وإن كان التحفظ هو المطلوب ، فدين الله يسر انتهى ، قال جميعه [أحمد زروق] في عدة مواضع من شرح الوغليسية وغيره ، وفي اليواقيت " إن حكم من كثرت عليه وسوسة الشيطان حكم المصلي صلاة شدة الخوف فهو أي الشيطان مع المصلي في حرب عظيم فيصلي من هذه حاله ولو قطع الصلاة كلها في محاربة الشيطان فيؤدي الأركان الظاهرة كما شرعت بالقدر الذي له من الحضور ، كما يؤدي المجاهد الصلاة حال 98 ب / المسابقة بباطنه كما شرعت بالقدر الذي له من الصلاة في ظاهره من الإيمان بعينه والتكبير بلسانه في جهاد عدوه الظاهر فإن وسوس له الشيطان في ذلك لم تضره وسوسه في صلاته ، فإن كان قد جعل المصلي في نفسه أنه يصلي رياء وسمعة ، وكان قد أخلص في أول شروعه في الصلاة فلا يبالي فإن الأصل صحيح في أول نشأة صورة الصلاة فلا

³⁶⁷ أخرج البخاري : " عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ فَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا ظَنًّا فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ أَذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَتُونِي بِأَسْبَاطِيَةِ أَبِي جَهْمٍ فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي أَتَقَا عَنْ صَلَاتِي وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عَلَمِهَا وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ فَأَخَافُ أَنْ تَفْتِنَنِي / البخاري / ك الصلاة 360 .

يبطل عمله ، وغرض الشيطان في ذلك الخاطر إنما هو أن يترك العبد العمل الذي شرع فيه العبد على صحة ، ليخالف قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾³⁶⁸ أي بسبب تلك الشبهة التي يلقيها الشيطان إلى قلب العبد. انتهى³⁶⁹ .

فائدة

قال [أحمد زروق] مما يعينه على الحضور في الصلاة التفكير في الآخرة قبل صلاته ، وإدامة الطهارة ، وكثرة الصلاة من الليل ، وصمت اللسان ، وقطع الشواغل ، وإدمان الذكر ، وتمثيل الحق كأنه واقف على رأسه انتهى .

وعاشرها : عبث المصلي بلحيته وغيرها ، أي لعبه بذلك لمنافاته الخشوع ، ولما يؤديه ذلك من تعلق شعره باللحم في أصوله ، فيصير حاملا للنجاسة³⁷⁰ ، إلا أن يكون قليلا جدا فأنظره ، فقد طال عملهم به ، أقول ثم وقفت على تحديد ذلك في الزرقاني على العزية في الشعرتين ، وثلاث ، فيعفى عن حملها إلا ما زاد على ذلك فتبطل به ، قال ومثلها في ذلك ميتة القملة لأنها نجسة على المشهور ، وكذا البرغوث عند ابن القصار ، قيل

³⁶⁸ - [محمد: 33] .

³⁶⁹ البواقيت 122/2 .

³⁷⁰ تعليل المنع بأن الشعر في أصوله يحمل اللحم وهو نجس غير ظاهر فهو من المصلي ويعتبر حاملا له على كل حال والرسول يقول أن المؤمن لا يتجسس حيا ولا ميتا .

وهو الأكثر ورجحه ابن فايد في شرحه على المختصر : والمشهور أنه طاهر ، أي ميتته ومثله البق ، والقراد ، وعليه فالفرق بينهما أن القمل خلقت من الآدمي ، والبرغوث خلقت من التراب ، وأنه وثاب أي نطاط ، يعسر الاحتراز منه ، وأفتى الغبريني تبعاً لابن عبد السلام ببطلان صلاة من حمل قشر القملة في الصلاة عمداً ، البرزلي وكان شيخنا ابن عرفة يفتي بصحتها ، وأفتى شيخنا الشيباني بصحتها في ثلاثة فأقل ، وبطلانها فيما زاد انتهى ، وينبغي أن يكون المعول عليه هذا الأخير ، لأنه كالجمع بين القولين المتقدمين ، وظاهر هذا ولو قتل ما ذكر وهو في الصلاة لأن قتل الثلاثة عمل يسير ، ويعفى عن الصبيان الميت لعسر الاحتراز منه .

99 أ / وحادي عشرها : الالتفات في الصلاة بلا حاجة ، فإن فعل ذلك فلا تبطل صلاته ، ولو التفت بجميع بدنه دون قدميه ، وإن استدبرها بجميع بدنه مع قدميه بطلت صلاته ، وهو جرحه في فاعله ، وفي الحديث : " لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في الصلاة ما لم يلتفت فإذا التفت صرف عنه " ³⁷¹ ، وقال عليه السلام : " ألا يخشى الذي يلتفت في صلاته أن يحول الله وجهه وجه حمار " ³⁷² ، وفي رواية رأس حمار انتهى .

ثاني عشرها : الدعاء أثناء قراءة أي وسطها سواء كان في الفاتحة أم في السورة وكذا قبلها وبينهما .

³⁷¹ أخرجه النسائي / ك السهو 1182 وأبو داود / ك الصلاة 775 ، مسند أحمد م الأنصاري 20531

والدارمي / ك الصلاة 1387 .

³⁷² صحيح مسلم / ك الصلاة 648 .

وأشار إلى ثالث عشرها : كذا إن ركعا أي كما يكره الدعاء في القراءة ، كذا يكره في الركوع ، لأنه محل التسييح كما تقدم لقوله ﷺ : "أما الركوع فعظموا فيه الرب"³⁷³ ، وكذلك بعد التشهد الأول ، وبعد سلام الإمام ، ويجوز الدعاء في غيرها كالسجود ، وبين السجدين ، ويدعوا بما أحب ولو لدنيا ، خليل ولو قال يا فلان فعل الله بك كذا لم تبطل صلاته انتهى .

يعني على المشهور ، ولكن قيده شيخنا بما إذا كان غائبا ، أو كان حاضرا ، ولم يقصد مكالمته وإلا بطلت ، ويجوز الدعاء على الظالم بسوء الخاتمة والله أعلم .

ورابع عشرها : تشبيك الأصابع يريد في الصلاة لا في غيرها بقوله : أو فرقة الأصابع في الصلاة أيضا لا في غيرها ، فجاءت ولو في المسجد ، كما قاله الشيخ ، وقال مالك في العتية : لا تعجبي فرقة الأصابع لا في الصلاة ولا في غيرها ، لا في السجود ولا في غيره ، وقال ابن القاسم : في الصلاة أو في المسجد ولا في غيرها ، والله أعلم .

99 ب / وقوله الأصابع راجع إلى مذكور في الثاني مقدر مثله في الأول كما أشرنا إليه مزجا ، وهذا يقرأ بضمة واحدة .

³⁷³ صحيح ابن حبان / محمد بن حبان بن أحمد التميمي / ت : شعيب الأرنؤوط 222/5 ط مؤسسة

الرسالة والتمهيد 16 / 117 ط الأوقاف المغربية .

وسادس عشرها : تخصّر أي وضع اليد على الخاصرة في القيام للنهي
عن ذلك ، وهو من فعل اليهود .

وسابع عشرها : تغميض عين فهو تابع لما تقدم في الكراهة ، قيل لئلا
يتوهم أنه المطلوب في الصلاة ، فإن كان لا يتشوش بفتح عينيه وإلا فلا
كراهة ، وهذا آخر ما ذكره من المكروهات ، وما بقي منها فليُنظر في
محله .

تتمة

ينبغي ألا يفعل شيئاً من المكروهات لا في الصلاة ولا في غيرها لأنها
حجاب بينه وبين المحرمات ، فإن فعل شيئاً منها في صلاته كره له ذلك ،
ولا تبطل صلاته ، وربما تحرق الحجاب حتى يقع في المحرمات ، لأن الرافع
حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، والمحفوظ من حفظه الله انتهى .

أنواع الصلوات

فَصَلِّ وَخَمْسُ صَلَوَاتٍ فَرَضُ عَيْنُ * ****

فصل وخمس صلوات فرض عين على كل مكلف ، وذلك معلوم من الدين بالضرورة لكل مسلم ، فمن جحد وجوبها ، أو وجوب شيء من أركانها فهو كافر ، وإن أقر بوجوبها ، وامتنع من أدائها ، أقر لآخر ركعة من الضروري ، وقتل بالسيف ، حدا لا كفرا على المشهور ، فإن تغفل عنه حتى خرج الوقت الضروري لم يقتل لصيرورتها فائتة ، ولا يقتل الممتنع من قضاء الفوائت على المشهور .

واعلم أن الصلاة من أفضل الأعمال ، ومن أحسن ما يتقرب به العبد إلى الله سبحانه وتعالى ، يعني بالفرائض ، وبالنوافل ، وقد قال عليه السلام : "جعلت قرعة عيني في الصلاة"³⁷⁴ ، يعني بما حوته من تحف التجليات ، ولذاذة المناجاة ، والمصافاة ، وتحقيق القرب ، قال بعض العلماء : أقرب الأعمال إلى الله الصلاة ، وأقرب الصلاة السجود ، ولذكر الله أكبر ، قيل : ذكر الله عبده في الصلاة أكبر من الصلاة ، وقيل ذكر الرب عبده أكبر من 100 أ / ذكر العبد ربه ، وفي الصحيح خمس صلوات كتبهن الله على العبد في اليوم والليلة ، فمن أتى بهن ولم يضع منهن شيئا كن له عهدا عند

³⁷⁴ النسائي ك عشرة النساء 3878 و 3879 ، أحمد المكثرين 11845 .

الله أن يدخله الجنة ، ومن لم يأت بهم استخفافا بحقهن لم يكن له عهد عند الله إن شاء عاقبه ، وإنا شاء عفا عنه" ³⁷⁵ ، وفي الحديث إن تارك الصلاة عاص لا كافر ³⁷⁶ : وهو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة خلافا لأحمد وابن حبيب وجماعة المحدثين ، وأهل الظاهر ، فيصلى عليه ، ولكن غير أهل الفضل والصلاح زجرا لأمثاله ، ويرثه ورثته ، ويدفن في مقابر المؤمنين . وما يذكر أنه لا يؤكل معه ، ولا يسافر معه ، ولا يجالس ولا يجانس . فمن باب تغيير المنكر ، إن رجي به زجر فعل ، وكذا إن لم يخف منه ضرر .

وحق الزوجة متعلق بها وبالرجل فيجب عليه أمرها ، وزجرها ، وتأديبها ، وهجرها لذلك ، قاله [أحمد زروق] ، وذكر عن شيخه أبي عبد الله القوري أنه يفعل في ذلك ما يفعل أن لو أقت له مائة دينار في البحر أو نحو ذلك انتهى .

وقال وهب بن منبه ³⁷⁷ : " إن الحوائج لم تطلب إلى الله بمثل الصلاة ، يعني بمثل وسيلتها ، وكانت الكرب العظام تكشف عن الأولين بالصلاة بل ما

³⁷⁵ النسائي / الصلاة 458 أبو داود الصلاة 1210 أحمد الأنصاري 21635 .

³⁷⁶ لم اعتر عليه بهذا اللفظ .

³⁷⁷ هو : وهب بن منبه الحافظ أبو عبد الله الصنعاني عالم أهل اليمن ولد سنة 34 وتوفي سنة 114 هـ روى عن أبي هريرة سيرا وعن عبد الله بن عمر وابن عباس وأبي سعيد ، كثير الأخبار عن الكتب القديمة ، عالم بأساطير الأولين ولا سيما الإسرائيليات ، أصله من القرص الذين بعث بهم كسرى إلى اليمن وأمه من حمير ، ثقة مشهور ضعفه الفلاس وحده ، يعد من التابعين ، ولد ومات بصنعاء ، وولاه عمر بن عبد العزيز قضاءها . / تذكرة الحفاظ / محمد بن طاهر بن القيسراني / ت . حمدي عبد المجيد إسماعيل 1 / 100 ط1 دار الأصمعي

نزلت بأحدهم كربة إلا كان مفزعه إلى الصلاة : قال الله عز وجل في قصة
يونس عليه السلام : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلبِثَ فِي
بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ ³⁷⁸ .

قال ابن عباس كان من المصلين ³⁷⁹ " وعن عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه من سره أن يلقي الله غدا مسلما فليحافظ على هؤلاء
الصلوات المفروضات ، وقال عليه السلام : مثل الصلوات الخمس كمثل نهر
جار على باب أحدكم كثير الماء يغتسل فيه كل يوم خمس مرات ، فماذا
يبقى عليه من الدرن ³⁸⁰ .

يعني أن الصلوات الخمس تظهر من الذنوب ولا يبقين عليه شيئا من
الذنوب فيما دون الكبائر ، وهذا إذا صلى الصلاة على التعظيم ، ويتم
ركوعها وسجودها ، فإذا لم يتم ركوعها ولا سجودها فهي مردودة عليه ،
وفي الحديث : إن أسوأ الناس سرقة الذي يسرق من صلاته ، قيل وكيف
يسرق من صلاته ، قال : لا يتم ركوعها ولا سجودها ³⁸¹ .

/ الرياض 1415 هـ وغريال الزمان 111 — و [من تكلم فيه] / محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي
/ ت . شكور امير الميادين 193/1 ط1 مكتبة المنار 1406 هـ .

³⁷⁸ - [الصافات: 143-144] .

³⁷⁹ تنبيه الغافلين / أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي / ت : السيد العربي 213 / ط1 مكتبة الإيمان
بالمقصورة 1994 .

³⁸⁰ مسلم / ك المساجد 1072 أحمد م العشرة 1452 .

³⁸¹ أحمد م الأنصار 41591 .

وعن سلمان الفارسي قال : الصلاة مكيال لمن وفى وفى له ، ومن طفف فقد علمتم ما قال الله في المطففين³⁸² ، وجاء أول ما ينظر فيه من عمل العبد يوم القيامة الصلاة ، فإن وجدت تامة نظر في سائر الأعمال ، وهون عليه الحساب ، وإلا فلا ينظر في شيء من عمله³⁸³ .

فينبغي للعبد أن يجتهد في إتمام الصلاة ، لتكون صلاته كفارة لما فعل قبلها من الزلل والخطايا دون الكبائر ، فإن قلت : فما وجه تكرارها في الليل والنهار ؟ .

فالجواب وجهه حتى يتذكر العبد ما جناه من المعاصي والشهوات والغفلات من الصلاة إلى الصلاة كلما توضأ ، فيتوب ويستغفر داخل الصلاة وخارجها ، فلو كشف للمصلي لرأي ذنوبه تنحدر يمينا وشمالا عنه في حال قيامه وركوعه ، فلا يصل إلى حضرة السجود التي هي أقرب ما يكون العبد من شهود ربه وعليه خطيئة واحدة ، فيناجي ربه عز وجل في سجوده وهو طاهر مطهر من الذنوب ، فما شرعت الصلاة إلا توبة واستغفارا ، وتقربا إلى الله تعالى وفتحاً لباب رضى الحق سبحانه وتعالى

³⁸² مصنف ابن أبي شيبة أبو بكر محمد بن أبي شيبة الكوفي / ت كمال يوسف الحوت 373/1 ط1 مكتبة الرشد الرياض 1406 ، وسنن البيهقي الكبرى أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي / ت محمد عبد القادر عطا 291/2 ط مكتبة دار الباز مكة 1414هـ .

³⁸³ الموطأ / ك النداء للصلاة 380 .

عنا ، وفي الحديث "تقول الملائكة عند دخول وقت الصلاة يا بني آدم قوموا لناركم التي أوقدتموها ، فأطفئوها"³⁸⁴ .

فقد جمع لنا الحق تعالى في الصلاة جميع عبادات الملائكة الأعلى ، والأسفل لمن تعقلها ، والمراد بالذنوب التي تكفرها الخاصة بها ، وإلا فقد ورد أن من توضأ كما أمره الله خرجت خطايا أعضائه كلها حتى يخرج نقيا من الذنوب ، ثم يكون مشيه إلى صلاة الجماعة بعد رفع درجات [فمرادنا بالذنوب التي تبقى إلى الدخول في الصلاة الذنوب الخاصة بها كما مر فعلم أنه لا يخرج مع الوضوء إلا المعاصي الخاصة به لا بالصلاة] ولو كان المراد بالذنوب التي تخرج في الوضوء جميع الذنوب بحكم العموم لم يبق 101 أ / لغيره من الصلاة والصيام والزكاة والحج وغير ذلك مما ورد في الشريعة شيء يكفر فافهم³⁸⁵ انتهى من اليواقيت .

"وهذا إذا أتى بالمأمورات على التمام ، وإلا احتاجت بعض المأمورات إلى مكفرات ، كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب أسرار العبادات"³⁸⁶ وهو كتاب نفيس ، ما وضع مثله فيما أظن³⁸⁷ انتهى ، فعليك به ، وفي تنبيه الغافلين للسمرقندي ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "الصلوات مرضاة للرب تبارك وتعالى ، وحب الملائكة ، وسنة

³⁸⁴ لم اعتر عليه .

³⁸⁵ اليواقيت 2 / 64 .

³⁸⁶ الكتاب من تأليف الشعراني .

³⁸⁷ المصدر نفسه .

الأنبياء ، ونور المعرفة ، وأصل الإيمان ، وإجابة الدعاء ، وكراهة الشيطان ،
 وشفيق بين صاحبه ، وبين ملك الموت وسراج في قبره ، وفراش تحت
 جنبه ، وجواب منكر ونكير ، ومؤنس وزاجر في قبره إلى يوم القيامة ، وإذا
 كانت القيامة صارت الصلاة ظلا فوقه ، وتاجا على رأسه ، ولباسا على
 يديه ، ونورا يسعى بين يديه ، وسترا بينه وبين النار ، وحجة المؤمنين بين
 يدي الرب تبارك وتعالى ، وثقلا في الميزان ، وجوازا على الصراط ،
 ومفتاحا للجنة ، لأن الصلاة تسبيح وتمجيد ، وتقديس وتعظيم ، وقراءة
 ودعاء ، وإن أفضل الأعمال كلها الصلاة لوقتها ³⁸⁸ " انتهى ، ثم قال : " وقد
 قيل إن في الصلاة اثني عشر ألف خصلة ثم جمعت هذه الاثنا ألفا في اثني
 عشر خصلة لتمام صلاته ، فستة منها قبل الدخول في الصلاة وهي العلم ،
 والوضوء ، واللباس ، وحفظ الوقت ، واستقبال القبلة ، والنية ، وستة
 بعدها وهي التكبير ، والقيام ، والقراءة ، والركوع ، والسجود ، والقعدة
 الأخيرة ، فإذا وجدت هذه الإثني عشر خصلة ، يحتاج إلى فتح وهو
 101 ب / الإخلاص لتمام هذه الأشياء لقوله تعالى : ﴿ فَادْعُوا اللَّهَ
 مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ ³⁸⁹ وأطال في ذلك ، فليراجعه من أرادها
³⁹⁰ ، وكلام الناظم محتو على الخصال المذكورة ، فعليك بحفظه وفهمه ، فإنه
 كتاب نفيس ، ما وقع مثله في المختصرات فيما أظن ، قال [أحمد زروق] :

³⁸⁸ تنبيه الغافلين 211 وعلق محققه بأنه ضعيف فيه اقتطاع .

³⁸⁹ - [مغافر: 14-15] .

³⁹⁰ تنبيه الغافلين 215 والمؤلف عدد الخصال وترك الشرح والأدلة .

ولأجل اتساع علمها يؤمر الصبي بها قبل البلوغ لأجل أن يتعلم أحكامها ،
 وتمكن ذلك من قلبه ، وسكنت إليه نفسه ، واتسعت بما يعمل به من ذلك
 جوارحه ، وذلك لأن دخول الشيء بالتدرج يوجب الأنس به ، والأنس به
 يفضي إلى الحب له ، والحب له يوجب السكون إليه ، والسكون للشيء
 يقتضي عدم الصبر عنه ، ولذا تجد كثيرا ممن ألف الصلاة في صغره لا يقدر
 على الصبر عنها ، وهو على أقبح الحالات على أمر دينه ، وقال وقد يؤخذ
 من هاهنا عدم أمر الصغار بالصوم لأنه يوجب النفرة عنه لكونه مؤلما في
 الحال من الجوع ونحوه ، ثم هو لا يتكرر مثل الصلاة ، وليست أحكامه
 كأحكامها حتى يحتاج لتقديم تعلمها ، هذا على المشهور ، وقيل يؤمر
 بالصوم إذا أطاقه ، وليس في الحديث إلا الأمر بالصلاة ، إذ قال عليه
 السلام : "مروا أولادكم بالصلاة لسبع ، واضربوهم عليها لعشر"³⁹¹ ، رواه
 أبو داود وغيره ، زاد في رسالة ابن أبي زيد³⁹² : ويفرق بينهم في المضاجع .
 وهل ذلك في السبع وهو قول ابن القاسم ، أو في العشر وهو قول ابن
 وهب قولان انتهى ، والمراد بالتفريق هنا التفريق بالأثواب ، وإن كانوا في
 لحاف واحد وهو على جهة الاستحباب ، كالأمر بالصلاة على المشهور ،
 وهو متوجه على الولي ، أو على الصبي بخطاب التأديب لا بالتكليف ،
 وهل بالدخول في السابعة أو بعد إتمامها ؟ قولان ، اقتصر [أحمد زروق]

³⁹¹ أبو داود / ك الصلاة 418 وأحمد م المكثرين 6467 .

³⁹² هذه الزيادة ضمن رواية الحديث الذي أخرجه أحمد .

في كفايته على الأول ، وكذا الضرب في العشر هل بالدخول فيها ، أو بعد التمام قولان .

وتحديد الضرب على الصلاة بثلاثة أسواط ، وعلى عدم حفظ اللوح خمس ، وعلى هروبه من المكتب عشرة ، وقال ابن عرفة لا تحديد بل 102 أ / على قدر الأمزجة لأن الأمزجة مختلفة ويتاب عليها ، وهل له أو لوليه أولهما أقوال ؟ .

وينوي فرض الصلاة إذا توضأ لأن الفرض ما توقف صحة العبادات عليه وإذا صلى نوى صلاة الظهر مثلاً ، ولا ينوي فرضاً ولا نقلاً .
تقرير شيخنا : وهي أي الصلاة المفهومة من صلوات لا إحداها ، إذ هي فرض عين .

[صلاة الجنائز وتجهين الميت]

***** * وَهِيَ كَفَايَةُ لَمَيْتٍ دُونَ مَيِّنْ

وهذه فرض كفاية لميت بسكون الياء لغة واللام بمعنى على ، أي على ميت ، دون مين أي شك ، وهذا ما عليه الأكثر وشهره الفاكهاني ، قال الجزولي وهو الأصح وقيل سنة وهو قول ابن القاسم وأصبع وشهره سند ، وهذا إذا وجد من يقوم بها وإلا فهي فرض عين أيضاً في الجملة .

[فروض صلاة الجنائز]

140 فُرُوضُهَا التَّكْبِيرُ أَرْبَعًا دُعَا * وَثِيَّةٌ سَلَامٌ سِرِّيَّةً
وَكَالصَّلَاةِ الْعُسْلِ دَفْنٌ وَكَفَنٌ ³⁹³ * *****

فروضها أي الصلاة على الميت :

التكبير أربعاً لانعقاد الإجماع بعد الخلاف فيه على ذلك إلا أن ابن أبي ليلى القائل إنه خمس ، قيل وكل تكبيرة بمنزلة ركعة ، ويرفع يديه استحباباً في التكبيرة الأولى فقط على المشهور من أقوال أربعة ، ولا يجوز أقل من أربعة ، وتركه الزيادة مذهباً أم لا ، ويسلم من خلفه بخلاف من قام لخامسة ، فإن جاء مسبقاً وقد كبر الإمام وتباعد فإنه يجب عليه أن يصبر ولا يكبر الآن ، ويدخل والإمام مشغول بالدعاء وهو مذهب المدونة بل ينتظره داعياً أو ساكناً قاله سند ، قال بعض والبعد بفراغ المأمومين من التكبير وهذا إذا لم يسبقه بالرابعة فإن سبقه الإمام والمأموم بالتكبيرة الرابعة ولم يبق إلا السلام لا يدخل معه كما لو تحقق أنها رابعة ، وإذا دخل في هذه الحالة على القول بأنه لا يدخل فانظر هل يقطع أم لا ، فإذا دخل

³⁹³ بقية البيت في المجموعة التالية .

بعد التكبير فإنه يلغى تلك التكبيرة حيث فعلت بعد فراغ المأمومين من التكبير ، وأما إن فعلت قبل فراغهم فإنه يعتد بها بمنزلة من لم يسبق ، ثم إن 102 ب / دخوله ولو بعد فراغ المأمومين لا تبطل صلاته أما إذا جاء في أثناء تكبير المأمومين فإنه يدخل قطعاً كذا حققه [علي الأجهوري] في شرحه .

وثانيها : دعاء بما تيسر للميت من غير تحديد لفرار مالك رحمه الله من ذلك ولا قراءة فيها على المشهور ، واستحسن ابن أبي زيد في رسالته ما يطول³⁹⁴ ذكره ، وكان أبو هريرة رضي الله عنه يدعو بهذا الدعاء وهو : اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به ، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته ، اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده انتهى .

واستحب مالك في الموطأ هذا الدعاء ونحوه بعد كل تكبيرة من الثلاث الأول ثم يسلم بعد التكبيرة الرابعة من غير دعاء على المذهب واختار الإمام اللخمي أن يدعو بعد الرابعة لظاهر الرسالة التخيير ، قال [علي الأجهوري] ولم أقف عليه لغيره انتهى .

فإن كان مسبقاً دعا بعد فراغ الإمام إن تركت الجنازة وإلا والاه ، وإن والى التكبير أو سلم بعد ثلاث فإن كان عمداً بطلت ولزمته الإعادة

³⁹⁴ ما يطول ذكره هو الدعاء وليس القراءة .

مطلقا ، وإن كان سهوا أو جهلا فكذلك إذا حصل طول يمنع البناء وأما لو قرب فإنه يرجع بنية فقط من غير تكبير ويأتي بالتكبير التي بقيت ويسلم كما في [علي الشاذلي] لما يلزم عليه من الزيادة في عدد التكبير فإن كبر حسبه في الأربعة قاله ابن عبد السلام وصوب ابن ناجي أنه يرجع بتكبير كما في الفريضة والله أعلم .

وثالثها : نية وهي قصد الصلاة على هذا الميت ، واستحضار كونها فرض كفاية ، فإن غفل عن هذا الأخير لم يضر ذلك ، كما لا يضر في الفرض العين ولو صلى عليها على أشي فوجدت ذكرا أو بالعكس أجزأت 103 أ / ولو كان في النعش إثنان فاعتقد أنه واحد ونوى الصلاة على واحد فهل حكمه كذلك أم لا ؟ وهو الظاهر ، وعليه فتعاد الصلاة عليهما جميعا لا على واحد منهما لأن فيه ترجيح بلا مرجح ، وهذا واضح حيث لم يعين واحدا منهما بنية لاعتقاده أن الميت واحد ، وإلا فتعاد على الآخر فقط انتهى ، قال جميعه [علي الأجهوري] ولو سهى الإمام فنوى إحدى الجنازتين ، ونواهما من خلفه أعيدت الصلاة على من لم ينوها الإمام ، دفنت أو لم تدفن ولو ذكر الإمام أنه صلى وهو جنب لا إعادة لصحة صلاة من خلفه راجع التوضيح .

ورابعها : سلام يكون سرا خفية إلا أن الإمام يسمع من يليه من جميع المأمومين ، والمشهور أنه تسليم واحدة فإن أسمع المأموم من يليه فلا بأس

وجملة تبعاً صفة لسلام أي تبع ما قبله من التكبير والدعاء وألفه للإطلاق .

تنبيه

[بقي على الناظم من فروض الجنائز القيام لها نص عليه عياض³⁹⁵ قال³⁹⁶] [علي الشاذلي] فإن صلوا قعوداً لم يجز إلا من عذر ، وهذا على القول بوجوبها انتهى ، وأما الإمام فقيه خلاف ذكره ابن عرفة ، ونص كلامه : وفي كونها بإمام شرط أجزاء يجب تلافيه ما لم يفت ، أو كمال يستحب تلافيه ؟ طريقان انتهى المراد منه ، وهل لصلاة الجنائز إحرام أم لا [لأحمد زروق] ذكر بعض الفاسيين أنه وقف ابن محرز على الخلاف في ذلك ، قال وينبغي عليه إذا استفتح صلاة على جنازة ثم جيء بالأخرى فإذا قلنا لا إحرام لها فإنه يستدرك ما فاتته من التكبير للثانية ويجزئ وإن قلنا لها إحرام فإنه يستأنف للثانية بعد سلامه من الأولى انتهى .

³⁹⁵ هو : عياض بن موسى بن عياض اليحصبي من أعلام المذهب المالكي جاوزت مؤلفاته الثلاثين كتاباً كان لها أثر في مؤلفات العصور التالية ولد سنة 476 هـ بمكة وتوفي سنة 544 هـ / انظر مقدمة ترتيب المدارك وأزهار الرياض ، ودورة القاضي عياض التي عقدت في المغرب .

³⁹⁶ ما بين المعقوفين ساقط من (ص 2) .

فائدتان

الأولى يقف الإمام في الرجل عند وسطه ، وعند المرأة عند منكبيها خوف الاشتواء ، وهذا إذا لم تكن عليها قبة وإلا فيقف حيث شاء وأما المأموم فوقوفه على ما في صلاة الجماعة من أنه إن كان ذكرا صلى عن يمينه 103 ب / وإن كانا اثنين فأكثر أو امرأة خلفه ، وهذا في الرجل وأما المرأة فإن صلت على المرأة فتقف حيث شاءت وإن صلت على رجل فظاهر كلامهم أنه كذلك والتعليل أنها تقف عند منكبي الرجل ويجعل في هذا كله رأس الميت عن يمينه ، فإن عكس فقال ابن القاسم وسحنون صلاتهم مجزية ، وهذا في من صلى في غير الروضة المشرفة ، وأما فيها فيجعل الإمام رأس الميت عن يساره ، لتكون رجلاه لغير قبره عليه السلام ، وفي كلام أئمتنا ما يؤخذ منه ذلك انتهى ، قاله [علي الأجهوري] .

الثانية : من قال حين رأى الجنازة : الله أكبر ثلاثا ، هذا ما وعدنا الله ورسوله ، وصدق الله ورسوله ، اللهم زدنا إيمانا وتسليما ، كتب الله له كل يوم عشر حسنات ، من يوم قالها ، إلى يوم القيامة ، وروي أن من دخل المقبرة فقال اللهم رب هذه الأجساد البالية ، والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أدخل عليها روحا منك وسلاما مني حصل له بعددهم من حسنات قاله في التذكرة .

وكذا من قرأ قل هو الله أحد أحد عشر مرة انتهى وهي فائدة جلية ينبغي الاعتناء بها والله الموفق بفضله .

وكالصلاة في الحكم على الخلاف السابق الغسل والمشهور منه ما اقتصر عليه هنا من أنه فرض كفاية ، ولوجوبها شروط :
أحدها أن يكون مسلما ولو حكما .

ثانيها أن يستهل صارخا .

ثالثها أن لا يكون شهيد معترك فقط .

رابعها أن يكون حاضرا .

خامسها أم يكون كله أو جله .

سادسها أن لا يكون صلي عليه .

فإن اختل شرط منها ، سقطت الصلاة عليه ، وكذلك الغسل ، لأنهما متلازمان ، فمن وجب غسله وجبت الصلاة عليه ، ومن لا فلا ، فإذا اختلط من يغسل من المسلمين بشهيد فإنهم يغسلون ويصلى عليهم ويدفنون ويكفنون مع دفنهم بشبابهم احتياطا في الجانين وهل يميز غير 104 أ / الشهيد بالنية أم لا لأنه قد قيل بالصلاة على الشهيد وكذا إذا اختلط المحكوم بكفره من المسلمين فإنهم يغسلون إذا كانوا مما يغسل ، وإلا فلا يغسلون جميعا ، ولا يصلى عليهم ، ولكن يدفنون في حفائر المسلمين كما هو الظاهر تغليباً لحق المسلم ، ثم إن مؤونة غسلهم وكفنتهم من بيت المال ، إذا لم يكن معهم من المال ما يفعل به ذلك ، قاله [علي الأجهوري] ، وأما

إذا مات تحت هدم ، رجلان أحدهما كافر ، ولأحدهما مال ، لا يدرى من عين مالكة فإنهما يغسلان ويكفنان من المال ، ويصلى عليهما ، والنية للمسلم ، ويبقى المال موقوفا ، قاله الشارح بهرام ، وزاد [التائي] وإن استحقه ورثة أحدهما ، جبر له ما كفن به الآخر من بيت المال .
وإن ادعاه ورثتهما ولا بينة حلفا وقسم بينهم انتهى ، ونقله [علي الأجهوري] .

وصفة غسل الميت كالجنابة تعبدا بلا نية لأنه فعل في الغير ، ويقدم الزوجان في الغسل على سائر الأولياء ، إن صح النكاح حيث لم يكن أحدهما محرما ، وإلا فلا يقدم ، ويكره له تعاطي ذلك ، وأنظر لو كان أكثر من زوجة ، وحصل التنازع في من يغسله ، والظاهر القرعة ، فإذا لم يوجد معه رجل ولا امرأة محرم يم لمرفقيه ، ولا يحتاج إلى نية ، فإذا وجد رجل يغسله بعد تيممه فإن كان قبل الصلاة غسل ، وإن كان بعدها لا يغسل على ما تجب به الفتوى ، وكذلك إذا عدم الماء فيتيمم ، فإذا وجد الماء بعده ، فقال : الطخيخي إن كان قبل الصلاة غسل قولا واحدا كما قال صاحب البيان والتقريب انتهى ، قاله [علي الأجهوري] .

ومثل الصلاة أيضا في الوجوب فقط دفن ، وهو الوضع في القبر ، ويستحب أن يكون على جنبه الأيمن متوجها إلى القبلة ، ويجعل التراب ، أمامه وخلفه لئلا ينقلب ويسمي الله تعالى عند وضعه يقول بسم الله وعلى 104 ب / سنة رسوله ﷺ اللهم تقبله بأحسن القبول ، ويدعو بما تيسر له

فإن خولف وجعل على شقه الأيسر ، أو لغير القبلة ، ولم يطل ، فإنه يتدارك ، ويحول عن حاله إلى ما ينبغي ، والطول كما قال العلامة بهرام يحصل بالفراغ من دفنه ، وكذلك في تنكيس رجله ، وترك غسله وأما في دفن من أسلم في مقبرة الكافر فإنه ينبش إذا لم يتغير وإلا فلا ، كما في [علي الأجهوري] وظاهر كلام بعضهم أن التغير شرط في من ترك غسله فأنظره .

ويجوز جمع أموات بقبر لضرورة ، ويجعل الأفضل مما يلي القبلة وكذلك جمعهم بصلاة ، يلي الإمام أفضلهم على تفصيل يطول ، قال في الرسالة : " وفي الصلاة على الميت قيراط من الأجر ، وقيراط في حضور دفنه ، وذلك في التمثيل مثل جبل أحد ثواباً ³⁹⁷ " أي لمن تصدق بمثله ذهباً أو فضة يعني إذا قصد بحضوره وجه الله تعالى كما في الحديث ، وظاهر الحديث كما قال [أحمد زروق] : أن قيراط الصلاة لا يحصل إلا بتمام الصلاة ، وقيراط الدفن لا يحصل إلا بتمام الدفن ، وهو مذهب مالك ، وقال الشافعي : يحصل بوضعه في قبره ، وأنظر إذا تعدد الموتى في الصلاة عليها هل يتعد القيراط بتعدد أم لا .

قال ابن عمر إنه يتعد ، الجزولي لم أر فيه نصاً ، ولا أدري من أين أخذه من الرسالة أو غيرها .

³⁹⁷ من الرسالة 51 .

ومثل جبل أحد لأنه أبو الجبال كلها ، فما من جبل إلا وله عرق متصل به ، ولأنه خارق للسبع الأرضين ويحتمل أن تكون المثلية في الوزن ، والله ذو الفضل العظيم ، ومثل الصلاة أيضا في ذلك كهن ، ويستحب كونه وترا في حق الرجل إلى خمس وفي حق المرأة إلى سبع ، وتكره الزيادة على ذلك فيهما ، ويستحب أن يكفن بملبوسه الذي شهد به الخيرات كدروس العلم والجمعة والعيدن ، وغير ذلك من أفعال الخيرات .

105 أ / وهو على من تجب عليه النفقة بالقرابة كالأبوين الفقيرين ، وصغار أولاده الذين لا مال لهم ، والرقيق ، وإذا مات العبد ، وسيدده ، ولم يكن عند السيد إلا كفن واحد ، فيكفن فيه العبد ، لأنه لا حق له في بيت المال ، كذا قاله الشيخ حفصه الله ، وأما كفن الزوجة ، ففيه خلاف ، المشهور أنه في مالها ، وكفن الفقير من بيت المال إن أمكن ، وإلا فعلى جماعة المسلمين ، وكذا سائر مؤن التجهيز ، ويكره التكفين في الحرير ، والنجس ، والمعصر ، والأخضر إن أمكن غيرها .

وأختلف في القدر الواجب منه ، فهل توب يستر جميعه ، أو ما يستر العورة والباقي سنة ؟ قولان المشهور منهما الأول .

ومحل الخلاف في الرجل ، وأما المرأة فيجب سترها قولاً واحداً ، وفروع هذا كثيرة ، فنقتصر على ما ذكرناه ، لأنه اللائق بالكتاب .

الصلوات المسنونة

***** * وَتَرْكُوفٍ عِيدٍ اسْتِسْقَا سُنَنُ
فَجْرٍ رَغِيَّةٍ وَيُقْضَى لِلزَّوَالِ * وَالْفَرَضُ يُقْضَى أَبَدًا وَالْأَوَّلُ

الوتر

ثم شرع في السنن المؤكدة وهي خمس فقال : وتر يفتح الواو وكسرهما وهو آكد السنن ، لا يسع أحد تركها ، سحنون يجرح تاركها ، وقال أصبغ يؤدب ، وأول وقته المختار بعد العشاء ، الصحيحة وبعد الشفق للفجر ، وضرورية إلى صلاة الصبح ، وفعله قبل العشاء ولو سهوا لغو ، قاله ابن عرفة ، ومن ذكره بعد صلاة الصبح ، لم يقضه ، ويقرأ بالفاتحة والإخلاص ، والمعوذتين استحبابا ، وفي البيان عن ابن رشد ، ما زاد على الواحدة في الوتر مستحب ، وهو يقتضي أن الأولى سنة ، وهو خلاف المذهب ، خليل يستحب قطع الصبح له ، لفذ لا مؤتم وفي الإمام روايتان بالقطع وعدمه ، وإن لم يتسع الوقت إلا لركعتين تركه لا كثلاث ، ولخمس صلى الشفع ولو قدم لسبع زاد الفجر انتهى بمعناه .
وهل كونه عقب الشفع شرط كمال أو صحة قولان .

وثمره الخلاف جواز الاقتصار على ركعة الوتر للمعذور ، كالمسافر والمريض ، وأما المقيم الذي لا عذر له ، فلا يختلف المذهب في كراهة اختصاره على الركعة الواحدة ، وإذا قلنا لا بد من تقديم شفع ، هل يشترط أن يخصصه بنية ، أو يكفي بأي ركعتين قولان ظاهرهما الثاني ، وهل يشترط اتصالهما بالوتر ، أو يجوز أن يفرق بينهما بالزمان الطويل ؟ قولان ، ذكر ذلك كله [أحمد زروق] في تحقيق المباني ، ويستحب فعله لمنته آخر الليل ، وتكره إعادته فمن قدمه ثم صلى ، ووصله بالشفع من غير سلام إلا للاقتداء بواصل ، لأنه يتبعه ، وكان عليه السلام يقول بعدها :
 "سبحان الملك القوس" ثلاثا³⁹⁸ .

[الكسوف والخسوف]

ثانيها كسوف ، وهو عبارة عن ذهاب ضوء الشمس كله أو بعضه ، وهل هو والخسوف لفضان مترادفان بمعنى واحد ، وهل الكسوف للشمس والخسوف للقمر ، أو العكس ، أو الخسوف في الكل ، والكسوف في البعض أقوال .

³⁹⁸ السنن الكبرى / أحمد بن شعيب النسائي / ت عبد الرحمن البنداري 453/1 حديث 1447 ط1 / دار

الكتب العلمية 1991 .

وسنيتة عينية على كل من يؤمر بالصلاة ، ذكرا كان أو أنثى ، حرا أو عبدا ، صغيرا أو كبيرا ، وإن عموديا³⁹⁹ ، ومسافرا لم يجد في سيره ، فإن جد لا يخاطب بها ، قاله بعض شراح المختصر ، خليل على الأول هل يقيد أن يجد لإدراك أمر كما قالوا في الجمع ، أو لمجرد قطع المسافة انتهى ، فرحم الله من وجد نصا فألحقه به راجيا ثواب الله .

وبعد كتي هذا رأيت بعضهم اقتصار بعض متأخري شراح المختصر على الأول ، وعليه لابد من كون الجد لأمر لا لمجرد قطع المسافة انتهى .
 وصلاة الكسوف ركعتان سرا بزيادة قيامين وركوعين ، الأول منهما سنة والثاني فرض ، ويستحب أن تكون في المسجد وجماعة ، ووقتها من حل النافلة إلى الزوال ، ولا أذان فيها ، ولا إقامة ، ويستحب التطويل فيها فيقرأ البقرة ثم مآلاتها في القيامات وهذا قول الأكثر وهو المشهور ، وقيل يطول الإمام بحسب الأول ، والمشهور يعيد الفاتحة في القيام الثاني ، والرابع 105 أ / وتذكر ركعتها بالركوع الثاني ، ويمنع تكرارها في اليوم لسبب واحد فإن تجلت في أثنائها فإن كان بعد تمام ركعة بسجديتها فاختلف ، هل يتمها على سنتها لكن لا يطول ؟ ، أو يتمها كالنافلة ؟ ، وإن كان قبل تمام ركعة بسجديتها ، فاختلف أيضا هل يتمها كالنافلة أو يقطعها ، قال [الخطاب] : والظاهر الأول ، وظاهر القول الثاني ، تحتم القطع هذا الذي يفيد النقل ، وظاهر المختصر لا يعطي هذا إلا بتكلف .

³⁹⁹ المراد بهم سكان الحيام .

وأما صلاة خسوف القمر فهي ركعتان كالنوافل جهرا أفذاذا ،
وظاهر قولهم كالنوافل أنها لا تقتصر إلى نية تخصها ، والذي يفيد النقل أنها
تفعل في البيوت ، قال ابن عرفة : المشهور كونها في البيوت ، ولا تجمع انتهى
أي يكره الجمع ، قاله شيخنا ، وقال [أحمد زروق] : ظاهر ما
نقله القرافي أن النهي على جهة المنع فإنه قال : وأما الجمع فمنعه مالك وأبو
حنيفة انتهى .

وهل هو سنة مؤكدة كما في الرسالة [أحمد زروق] وهو المشهور ،
أو فضيلة وهو قول الأكثر ؟ [أحمد زروق] ، وصحح قولان وهل تحصل
الفضيلة على قول ، أو الفضيلة على آخر بركتين فقط ، أو لا تحصل إلا
بتكررها ، وهو ظاهر المختصر ، شيخنا والذي يفيد النقل أنها تحصل
بركتين فقط انتهى ، وهذه الجملة تفصيل لا تطيل به .

فائدة

الشمس كوكب ذو إشراق يعقب الإصباح ، وهي في السماء الرابعة
ظهرها مما يلي السماء الدنيا ، وهي قدر الدنيا مائة وعشرون مرة ،
والقمر كوكب يهتدى به في تمييز الأشهر ، وهو في السماء الدنيا ، وهو قدر
الدنيا مائة وعشرون مرة ، وهو مذكر والشمس مؤنث ، قاله [الثاني] .

[صلاة العيدين]

ثالثاً ورابعها عيد أي صلاة عيد فطر كان أو أضحى في حق من وجبت عليه الجمعة ، سواء كان ممن تتعقد به أم لا ، ويستحب لغيرهما كمن فاتته بإمام أو أفذاذ قولان ، قاله شيخنا ، وفي كونها سنة على الأعيان أو الكفاية قولان ، والأول هو المشهور المعروف من المذهب 106 ب / ، ابن ناجي بعدما ذكرهما ، وذهب بعض الأندلسيين إلى أنها فرض كفاية انتهى ، ووقتها من حل النافلة إلى الزوال ، ولا تقضى بعده ، ويكره أن ينادى لها بنحو الصلاة جامعة ، إلا أن يعتاد ذلك قوم ويتوقف خروجهم عليه كما يكون في بعض البلدان ، فلا بأس به كما قيل في صلاة الكسوف ، وإن كان المذهب خلافه .

وهي ركعتان ، يفتح الأولى بسبع تكبيرات بالإحرام ، ثم الثانية بست بالقيام ، موالياً بقدر تكبير المؤتم ، ومن لا يسمعه يتحر تكبيره ويكبر . ويرفع يديه في التكبيرة الأولى خاصة على المشهور ، فإن رفع في غيرها خالف الأولى ، أو فعل مكروها .

يقرأ في كل منهما بأم القرآن ، وسورة من قصار المفصل استحباباً ، وكل تكبيرة سنة مستقلة ، وأنظر حكم تقديم التكبير على القراءة ، واستظهر [علي الأجهوري] أنه مستحب فإذا زاد الإمام في الأولى أكثر من سبع ، وفي الثانية أكثر من خمس ، فلا يتابعه من خلفه ، وإذا سهى

الإمام عن التكبير كله أو بعضه رجع ما لم يضع يديه على ركبتيه ويكبر ،
ويعيد القراءة على الأصح ويسجد بعد السلام على المشهور ، وإن
وضعها على ركبتيه تمادى وسجد قبل السلام ونحوه [الخطاب] وقال
شيخنا ومثل الناسي في ذلك المتعمد .

ومن جاء بعد فراغ الإمام من التكبير ووجده يقرأ كبر على المشهور ،
وإن وجده في الركوع كبر تكبيرة الإحرام ولا شيء عليه ، وإذا أدرك القراءة
في الثانية كبر خمسا ، لأن تكبيرة القيام ساقطة عنه ، وإذا قضى الأولى ،
كبر سبعا يعد معها تكبيرة القيام بفوات الإحرام ، قاله [أحمد زروق] .

ويستحب الغسل للعیدین ، على المشهور ، وقيل هو سنة ، وصرح
الفاكهاني بمشهوريته ، ووقته بعد صلاة الصبح ، ويجزئه قبل الفجر ، وسمي
العید عيدا لعوده على قوم بالسرور ، وعلى قوم بغيره ، وقيل لما فيه من
107 أ / عوائد الإحسان مما من به الله تعالى على عبده ، وقيل تفاؤلا
ليعود على من أدركه من الناس ، كما سميت القافلة قافلة ابتداء خروجها
تفاؤلا لقفولها سالمة ، ورجوعها ، والكلام عليه تفصيلا غير لائق
بالموضوع .

صلاة الاستسقاء

خامسها : استسقاء أي صلاته وهي سنة عين كما قاله شيخنا والاستسقاء طلب السقي من الله تعالى ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ ⁴⁰⁰ والأصل فيها ما في الصحيحين أنه ﷺ : جهر فيهما بالقراءة ، وخطب وصفتها ركعتان كالنوافل يقرأ فيهما مع أم القرآن بسورة من قصار المفصل ، ويستحب الرجوع فيها من طريق غير التي خرج منها كالعيدين ، ويجوز التنفل قبلها وبعدها بخلاف العيدين ، فيكره بالمصلى فيهما لا بمسجد .

وقوله سنن راجع للمسائل الأربع من قوله وترا إلى آخره ، مذكور في الأخير مقدر مثله فيما قبله ، فهو من باب الحذف من الأول لدلالة الأواخر " فإن قيل فما وجه مشروعية النوافل المؤكدة التي شرعت فيها الجماعة كالعيدين ، والصلوات ذات الأسباب كالكسوف ، والاستسقاء ، وصلاة الجنازة ؟ " .

فالجواب أنها شرعت لحكم ومصالح للعباد ، وأصل ذلك لتناولهم للشهوات والشبهات ، فإن من يأكل الحرام والشبهات ربما يحجبه بالكلية عن مصالح الدارين ، ويقل خوفه من الله تعالى بالآيات العظام من كسوف الشمس ، والقمر ، والقحط والغلاء ، فلولا حجابنا بالأكل ما احتجنا إلى

التخويف بالآيات ، ولا غفلنا عن ما خلقنا له ، ولذلك شرعت هذه الصلوات مشمولة بالدعاء والاستغفار والتكبير لله تعالى ، ولما كان من المعلوم أن من يأكل الشهوات لا يؤدي حق إخوانه لا أحياء ولا أموات ، 107 ب / شرعت لنا صلاة الجنائز تكملة لوفاء حقوق إخواننا التي أخللنا بها في حياتهم ، فتنفعهم بصلواتنا عليهم وطلبنا من الله تعالى أن يغفر لهم وأن يسامحهم ، وأما حكمة مشروعية صلاة العيدين فهي : تأليف القلوب المتنافرة من كثرة المزاحمة على الأغراض النفسانية ، والمشاحة فيها حتى ربما تعلق الشخص بما ليس هو من رزقه ليكون من رزقه ، فلا يكون ، وأصل ذلك كله الحجاب بالأكل ، وكذلك الحكمة في مشروعية مصالحة الأعداء قبل الخروج لطلب السقي من الله تعالى ، وإنما ذلك لكون التشاحن يرفع نزول الرحمة ، فإذا تصالحوا واثقلت قلوبهم ، نزلت عليهم الرحمة ، وناسبهم إذ ذاك الفرح في العيدين ، والسرور بلبس الثياب النفيسة ، والحلي للغلمان والنساء والبنات ، فلا ينبغي لمؤمن أن يفارق العيد وفي قلبه كراهية لأحد من المسلمين إلا بطريق شرعي ، وهذا وإن كان مطلوباً في كل وقت ففي العيد أكد لا سيما الحجاج في الحرم المكي ، فإن الله تعالى توعد بالعذاب من أراد فيه بأحد سوءاً ، ولو لم يفعله " ⁴⁰¹ انتهى من اليواقيت للعارف الشعراني .

⁴⁰¹ انظر اليواقيت 65/2 بتصرف يسير .

صلاة الفجر

فجر رغبة تقتقر إلى نية تخصها على المشهور ، وقيل سنة والرغبة ما رغب فيها الشارع ﷺ بالقول والفعل كقوله ﷺ في الفجر : " رَكْعَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا " ⁴⁰² .

يعني إذا حصلت للعبد ، ويحتمل أن يريد خير من تصدق بها ، وهذا غاية الترغيب ، ونهاية التعظيم ، وما عند الله أكثر ، وفي غيرها كركعتين بعد المغرب ، وإحياء ما بعد العشائين ، وفي قراءتها سرا بأم القرآن فقط على المشهور ، وقيل وسورة قصيرة مثل : قل يأيها الكافرون ، وقل هو الله أحد ، وقد روي بأن ذلك خاصية للأمن من وجع الأسنان لمن واضبه ، قاله [أحمد زروق] وذكر الغزالي أنه يقرأ فيهما ، بآلم نشرح والفيل لأن 108 أ / فيهما خاصية دفع الأذى لمن التزم ذلك ، قال وهذا مجرب لا شك فيه .

ولا تصح صلاتها قبل طلوع الفجر ، وإن فاتت تقضى بعد طلوع الشمس ، من حل النافلة للزوال بخلاف غيرها من السنن على المشهور ، خليل ولا يقضى غير فرض إلا هي فللزوال يعني لمن ضاق عليه الوقت وخاف خروجه إن اشتغل بها فإذا زالت الشمس لا يقضيها .

⁴⁰² صحيح مسلم / صلاة المسافرين 1173 .

وأما من لم يصل الصبح والفجر حتى طلعت الشمس فالمشهور أنه يقدم الصبح على الفجر خلافا لابن وهب كما قاله الشارح ، والضجعة بعدها غير مشروعة على المشهور ، وينبغي الدعاء بعدها بما ورد من قوله "اللهم اجعل لي نورا في قلبي ألخ ، وما يقوله أيضا بينها وبين الصبح سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم استغفر الله مائة مرة من داوم عليه أربعين صباحا أتته الدنيا راغمة ، ويستحب إيقاعها بالمسجد وتثوب عن التحية إن نوى ذلك ، ويحصل له ثوابها ، وإن فعلها بيته ثم أتى المسجد لا يركع لأنه لا صلاة نافلة بعد الفجر إلا ركعتا الفجر وهذا على المشهور وهذا قول ابن القاسم وعليه اقتصر في المختصر وقيل يركع وهو لأشهب⁴⁰³ ، وعليه فهل بنية التحية أو إعادة الفجر ؟ قولان للأشباح .

خليل والظاهر الأول ، وإن أقيمت الصبح وهو بمسجد تركها ودخل مع الإمام ، وخارجه يركعها إن لم يخف فوات ركعة والله أعلم .

⁴⁰³ هو : مسكين ويلقب بأشهب بن عند العزيز بن داود بن إبراهيم من أهل مصر من أصحاب مالك قرأ على نافع ومالك والشافعي ، وأخذ عنه بنو عبد الحكم والحارث بن مسكين وسحنون بن سعيد ، ولد سنة 140 وتوفي بمصر سنة 204 هـ / انظر الديباج / لابن فرحون 98 .

قضاء صلاة الفجر

وأما الفرض فيقضى أبداً وبالتوال ، أي ليس لقضائه وقت محدود لا يقضى بعده كما في الفجر فلا يسقط بمضي زمنه ولو طال ، ويكون قضاؤه مرتباً على نحو ما فاتته من قصر أو إتمام أو سر أو جهر ويقيم ويقنت ، في صلاة الصبح على ظاهر الرسالة كما قاله [أحمد زروق] ، وعند طلوع الشمس وعند غروبها ، وعند خطبة الجمعة ، وفي كل وقت من ليل أو نهار ، وسواء تركه عمداً أو سهواً ، أو جهلاً ، وما يذكر عن الإمام مالك من سقوطه في العمر لم يصح عنه ولا عن غيره من الأئمة سوى داود بن عبد الرحمن الشافعي ، فقد نقل عنه مثل ذلك ، ولم يأخذ بها أهل 108 ب / المذاهب كافة ، ولم يعولوا عليها ، وإياك والميل إليه فتخرق الإجماع ، وهل قضاء الفوائت على الفور وهو ظاهر الرسالة [أحمد زروق] وعليه الأكثر ، ولا يجوز تأخيرها إلا لعذر أو لا ؟ قولان .

ثم إن الترتيب المشار إليه في الجملة بقوله : وبالتوال ثلاثة أقسام : ترتيب الحاضرتين ولا يشمل كلام الناظم ، لأن كلامه في قضاء الفوائت فيما بينها ، وترتيب في سير الفوائت مع الحاضرة ، أما الترتيب بين الحاضرتين فهو واجب شرط مع الذكر ، فإن خالف فإن كان عمداً أعاد أبداً ، وإن كان نسياناً أعاد في الوقت استحباباً ، وألحقوا الجاهل هنا بالعمد ، وأما

ترتيب الفوائت في أنفسها فهو واجب غير شرط ، فإن خالف عمدا أو نسيانا فلا إعادة عليه ، لكن يأتى في العمد دون النسيان لأن الفائتة يخرج وقتها بالفراغ منها ، وأما ترتيب يسير الفوائت مع الحاضرة فهو واجب غير شرط على المشهور ، وإن أدى إلى خروج وقت الحاضرة ، فمن خالف وقدم الحاضرة على يسيرها ، ولو عمدا أعاد بوقت الضرورة ، وفي إعادة مأمومه استحبابا خلاف كما في المختصر ، وما جزم به الناظم مما سيأتى من البطلان غير ظاهر سيأتى بيانه إن شاء الله ، فتأمل .

وأختلف هل اليسير الذي يجب ترتيبه مع الحاضرة أربع صلوات فأقل أو خمس ؟ قولان مشهورات ، اختصر الناظم فيما يأتى على الثاني منهما ، وأما كثير الفوائت فتقدم الحاضرة عليها ، والكلام على ذلك تفصيلا يطول ، ولسنا بصدده فليُنظر في محله ، قال في المدونة : ويصلي الفوائت على قدر طاقته ، يعني من الكثير والتقليل ، واختلف في مالا يسمى به مفرطا فقل خمسة أيام كل يوم ، وقيل يومان في كل يوم ، وهو لأبي محمد صالح ، وقيل يوم مع كل صلاة [أحمد زروق] وهو كما تقول العامة : فعل لا يساوي بصلة ، ومن لم يقدر إلا على ذلك فلا يدعه لأن بعض 109 أ / الشر أهون من بعض ، ولا يحل التفريط فيها ويصليها متى ما ذكرها لأن بعض المشايخ قال : تأخير القضاء بعد ذكره معصية تقتدر إلى توبة ، ويعمل في المجهول منها على التحري ، ولا يتبع الوسواس لأن المعبر في

الفوائد براءة الذمة ، فإن شك أوقع أعدادا [تحيط بجميع الشكوك ، والمراد الشك المستند لعلامة ، وإلا فهو لغو لأنها وسوسة ⁴⁰⁴] .
وما يقوله بعض الناس من أنه ينبغي لمن أراد التنفل أن يعوضه بفريضة لاحتمال أن يكون أخل بشيء من فرائضه ، أو نقص فيها ، أو قصر أو جهل لا يلتفت إليه ، لأن هذا يؤدي إلى ترك السنن وهجرها ، وتعلق بما لا آخر له ، وذلك بعيد عن حال السلف ، وربما كان ابتداعا في الدين ، وإنما على العبد ما تحقق وظن ما يلزمه وما لا يعلم ، إذ لم يكلف إلا بما يعلم ، لا بما في علم الله ، وهل يجوز النقل لمن عليه الفوائد أم لا قولان ، قال بعض الأسياف : اللهم إلا أن يترك الجميع فإن بعض الشر أهون من بعض " وإن لم تكن إبل فمعزى " .

وقد قال محمد ابن الورد رحمه الله : هلاك الناس في حرفين ، اشتغال بنافلة ، وإهمال فريضة ، وفي حكم ابن عطاء الله من علامات اتباع الهوى ، المسارعة إلى نوافل الخيرات ، والتكاسل عن حقوق الواجبات ⁴⁰⁵ ، وإنما الرجح بعد رأس المال ، ولا يجوز عتق من أحاط الدين بماله ، والله الموفق بفضله .

⁴⁰⁴ زيادة من (ص 2) .

⁴⁰⁵ شرح الحكم 313 .

[النوافل الراتبة]

143 تَدِبَ نَفْلٌ مُطْلَقًا وَأَكْدَتْ * نَحِيَّةٌ ضَحَى تَرَاوِيحُ ثَلَاثُ
وَقَبْلَ وَتُرْمِلَ ظَهْرَ عَصْرِ * وَبَعْدَ مَغْرِبٍ وَبَعْدَ ظَهْرِ

نَدِبَ نَفْلٌ ، وهو في اللغة الزيادة ، والمراد ما قابل الفرض ، ليشمل السنة والفضيلة والرغبة وغير ذلك ، والسنن المستحبات كالعيدين والاستسقاء والكسوف ونحو ذلك ، الزناتي في أول باب جمل من الفرائض المندوب له ألقاب : مندوب ، ومسنون ، ونقل ، ومستحب ، ومرغب فيه وفضيلة ، وتطوع ، واختلاف ألقاظه ترجع إلى قوة تأكيد بعضها عن بعض ، فالسنة فوق الرغبة ، والرغبة فوق المندوب ، والمندوب فوق النافلة ، والنافلة فوق الفضيلة ، والفضيلة فوق التطوع ، وذلك 109 ب / كله على كثرة الأجر وقلته انتهى .

وأشار بقوله مطلقا إلا أنه لا حد لعدده ، ولا زمان له مخصوص ، بل هو مندوب إليه بقدر الاستطاعة ، وفي كل وقت من ليل أو نهار ما عدا الأوقات المنهي عنها ، كما بعد الفجر وبعد فرض العصر ، إلى أن ترتفع الشمس قدر رمح ، وتصلى المغرب إلا الورد قبل الفرض لنائم عنه ، وعند خطبة الجمعة ، وكذا عند وقوف الشمس للخلاف في ذلك ، فإن

أحرم في وقت نهي قطع ، وفيه عند دخول الإمام للخطبة تفصيل يأتي إن شاء الله في محله .

[تحية المسجد]

وأشار الناظم لبيان المؤكد منه بقوله : وأكدت تحية المسجد لداخله قبل أن يسجد ، وهل يقعها بنفس الدخول ، وخير في الجلوس أو حيث يجلس قولان ، ولا تقوت عندنا بالجلوس ، وهذا إذا كان متطهرا في وقت جواز ، وإلا فلا يخاطب بها ، وإن قال سبحانه الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله أربع نابت عنها قال : [أحمد زروق] ، ويجوز للمار تركها وتؤدي الفرض ، ويحصل له ثوابها إن نوى ذلك لأن المقصود افتتاح دخول المسجد بصلاة مطلقة ، فرضا كانت أو تقلا ، وقد حصلت بذلك ، وذلك للفرق بين المساجد والبيوت ، وقيل لا تؤدي بذلك ، واستظهره ابن عبد السلام معللا له بأن العبادة الواحدة لا تقوم مقام اثنتين ، والمشهور الأول وتحية مسجد مكة الطواف ، وتستحب البداية بها لمن دخل مسجده عليه السلام قبل السلام عليه ﷺ .

[صلاة الضحى]

وأكدت ضحى نقوله ﷺ من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين ، ومن صلى اربعا كتب من العابدين ، ومن صلاها ستا لم يكتب عليه ذنب يومئذ ، ومن صلاها ثمان كتب من القانتين ، ومن صلاها عشرا كتب من المستغفرين " ومن صلاها اثنتى عشرة بنى له بيتا في الجنة " ⁴⁰⁶ 110 أ / والأحاديث في فضلها كثيرة لا نطيل بها قال ﷺ : " مَنْ حَافَظَ عَلَى شَفْعَةِ الضُّحَى غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ " ⁴⁰⁷ . وما يقال من أن من صلاها ثم تركها ابتلي بالعمى لم أره منصوصا ⁴⁰⁸ . ولعله من إلقاءات الشيطان ليمنعه من فضلها حتى شاع ذلك على السنة العامة ، واغتر به خلق كثير ولا حول ولا قوة إلا بالله . وكره بعضهم ما زاد على ثمان منها ، وأول وقتها بياض الشمس وآخره للزوال ، وأحسنه إن كانت الشمس من المشرق قدرها من المغرب وقت العصر انتهى .

⁴⁰⁶ الذي أخرجه ابن ماجه : " مَنْ صَلَّى الضُّحَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا مِنْ ذَهَبٍ فِي الْجَنَّةِ / سنن ابن ماجه / ك إقامة الصلاة 1370 وانظر سنن الترمذي / ك الصلاة 435 .

⁴⁰⁷ سنن الترمذي / ك الصلاة 438 .

⁴⁰⁸ لم أعثر عليه .

[صلاة التراويح]

وأكدت تراويح ثلاث في رمضان وهي الأشفعاء المعلومة في قيامه وفي الرسالة : " وإن قمت فيه لما تيسر فذلك مرجو فضله ، وتكفير الذنوب به " ⁴⁰⁹ ، انتهى .

وفي حديث عائشة رضي الله عنها " ما زاد رسول الله ﷺ في رمضان ولا في غيره على اثني عشر ركعة يوتر بعدها " ⁴¹⁰ ، قال مالك وهو الذي أخذ به في نفسي لفعله عليه السلام ، قال ابن شعبان وهذا ورد النبي ﷺ فلا ينبغي لعاقل أن يفوته ، ولو لم يقرأ فيه إلا بأم القرآن في كل ركعة ما بين العشاء والفجر ؛ ويستحب ختم القرآن فيها [أي التراويح] وسورة تجزي والانفراد فيها في البيوت إن لم تعطل المساجد ، ووقتها بعد صلاة العشاء وبالجملة قيام الليل فيه فضل كثير ، وأفضل أوقاته آخر الليل لحديث " ينزل ربنا أي أمره ورحمته " وفي الحديث من قرأ الآيتين من آخر البقرة في كل ليلة كفتاه عن قيام الليل ، ومن لازم قيام الليل حصل ليلة القدر

⁴⁰⁹ من الرسالة 57 .

⁴¹⁰ بل الوارد في البخاري وغيره : " عن عائشة رضي الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان فقالت ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا فلا تسئل عن حُسْنِهِنَّ وطولِهِنَّ ثم يصلي أربعا فلا تسئل عن حُسْنِهِنَّ وطولِهِنَّ ثم يصلي ثلاثا فقلت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر قال يا عائشة إن عيني ثمانان ولا تنام قلبي " البخاري / ك ص الجمعة 1079 و / ك التراويح 1874 والمناقب 3304 ومسلم / المسافرين 1219 والترمذي / ك الصلاة 403 وستن أبي داود / ك الصلاة 1143 وأحمد / م الأنصار

ضرورة من الله علينا به ، ورزقنا حلاوته دائما في عافية ، إنه منعم كريم وقد صح "من قامها إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه" ⁴¹¹ ، ولو لم يكن في ترك قيام الليل إلا حرمان العبد من الإمداد النازلة على المستيقظين لكان فيه كفاية ، وإنه ما من ليلة إلا و ينزل فيها مدد من السماء فيعطى 110 ب / للمستيقظين ويحرم منه النائمون وذكر العارف الشعراني في الفلك المشحون عن شيخه شيخ الإسلام زكريا رحمه الله أنه كان يقول : مما جربناه لإزالة كل مرض عجز عنه الأطباء أن يصلي الشخص آخر الليل من الركعات ، ثم يسأل الله حاجته ، فإنه يشفى من ذلك المرض عاجلا ، وكان يقول تسبيح الصبح يشفي السقيم انتهى .

[عمن يجمع الناس للقيام]

أول من جمع الناس في قيام رمضان عمرو بن الخطاب رضي الله عنه جمع الرجال على أبي بن كعب ، وجمع النساء على تميم الداري ، فكان ذلك سنة ، وكانوا قبل ذلك يصلون أفذاذا وروي عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، أنه خرج في أول ليلة من شهر رمضان ، فسمع القراءة في المساجد ، ورأى القناديل وهي في المساجد ، يقول نور الله قلب عمر رضي الله عنه ، كما نور مساجدنا بالقرآن ، وروي عن عثمان مثله .

⁴¹¹ البخاري ك الترويح 1869 و 1870 و 1875 .

[صلاة الشفع]

ويندب ما قبل وتر من النفل ، كالشفع وغيره ، ويستحب أن يقرأ في الشفع بسبح ، والكافرون ، وظاهر كلام الناظم أن النفل الواقع قبل الوتر من المؤكد لعطفه عليه فأنظره ، مثل ظهر وعصر فإنه يتأكد النفل قبلهما ، فالمثلثة راجعة للقبليّة ، لقوله ﷺ : " مَنْ حَافِظَ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ " ⁴¹² .

وقوله : " رحم الله من صلى قبل العصر أربعاً " ، وكذا يتأكد النفل بعد مغرب وبعد ظهر لقوله ﷺ : " مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ لَمْ يَكَلَمْ بَيْنَهُنَّ سُوءٌ عُدِلْنَ لَهُ بِعِبَادَةِ شَيْءٍ عَشْرَةَ سَنَةٍ " ⁴¹³ .

وفي رواية " غفرت له ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر " ⁴¹⁴ ، وروي " ركعتين " ، وفي قوت القلوب ما نصه : " روي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : إن أفضل الصلوات عند الله عز وجل صلاة المغرب " لم يحطها عن مسافر ولا مقيم 111 أ / فتح بها صلاة الليل ف من صلى المغرب وصلى ركعتين بنى الله

⁴¹² أخرجه الترمذي / ك الصلاة 393 والنسائي / ك طوع النهار 1793 وأبو داود / ك الصلاة 1077 .

⁴¹³ أخرجه ابن ماجه / ك الصلاة 1157 والترمذي / ك الصلاة 399 قال أبو عيسى : حَدَّثَنَا أَبِي هُرَيْرَةُ حَدَّثَنَا غَرِيبٌ لَا يَرْفَعُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي خَتْمٍ قَالَ وَصَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَتْمٍ مُتَكْرِرُ الْحَدِيثِ وَضَعْفُهُ جِدًّا .

⁴¹⁴ لم أعثر عليه .

له قصرين في الجنة ، لا أدري قال من ذهب أو قضة ، ومن صلى بعد أربع ركعات غفر الله له ذنوبه ، عشرين وقيل أربعين سنة⁴¹⁵ ، وعن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : "من صلى ستة ركعات بعد المغرب عدلن له اثنتي عشرة سنة أو كأنما صلى ليلة القدر"⁴¹⁶ انتهى ، ويستحب الزيادة بعدها لما قيل إنها صلاة الاوابين ، وأنها تغني عن صلاة الليل ، قال : والذي ينبغي أن يكون ورده من الصلاة ثلاثا وثلاثين ركعة ، في الضحى ستا ، وقبل الظهر أربعاً لفعله عليه السلام ، وبعده ركعتين ، وذكر ابن المبارك أن تتبع الصلاة بمثلها ، وقبل العصر أربعاً ، وبعد المغرب ركعتين ، ومن الليل ثلاثة عشر ، وركعتي الفجر ، وله أن يزيد على ذلك كله والأول أحسن لأن خير الأمور أوسطها انتهى ، والفرض سبعة عشر ركعة ، فهي مع ثلاثة وثلاثين خمسون ، هذا الذي يهدي إليه الاستقراء في صلاته ﷺ بالفرض والنفل ، أشار إلى الأصل ، وربما نقص من الليل فزاد في النهار وبالعكس كما اقتضته أحاديث يطول ذكرها .

⁴¹⁵ لم أعتز عليه لاني قوت القلوب ولا في كتب الحديث .

⁴¹⁶ أنظر ابن ماجه ك إقامة الصلاة 1364 .

فائدة

ذكر الشيخ عبد الرحمن الثعالبي رحمه الله آخر تفسير سورة الكهف "ومما جربته وصح من خواص هذه السورة أن من أراد أن يستيقظ في أي وقت شاء من الليل فليقرأ عند نومه قوله تعالى : ﴿ أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾⁴¹⁷ إلى آخر السورة ، فإنه يستيقظ بإذن الله في الوقت الذي نواه ، ولتكن قراءته عند آخر ما يغلب عليه النعاس بحيث لا يتجدد له عقب القراءة خواطر ، هذا مما لا شك فيه ، وهو من عجائب القرآن انتهى⁴¹⁸ " ، قال : ورأينا في صحيح مسلم عن جابر أن النبي ﷺ قال إن في آخر الليل لساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى خيراً من أمور 111 ب / الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه⁴¹⁹ وذلك كل ليلة فإن أردت أن تعرف هذه الساعة فاقرأ عند نومك من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾⁴²⁰ إلى آخر السورة فإنك تستيقظ في تلك الساعة بإذن الله

⁴¹⁷ - [الكهف: 102-103] .

⁴¹⁸ انظر تفسير الثعالبي المسمى / الجواهر الحسان في تفسير القرآن / عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي

2 / 399 وما بعدها ط مؤسسة الأعلمي للمطبوعات / بيروت .

⁴¹⁹ لم أعتز عليه بهذا اللفظ لا في مسلم ولا في غيره .

⁴²⁰ - [الكهف: 107-108] .

تعالى انتهى ⁴²¹ ، وذكر الفلاحي رحمه الله تعالى : من قرأ ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى
الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ
الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ
مُّسَمًّى ﴾ ⁴²² يقوم من نومه متى نوى ويفعل ما نوى ما لم يتكلم بعدها ،
وهي مجربة جدا انتهى ، وهي فائدة جليلة .

[صلاة الاستخارة]

وصلاة الاستخارة من أفضل الفوائد وأسمى المذاهب ، فلا ينبغي
لعاقل أن يهملها ليقوم كل أمره بربه . ⁴²³

⁴²¹ الجواهر الحسان 2 / 400 .

⁴²² - [الزمر: 42-43] .

⁴²³ في الصحيحين عن جابر { كان الرسول يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول
إذا هم أحدكم بأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم يقول اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك
وأسألك من فضلك العظيم فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم إن كنت تعلم أن هذا
الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه ،
وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني
واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ، ثم أَرْضني به قال ويسمي حاجته { / شرح الخرشني لمختصر خليل

[صلاة التسبيح]

وصلاة التسبيح معمول بها فلا ينبغي تركها ولو في العمر مرة لما ورد في فضلها ، ولأنها أحد الثلاثة التي تبرئ من عهدة الذنب .

ويستحب السر في نوافل النهار ، والجهر في نوافل الليل ، فإن جهر في النهار ففي كراهته قولان ، ويجوز السر في نوافل الليل ويتأكد الجهر بالوتر ، وهذا إذا لم يكن معه من يسمع صوته ممن يصلي وإلا فلا يرفع صوته ليلا فيشوش بعضهم على بعض ، والحكمة في تقديم النوافل على الفرائض أن العبد مشغول بأمور الدنيا فتبعد النفس عن حضور القلب للعبادة ، فإذا تقدم على الفرض أنست النفس للعبادة فيكون أقرب للحضور .

"والحكمة في تأخيرها أنها جابرة لما يقع في فرائضها من الخلل والنقص كما ورد فإن تأدية الفرض بلا خلل ولا نقص من خصائص الأنبياء عليهم السلام ، أي يكمل الخلل الذي في أركان الفرائض بأركان النوافل ، والفرض الذي في نوافل الفرائض كالأذكار المستحبة بالسنن التي في النوافل فلا يكمل واجبا بسنة ولا عكسه⁴²⁴ وهكذا نقله في اليواقيت عن الشيخ محي الدين .

⁴²⁴ كان النقل مختصرا فغمض المعنى فأصلحت من الأصل ما لا بد منه . / انظر اليواقيت 2 / 64 .

" فإن قلت فما وجه تأكيد الشارع بعض التوافل دون بعض قلت :
الجواب وجهه أنه ﷺ فعل ذلك توسعة على أمته إذ لو أكدها كلها لربما شق
ذلك عليهم ، وقد كان ﷺ يحب التخفيف على أمته " ⁴²⁵ انتهى .

[السهو في الصلاة]

145 فصل لنقص سنة سهواً يسن * قبل السلام سجدةً أو سُننَ
إن أكدت ومن يزد سهواً سجد * بعد كذا والنقص غلب إن ورد
واستدرك القلي مع قرب السلام * واستدرك البعدي ولو من بعد عام
عن مُقَدِّ يَحْمِلُ هَذَيْنِ الْإِمَام * *****

112 أ / فصل ذكر فيه أحكام السهو ومبطلات الصلاة وما يتعلق
بذلك فقال : لنقص سنة واحدة حالة كون النقص سهواً لا عمداً فلا
سجود عليه ، وفي بطلان الصلاة التي نقصت فيها السنة عمداً قولان
مشهوران ، يسن سنة مؤكدة على المشهور ، وقيل بوجوبه قبل السلام
ظرف لقوله سجدتان وهو نائب فاعل يسن ، أو لنقص سنن متعددة ولو لم
تكن مؤكدة أو تكرر سهوه فلا سجود عليه إلا سجدةً قبل السلام يشهد

بعدهما ليقع سلامه بعد تشهد على المشهور ، ابن عرفة ولوجوب التشهد للقبليتين ثالثها يستحب انتهى .

ويوقعه في أي مكان إلا أن يكون في الجمعة فلا بد من مسجدها الذي صلى فيه ، وهذا بخلاف البعدي فيصح في أي مسجد كان كما في شرح [علي الشاذلي] وقوله إن أكدت شرط في ترتيب السجود لترك سنة واحدة فقط ، وأما ترتيبه لترك سنن متعددة أو لنقص مع زيادة فلا يشترط فيها التأكيد ، وفهم منه أنه لا يسجد لسنة غير مؤكدة ولا لفضيلة ولا لفريضة وهو كذلك .

ومتى سجد لشيء من ذلك بطلت صلاته ، لكن قيده شيخنا بثلاثة شروط : أن يكون عمدا ، وأن يكون قبل السلام وإن لا يقتدي بمن يرى ذلك ، والفرض لا يجزه الإتيان به إن أمكن انتهى .

[السنن المؤكدة]

واعلم أن السنن المؤكدة التي يسجد لها سبع وهي : السورة ، والجمهر والسر ، وتكبيرتان وتسميعتان والتشهدان ، والجلوس الأول ، وقيل ثمان بعد كل تشهد سنة مستقلة ، يسجد له بالانفراد .

وعلى الأول صاحب المختصر ، ونقل الثاني في التوضيح عن المقدمات ، ومن يزد حذف مفعوله ليشمل الزيادة في القول والفعل ولا بد من تقييدها بغير المبطله سهوا حال من يزد سجد بعد أي بعد السلام

والتشبيه بكذا في السنية وعدد السجعات ، أي إذا انفردت الزيادة بدليل قوله والنقص مفعول بقوله غلب / إن ورد أي النقص مع الزيادة ويسجد له قبل 112 ب / السلام فتحصل أن للسهو ثلاثة أحوال : إما أن يكون بنقص فقط ، أو بزيادة فقط ، أو بهما معا وقد علم حكمها ، فلو عكس وقدم البعدي أو أخر القبلي يصح ، إلا أن تقديم البعدي حرام ، وتأخير القبلي مكروه ، كما نقله شيخنا عن [علي الأجهوري] ، واعلم أن صور السهو تسع الأولى تحقق النقصان ، والثانية الشك فيه ، والثالثة زيادة ونقص ، والرابعة الشك فيهما ، الخامسة تحقق الزيادة ، السادسة تحقق النقصان والشك في الزيادة ، السابعة تحقق السهو ولا يدرى أزداد أو نقص ، ففي هذه الصور السبع يسجد قبل السلام وبقي من التسع صورتان يسجد فيهما بعد السلام تحقق الزيادة فقط ، والشك فيها فقط انتهى من شرح الحضيري .

فائدة

نقل [التائي] عن القرافي أن " التقرب إلى الله تعالى بالصلاة المرقعة المجبورة إذا عرض فيها الشك أولى من الإعراض عن ترقيعها ، والشروع في غيرها والاقتصار عليها أيضا بعد الترقيع أولى من إعادتها ، فإنه منهاجه ﷺ ، ومنهاج أصحابه والسلف الصالح ، والخير كله في الاتباع والشر كله في

الابتداع وقد قال صلى الله عليه "وسلم لا صلاتين في يوم"⁴²⁶ فلا ينبغي لأحد استظهار على النبي ﷺ ، فلو كان في ذلك خير لنبه عليه ، وقرره في الشرع والله سبحانه وتعالى لا يتقرب إليه بمناسبات العقول ، وإنما يتقرب إليه بالشرع المنقول ، انتهى⁴²⁷ .

واستدرك السجود القبلي إذا نسيته وسلمت ثم تذكرته مع قرب يسكون مع [للوزن] السلام بأن تسجده حينئذ ، فإن لم تدركه إلا بعد طول فلا تستدركه لأنه فات وبقي النظر في صحة الصلاة وبطلانها ، فإن كان عن ثلاث سنن فأكثر بطلت على المشهور ، وإلا فالسجود عليه لفوات 113 أ / محله وصلاته صحيحة ، كما يأتي للناظم إن شاء الله واستدرك السجود البعدي إذا نسيته أي أسجده إذا تذكرته مطلقا ولو من بعد عام أو أكثر إذ لا مفهوم لعام وظاهره كغيره ، ولو في وقت نهي عن نقل وهو كذلك عند بعضهم وقيل إلا أن يكون من نقل ففي غير وقت النهي عنه ، وظاهره أيضا أنه لا يرجع إلى الجامع إذا كان من جمعة [علي الشاذلي] والمذهب أنه يرجع وظاهر المختصر اختصاص الرجوع بالقبلي دون البعدي كما قدمناه عن [علي الأجهوري] قال في الرسالة : " ومن نسي أن يسجد بعد السلام فليسجد متى ما ذكره ، وإن طال ذلك ، وإن كان قبل السلام سجد بعده إن كان قريبا وإن بعد ابتداء صلاته إلا أن يكون ذلك من نقص

⁴²⁶ الوارد نفس المعنى دون اللفظ : فهو لاتعاد الصلاة في يوم مرتين ، وما معناه / انظر : النسائي / ك الإمامة

851 وأبي داود / ك الصلاة 491 واحمد م المكثرين 4460 و4752 .

⁴²⁷ الذخيرة 2 / 296 .

شيء خفيف كالسورة مع أم القرآن ، أو تكبيرتين ، أو التشهدين أو شبه ذلك فلا شيء عليه⁴²⁸ انتهى .

وهذا معنى كلام الناظم وهو القرب بالعرف والعادة كالطول على المذهب كما في [أحمد زروق] فما يقال قريب فهو قريب وما يقال بعيد فهو بعيد وقيل بقدر ما يصلي فيه بصلاة الإمام ، وقيل ما لم يجاوز الصفين أو الثلاثة صفوف من صفوف الرجال أو البلاطات وهي السواري ، وإن جلس في موضعه فالطول مثل قدر ما يقرأ فيه بأم القرآن إلى آخرها أو بالخروج من المسجد انتهى من الجزولي .

ثم إن الاستدراك فيهما يكون بإحرام بمعنى أنه ينوي بتكبيره الهويّ الإحرام إذ ليس فيه إلا تكبيرة زائدة عليها وهل يرفع يديه بهذا الإحرام أم لا لم أر فيه نصاً كما قاله [الخطاب] وغيره وبعد كتب هذا رأيت بعضهم حكى التصريح بعدم الرفع لبعض شراح المختصر والله أعلم .

ويتشهد ويسلم بجهر به كسلام الصلاة ، ثم إن السلام في السجود البعدي واجب غير شرط فلا تبطل الصلاة بتركه ، وأخرى أن لا تبطل بترك الإحرام بمعنى التكبير ، وأما النية فلا بد منها ، وفي الطراز لا خلاف 113 ب / أن التشهد فيهما ليس بشرط ، فلا تبطل بتركه فلو ترك ثلاثة وهي الإحرام أي التكبير والتشهد والسلام وأتى بنية فالظاهر أنه صحيح انتهى ثم إن هذا السجود بقسميه في حق الإمام والفد .

⁴²⁸ من الرسالة 36 وما بعدها .

وأما المأموم فلا سجود عليه في سهوه حالة الاقتداء لأن الإمام يحمله عنه قال الناظم عن مقتد يحمل هاذين السجودين [القبلي والبعدي] الإمام ولو نوى أنه لا يحمله عنه ، لأنه عليه أصالة ، وكذا إذا ترك السنن عمدا كذا قرره شيخنا ، يريد مادام مقتديا به ، وأما إذا كان مسبوقا وسهى في قضائه فحكمه كالقذ ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله .

[مبطلات الصلاة]

- 148 ***** *
- وَبَطَلَتْ بِعَمْدٍ تَفْخُ أَوْ كَلَامَ * لَغَيْرِ إِصْلَاحٍ وَبِالْمُشْغَلِ عَنْ *
- فَرَضٍ وَفِي الْوَقْتِ أَعْدُ إِذَا يُسَنُّ * وَحَدَّثٍ وَسَهْوٍ زَيْدِ الْمَثَلِ *
- فَهَيْهَةَ وَعَمْدٍ شُرْبِ أَكْلِ * وَسَجْدَةٍ قِيٍّ وَذِكْرِ فَرَضِ *
- أَقَلِّ مَنْ سِتٍ كَذِكْرِ الْبَعْضِ * وَفَوْتُ قَلْبِي ثَلَاثُ سُنَنِ *
- بِفَضْلِ مَسْجِدٍ كَطُولِ الزَّمَنِ * وَاسْتَدْرَاكِ الرُّكْنِ فَإِنْ حَالَ رُكُوعُ *
- فَالْعِذَابُ ذَاتِ السَّهْوِ وَالْبِنَا يَطُوعُ * كَفَعْلٍ مَنْ سَلَّمَ لَكِنْ يُحْرِمُ *
- لِلْبَاقِ وَالطُّولُ الْفَسَادُ مُلْزِمُ * مَنْ شَكَّ فِي رُكْنٍ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ *
- وَلَيْسَ جَدُّ الْبُعْدِيِّ لَكِنْ قَدْ يَسِينُ * لِأَنْ بَنَوْا فِي فَعْلِهِمْ وَالْقَوْلِ *
- تَقْصُرُ فَوْتُ سُورَةٍ فَالْقَبْلِ * كَذَاكَرِ الْوُسْطَى وَالْأَيْدِي قَدْ رَفَعُ *
- وَرُكْبَا لَا قَبْلُ ذَا لَكِنْ رَجَعُ *

ثم شرع في مبطلات الصلاة فقال وبطلت الصلاة بعمد تفخ لأنه
 كالكلام ، ابن القاسم وإن كان ساهيا سجد لسهوه ، وعن مالك تبطل ،
 ومذهب المدونة أن الجهل في البطلان ، كالعمد وهذا كله إذا كان النفخ

بالفم ، وأما بالأنف فلا يضر إلا أن يكون عبثاً قاله شيخنا إبراهيم حفظه الله .

أو بعد كلام ولو لم يخرج حرفاً بأن نهق كالحمار ، أو غاق كالغراب ، وهل يدخل فيه إشارة الأخرس لأنهم جعلوها كالكلام أو لا لأنها ليست كلاماً حقيقة وهما قولان ، وفيها قول ثالث إن قصد الكلام فهو ، وإلا فلا قاله [الثاني] وظاهر كلام الناظم سواء كان الكلام كثيراً أو قليلاً ، وهو كذلك إذا كان لغير إصلاح الصلاة وأما إذا كان لإصلاحها فتبطل بالكثير دون القليل فلا شيء عليه فيه ، ومفهوم العمد أن السهو ليس كذلك ، والحكم فيه أنه يسجد لقليله بعد السلام ، وتبطل بكثيره وفي إلحاق الجاهل بالعامد أو بالساهي قولان ، والبكاء المسموع إذا لم يتعلق بالصلاة ، والخشوع ملحق بالكلام وإن كان للخشوع فلا شيء عليه فيه لغلبته ، قال ابن عطاء الله : ويبطل بالمشغل عن فرض ، أي عن الإتيان به في صلاته 114 أ / كالقيام والركوع ، وفي الوقت الضروري أعد الصلاة إذا سسن المشغول عنه ولو غير مؤكدة ولا تبطل صلاته ، وأما إن شغله عن فضيلة فلا شيء عليه بقوله وبالمشغل عطف على بعد ولذلك أعاد الباء .

وحدث بالجر عطفاً على عمد فهو مدخول للباء وليس معطوفاً على نفخ فيكون مدخولاً لعمد ولا يصح ، إذ لا فرق بين العمد وغيره ، والمعنى أن حصول الحدث في الصلاة كخروج ريح ونحوه على أي وجه كان عمداً أو سهواً أو غلبة أو اختياراً مبطل لها ، سواء كان من إمام أو مأموم أو فذ

لما مر من أن طهارة الحدث شرط ابتداء ودوام ، وكذا إذا تذكره فيها ، ولا تبطل صلاة المأمومين بحدث الإمام غلبة أو نسيانا لا عمدا ولكن بشرط أن يبادر الخروج من الصلاة ، ولم يفعل شيئا بعده ، وإلا بطلت على الجميع كما يأتي للناظم وقوله سهو زيد المثل عطف على عمد والمعنى : أن الصلاة تبطل بزيادة مثلها فيها سهوا تحقيقا لا شكاً ، وظاهر كلامه أن المغرب غيرها تبطل بزيادة مثلها سهوا ، وهو كذلك عند بعضهم وقيل أنها تلحق بالرباعية فلا تبطل إلا بزيادة أربعة ، وهو ظاهر المختصر ، شيخنا : وهو المشهور ، وقيل تلحق بالثنائية فتبطل بزيادة ركعتين كما في [التائي] قال وقول بعض المشايخ تبطل بمثلها لم أره لغيره انتهى .

و ظاهر كلامه أن الثنائية تبطل بزيادة ركعتين سواء كانت صباحا أو جمعة أو شغفا وهو كذلك ، وظاهر كلامه أن الوتر يبطل بواحدة وليس كذلك ، قاله شيخنا وظاهر كلامه يشمل السفرية ، وفي المختصر أنه يعيد في الوقت الضروري إذا أتمها ولو عمدا ، وفهم من كلامه أن السهو بزيادة أقل من المثل غير مبطل وهو كذلك على المشهور ، ولكنه يسجد بعد السلام ، 114 ب / وفهم منه أيضا أن الزيادة إذا كانت عمدا ليس حكمها كذلك وهو كذلك ، وسيأتي حكمها للناظم ، وكلامه مقيد بالفرض دون النفل والله أعلم .

قهيقة بالجر عطف على عمد بحذف حرف العطف والمعنى أن الصلاة مطلقا فرضا كانت أو نفلا تبطل بالقهيقة ، وهي الضحك بسوط سواء كان

عمدا أو سهوا أو غلبة ، فذا كان أو إماما أو مأموما ، ويقطع الفذ ويستخلف الإمام في الغلبة والنسيان ، قاله في التوضيح عن ابن القاسم [أحمد زروق] وهو المشهور ، ويرجع مأموما ثم يعيد وجوبا في الوقت وبعده انتهى ، ويتمادي المأموم إن لم يقدر على ترك الضحك استحبابا على صلاته الباطلة لحرمة الإمام ويعيدها وجوبا أبدا ، وهذا مقيد بالغلبة ، وإلا قطع وهذه المسألة أحد مساجين الإمام .

الثانية : إذا كبر لركوع ولم ينوبه انعقد ، الثالثة إذا ذكر فائتة ، الرابعة إذا ذكر الوتر ، ويعيد في الكل إلا الوتر .

شيخنا ومحل تمادي المأموم في غير الجمعة وأما في الجمعة ، فيقطع ويدخل مع الإمام لثلاث ثفوته انتهى .

و ظاهر كلامه إن الضحك مبطل ولو كان سرورا بما أعد الله للمؤمنين في الآخرة وبه أفتى غير واحد لمنافاته للصلاة مطلقا ، وصوب ابن ناجي جوازه قائلا لعدم قصد اللعب انتهى .

ولا شيء عليه في التبسم ، وعمد عطف على عمد مدخول الباء يقرأ بالإضافة لقوله شرب أو أكل عطف على شرب بحذف حرف العطف وهو أو وحذف أو العاطفة قليل قاله الشارح ، وقدره بأوليستغني بأحدهما في البطلان إذ هو المتوهم ويبقى الجمع أخرى ولو قدره بالواو لقاته الكلام على ما إذا وقع أحدهما منفردا ، ولم يعلم من كلامه حكمه ، ومعنى كلام الناظم أن تعمد الأكل أو الشرب أوهما معا في الصلاة مبطل

115 أ / لها ولو جمعة ومفهوم العمد أنه لو فعل ذلك سهوا لم تبطل وهو كذلك ، ويسجد بعد السلام وأما لو ابتلع حبة من الأرض فلا يضره في الصلاة على ما صوبه ابن ناجي ، وكذا في الصوم على ما بحث ابن يونس ، لكن مقتضى كلام ابن ناجي أن الراجح عليه القضاء في الصوم في فعل ذلك سهوا ، والكفارة في فعله عمدا انتهى .

وبطلت بتعمد زيادة سجدة تعبيره بها يشمل كل ركن فعلي وأما القولي كتكرير الفاتحة فلا تبطل به الصلاة لأنه من الذكر ، ولا تبطل به كما يرشد له التعبير ، وأما ما استظهره الأخضري في صغيره فضعيف ، وبطلت بعمد رد قبيئ بعد وصوله إلى محل يمكن طرحه والا فلا شيء بشرط أن يكون طاهرا يسيرا ومثله القلس ، ابن رشد المشهور أن من ذرعه قبيئ أو قلس فلم يرده فلا شيء عليه في صلاته ولا صيامه وإن رده متعمدا وهو قادر على طرحه فلا ينبغي أن يختلف في فساد صومه وصلاته ، وإن كان ناسيا تمادا على صلاته وسجد بعد السلام ، وقيل تبطل ، وإن كان غلبة ففي بطلان صلاته قولان ولا سجود عليه على القول بعدم البطلان ، هكذا كان يقرره لنا شيخنا كما هو مكتوب عنه بطرة على المختصر من مجلس إقرائه حفظه الله ، فقله قبيئ عطف على شرب على حذف مضاف ، أي وعمد رد قبيئ ، ويحتمل أن يقدر إخراج قبيئ والله أعلم ، وذكر فرض يجب ترتيبه مع ما هو فيه ، وهو في الصلاة أقل من ست صلوات ، أو خمس فأقل ، وهو ظاهر المدونة عند جماعة ، المازري وهو مشهور

مذهب مالك ، وقيل أربع وهو ظاهر الرسالة والمدونة عند جماعة وشهر ، ويقطع الإمام وقيل يتمادا ، وعلى الأول فهل يقطع من خلفه أو يستخلف من يتم بهم قولان .

وعلى الوجوب فهل يعيد من خلفهم أو لا قولان ويقطع الفذ ويتمادى 115 ب / المأموم ويعيد وجوبا وقيل استحبابا انتهى ، قال [الثاني] وشهر في المختصر قطع الفرد والإمام ومأمومه دون المؤتم فيعيد في الوقت ، ونصه : " وإن ذكر اليسير في صلاة ولو جمعة ، قطع فذ وشفع إن ركع وإمام ومأموم لا مؤتم فيعيد في الوقت ولو جمعة وكمل فذ بعد شفع من المغرب كثلاث من غيرها " ⁴²⁹ انتهى وقال شيخنا في تقريره : إذا كانت المذكورة فائتة قد خرج وقتها تمادى على صلاته صحيحة وتستحب له الإعادة في الوقت لأجل الترتيب ، وإن كانت حاضرة لم يخرج وقتها تمادى على صلاته باطلة ويعيد أبدا انتهى .

قوله وذكره الخ معطوف على عمد أي وبطلت على ذكر فرد الخ وهو اطلاق في محل التقيد ، إجمال في محل التفصيل ، فما كان ينبغي للناظم الجزم

⁴²⁹ مختصر خليل بن إسحاق بن موسى / ت . أحمد علي حرركات 32/1 ط دار الفكر 1415 .

ويوضح الشيخ الدردير عبارة المختصر هذه فقال : " وإن ذكر المصلي فذا أو إماما أو مأموما اليسير في صلاة ولو كان المذكور فيها جمعة) وهو إمام لا فذ لعدم تأنيها منه ولا مأموم تماديه (قطع فذ) وجوبا (وشفع) ندبا وقيل وجوبا (إن ركع) ركعة بسجديتها فيضم لها أخرى ويجعلها نافلة ولو ثنائية كصبح لا مغربا فيقطع ولو ركع لشدة كراهة النفل قبلها فليأمل (و) قطع (إمام) وشفع إن ركع (و) قطع (مأموم) تبعاً له ولا يستخلف (لا) يقطع (مؤتم) ذكر اليسير خلف إمامه بل يتمادى معه ، وإذا أتمها معه (فيعيد) الصلاة ندبا (في الوقت) بعد إتيانه بشير الفوائد . الخ الشرح الكبير بحاشية الدسوقي 1/ 266 وما بعدها ط عيسى البابي الحلبي بمصر .

به والاقتصار عليه مع ما قدمته عن شيخنا ، وقول المختصر فلو خالف ولو عمدا أعاد بوقت الضرورة ، وفي إعادة مأموه خلاف ، أي استحبابا لأن الترتيب بين سير الفوائت والحاضرة واجب غير شرط ، وما كان كذلك لا تبطل الصلاة بمخالفته بخلاف بين الحاضرتين ، قال في العزية وشرحها ويجب مع ذكر ترتيب الحاضرتين المشتركين في الوقت كظهر وعصر ومغرب وعشاء وجوبا شرطا ابتداء ودواما فإن خالف ابتداء وتذكر خلال الثانية أن عليه الأولى بطلت وصلى الأولى واعاد الثانية أبدا لترك الشرط ، واحترزنا بالحاضرتين عن الفائتين فإنه وإن وجب الترتيب بينهما إلا أنه غير شرط ، فإذا خالف لا يعيد الثانية لعدم وجود وقتها ، وعن الفائتة مع الحاضرة فإنه لا يعيد الثانية أبدا أيضا ، لأنه غير شرط وإن كان واجبا انتهى .

أي ويعيدها في الوقت الضروري كما مر عن المختصر ، ولو مغربا صليت في جماعة أو عشاء بعد الوتر ، وهذا إذا كانت يسيرة كخمس أو 116 أ / أربع فأقل فإن زادت على ذلك قدمت الحاضرة وجوبا إذا ضاق وقتها ، فإن لم يضق وقتها قام للفائتة عند بعضهم ، والحاضرة عند آخرين [أحمد زروق] وهو ظاهر المدونة ، الأقفهي وهو مذهب ابن القاسم فيها ، هذا ما حضرني في هذه المسألة من النقل فتأمله راشدا وابن على كل مقتضاه ، فإن الناظم أطلق رحمه الله وفي إطلاقه تجوز ، وقد عرفت ما فيه بآثم ما يعلم ، لكن ضرورة النظم تلجئ لأن يذكر

الشيء مجملا ، ويحيل على تفصيله بما علم في محله فأفهم التفصيل ، ولا تسلم من التطويل ، فإنه أدعى للتحصيل ، والله الموفق لسواء السبيل .
وفهم من كلامه أن من ذكر فوائت ستا فأكثر وهو في الصلاة ، لم تبطل وهو كذلك ، بل يجب عليه إذا فرغ من صلاته قضاء تلك الفوائت ، وإذا قضاها فلا يعيد التي ذكر فيها ولو بقي وقتها ، ثم شبه في البطلان كالذي قبله فقال : كذكر البعض من صلاة في صلاة كأن يكون في صلاة العصر ، فيتذكر ركعة أو سجدة من الظهر ، يريد وقد طال ما بين صلاة الظهر المتروك منها ، وهذه التي ذكر فيها ، والطول إما بالخروج من المسجد أو بطول الزمن وإن لم يخرج منه كما نبه عليه بقوله بفصل مسجد الخ ، إذ هو راجع إلى هذه والتي بعدها فتبطل المتروك منها وهي الظهر في مثالنا لعدم إصلاحها بالقرب ، وتبطل العصر التي تذكر فيها أيضا ، وهي مراد الناظم هنا ، وقد آل الأمر في هذه مع التي قبلها إلى ذكر صلاة في صلاة ، إذ الظهر لبطلانها كالعدم ، وقد تقدم قريبا حكمه ، وحاصل المسألة بإيضاح أن الأوجه هنا أربعة :

لأن الأولى تارة تكون فرضا ، وتارة نفلا ، والثانية التي تذكر فيها كذلك ، فإن ذكره في فرض آخر بطلت صلاته الأولى إن أطل القراءة في 116 ب / الثانية قبل الركوع أو ركع ولو لم يطلها لقوات تلافيها ، وحينئذ فإن كان إماما أو فذا قطع بسلام إلا أن يعقد ركعة فيندب الإشفاع⁴³⁰ ، وإن

⁴³⁰ يعني يسلم بعد ركعة ثانية ليكون من الركعتين شفعاً .

وإن كان مأموماً تماًدى مع إمامه ، وأعادهما ، وإن لم يحصل طول ، ولا ركوع ، رجع لإصلاح الأولى ، بلا سلام من الثانية ، فإن سلم بطلت الأولى وإن ذكره في نقل وطال ، أتمه إن لم يضق الوقت مطلقاً ، وإلا قطع ما لم يركع وإلا رجع بلا سلام كالأولى ، وإن ذكره من نقل في نقل تماًدى إن طال القراءة ، أو ركع ، ولا قضاء عليه لنافذة الأولى لبطلانها سهواً ، وإن لم يطل ولم يركع رجع لإصلاح الأولى وإن ذكره من نقل في فرض تماًدى مطلقاً طال أو لم يطل ، عقد ركعة أم لا لحرمة الفرض ، وعدم تأكيد بطلان النقل فيه ، وكلام الناظم يشمل جميع الأوجه ما عدا هذا الوجه ، الرابع وهو ما إذا كان من نقل في فرض فإنه لا يشمله كلام الناظم إذ لا يعتبر هنا في فواته ركوع ولا طول ، والمراد بالنقل ما قابل الفرض ، فيشمل ما إذا ذكره من سنة في تطوع وعكسه ، وهل المراد بالفرض الفرض الأصلي ، أو ما يشمل المندوب ، لم أر فيه الآن نصاً يعتمد .

رحم الله من وجده فألحقه به راجياً ثواب الله تعالى .

ثم عطف على ما ذكر فقال : وفوت سجود قبلي مرتب عن ثلاث سنن فأكثر كمشاركته له في الأوجه المذكورة ، قال الشارح ولو عبر بذكر ما كان فوتاً لكان أظهر انتهى ، قلت ولعل وجه ظهوره أن الفوت يشمل ما إذا كان الترك عمداً أو سهواً بخلاف الذكر ، لأنه لا يكون إلا عن نسيان ، وسيأتي قريباً أن العمد لا يشترط فيه فافهم ، والله أعلم .

والطول معتبر بفصل مسجد أي بالخروج منه ، أشهب قال الشارح :
 يتنازع فيه ذكر وفوت وفاؤه للمصاحبة على حد اهبط بسلام أي معه
 117 أ / كطول الزمن ، وهو معتبر بالعرف عند ابن القاسم مثلما إذا
 حصل مانع كما لو أحدث ، وهو مقيد بما إذا تركه سهوا ، وأما إن تركه
 عمدا فتبطل ، وإن لم يطل قطعا ، وهل لا يجري فيه الخلاف في ترك السنن
 عمدا ، أو يجري فيه ؟ واستظهر [علي الأجهوري] الأول ، قال : ويدل
 عليه كلام البساطي انتهى ، ومثل لذلك ابن تركي في شرح العشماوية
 بالسورة قائلا : لأن قراءتها سنة ، والقيام لها سنة ، وكونها سرا أو جهرا
 سنة ، وبالجلوس الوسط وثلاث تكبيرات ، أي ترك ما ذكر وهو خلاف ما
 قدمناه عن الرسالة فراجعه ، لكن قيد بعض الشيوخ كلام الرسالة بما إذا
 قام للسورة ، وجلس للتشهدين ، وعليه فهو موافق لما ذكره ابن تركي ،
 والأوجه المذكورة في ذكر البعض تجري هنا في ترك السجود القبلي على ما
 مر ، والركوع هنا بالانحناء ، وهذه إحدى المسائل العشرة التي يقول فيها ابن
 القاسم بقول أشهب ، ويقول في غيرها برفع الرأس والله أعلم .

ولما ذكر بعضا من صلاته بعد الفراغ منها ، أو بعد الشروع في صلاة
 أخرى ، ذكر هنا حكم من ذكر بعضا من صلاته في تلك الصلاة نفسها
 فقال : واستدرك الركن المتروك كركوع أو سجود إن أمكن تداركه غير
 النية وتكيرة الإحرام إذ لا يمكن تداركهما ، كما يرشد إليه لفظ استدرك
 إذ هو في ركن يمكن تداركه بحيث لم يعقد ركوع التي تلي ركعة النقص ،

فلن طال بأن حال بينه وبين تداركه الركن المتروك ، ركوع التي تلي الركعة المتروك منها أي عقد ركوعها ، فألع الركعة ذات السهو أي التي سهى عن بعضها ، والبناء على غيرها ، يطوع : إن لم تكن الأولى وتبقى ثانية وإلا كانت هي الأولى ، وسيأتي مثل ذلك ، وهذا إذا كان الترك من غير 117 ب / الأخيرة ، أما إذا كان من الأخيرة فالمفوت للركن المنسي السلام فإن حصل سلام بطلت تلك الركعة لفوات تداركها بالسلام ، ويبني على ما صلى ، ويزيد أخرى ، ويسجد بعد السلام ، لكن بناؤه فيما إذا حصل سلام مقيد بما إذا قرب بحيث لم يطل ولم يخرج من المسجد ، فإن طال بطلت صلاته ، وإلى هذا أشار بقوله كفعل من سلم ، أي قبل تذكره للركن المتروك ، وأشار إلى أن بناءه يكون بالإحرام بقوله : لكن يحرم في رجوعه للباقي من صلاته إذا تذكر بالقرب ، وذكر غير واحد أنه ليس عليه إحرام ، والمشهور الأول وعليه مشى صاحب المختصر ، والمراد بالإحرام هنا النية ، ويستحب رفع اليدين ، قاله الشيخ : فإن ترك التكبيرة ، وأتى بالنية لم تبطل صلاته ، والطول الفساد ملزم ، أي أن الطول مستلزم للفساد ، فمهما طال الأمر بطلت صلاته ، خليل في مختصره : وبني إن قرب ولم يخرج من المسجد بإحرام ، ولم تبطل بتركه ، وجلس له على الأظهر انتهى ، أي إذا تذكره بعد قيامه ليأتي به حالة جلوسه ، إذ هي الحالة التي فارق منها صلاته لأن نهضته قبل لم يكن لها ، وقال قدماء أصحاب مالك : يحرم قائما ليكون إحرامه على الفور ، وظاهر كلام الناظم أنه يحرم ولو قرب جدا ،

وهو كذلك عن بعضهم ، ولابن الحاجب ما نصه : ينبغي بغير إحرام إن قرب جدا اتفاقا ، وإلا فقولان انتهى .

والقرب محدود بالعرف ، وحاصل كلام الناظم باختصار أن المانع من تدارك الركن الوجوب كالإتيان بركعة برمتها يختلف باختلاف الركن المتروك منها ، فإن كان الترك من غير الأخيرة فالمانع من ذلك عقد التي تليها ، وإن كان الأخيرة فالمانع منه السلام وهذا كله مقيد بما إذا كان الترك للركن سهوا وأما إن تركه عمدا فإن صلاته باطلة مطلقا حصل طول أو لا ، كما إذا 118 أ / ترك شرطا من شروطها فإنها تبطل أيضا مطلقا من غير تقييد بطول .

مثال ما إذا كان السهو من غير الأخيرة كما في المدونة رجل صلى ركعة ونسي سجودها ، فذكر ذلك وهو في الثانية قبل أن يركع فيسجد سجدة ثم يقوم فيبتدئ القراءة للركعة الثانية ، وكذلك لو نسي سجدة منها ، فإن ذكر في الوجهين بعد ما رفع رأسه من الركعة تمادى وكانت أول صلاته ، وألغى الركعة الأولى ، وسجد في ذلك كله بعد السلام .

ومثل ما إذا كان السهو من الأخيرة رجل صلى صلاة ثم تذكر سجدة من الركعة بعد أن تشهد قبل أن يسلم فإنه يسجد بها إذا لم يحل بينه وبين ذلك حائل ويعيد تشهده لكونه أتى به لغير موضعه وإن لم يذكر حتى سلم فقبل الحكم كذلك ، والسلام لا يحول بينه وبين الإصلاح ، وقيل قد حال السلام بينه وبين الإصلاح فيقضي الركعة بجملتها ، وهذا القول عزاه

ابن عرفة لأبن القاسم وسحنون والمغيرة وهو المشهور وعليه مشى الناظم كالمختصر .

تنبيه

من ترك الركوع ناسيا ثم تذكره يرجع قائما ، وقيل محدودبا ، ويستحب له أن يقرأ شيئا بعد قيامه عند مالك ، ثم ينحط للركوع من قيام بناء على أن الحركة للركوع مقصودة ، ومن ترك سجدة ثم تذكر قبل عقد الركعة التي تليها يجلس ليأتي بالسجدة المنسية من جلوس ، وقيده في التوضيح بما إذا لم يكن جلوس أولا والأخير من غير جلوس إتفاقا واطلقه في المختصر كغيره ، وأما إن ترك سجدين ثم تذكرهما بعد القيام فلا يجلس بل ينحط لهما من قيام إن لم ينسهما ، المازري ولو ذكرهما راکما في الثانية هل يرفع رأسه ليخر أولا ؟ خلاف على الخلاف في أن الحركة للركن مقصودة أولا انتهى ، وآخر الناظم الكلام على السجود في هذه المسألة 118 ب / ليجمعه مع التي بعدها لتساويهما في الحكم والله أعلم ، من شك في ركن من أركان الصلاة أي فرض من فرائضها هل أتى به أولا بني على اليقين المحقق عنده ويأتي بما شك فيه كما إذا شك هل صلى واحدة أو اثنين بني على واحدة لأنها المحققة عنده ، وكذا في ثلاثة أو أربعة بني على المحقق عنده أو شك هل ركع أولا ، هل سجد أولا ، أو سجد اثنين أولا ، فيعمل على أنه لم يركع أو لم يسجد أو سجد واحدة وليسجد

البعدي على المشهور كما في [أحمد زروق] وجمع الساجدين بعد السلام باعتبار هذه المسألة مع التي قبلها لاحتمال أن يكون فعل ما شك فيه ويكون ما يأتي به الآن محض زيادة ، وهل غلبة الظن كالشك فيلغي ما غلب على ظنه أنه فعله . وبينى على المحقق ويسجد لبعد السلام ، أو كاليقين فيعتد به ولا سجود عليه قولان ، وقوله على اليقين فيه إجمال فإنه في شك هل فعل ثلاثاً أو أربعاً المتيقن عنده الثلاث وعليها بينى .

وأما في الركوع والسجود مثلاً هل فعل ذلك أم لا فليس هنا عنده يقين إذ شك عنده طرق الطرفين الفعل وعدمه ، وقد يقال لما كان المطلوب منه براءة الذمة بيقين فإذا طرقه الشك في ركن فلا بد من اليقين فيه ، ولا يكون ذلك إلا بالإتيان به ، ولهذا يسجد احتياطاً في الجانبين ، وربما يردده لفظ بناء إذا ليس عنده في هذه ما بينى عليه ، وقد يقال المراد بالبناء الفعل على اليقين ، وهذه مناقشة لفضية لا كبير جدوى لها يؤتى بها لتدريب الطالب المبتدى لا لإظهار الخلل في كلام الشيخ إذ كلامه أحق أن تتبع ألفاظه وتقتفى آثاره نقعنا الله به .

ويقيد كلام الناظم بغير الموسوس ، أما هو فيعتد بما شك فيه ، وشكه كالعدم ، ويسجد بعد السلام ترغيباً للشيطان .

قال القاضي عبد الوهاب والموسوس هو الذي يطرأ ذلك عليه في كل صلاة أو في اليوم مرتين أو مرة وأما إن لم يطرأ له ذلك إلا بعد يوم أو يومين فليس بموسوس ، والخلاص من الوسوسة بالتلهي عنها والعلم بأن

أحدا لن يقدر الله حق قدره وإن عمل ما عمل ، واعتقد أنه متعبد بعمله مكتسب والإكثار من قوله سبحانه المالك الخلاق : ﴿ إِنْ يَشَاءُ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا مَنِ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ⁴³¹ ، ﴿ إِنْ يَشَاءُ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا ⁴³² ، والفرق بين ما هنا هو أن الركن في هذه هو شك المصلي هل أتى به أولا وفي المسألة التي قبلها تحقق المصلي أنه تركه ثم استدرك من قوله وليسجد البعدي فقال لكن وهو خاص بمسألة تدارك المتقدم قد بين أي يظهر لأن بنوا أي لأجل بناء المصلي على ما صح له من صلاته في فعلهم والقول نقص فاعل بين نفوت سورة من الركعة التي صلاها عوضا من ركعة النقص فالتبلي أي سجد قبل السلام لاحتمال ، الزيادة والنقصان ولو كان بناؤه على الفعل فقط دون القول ، فيقضيه كالمسبوق في ما فاتته السورة .

وصورة كلام الناظم رجل يصلي نسي سجدة من الركعة الأولى أو الثانية ، ولم يتذكر حتى رفع رأسه من ركوع الثالثة ، فإن هذه الثالثة تصير ثانية ويجلس عليها ثم يأتي بركعتين بأم القرآن فقط ويسجد قبل السلام

⁴³¹ - [النساء: 133-134] .

⁴³² - [النساء: 133-134] .

لنقص السورة من الثانية التي صلاها بالفاتحة فقط لكونها ثالثة فرجعت ثانية لبطلان واحدة مما قبلها قاله الشارح .

وكلامه مقيد بغير صلاة الصبح أما إذا كان تذكره للركن في الأخيرة من صلاة الصبح فإنه يبني عليها ويجعلها أولا ، ويأتي بركعة أخرى بفاتحة وسورة ويسجد بعد السلام لتمحض الزيادة ، وليس فيها نقص سورة كما لا يخفى ، ثم شبه في السجود القبلي مسألة من قام من اثنتين فقال كذا كر الجلسات الوسطى والأيدي قد رفع وركبا عن الأرض الواو في والأيدي واو 119 ب / الحال أي والحال أنه قد رفع يديه وركبتيه عن الأرض فإنه يسجد قبل السلام ، يريد إذا تمادا على قيامه ولم يرجع إلى الجلوس كما هو مطلوب منه إذ لا يرجع من فرض إلى سنة ، وأما إن خالف ما أمر به ورجع إلى الجلوس فإنه يسجد بعد السلام على المشهور ، لتمحض الزيادة ، ولا تبطل صلاته على المشهور ، سواء رجع عامدا أو ناسيا أو جاهلا ، رجع بعد الاستقلال أو قبله ما لم يتم قراءة الفاتحة والافتبطل عليه قاله شيخنا ، لا قبل ذا أي لا إن ذكر قبل رفع يديه وركبتيه أو أحدهما لكن رجع فلا سجود عليه والظاهر أن الرجوع سنة ، وقيل واجب ، فإن لم يرجع وتمادى على القيام فإن كان ناسيا سجد قبل السلام ، وإن كان عامدا جرى على تارك السنة عامدا ، وفيه خلاف بالبطلان وعدمه ، والجاهل كالعامد على المشهور .

فهرس موضوعات الجزء الأول

5	مقدمة
13	تمهيد
13	المؤلف
17	هذا الكتاب
23	الناظم
25	مخطوطات الكتاب
29	نص الكتاب
30	مقدمة الشارح
33	مقدمة الناظم
35	استطراد
41	فائدة
57	ترجمة الأشعري
58	ترجمة الإمام مالك
60	ترجمة الجنيد
64	مقدمة كتاب الاعتقاد
66	الحكم العقلي

134	الفرق بين المعجزة والكرامة والسحر والشعبذة
135	الدليل على صفة الرسل
139	كلمتا الشهادة
145	الإسلام وقواعده
146	الإسلام الكامل
147	قواعد الإسلام
151	الإيمان
154	الإيمان بالكذب
165	الإيمان بالملأكة
158	ثمة
159	البعث
161	القدر
164	الميزان
166	الجنة
169	الإحسان
172	ثمة
175	مقدمة في أصول الفقه
180	تنبيه
180	أقسام حكم الشرع
184	التكاليف لا ترفع

185	تنبيه
186	أقسام الفرض
189	كتاب الطهارة
193	تنبيه
197	فرائض الوضوء
203	تنبيه
204	تنبيه
209	تنبيه
210	سنن الوضوء
213	فضائل الوضوء
216	فائدة
220	فائدتان
222	العاجز والناسي
225	تنبيه
226	نواقض الوضوء
229	تنبيه
230	تنبيهان
232	تنبيه
236	فائدة
239	تنبيه

239	فرع
242	باب الغسل
243	فروض الغسل
250	ستن الغسل
251	مندوبات الغسل
256	صفة الغسل
257	فرع
259	تنبيه
259	موجبات الغسل
261	تنبيه
264	حكمة الغسل
265	فائدة
266	أثر موجبات الغسل
267	فرع
268	تنبيه
269	فائدة
270	اليتم
273	أدلة التيم
274	تنبيه
274	فرع

278	فرائض التيمم
279	تنبيه
284	سنن التيمم
285	مستحبات التيمم
288	تمة
289	كتاب الصلاة
292	فرائض الصلاة
294	شروط الصلاة
308	جمع العشائين
310	شروط صحة الصلاة
311	القبلة
315	تنبيه
317	شروط الوجوب والصحة
323	تمة
324	سنن الصلاة
326	تقرير
329	تنبيه
334	الأذان
339	فائدة
339	قصر الصلاة

344	تُمة
345	مندوبات الصلاة
349	فرع
357	مكروهات الصلاة
362	قائدة
365	تُمة
366	أنواع الصلوات
373	صلاة الجنائزة وتجهيز الميت
374	فروض صلاة الجنائزة
377	تنبيه
378	قائدتان
383	الصلوات المستنونة
383	الوتر
384	الكسوف والخسوف
386	قائدة
387	صلاة العيدين
389	صلاة الاستسقاء
391	صلاة الفجر
393	قضاء صلاة الفجر
396	النوافل الراجعة

397	تحية المسجد
398	صلاة الضحى
399	صلاة التراويح
400	عمر يجمع الناس للقيام
401	صلاة الشفع
403	فائدة
404	صلاة الاستخارة
405	صلاة التسيح
406	السهو في الصلاة
407	السنن المؤكدة
408	فائدة
412	مبطلة الصلاة
424	تنبيه







Bibliotheca Alexandrina



0682166